الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري –قسنطينة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال
تخصص: صحافة
رقم التسجيل:
الرقم التسلسلي:

البيئة في الصحافة الجهوية الجزائرية

دراسة وصفية تحليلية مقارنة بين جريدتين جهويتين

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال
تخصص صحافة

إعداد: نصرالدين بوزيان

إشراف: أ.د فضيل دليو

تاريخ المناقشة:

لجنة المناقشة:

أ.د ادريس بولكعيبات	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة قسنطينة
أ.د فضيل دليو	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	جامعة قسنطينة
أ.د حسين خريف	أستاذ محاضر	عضوا	جامعة قسنطينة
أ.د صالح بن نوار	أستاذ محاضر	عضوا	جامعة أم البواقي

السنة الجامعية: 2009/2008

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: موضوع الدراسة ومنهجيتها 21-1

1.1- تحديد الإشكالية. 3-1

2.1- أهمية الدراسة. 4

3.1-أسباب اختيارها. 5

4.1- أهداف الدراسة. 6-5

5.1- ضبط المفاهيم. 7-6

6.1- الدراسات السابقة. 12-7

7.1- منظور الدراسة. 15-12

8.1- منهجية الدراسة 19-15

هوامش الفصل 21-20

الفصل الثاني: البيئة 72-22

1.2- النظام البيئي. 29-23

2.2- المشكلات البيئية. 57-30

3.2-حماية البيئة. 65-57

4.2- البيئة في الجزائر 68-65

هوامش الفصل 72-69

الفصل الثالث: الصحافة والبيئة 113-73

1.3- مدخل إلى الصحافة **92-74**

1.1.3- مفهوم الصحافة 74

2.1.3- ظهورها وتطورها. 77-74

3.1.3- الصحافة الجزائرية. 83-77

4.1.3- أهمية الصحافة ووظائفها 86-83

5.1.3- محددات العمل الصحفي 92-87

2.3- البيئة والصحافة. **104-93**
1.2.3- الاعلام البيئي. 94-93
2.2.3- التغطية الصحفية لشؤون البيئة. 98-94
3.2.3- دور وسائل الإعلام في بناء الخلفية الثقافية والمعرفية البيئية. 100-98
4.2.3- الصحافة والتوعية البيئية. 104-100
3.3- الإعلام البيئي والتحديات البيئية في الجزائر. **107-104**
هوامش الفصل 113-108
الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمدى اهتمام جريدتي "النصر" و"الجمهور" بالبيئة
1.4- شكل المادة البيئية في جريدتي "النصر" و"الجمهور": **173-117**
1.1.4- عرض وتحليل بيانات شكل المادة البيئية في الجريدتين. 171-117
2.1.4- النتائج العامة لشكل المادة البيئية في الجريدتين. 173-171
2.4- مضمون المادة البيئية في جريدتي "النصر" و"الجمهور": **234-174**
1.2.4- عرض وتحليل بيانات مضمون الجريدتين. 232-174
2.2.4- النتائج العامة لمضمون المادة البيئية في الجريدتين. 234-232
3.4- دراسة الفرق في الاهتمام بالبيئة بين جريدتي "النصر" و"الجمهور"
1.3.4- عرض المقارنة بين الجريدتين من حيث الشكل. 239-235
2.3.4- المقارنة العامة لشكل المادة البيئية في الجريدتين. 239
3.3.4- عرض المقارنة بين الجريدتين من حيث المضمون. 245-240
4.3.4- المقارنة العامة لمضمون المادة البيئية في الجريدتين. 246-245
4.4- النتائج العامة **250-246**
خاتمة **251**
قائمة المراجع **257-252**
الملاحق **271-258**
الملخصات **274-272**

مقدمة

إن المتأمل للكون، يرى دون شك أن كل شيء فيه متناغم، متكامل ومتناسق، ولا وجود لشيء في غير موضعه. فخلق الدنيا وما عليها لاينضوي على أي أخطاء، وهو ما يؤكده جل وعلى في قوله "إنا كل شيئ خلقناه بقدر" *(القمر، الآية49)* ثم في قوله "فإرجع البصر هل ترى من فطور" *(الملك،3)*. كما أكدت هذه الحقيقة أيضا الكثير من الحقائق العلمية الحديثة التي لا تؤمن بوجود العشوائية في خلق الكون.

وحتى تكون الأرض قابلة للعيش، فإن كل الأنظمة البيئية كيفت لذلك، ووضعت في المقابل بدائل لضمان استمرار الحياة، فمثلا حجم الكرة الأرضية مصمم بدقة متناهية، فلو كان أصغر بقليل لضعفت قوة الجاذبية بالأرض، وهو ما يعني ابتعاد غازات مهمة عنها، تؤدي دون شك إلى خلل في النظام الطبيعي بها، وبالتالي تستحيل الحياة عليها. كما أن الغلاف الجوي للأرض ذو نظام خاص وشروط استثنائية، فالبقاء على الحياة خارج الغلاف الجوي ولو بمسافة قصيرة يعد من المستحيلات، فهو يتكون من خليط من الغازات، 70 بالمئة أزوت و 21 بالمئة منه أكسجين، وبفضل هذا الأخير تحصل العمليات التفاعلية داخل الجسم، فضلا عن كونه عنصر فعال في نظام الكرة الأرضية، حيث يؤدي ارتفاع نسبته بـــ 01 بالمائة إلى احتمال حدوث الحرائق والصواعق بـــ 70 بالمئة. ومن أجل الحفاظ على النسبة المعتدلة للأكسجين يقوم الانسان والحيوان بتنفس الأكسجين وطرح غاز ثاني أكسيد الكاربون فتستهلكه النباتات وتنتج في المقابل الأكسجين.

كما تعد درجة الحرارة مهمة جدا لاستمرار الحياة، ولهذا فإن هناك أنظمة طبيعية للحفاظ على على درجة حرارة ملائمة فإرتفاع الحرارة يؤدي إلى تبخر، وينتج عن هذه العملية تشكل الغيوم التي تحجب أشعة الشمس عن الأرض وبالتالي يتلطف الجو على الكرة الأرضية.

لكن الانسان، وخصوصا بعد الثورة الصناعية، عتا في الأرض فسادا، وأصبح من خلال أنشطته المعقدة، العشوائية وغير المخططة ولا الواعية يشكل خطرا كبيرا على الأنظمة والقوانين التي تضمن استمرار الحياة على الكرة الأرضية، وذلك من خلال استنزاف الثروات الطبيعية وسوء استخدام مواردها، تلويث المحيط، القضاء على المساحات الغابية، التوسع غير العقلاني الصناعي والعمراني وغيرها. وهو ما انجر عليه نتائج سلبية تؤثر بشكل مباشر على درجة حرارة الأرض ونوعية هوائها ومياهها وأنظمتها البيئية، الأمر الذي ينعكس سلبا على

الصحة العمومية وجودة الحياة بل حتى امكانية استمرار العيش على الكرة الأرضية لدرجة جعلت العلماء يبحثون عن البديل من الآن وذلك بالبحث عن أمكان أو كواكب أخرى يمكن للانسان أن يتأقلم مع أنظمتها، لكن الاشكال الذي واجهوه هو دقة موقع الأرض الذي يوجد في مكان معتدل فهو قريب من الشمس بما يكفي لأخذ أشعتها التي تقوم بفضلها النباتات بعملية التركيب الضوئي من أجل نموها، تقضى على الجراتيم والمكروبات وتمون جسم الانسان بمواد ضرورية كافيتامين دي مثلا. كما أن الأرض بعيدة عن الشمس بما يكفي لعدم احتراقها وما عليها، فموقعها يتوسط باقي الكواكب الآخرى من حيث استقبال أشعة الشمس.

وأمام هذه الوضعية الصعبة والتدهور الكبير الذي بدأ يمس نظم الكرة الأرضية ويهدد بانعدام الحياة عليها أو تدنيها على الأقل، تجد وسائل الاعلام نفسها مضطرة للعب دورها وتحمل مسؤولياتها المتعلقة بالتوعية، التحسيس، تقديم المعلومات والربط بين مختلف الجهات، التطرق إلى هذه المعضلات والعمل على تفادي وقوع مثل هذه المشكلات، حث المسؤولين على اتخاذ القرارات والمساهمة في خلق الجمعيات، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال خلق حيز مهم وفعال في عملها لموضوع البيئة.

ولا يختلف اثنان حول مدى أهمية الصحافة وقدرتها على التأثير والتغير لما تتسم به من خصائص ومميزات وطاقات ومؤهلات، جعلت الدول والحكومات تبنى بالاعتماد عليها استراتجيات وسياسات، كما ساهمت الصحافة في الكثير من الأحيان في تغيير العادات والذهنيات، التقاليد والسلوكيات، الأفكار وحتى الاتجاهات، والك بمجرد الاهتمام بمواضيع معينة.

ومن هنا تأتي أهمية عملنا، الذي خصص لمعالجة موضوع *البيئة في الصحافة الجهوية الجزائرية*. ولتغطية هذا الموضوع تم تقسيم العمل إلى مقدمة وأربعة فصول، تضمن الفصل الأول تحديد الاشكالية، إبراز أهميتها، توضيح أسباب إختيارها، تحديد اهداف الدراسة وضبط مفاهيمه، كما سيضم أيضا منظور الدراسة ومنهجيتها. أما الفصل الثاني فقد خصص للبيئة، أين سنتناول فيه مجموعة من العناصر تتمثل في: الأنظمة البيئية، المشكلات البيئية، حماية البيئة، وأخيرا البيئة في الجزائر. وخصص الفصل الثالث والأخير في الجانب النظري لتقديم مدخل عام حول الصحافة يتناول مفهومها، ظهورها وتطورها، أهميتها ووظائفها، وكذا محددات العمل الصحفي، ليتطرق بعدها إلى عنصر *البيئة والصحافة* الذي يشتمل على التغطيات الصحفية لشؤون البيئة، دور وسائل الاعلام في بناء الخلفية الثقافية والمعرفية البيئية، الصحافة والتوعية البيئية، وكذا الاعلام البيئي والتحديات البيئية في الجزائر.

وأخيرا سيضم الفصل الرابع والأخير الدراسة التحليلية التي تضم عرض وتحليل بيانات شكل ومضمون المادة البيئية في جريدتي ***النصر*** و***الجمهور*** والمقارنة بينها، وكذا النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: موضوع الدراسة ومنهجيتها

1.1- تحديد الإشكالية.

2.1- أهمية الدراسة.

3.1-أسباب اختيارها.

4.1- أهداف الدراسة.

5.1- ضبط المفاهيم.

6.1- الدراسات السابقة.

7.1- منظور الدراسة.

8.1- منهجية الدراسة

هوامش الفصل

1.1- تحديد الإشكالية:

إن التطور الكبير الذي عرفه قطاع الاتصال خلال القرن الـــ 20 على وجه الخصوص، والذي أفرز نقلة نوعية في مجال العمل الإعلامي، مكن وسائل الإعلام من تبوء مراكز إستراتيجية في حقول شتى كالاقتصاد، التنمية، التربية، التعليم وغيرها. فأصبحت مختلف الاختصاصات، تسعى إلى استعمال وسائل الاتصال، أو بالأحرى استغلالها لتحقيق أهدافـــها وغاياتها التي لن ترقى دون شك إلى المستوى المطلوب إذا ما استغنت عن هذا القطاع الحيوي.

ومن بين الأدوار والمهام الأساسية التي باتت وسائل الإعلام تلعبها علاوة عن المهام والوظائف التقليدية كالإخبار والإعلام، التسلية والترفيه وغيرها، احتلت عملية التحسيس والتوعية مكانة أساسية لا مفر منها، بحيث يعول المختصون، المسؤولون والجمعيات على هذه الوسائل لتحقيق الأثـــر المطلوب سواء أكان تغيير أو ترسيخ السلوكات، الاتجاهات، المواقف والعادات، أو خلق أخرى جديدة.

وفي إطار متابعتنا اليومية للصحافة الوطنية واتصالاتنا الموسعة مع المسؤولين والمختصين في مجال البيئة، لفت انتباهنا ثراء هذا القطاع بالمعلومات، خاصة وأنه في مرحلة بناء وهيكلـــة جديدة، نظرا للتغيرات العالمية والوطنية الحاصلة في هذا المجال، وكذا تنامي الاهتمام بالبيئة والانفتاح على المواضيع المتعلقة بحماية الطبيعة والمحيط. ومن أهم المعاينات والملاحظات التي توصلنا إليها والمرتبطة طبعا بتخصص الإعلام والاتصال، هو النقص الكبير في التغطيات الإعلامية، التحقيقات، الروبورتاجات والمواضيع الإخبارية مقارنة بالكم الهائل من المعلومات القابلة للنشر عبر صفحات الجرائد والمجلات حول البيئة ومستجداتها. ونشير إلى أن هناك تفاوتا واختلافا بطبيعة الحال في نسب التغطيات والمواضيع المنشورة حول البيئة من وسيلة إعلامية لأخرى، لكنها تبقى في مجملها قليلة حسب تقديرنا.

كما لفت انتباهنا تصريحات العديد من المسؤولين السامين في الدولة الجزائرية، والتي مفادها أن الإعلام منوط به أن يلعب دورا رائدا في مجال التوعية، التحسيس وخلق حركية في المجتمع تجاه المواضيع الجوهرية والتنبيه إليها، وكذا إبراز أهميتها، حيث أكد الكثير من المسؤولون في مناسبات عدة، أن الصحافة كانت في العديد من المرات سببا في تحركهم ولفت نظرهم لقضايا مهمة. وبغض النظر عما إذا كانت تصريحات هؤلاء المسؤولين تكتنفها غايات

سياسية قد ترمي إلى جعل الإعلاميين في صفهم وكسب تأييدهم أو أسباب أخرى لا يعتبر الوقت مناسبا لذكرها، فإنه ودون شك أن الصحافة بإمكانها تغيير الكثير، لكن المتأمل في صفحات الصحافة الوطنية يلمس نقصا في تأدية هذا الدور حسب عدد من المتتبعين لأسباب قد تكون مرتبطة في تقديرنا بتكوين الصحافي واهتماماته، وكذا اهتمامات، توجهات وأهداف المؤسسة الإعلامية من جهة، وضعف في الجانب الاتصالي من طرف الفاعلين في مجال البيئة، وكذا المسؤولين وعدم إجادتهم التعامل مع وسائل الإعلام وإبراز المادة الخام التي تستهوي الصحفيين والقارئ من جهة أخرى.

وكون موضوع البيئة يكتسي بعدا تنمويا، اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وتربويا، وحتى صحيا، سنحاول من خلال هذه الدراسة، دراسة ما يحصل حقيقة في الميدان وتشخيص الواقع، لتقديم طبيعة المعالجة الإعلامية التي تحض بها بيئتنا التي تعرف حالتها تدهورا متزايدا، سينعكس دون شك سلبا على الفرد الجزائري. وكمثال على ذلك نقول أن ولاية قسنطينة بعيدة كل البعد، حسب مديرية البيئة المحلية، عن المقاييس الدولية من حيث نصيب الفرد في المساحات الخضراء، وبالتالي نوعية الهواء، الراحة النفسية والعديد من الأمور المهمة والأساسية في حياة الأفراد.

وستتمحور إشكالية دراستنا التي انطلقت من ملاحظة ميدانية في السعي إلى معرفة كيفية تعاطي وسائل الإعلام في الجزائر مع المواضيع البيئية، وما إذا كانت تكتفي بنقل الخبر واغتنام فرصة المناسبات فقط (كاليوم العالمي للبيئة واليوم العالمي للشجرة) للقيام بعمليات تحسيس وتوعية سواء أكانت مقصودة أم لا، أم أن العملية مستمرة طوال السنة، إضافة إلى معرفة القوالب المستعملة في عملية التحرير والتي لها دون شك تأثير على صياغة المادة الإعلامية وعلى طبيعة مضمونها. كما سنحاول معرفة مدى مساهمة وسائل الإعلام في حماية البيئة ودورها في ذلك، إضافة إلى سعيها لإقناع المتلقي وحثه على المحافظة على البيئة من عدمه وكيفية بلوغ هذه الغاية.

وقد اخترنا لذلك جريدتين جهويتين انطلاقا من فكرة أن الصحافة الجهوية لها فرصة أكبر في طرح القضايا التي تهم المواطن بشكل مفصل وعميق، وأن الدور التحسيسي والتوعوي من المفروض أن يكون أوسع في الصحافة الجهوية التي يغلب عليها من المفروض الطابع الجواري مقارنة بالصحافة الوطنية، خصوصا بسبب خوض هذه الأخيرة في الكليات والقضايا العامة وتعدد اهتماماتها بشكل يجعلها تبتعد غالبا عن المبادرات والأعمال الجهوية ذات الطابع الجواري، كما أسلفنا، المتعلقة بالتحسيس والتوعية، وكذلك القضايا التي تخص جهة أو منطقة معينة. وفي المقابل تستطيع الصحافة الجهوية إبراز هذه المبادرات، تثمينها، التفصيل فيها ومتابعتها بجزئياتها.

كما أننا فضلنا إجراء مقارنة بين الصحافة العمومية والخاصة على أساس أن النوع الأول من المفروض أن يكون أكثر اهتمام بالمصلحة العامة أو بمصلحة المجتمع ويخدم أهدافه بشكل أفضل، وذلك من خلال السعي إلى المحافظة على محيطه من التلوث والمشاكل البيئة. وفي المقابل نجد أن الصحافة الخاصة كما هو شائع، تضع مصلحتها التجارية قبل كل الاعتبارات الأخرى، زيادة على كون النوع الأول من الصحافة أداة في يد السلطة ومن المفروض أن يعكس توجهاتها، وهذا لا يعني أن النوع الثاني عكس ذلك وإنما هذا هو الشائع عندنا.

وبما أن المسار أو السيرورة العلمية تنطلق عادة من استفهامات تستوجب فيما بعد استخدام مناهج وأدوات للإجابة عليها(1)، نتوقف عند هذا الحد لطرح التساؤل الرئيسي الخاص بإشكالية دراستنا:

كيف تمت معالجة المادة البيئية في الصحافة الجهوية من حيث الشكل والمضمون، وهل هناك فرق في الك بين الصحافة العمومية والخاصة؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، وضعنا مجموعة من التساؤلات الفرعية التي ستكون بمثابة مؤشرات للإجابة عليه. وهي تتعلق بشكل المادة البيئية وبمضمونها ثم بأهم الفروق بين الصحافة العمومية والخاصة من حيث الاهتمام بالبيئة.

1- التساؤلات المتعلقة بالشكل:

- ما هو المكان المخصص لنشر المادة البيئية (الصفحات: الأولى، الأخيرة، الصفحات الداخلية)؟
- ما هي وسائل الإبراز المرافقة لنشر المادة البيئية؟
- ما هي القوالب التي تم الاعتماد عليها في نشر المادة البيئية؟
- ما هي المساحة المخصصة للمادة البيئية؟

2- التساؤلات المتعلقة بالمضمون:

- ما هي المصادر التي تم الاعتماد عليها في تحرير المادة البيئية؟
- ما هي نوعية المواضيع البيئية التي تم نشرها؟
- ما هي طبيعة المعلومات المتضمنة في المواد البيئية المنشورة؟
- ما هي المنطقة التي تتناولها المادة البيئية المنشورة؟

3- ما هي أهم الفروق بين الصحافة العمومية والخاصة في الاهتمام بالبيئة؟

2.1-أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في تقديرنا، كونها تأتي في وقت يكثر الحديث فيه عن التغيرات المناخية في العالم، والتي تسببت في إحداث الاختلالات الطبيعية، فارتفاع درجة الحرارة مثلا نجم عنه زيادة نسب الحرائق التي تأتي كل سنة على ألاف الهكتارات من الأراضي الزراعية والغابية، إضافة إلى ذوبان الجليد الذي ستكون له عواقب سلبية على التنوع البيولوجي النباتي والحيواني، والذي يهدد أيضا الكثير من الحيوانات بالانقراض، زيادة على جفاف المسطحات المائية التي كانت تمثل عصب الحياة في بعض المناطق الإفريقية، دون أن ننسى اتساع ثقب طبقة الأوزون الذي أرق العلماء. وإذا ما تساءلنا عن سبب كل هذا سنجده الإنسان، الذي يعتبر المتسبب الوحيد في هذه الكوارث الطبيعية والبيئية التي ستستمر في التفاقم في حالة عدم الوقوف في وجهها ووضع الحلول والآليات اللازمة لذلك.

ولا يختلف اثنان أن لوسائل الإعلام دورا أساسيا في معالجة هذا المشكل العالمي، ولذلك تعول عليها الحكومات، المنظمات ومختلف الهيئات في تغيير هذا الواقع المرير من خلال التطرق لهذه المواضيع البيئية وتسليط الضوء عليها، فضلا عن عمليات التحسيس والتوعية المقصودة (الرامية للتحسيس) أو غير المقصودة من خلال الأشرطة والأفلام الوثائقية والمعلومات المقدمة من طرف وسائل الإعلام عموما والصحافة المكتوبة خصوصا التي توعي الفرد وتأثر دون شك في سلوكاته تجاه محيطه، ومن ثمة كان لزاما على المختصين في الإعلام الانتباه لهذه القضية الجوهرية والتعامل معها بجدية. ويمثل الطرح العلمي والأكاديمي بالنسبة لنا خطوة أولى لخدمة الأهداف البشرية وحماية هذه القرية من الزوال والأزمات الطبيعية التي بإمكاننا تخطيها وإيجاد الحلول لها.

وجدير بالذكر القول بأن دراسات عديدة تتوقع أن يعيش سكان العالم مع حلول سنة 2030 ظروف بيئية خانقة إن استمرت الأوضاع على حالها، كما أن الكثير من الدول مهددة بالجفاف والتصحر والجزائر واحدة منها حسب تقارير الهيئات الدولية، وهو ما يضفي على هذه الدراسة أهمية أكبر على أساس أنها خطوة من خطوات تغيير هذا الواقع المرير في تقديرنا الذي سيحرم البشرية من تنفس هواء نقي رغم أنه أبسط حقوقها. ونحن على يقين أن سلوكات بسيطة ستجنب دول العالم كارثة مثل تلك التي وقعت بعاصمة بريطانيا لندن والتي راح ضحيتها حوالي 4 ألاف شخص بسبب رداءة الهواء.

3.1-أسباب اختيار الموضوع:

هناك حقيقة مجموعة من الأسباب التي تقف وراء اختيارنا للموضوع، تتمثل أهمها في:

- أهمية الموضوع وخدمته لأهداف إنسانية ووطنية سامية.
- الإحساس بجزء من المسؤولية تجاه الكوارث البيئية والتصرفات اللامسؤولة سواء أكانت بسيطة أو كبيرة، من طرف أبسط مواطن إلى أكبر مسؤول، كون واجبي العلمي يملي علي طرح المواضيع المفيدة والسعي لإيجاد معرفة تفيد الوطن والمواطن، إضافة إلى كوني مطالب كصحافي برصد الحقائق والسعي إلى تحقيق المصلحة العامة.
- الاعتقاد الكبير بأن الخطوة العلمية تسبق وتؤدي إلى باقي الخطوات التي ستعود بالنفع على الكائن الحي.
- الإيمان بالدور المهم لوسائل الإعلام في التوعية، التحسيس، الحث على المحافظة على البيئة وقدرتها على تحريك المسؤولين وخلق حركية في المجتمع تعود بالنفع عليه في هذا الموضوع.
- احتكاكنا الدائم بقطاع البيئة.
- إثراء معارفنا وتوسيعها من خلال البحث، الاطلاع والحصول على المعلومات العلمية الحديثة، وإشباع الفضول العلمي والرغبة في البحث والإجابة على العديد من الأسئلة التي تؤرقنا.

4.1-أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أ÷داف دراستنا في:

- معرفة كيفية معالجة الصحافة الجزائرية للمادة البيئية، وهذا لن يكون من خلال تقديم إحصائيات وفقط وعزلها عن السياق العام، فهذا ليس من العلم في شيء ويمكن أن تهتم به مراكز للإحصاء، لكن هذه الإحصائيات تمثل نقطة ارتكاز بطبيعة الحال للتحليل والشرح(2).
- معرفة الدور التحسيسي الذي تقوم به وسائل الإعلام المكتوبة الجزائرية على أرض الواقع.
- معرفة كيفية تعاطي الصحافة الوطنية مع المواضيع البيئية.
- معرفة الفرق بين التغطية الإعلامية للمواضيع البيئية في الصحافة العمومية والخاصة.
- السعي إلى التحكم في تطبيق الطرق المنهجية المكتسبة خلال فترة الدراسة والتعود على القيام بالبحوث الميدانية.

كما تهدف الدراسة أيضا ومن خلال شقها النظري، إلى التشديد على الدور المهم الذي تقوم به وسائل الإعلام سيما الصحافة المكتوبة، وكذا إبراز أهمية العمل الصحفي والتأكيد على مسؤوليته ودوره تجاه بيئته، خصوصا لأننا لاحظنا في محيطنا أن العديد من الإعلاميين يتهاونون في القيام بواجبهم أو يقللون من شأن كتاباتهم في العديد من الأوقات لسبب أو لآخر، وبالتالي يتناسون أنهم "صناع رأي عام".

وستقدم الدراسة الميدانية صورة عامة حول طبيعة اهتمام الصحافة الجزائرية بالبيئة من خلال العينة المختارة.

5.1- ضبط المفاهيم:

* **البيئة:** توجد الكثير من التعاريف المتعلقة بالبيئة، سنذكر عددا منها في فصل البيئة، ونكتفي هنا بذكر التعريف الإجرائي الذي تبنته الدراسة وهو أن البيئة تمثل "الإطار والمحيط الحيوي الطبيعي الذي يعيش فيه الكائن الحي، يتأثر به ويؤثر فيه"

* **الصحافة المكتوبة:** التعريف الإجرائي الذي تبنته الدراسة هو: "الصحافة مطبوع دوري يصدر عن جهة معلومة ومحددة بانتظام، يضم معلومات، بيانات، إحصائيات..، موجهة إلى عدد واسع من القراء"

* **الصحافة الجهوية:** وهي في الحقيقة مفهوم جديد ولذلك نجد نقصا في تعريفه، وما زال لحد الساعة يدور حوله نقاش، فهناك من يفضل تسمية هذا النوع من الصحافة بالصحافة الجوارية، وهناك من يجعل المفهومين متساويين. والحقيقة أنهما غير ذلك، فالصحافة الجهوية بالنسبة لنا هي ذلك النوع من الصحافة الذي يصدر ويوزع بجهة معينة، ففي الجزائر مثلا، هناك صحافة تصدر بالشرق الجزائري كجريدتي "النصر" و"الأصيل" مثلا، وهناك صحف أخرى تصدر بالغرب كـــ "الجمهورية" مثلا، وأخرى يقتصر صدورها على الوسط الجزائري، أما الصحافة الجوارية فهي الصحافة القريبة من الأفراد، أو بشكل أكثر تحديد أقرب من غيرها من الصحافة من الأفراد، حيث تخصص مساحات معتبرة لمناطق بعينها. ويمكن أن تكون صحف ذات طابع وطني، لكن الواقع يثبت أن هذا النوع من الصحف لا يتسنى لها المجال للخوض في قضايا جزئي، أو عرض مفصل لمشاكل منطقة معينة فهي تخوض في القضايا التي تمس الجزائريين بشكل مباشر إذا كانت صحف وطنية جزائرية مثلا، على عكس الصحف الجهوية التي تستطيع الخوض في جزئيات وتفاصيل وتخصيص مساحات واسعة لبلديات وحتى أحياء. وهذا التقارب خلق نوع من الالتباس بين المفهومين.

وبشكل عام فالصحف الجهوية هي الصحف التي تصدر وتوزع بجهة ما، والصحف الجوارية هي الصحف التي تقترب قدر الإمكان من قضايا ونشاطات ضيقة لا تمس شرائح واسعة.

6.1-الدراسات السابقة والمشابهة:

رغم كون موضوع البيئة أحد أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية في الفترة الأخيرة، إلا أننا لاحظنا أن الربط بين الإعلام والبيئة في الدراسات العلمية يبقى قليلا في تقديرنا مقارنة مع أهمية الموضوع، خصوصا في الجزائر، ولا ندعي أننا على علم تام واطلاع على مختلف الإصدارات، بل نقول أن أغلبية الدراسات المتعلقة بالموضوع، والتي اطلعنا عليها، تخوض في أثار التلوث وضرورة وضع حد له، وكذا الكثير من المواضيع العلمية البحتة المتعلقة بفروع علم الأحياء والدورة الطبيعية وما شابه ذلك، وهي بحوث يغلب عليها طابع العلوم الطبيعية والطابع التقني الذي لا يبسط حسب تقديرنا الموضوع ويضفي عليه طابعا اتصاليا أو اجتماعيا. ومع ذلك فقد تمكنا من الاطلاع على بعض الإصدارات التي اهتمت بالبيئة من جانبها التحسيسي والتوعوي، وبقدرة وسائل الإعلام والاتصال على التأثير على السلوك البيئي للأفراد، وغيرها من الدراسات التي شددت على دور وأهمية وسائل الاتصال الجماهيري كمصدر للمعلومات حول القضايا البيئية وكمؤثر في السلوك البيئي للأفراد.

ومن بين الدراسات التي اهتمت بهذه المواضيع نذكر دراسة بيلي(1971)، التي هدفت للتعرف على دور وسائل الإعلام كمصادر أساسية في حصول الأفراد على المعلومات البيئية..، دراسة وليم (1974)، عملت على معرفة المشكلات التي تواجه المحرر البيئي عند تناوله الموضوعات البيئية وقضاياها وطبقت على 95 محررا في عدد من الجرائد اليومية...، دراسة ساندمن 1974 التي عملت على تبيين علاقة وسائل الإعلام بتوعية الجماهير...، دراسة سيلر وجون، التي ركزت على معرفة مدى اعتماد الفرد على وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات عن البيئة...، دراسة سيكار 1981 التي سعت إلى التعرف على دور الصحافة في تنمية اهتمام الجماهير بقضايا البيئة في الهند...، دراسة سلوى إمام 1991 التي رمت إلى التعرف على دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا البيئة وتعريف الجمهور بها...(3)، إضافة إلى دراسات لعاطف العبد، منى الحديدي وغيرها.

كما نجد مجموعة من الكتب التي تناولت موضوع البيئة، نذكر منها الكتاب المعنون باسم "المجتمع والبيئة"، وهو عبارة عن كتاب لكل من الدكتوران أيمن سليمان مزاهرة وعلي فالح

الشوابكة، من إصدار دار الشروق للنشر والتوزيع بالأردن سنة 2003، كونه الأقرب إلى دراستنا، فرغم اهتمامه بضرورة تكوين الخلفية الثقافية والمعرفية للمجتمع تجاه بيئته بشكل عام دون التطرق إلى دور وسائل الإعلام في ذلك، إلا أننا نرى أنه يطرح نفس انشغال دراستنا ويسعى لتحقيق نفس الأهداف التي نبتغي بلوغها، لكنها تعتبر أكثر عموما وتخوض في الكليات دون الجزئيات. وبحكم اختصاصنا، سنتطرق إلى جزء من الكليات التي تتحدث عنه هذه الدراسة.

وقد جاء في إحدى فقرات الكتاب: "وصرح عالم البيئة الشهير "فرانك فريزردارلنك" سنة 1970 بأن مشكلة علم البيئة هي أن الجميع يستاؤون ويتضجرون من الكلمة قبل إن يكتشفوا مغزاها.. وعلى الرغم من إن البيئة تعنى بدراسة العلاقات المركزية للحياة إلا أنه لم يتم تدريسها كموضوع أكاديمي في العديد من مدارسنا الثانوية، كلياتنا وجامعاتنا. وباختصار عندما استحوذ علم البيئة على الناس بصورة مفاجئة (تعاظم المشكلات البيئية في هذه الفترة) فإنه أرغم الناس على اتخاذ قرارات صعبة دون خلفية ثقافية ضرورية لاستعاب وتقدير وتقييم المسائـــل البيئية والادعاءات المتضاربة"(4). وهنا وجدنا أنفسنا نتساءل عن مدى دور الصحافة في تشكيل هذه الخلفية الثقافية والمعرفية والتعريف بصلتها بقضايا البشر ومعضلات العالم الحديث، فكلما زاد الاهتمام بالبيئة من طرف وسائل الإعلام انعكس ذلك على كيفية وحجم التطرق لمثل هذه المواضيع فيزداد بالتالي دور وسائل الإعلام في بناء الخلفية الثقافية حول البيئة به، وهو ما يمكن الإجابة عنه من خلال تساؤلات الدراسة التي تدور في مجملها حول مدى اهتمام الصحافة الوطنية بالمواضيع البيئية وكيفية التعاطي معها، وذلك انطلاقا من مسلمة مفادها القدرة التأثيرية الكبيرة التي تتمتع بها وسائل الإعلام المتفاوتة بطبيعة الحال.

وفيما يلي عرض موجز لأهم الدراسات السابقة مع تبيان علاقتها بدراستنا:

* **الدراسة الأولى:** وهي للدكتور جمال الدين السيد على صالح التي نشرت سنة 2003 تحت عنوان "الإعلام البيئي: بين النظرية والتطبيق".

يحدد جمال الدين السيد إشكالية الدراسة انطلاقا من مجموعة من المؤشرات العلمية التي تدور حول إهمال وسائل الاتصال الجماهيري المصرية للبيئة ومشكلاتها، الأمر الذي يجعل مناقشة قضايا البيئة يتم بشكل جزئي نتيجة عدم اكتمال ودقة الحقائق البيئية، خصوصا وأن الاهتمام بمعالجة هذه الحقائق يرتبط بوقوع أحداث مثيرة ويعبر عن وجهات نظر رسمية، ليطرح من خلال ما سبق قضية التوعية البيئية وبالضبط تأثير وسائل الاتصال على التوعية بقضايا البيئة في المناطق الصناعية بمصر، متخذا منطقة حلوان كنموذج للدراسة الميدانية التي تندرج في اطار

الدراسات الوصفية، قصد معرفة تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على شياخات أو المناطق الصناعية والحضرية والريفية بمصر، وشملت الدراسة 500 مفردة من أرباب الأسر. والملاحظ أن هذه الدراسة لم تنطلق من تساؤلات أو فرضيات، فكانت على شكل دراسة استطلاعية توصل خلالها الباحث إلى مجموعة من النتائج تتمثل بشكل موجز في كون مناقشة القضايا التي تقدمها وسائل الاتصال الجماهيري جاءت "أحيانا" بنسبة 63.2 بالمائة، "لا" بنسبة 21.2 بالمائة و"نعم بنسبة "15.4" بالمائة، وجاء موضوع تلوث الهواء في المرتبة الأولى من حيث المواضيع التي تمت مناقشتها يليه تلوث الماء، كما توصلت إلى ان الجوانب البيئية التي تأثرت بها عينة الدراسة هي المحافظة على البيئة ثم المشاركة والتعاون في حل المشكلات البيئية، ثم تجنب العادات السيئة. وخلصت إلى أن معظم أفراد العينة لم يتصلوا بوسائل الإعلام وأن أكبر نسبة اتصال كانت عبر الصحافة ثم التلفزيون. وأكدت الدراسة على قدرة الإعلام في نشر الوعي البيئي وخلق رأي عام يتصدى للمشاكل البيئية، وأن الوعي البيئي هو الأسلوب الأول للوقاية من التأثيرات السلبية وتعزز الوعي والاهتمام بمختلف القضايا الحيوية التي تحيط بالإنسان، وأن الإدراك الشعبي للقضايا البيئية هو أحد أهم عناصر إستراتجية حماية البيئية ومواجهة مشاكلها(5). وهذه النتائج تؤكد على التأثير المعتبر لوسائل الإعلام الأمر الذي ننطلق منه في دراستنا.

وتتقاطع الدراسة الحالية مع العديد من المنطلقات والنقاط التي ركزت عليها دراسة "الإعلام البيئي"، ففي مشكلة هذه الدراسة، يتطرق د.جمال الدين السيد إلى عدة أمور تمثل في الكثير من الأحيان جوهر دراستنا؛ حيث يرى أن الحقائق عن القضايا البيئية غير كاملة ودقيقة، وأن هذه القضايا نادرا ما تحظى بتغطية ومتابعة إعلامية ويترك الجماهير دون إحاطة علمية واضحة حولها، كما أن الاهتمام بمعالجة القضايا البيئية يتزامن حسبه مع وقوع أحداث مثيرة يحدث حولها تكثيف إعلامي ثم تنصرف وسائل الاتصال عنها، إضافة إلى كون هذه المعالجات تتسم بالسطحية وتعبر عن وجهات نظر رسمية، وهو ما يقترب من المنطلقات التي تنطلق منها دراستنا. ومع ذلك توجد جملة من الاختلافات في المجال الزماني والمكاني، الطريقة العلمية في التطرق للموضوع، والأهداف...كما أن هذه الدراسة أجريت لمعرفة تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على شياخات أو مناطق صناعية وحضرية وريفية بمصر، فيما ستهتم دراستنا بوسائل الإعلام في حد ذاتها وليس بتأثيرها.

وعموما فإن نتائج دراسة الإعلام البيئي تبرز في النهاية دور وأهمية وسائل الإعلام في مواجهة التحديات البيئة، وكذا مختلف الدراسات والكتب الأخرى التي تؤكد على مكانة وأهمية وسائل الإعلام، يمكن أن تمثل لبنة ومنطلقا لدراستنا الرامية إلى أساس إلى معرفة مدى اهتمام

الصحافة الجهوية الجزائرية بالمواضيع البيئية، ودون شك فإن هذا الاهتمام سينعكس على صفحاتها شكلا ومضمونا، ومن المفروض أنه كلما زاد الاهتمام بمواضيع معينة، خصصت لها مساحات أكبر، وأبرزت بشكل أفضل، وطرحت بطرق أدق وأكمل، وبالتالي إحداث التأثير الذي تحدثت عنه هذه الكتب والدراسات، ونريد أن نقول هنا أن دراسة التأثير بمعزل عن دراسة وسائل الإعلام في حد ذاتها يظل ناقصا وغير مكتمل.

* **الدراسة الثانية:** معنونة تحت اسم "الإعلام وجرائم البيئة الريفية" للدكتور عبد الفتاح عبد النبي سنة 1992، وجاءت إشكالية الدراسة كالتالي:

ثمة إحساس عام على المستويين الرسمي والشعبي بأن القرية المصرية تواجه أزمة واضحة على مستويات عدة، وتتجلى أزمة القرية في مجموعة من المخاطر والتحديات التي تكاد تشتمل بنية القرية ومكوناتها وعلاقاتها بالمدينة المصرية، ومن أهم تلك التحديات والمخاطر ما يتعلق بالبيئة الايكولوجية للقرية نتيجة تزايد عمليات هذر واستنزاف موارد الأرض والمياه بها، وبالذات تلك الصور التي يجرمها القانون مثل الاعتداء على الأرض الزراعية . وقد أفضت هذه العمليات إلى تناقص حاد في أكثر العناصر الإنتاجية ندرة وهو عنصر الأرض، ما يعرض الوضع الأمني والغذائي في المجتمع للخطر.

كما شهدت البيئة الاجتماعية للقرية تشوه ملحوظ، فقد أفضت الدخول الناتجة عن الهجرة والانفتاح والمضاربة على الأرض الزراعية وغيرها إحداث حراك اجتماعي لبعض الفئات الاجتماعية، ونمو اتجاه قيمي يسعى للكسب المادي بغض النظر عن مشروعية المصادر أو الوسائل، وحدوث تحولات سلبية في بناء القيم كان أبرزها تدهور قيمة العمل المنتج في الزراعة وروح التكافل والمزاملة والتعاون، والاستقرار بالأرض، وتزايد النزعة الفردية التي باتت تشكل السلوك الفعلي لمعظم القرويين. وانعكس ذلك على حجم ونمط الجريمة في القرية المصرية، وظهور أشكال جديدة من الجرائم التي لم تكن تأنفها القرية من قبل.

ولا جدال أن تعرض البيئة الريفية بمعناها المتكامل لمثل هذه العمليات والظواهر، يؤثر سلبا على المستقبل المرغوب للمجتمع المصري، فقد كانت ولا زالت البيئة، موقعا وبشرا، ركيزة هامة لإشباع حاجات أساسية للمواطن المصري، وممول يمكن أن يكون سخيا بالطاقات البشرية والموارد الضرورية للإنتاج الزراعي والصناعي، وإنتاج الفائض الضروري لتجديد الإنتاج الاجتماعي وتطوره، فضلا عن دورها المنتظر في اعتماد المجتمع المصري على ذاته في تحقيق أمنه الغذائي.

وينهض العمل الراهن لتسليط الضوء على نوعية الجرائم التي تتعرض لها البيئة الريفية في مصر، كما تعكسها الصحف المصرية، وبيان طريقة تناول الصحف لهذه الجرائم وموقفها إزائها.. وطبيعة الدور الذي تؤديه في معالجتها والتصدي لها، ويطرح موضوع الدراسة بهذا التحديد مجموعة من التساؤلات، يمكن بلورتها في:

س1: ما حجم اهتمام الصحف المصرية بجرائم البيئة الريفية؟

س2: ما هي أنماط جرائم البيئة الأكثر تناولا وبروزا في معالجات هذه الصحف، وما مدى اتساق ذلك مع مؤشرات الواقع الفعلي؟

س3: ما هوية مرتكبي جرائم البيئة، وما هي دوافعهم الأساسية في ارتكابها؟

س4: ما هي القوالب الصحفية الأكثر استخداما في تغطية هذه الجرائم؟

س5: ما نوعية المصادر التي تعتد عليها الصحف في تغطية هذه الجرائم؟

س6: ما هي اتجاهات المعالجة الصحفية لجرائم البيئة الريفية؟

س7: ما مدى النجاح أو الفشل في معالجة الصحف المصرية لجرائم البيئة الريفية؟(6)

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تعنى برصد وتحليل خصائص المضمون المقدم على صفحات الصحف حول جرائم البيئة الريفية من حيث مؤشرات حجم الاهتمام، طريقة المعالجة والعرض، الأفكار والحقائق المطروحة حول وقائع هذه الجرائم باستخدام المسح الشامل للبيانات المتاحة بالسجلات الرسمية والحيوية لدى عدد من الأجهزة المعنية بجرائم البيئة، وكذا مسح نماذج مختلفة من أعداد الصحف المصرية خلال فترة ممتدة نسبيا 1983-1991، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن في توفير بيانات أساسية حول مدى الاتفاق والاختلاف في حجم اهتمام مختلف أنواع الصحف محل الدراسة بجرائم البيئة الريفية، وكذا مدى التطابق أو الاختلاف بين مؤشرات الخريطة الإحصائية للجرائم. كما اعتمدت على تحليل المضمون لتوفير بيانات كمية ومؤشرات كيفية مصنفة ومرتبة حول مختلف أنماط جرائم البيئة الريفية على صفحات الصحف محل التحليل، ومعدلات الاهتمام بهذه الجرائم، وأسلوب تناولها، وحقيقة موقف الصحف وتوجهات المعالجة لمختلف أنماط الجرائم.

ويمكن القول أن الفرق بين دراسة عبد الفتاح مع دراستنا في أنها تتركز حول الجرائم، فيما تهتم دراستنا بالمواضيع البيئية عموما، فضلا عن كون هذه الدراسة تهتم بجرائم البيئة في بيئة أو محيط محدد وهو الريف وبالضبط الريف المصري، أما دراستنا فهي عامة تشمل المدينة والريف على حد سواء وتختص بالصحافة الجزائرية لا المصرية بطبيعة الحال.

وفيما شملت دراسة عبد الفتاح السجلات الرسمية استغنت عنها دراستنا، واتفقت معها من حيث طبيعة الدراسة (وصفية تحليلية)، والأدوات المنهجية المستعملة كالمنهج المقارن وتحليل المضمون، وحتى من حيث الاعتماد على المسح الشامل، فضلا عن سعيهما لمعرفة اهتمام الصحف بقضايا بيئية.

وتوصلت هذه الدراسة السابقة بشكل موجز إلى: انخفاض في الاهتمام بجرائم البيئة الريفية، واحتل الخبر الصحفي المرتبة الأولى من حيث القوالب الأكثر استخداما، أما أكثر الجرائم التي تم التطرق إليها حسب ذات الدراسة فهي جريمة البناء على أرض زراعية، وأن الإعلام الريفي يواجه أزمة حقيقية تتمثل في عجز وقصور الإعلام على مواكبة التحولات والتغيرات السريعة والمتلاحقة التي عايشته وما تزال البيئة الريفية في مصر، وعدم قدرة الإعلام على تلبية الاهتمامات والاحتياجات الحقيقية للقرويين.

7.1- منظور الدراسة:

سنقوم فيما يلي بعرض افتراضات هذه النظرية والعوامل المؤثرة فيها مرفقة بعلاقتها بموضوع الدراسة:

تقوم نظرية الأجندة على **فرض رئيسي** مفاده "أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة، والتحكم في طبيعتها ومحتواها. هذه الموضوعات تثير اهتمامات الناس تدريجيا، وتجعلهم يدركونها، ويفكرون فيها، ويقلقون بشأنها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا من الموضوعات الأخرى التي لا تطرحها وسائل الإعلام"(7).

وهو الافتراض الذي تنطلق منه الدراسة الحالية، حيث ترى أن الصحافة المكتوبة كجزء من وسائل الإعلام يمكنها نقل المواضيع البيئية من هامش الشعور إلى بؤرة الشعور، أو من قلة وغياب الاهتمام إلى اهتمام حقيقي ينتظر منه أن ينعكس إيجابا على المجتمع، فقد أكدت لنا التجربة والعمل في الميدان أن للصحافة أهمية كبيرة ودور أساسي في خلق دينامكية في المجتمع وتحريك مختلف الأطراف تجاه موضوع أو قضية معينة. ويحضروني هنا مثال بسيط حول مشكلة البطاطس التي عرفتها الجزائر سنة 2007، فمن خلال الملاحظة توصلت إلى أن الضغط الموجود في الصحافة المكتوبة أعطى للموضوع أبعاد أخرى جعلت أعلى الهيئات في الدولة تتحرك وتتخذ الإجراءات الضرورية التي عادت بالنفع على المجتمع بشكل عام دون الدخول في التفاصيل هذه

الحلول ونتائجها الحقيقية، فالمهم هنا هو قدرة الصحافة على تحريك مختلف الجهات ولا ننكر الضغط الشعبي الذي مورس أيضا على الحكومة لكن الصحافة هي التي أعطت قوة لهذا الضغط وغذته نوعا ما، أو على الأقل حولت موضوع ارتفاع سعر البطاطس من حديث الفرد العامي إلى حديث أعلى المسؤولين والهيئات، وحولت النقاش المحدود حول البطاطس إلى خطة وزارية وبرنامج جديد للوزير يتمثل في خلق سياسة جديدة لتسير المنتجات والتحكم بالسوق، كتدعيم الخواص لإنشاء مراكز تخزين وخلق القرض الرفيق..

وما نريد أن نقوله من خلال هذا المثال أن موضوع البيئة لا يقل خطورة عن الموضوع السابق بل يمكن القول انه أكبر وأهم بكثير منه فهو يتعلق بالأمن الغذائي للجزائر، فالحديث عن التغيرات المناخية مثلا يعني أن دول شمال إفريقيا والجزائر واحدة منها مهددة بالتصحر التام بعد حوالي 40 سنة من الآن حسب ما أشارت إليه عدد من التقارير الدولية، والحديث عن تلوث الماء والتربة هو حديث عن الصحة العمومية للمواطن المهددة بالتسممات والكثير من الأمراض التي تتطلب أموال وجهود كبيرة للتحكم فيها يمكن تفاديها من الآن، والصحافة مطالبة في تقديرنا على الأقل بخلق نقاش حول الموضوع من المفروض أن يخلص بنتائج تخدم المجتمع والجزائر مع العلم أن الصحافة مطالبة بتقديم خدمة عمومية وأنها تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه مجتمعها، فكما تقول أحد أساتذتي "الصحفي هو ممثل الشعب دون انتخاب"، أليس حري بهذا الصحفي إذن طرق مواضيع قال عنها رئيس الاتحاد الأوروبي ورئيس جمهورية فرنسا نيكولا ساركوزي "إن الحديث عن البيئة هو ببساطة حديث عن استمرارية حياة الإنسان" ونظن أنه أهم شيء يمكن أن نتحدث عنه.

وحسب نظرية ترتيب الأولويات، فإن المؤسسة الإعلامية غير قادرة على نشر كل الموضوعات، وبالتالي فهي مطالبة بإهمال مواضيع والتطرق إلى أخرى ترى أنها مهمة، وعليه فإن التطرق للمواضيع البيئية في الجريدتين اللتان ستشملهما الدراسة يعكس اهتمامهما بالبيئة، كما أن القائمون على هذين الوسيلتين يركزون على مواضيع معينة دون أخرى، وهو ما سنعمل على معرفته من خلال مدى تكرر التطرق للمواضيع البيئية في الجريدتين، الأماكن المخصصة لنشرها، وسائل الإبراز المصاحبة لها، والمساحة المخصصة لها، ولما كان التركيز على هذه المواضيع لا يتم من حيث الشكل وفقط، سنتناول جانب المضمون أيضا.

وأبرزت العديد من الدراسات التي تنطلق من الافتراض الرئيسي للنظرية السابق ذكره وجود ارتباط ايجابي بين ترتيب الاهتمام لكل من الوسيلة والجمهور، مما يشير إلى دور وسائل الإعلام في ترتيب أولويات الجمهور بالقضايا والموضوعات المطروحة بنفس الترتيب الذي تعطيه

الوسائل لهذه القضايا والموضوعات. ومن الدراسات الرائدة التي اختبرت هذا الفرض دراسات ماكوميس و شو، ودراسة فانكهوسر(8)، وهو تأكيد لمدى صدق افتراضات نظرية الأجندة.

أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في وضع الأولويات، فيرى أصحاب النظرية أن ترتيب الأولويات يتأثر بمجموعة من المتغيرات، هي: طبيعة القضايا، أهمية القضايا، الخصائص الديموغرافية، والاتصال الشخصي. وسنخص بالتفصيل منها العامل الأول أي طبيعة القضايا بحكم ارتباطه بدراستنا ومعالجتنا له

– طبيعة القضايا: نجد أن طبيعة القضايا تنقسم إلى نوعين: ملموسة يكون للجمهور خبرة مباشرة بها، وغير ملموسة تكون عكس الأولى، وفي هذا الصدد أجرى "زوكر" أول دراسة امبريقية تهدف إلى قياس تأثير طبيعة القضية خلال فترة زمنية ممتدة لثمانية أعوام (1968–1976)، منها ثلاث قضايا غير ملموسة وهي التلوث، المخدرات والطاقة، وثلاث قضايا ملموسة هي تكاليف المعيشة، البطالة والجريمة، وخلص زوكر إلى وجود تأثير كبير لوسائل الاعلام غير الملموسة(9) التي يندرج ضمنها موضوع دراستنا وفق التقسيم الذي قام به "زوكر".

وينبغي أن نشير إلى أن تحديد أجندة وسائل الإعلام لا يقف عند حدود انتقاء الموضوعات أو القضايا فقط ولكن يمتد إلى اختيار مفردات النشر والإذاعة، وسائل العرض والإبراز، وتكرار النشر بالشكل الذي يوفر تراكما في المعلومات يسمح بجذب الانتباه ثم إثارة الاهتمام وإدراك الموضوعات أو القضايا بنفس درجة الاهتمام التي تضعها لها الوسيلة الإعلامية.(10)

<u>نقد النظرية:</u>

يرى جريفين أنه رغم اعتبار ماكومبس وشو أن وظيفة الأجندة حقيقة قائمة، فإن البحوث التالية خلال العقدين السابقين أثبتت أنها نتيجة محتملة وليست أكيدة، فتحديد الأجندة اختلف من بحث لآخر.

ويرى ماكويل ووينداهل أنه ليس واضحا ما إذا كانت التأثيرات ناتجة عن أجندة وسائل الإعلام أو عن الاتصال الشخصي.(11)

التباين والاختلاف بين صور الترتيب التي تشملها أجندات الأفراد أو الجماعات أو أجندات المؤسسات مثل الأحزاب والحكومات والتأثيرات التي تتم على عملية وضع الأجندة.

وكذلك عدم تحديد مستوى النية أو العمد أو الهدف الخاص بوسائل الإعلام وعما إذا كانت تعنى في قليل أو في كثير بعملية الاهتمام وتأثيراتها أم أن هذا يربط بالمدخل الوظيفي(12)

8.1- منهجية الدراسة:

مجال الدراسة:

إن تحديد مجال الدراسة مكانيا، زمانيا وبشريا مهم للغاية في إجراء أي دراسة علمية، كونه يساعد على ضبط حدود البحث وبلوغ الأهداف المسطرة، وعليه قمنا باختيار جريدتين جهويتين، الأولى عمومية ممثلة في جريدة "النصر"، والثانية خاصة ممثلة في جريدة "الجمهور".

وفيمايلي لمحة تعريفية وجيزة عن الجريدتين:

- جريدة النصر: تم تأميم الجريدة في 17 سبتمبر 1963، وكانت قبل ذلك تحمل اسم la Dépêche de Constantine التي تأسست في 14 نوفمبر 1908 من طرف Louis Morel حسب ما جاء في مطوية تعريفية تحصلنا عليها من الجريدة. وكانت في البداية تحت إشراف جبهة التحرير، لتصبح تحت وصاية وزارة الاعلام بمقتضى مرسوم 16 نوفمبر 1967، وعربت جزئيا بداية من 05 جويلية 1975 إلى أن تم تعريبها كليا سنة 1972.

- جريدة الجمهور: يومية إخبارية شاملة تصدر عن مؤسسة البلاد، ذات ملكية خاصة، حديثة الظهور نسبيا خصوصا إذا ما تكلمنا عنها كيومية إخبارية، كانت في البداية متخصصة في الجانب الرياضي قبل أن تنفتح على باقي المجالات الأخرى.

أما المجال الزماني المقترح، فيتمثل في سنة 2008 كاملة، وذلك قصد تغطية مختلف المناسبات البيئية من جهة، ومعرفة تعاطي المؤسستين الإعلاميتين المختارتين مع المواضيع البيئية طوال السنة. ونعتقد أن مدة سنة كفيلة لبلوغ نتائج علمية صادقة تعكس الواقع.

العينة:

لقد اخترنا لدراستنا كعينة مؤسستين إعلاميتين جهويتين، لأن الصحافة الجهوية من المفروض أن يكون لها حيز أكبر للتعامل مع القضايا المحلية، كما أن لها فرص أكبر في إعطاء هذه القضايا حيز مكاني أكبر، فضلا عن قدرتها في التعمق فيها. وقد قمنا باختيار جريدتين جهويتين يتقاربان في الكثير من الزوايا، فمقرهما متواجد بنفس الولاية والبلدية بل ونفس المنطقة، وبالتالي لهما نفس الإمكانيات (من الناحية الجغرافية) في التطرق إلى المواضيع البيئية،فضلا عن كونهما يغطيان، ويهتمان، ويوزعان بنفس المناطق تقريبا.

وكما للعينة قواسم مشتركة، فإنها تختلف في الكثير من الأمور، أهمها الانتماء إلى قطاعين مختلفين، عمومي وخاص، وهو ما سيسمح لنا بإجراء مقارنات عديدة، وكذا الخروج بالعديد من القراءات والنتائج التي نأمل أن تكون قوية، تعكس طموحاتنا من إجراء هذه الدراسة، فضلا عن اختلافات أخرى من حيث الإمكانيات المادية والبشرية..

وستشمل الدراسة كل أعداد الصحيفتين سنة 2008 مع إجراء مقارنات شهرية بينهما، أي القيام بمسح شامل لكافة الأعداد نظرا لطبيعة الموضوع من جهة وتماشيا مع أهداف الدراسة من جهة أخرى، فمدة عام كفيلة بتقديم رؤية عامة وواضحة عن مدى الاهتمام بالبيئة، وتفادينا الاعتماد على مختلف أنواع العينات في هذه الدراسة كالعينة الدائرية والعينة العشوائية والعينة المقصودة اعتقادا منا أنها لا تعكس واقع تواجد المادة البيئة في الجريدتين، وبالتالي ستكون النتائج قليلة الدقة. ورغم ما تتطلبه الدراسة من جهد، تعب وخاصة الوقت، إلا أننا سنسعى للقيام بها على أحسن وجه.

المنهج:

يعتبر اختيار وتحديد المنهج الذي سيتبعه الباحث في دراسته من أهم المراحل الفاصلة، فهو يسمح بالوصول إلى النتائج المستهدفة من خلال إتباع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تمكن الباحث من السيطرة على البحث بشكل علمي فعال، ويعرفه قاموس "لوبوتي روبار" على أنه "مجموعة من الإجراءات التي يتبعها الذهن لاكتشاف الحقيقة والبرهنة عليها"(13)

وبما أن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي لا تكتفي بجمع البيانات وتبويبها فقط وإنما تتضمن قدرا من التفسير والتحليل للبيانات والنتائج المتوصل إليها، فإن المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات حسب تقديرنا هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرف على أنه: "الطريقة التي تقوم على جمع البيانات والمعلومات وتدوينها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة أثر وتأثير العوامل على إحداث ظاهرة من الظواهر محل الدراسة بهدف استنتاج النتائج ومعرفة كيفية ضبط هذه العوامل، وأيضا التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة في المستقبل"(14)، وبالتالي الخصائص والمميزات التي يتصف بها هذا المنهج تجعلنا نعتمد عليه في الإجابة عن التساؤل الأول للدراسة. ونشير فقط إلى أن عدد من الباحثين يعتقدون أن المنهج الوصفي التحليلي غير موجود بل طبيعة الدراسة هي وصفية تحليلية وليس المنهج.

أدوات جمع البيانات:

إن نجاح أي دراسة علمية مقترن بمدى تماشي أدوات جمع البيانات مع الأهداف المسطرة فيها، وهو ما دفعنا إلى التروي في اختيار أداة دراستنا والمتمثلة في تحليل المضمون، وبغض النظر عن الاختلافات بين المنظرين فيما إذا كان تحليل المحتوى منهج أو دراسة، فإننا نعتمد عليه كأداة.

تحليل المضمون: سنعتمد على تحليل المضمون الذي برزت أهميته قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، حيث استخدم على نطاق واسع في تحليل المواد الصحفية المنشورة في الجرائد والمجلات والمواد الإذاعية والتلفزيونية والفيلمية، فضلا عن تحليل الخطب والرسائل والمحادثات والصور للوصول إلى معرفة العقلية الكامنة وراء هذا الإنتاج الإعلامي والدعائي(15)، وبالتالي ستساعدنا هذه الأداة في تحقيق غايات الدراسة والأهداف المسطرة من وراءها والمتمثلة للتذكير في معرفة مدى اهتمام الصحافة الوطنية بالمواضيع البيئية، ومدى الدور التحسيسي الذي تقوم به وسائل الإعلام المكتوبة الجزائرية على أرض الواقع، إضافة إلى معرفة كيفية تعاطي الصحافة الوطنية مع هذا النوع من المواضيع، والفرق بين التغطية الإعلامية للمواضيع البيئية في الصحافة العمومية والخاصة.

وأوضح "ويبلز" و"برلسون" سنة 1941 أن تحليل المضمون "يسعى إلى بلورة الوصف العادي للمضمون أو المحتوى وتنقيته حتى يمكن إظهار طبيعة المنبهات والمثيرات المتضمنة في الرسالة الموجه إلى القارئ أو المستمع أو المشاهد وقوتها النسبية على أسس موضوعية"(16)، وأضافا "ليتس" و"بول" سنة 1942 أن تحليل المضمون يطلق على الأسلوب البحثي الذي يغطي المتطلبات التالية: تحليل الخصائص اللغوية أو الدلالية للرموز الاتصالية المستخدمة، تحديد تكرارات ظهور أو ورود أو حدوث هذه الخصائص بدرجة عالية مع الضبط الدقيق المحكم أو تحديد القيم الكمية لهذه التكرارات(17). وعليه يمكن القول أن "تحليل المضمون يسعى عن طريق تصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون الصريح أو المحتوى الظاهر للمادة الإعلامية، ويعتمد على تكرار ورود أو ظهور الجمل والكلمات أو المصطلحات والمعاني المتضمنة في قوائم التحليل في المادة الإعلامية بناء على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته، ولا يقتصر تحليل المضمون على الجوانب الموضوعية، وإنما يشمل جوانب الشكل أيضا، كما ترتبط عملية تحليل المضمون من النواحي الفنية والمنهجية والإجرائية بالمشكلة العلمية للبحث وفروضه وتساؤلاته وبالأهداف البحثية والأغراض التحليلية الشاملة. ويعتمد تحليل

المضمون أساسا على الأسلوب الكمي في عمليات التحليل بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية (18)

وإذا أردنا وضع تعريف لتحليل المحتوى يمكن تبني التعريف الآتي هو "أسلوب للبحث العلمي يسعى إلى وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه طبقا للتصنيفات الموضوعة التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك إما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال أو لاكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، أو للتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال، وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية"(19) فتحليل المحتوى أسلوب منظم لتحليل مضون رسالة معينة، وهو أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر لمادة من مواد الاتصال.(20)

ويمكن استخدام تحليل المضمون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون، تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث، أو فروضه الأساسية، طبقا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك إما في وصف المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال أو لاكتشاف الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية وللتعرف على مقاصد القائمين الأساليب التعبيرية شكلا ومضمونا. والتي يعبر بها القائمون بالاتصال عن أفكارهم ومفاهيمهم وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية"(21)

ويوضح ذات الكتاب أن من الخطوات المنهجية المهمة المتعلقة بتحليل المضمون، تحديد وحدات التحليل (الكلمة، الفكرة، الشخصية..) وكذا تحديد فئات التحليل الذي قسمها إلى قسمين على غرار الأغلبية الساحقة من الدراسات: فئات الشكل: استخدام الألوا ن، استخدام الصور والرسوم، الموقع، المساحة، شكل المادة..، وفئات المضمون: الموضوع، الاتجاه، الأساليب،

مصدر المعلومات، الجمهور المستهدف، القيم...، وهي الطريقة التي سنعمل بها في هذه الدراسة، حيث سنقوم بعملة التحليل بناء على:

* فئات الشكل (كيف قيل؟) وتشمل:

- فئة مكان النشر.
- فئة وسائل الإبراز.
- فئة القوالب الصحفية.
- فئة المساحة.

* فئات المضمون (ماذا قيل) وتشمل:

- فئة المصدر.
- فئة نوع الموضوع.
- فئة طبيعة الموضوع.
- فئة رقعة الاهتمام.

هوامش الفصل:

1-Russel A. jones. Méthode de recherche en sciences humaines. Traduit par nathalie Burnay et olivier Servais. 2ème édition. Boeck université. Paris. France.2000.p :13.

2- Ibid.p. :17.

3- جمال الدين السيد علي صالح. الإعلام البيئي: بين النظرية والتطبيق. مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية. مصر. 2003. ص:28-33.

4- أيمن سليمان مزاهرة، على فالح الشوابكة. البيئة والمجتمع. ط 1. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2003. ص: 10.

5- جمال الدين السيد على صالح. الإعلام البيئي: بين النظرية والتطبيق سنة. 2003. ص 228-229

6- عبد الفتاح عبد النبي. الإعلام وجرائم البيئة الريفية. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر..14

7- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد. الاتصال ونظرياته المعاصرة. ط 3. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. مصر. 2002. ص:.288

8- محمد عبد الحميد. نظريات الإعلام واتجاهات التأثير. ط 3. عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة. القاهرة. مصر. 2004. ص:.343

9- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد. مرجع سابق. ص:290-293-294.

10- محمد عبد الحميد. نظريات الإعلام واتجاهات التأثير. مرجع سابق. ص:.348

11- المرجع السابق. ص:.353

12- المرجع السابق. ص:.354

13- لارامي، فالي: البحث في الاتصال، عناصر منهجية. ترجمة فضيل دليو وآخرون. منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة. جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر. ص:26.

14- عثمان حسن عثمان. المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية. منشورات الشهاب. 1988.

15- سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي: بحوث الإعلام. ط 2. عالم الكتاب. 1995. القاهرة. مصر. ص: 228.

16- المرجع السابق. ص: .228

17- المرجع السابق. ص: .230

18- المرجع السابق. ص: 232-.233

19- المرجع السابق. ص: 233-.234

20- رشدي طعيمة. تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه واستخداماته. دار الفكر العربي.القاهرة. مصر. ص:.22

21- المرجع السابق. ص:24.

الفصل الثاني: البيئة

1.2- النظام البيئي.

2.2- المشكلات البيئية.

3.2-الإنسان في مواجهة التحديات البيئية.

4.2- البيئة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا الفصل تشكيل خلفية معرفية حول موضوع البيئة وتقديم مختلف المعلومات المرتبطة به، فمن غير المقبول التطرق إلى موضوع دون خلفية. كما أنه من غير الممكن إبراز أهمية قضية بشكل جيد وتبرير طرحها علميا إذا لم تستند على حقائق علمية ومعرفة جوهرية بمضمونها، ولذلك كان علينا الإجابة عن هذه الأسئلة في هذا الفصل: ما هي البيئة وما علاقتها بالإنسان وكيف تؤثر فيه؟ ما هي المشكلات البيئية التي وقع فيها الإنسان؟ ما هو التلوث البيئي وما هي أسبابه وأنواعه ومصادره؟ وفيما تتمثل المشاكل الصحية المتعلقة بالبيئة؟ وما العلاقة بين البيئة والتنمية؟ وكيف يستطيع الإنسان حماية بيئته ومواجهة التحديات البيئية الراهنة؟ وأخيرا ما هي وضعية البيئة في الجزائر؟

1.2- النظام البيئي:

البيئة: وستكون البداية مع البيئة التي تعتبر لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها فنقول: البيئة الزر اعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الصحية، والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، والسياسية.. ويعنى ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات..

وقد ترجمت كلمة Ecology إلى اللغة العربية بعبارة "علم البيئة" التي وضعها العالم الألماني ارنست هيجل Ernest Haeckel عام 1866م بعد دمج كلمتين يونانيتين هما Oikes ومعناها مسكن، و Logos ومعناها علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه "(1)، وبعبارة أدق العلم الذي يدرس التفاعلات بين الكائن الحي ومحيطه (2) . وفي معناه العربي فإن "الأصل اللغوي لكلمة البيئة إلى الجذر "بوأ" ومنه "تبوأ" أي حل ونزل وأقام"(3) وتشير معاجم اللغة العربية إلى أن هذا الفعل استخدم في أكثر من معنى، أشهرها ما كان أصله اللغوي يرجع للفعل باء ومضارعه يتبوأ بمعنى نزل وأقام. وجاء في المعجم الوجيز : بوأ فلان منزلا بمعنى أنزله، وبوأ المنزل بمعنى أعده، وتبوأ فلان المكان أي نزله وأقام فيه.. والبيئة تعني في اللغة المنزل، وهي ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما"(4)

وفي معجم "لاروس" نجد أن كلمة " environnement" لها 5 معاني حسب سياق استعمالها، الأقرب منها لموضوعنا ذلك الذي يقول بأن البيئة هي مجموعة العوامل الموضوعية (نوعية الهواء، الضجيج..) والذاتية (جمال المحيط..) التي تمثل مجال عيش الفرد.(5)

فالبيئة "تمثل جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية، التي تؤثر بالفعل على الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في فترة من تاريخ حياته. ويقصد بالعوامل الحيوية جميع الكائنات الحية (مرئية أو غير مرئية) الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة، والعوامل غير الحيوية هي الماء، الهواء، التربة، الشمس، الحرارة..وغيرها"(6)

وفي تعريف آخر نجد أنها "إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دوري"(7)

وأعطى مؤتمر ستوكهولم المنعقد سنة 1972 للبيئة فهما متسعا، بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء، هواء، تربة..) بل رصيد الموارد البيئية المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.(8)

ويتفق العلماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها. فالبيئة بالنسبة للإنسان "الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية، وكائنات تنبض بالحياة وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية و مغناطيسية..الخ ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر".

فللحديث عن مفهوم البيئة إذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية. وتقسم بعض الباحثين البيئة إلى قسمين رئيسين هما:

- البيئة الطبيعية: وهي عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومن مظاهرها: الصحراء، البحار، المناخ، التضاريس، والماء السطحي، والجوفي والحياة النباتية والحيوانية.

- البيئة المشيدة : تتكون من البن ية المادية التي شيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها، ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة من خلال الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها، والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، وتشمل البيئة المشيدة استعمالات الأراضي للزراعة والمناطق السكنية والتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وكذلك المناطق الصناعية، المراكز التجارية، المدارس، المعاهد والطرق...الخ.

والبيئة بشقيها الطبيعي والمشيد هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية، وما يؤثر فيها من مكونات الكون الأخرى ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة بل دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة والإنسان واحد من مكوناتها يتفاعل مع بقية المكونات، وقد ورد هذا الفهم الشامل على لسان السيد "يوثانت" الأمين العام للأمم المتحدة حيث قال "أننا شئنا أم أبينا نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك.. وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعاً لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة آمنة". وهذا يتطلب من الإنسان وهو العاقل الوحيد بين صور الحياة أن

يتعامل مع البيئة برفق، ويستثمرها دون إتلاف أو تدمير ، ولعل فهم الطبيعة والمكونات البيئة والعلاقات المتبادلة فيما بينها يمكن الإنسان أن يوجد ويطور موقعاً أفضل لحياته وحياة أجياله من بعده(9)

عناصر البيئة:

يمكن تقسيم البيئة، وفق توصيات مؤتمر ستوكهولم، إلى ثلاثة عناصر هي:

- البيئة الطبيعية: وتتكون من أربعة نظم مترابطة وثيقاً هي: الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء وتربة ومعادن، ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات.

- البيئة البيولوجية: وتشمل الإنسان "الفرد" وأسرته ومجتمعه، وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزءاً من البيئة الطبيعية.

- البيئة الاجتماعية: ويقصد بها الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معاً وحضارة في بيئات متباعدة، وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية(10).

الإنسان والبيئة:

ومن الواضح أن هناك علاقة وثيقة بين الإنسان والبيئة يمكن تناولها من زاويتين:

* تأثير الإنسان في البيئة: حسب الأستاذ الدكتور سيد عاشور أحمد فإن يعتبر الإنسان أهم عامل حيوي في إحداث التغيير البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي، فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة، وكلما توالت الأعوام ازداد تحكماً وسلطاناً في البيئة، وخاصة بعد أن يسر له التقدم العلمي والتكنولوجي مزيداً من فرص إحداث التغير في البيئة وفقاً لازدياد حاجته . وهكذا قطع الإنسان أشجار الغابات وحول أرضها إلى مزارع ومصانع ومساكن، وأفرط في استهلاك المراعي بالرعي المكثف، ولجأ إلى استخدام الأسمدة الكيمائية والمبيدات بمختلف أنواعها، وهذه

كلها عوامل فعالة في الإخلال بتوازن النظم البيئية، ينعكس أثرها حسبه في نهاية المطاف على حياة الإنسان كما يتضح مما يلي:

- الغابات: الغابة نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان، وتشمل الغابات ما يقرب 28% من القارات ولذلك فإن تدهورها أو إزالتها يحدث انعكاسات خطيرة في النظام البيئي وخصوصاً في التوازن المطلوب بين نسبتي الأكسجين وثاني أكسيد الكربون في الهواء.

- المراعي: يؤدي الاستخدام السيئ للمراعي إلى تدهور النبات الطبيعي، الذي يرافقه تدهور في التربة والمناخ، فإذا تتابع التدهور تعرت التربة وأصبحت عرضة للانجراف.

- النظم الزراعية والزراعة غير المتوازنة: قام الإنسان بتحويل الغابات الطبيعية إلى أراض زراعية فاستعاض عن النظم البيئية الطبيعية بأجهزة اصطناعية، واستعاض عن السلاسل الغذائية وعن العلاقات المتبادلة بين الكائنات والمواد المميزة للنظم البيئية بنمط آخر من العلاقات بين المحصول المزروع والبيئة المحيطة به، فاستخدم الأسمدة والمبيدات الحشرية للوصول إلى هذا الهدف، وأكبر خطأ ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض زراعياً هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة الموجودة بين العوامل البيئية النباتات بعوامل اصطناعية مبسطة، فعارض بذلك القوانين المنظمة للطبيعة، وهذا ما جعل النظم الزراعية مرهقة وسريعة العطب

-النباتات والحيوانات البرية: أدى تدهور الغطاء النباتي والصيد غير المنتظم إلى تعرض عدد كبير من النباتات والحيوانات البرية إلى الانقراض، فأخل بالتوازن البيئية(11). "ففي مدغشقر كان يوجد حتى منتصف هذا القرن ما يقرب 12ألف نوع نباتي ولربما زهاء 190ألف نوع حيواني، وكان ما لا يقل عن 60بالمئة منها مستوطنا في شريط الغابات الشرقي من الجزيرة (أي غير موجود في أي مكان آخر من الكرة الأرضية)... ويقدر العلماء أن نصف الأنواع الأصلية على الأقل قد اختفى بالفعل أو هو على وشك الاختفاء... ومنذ عام 1960 دمرت تقريبا كل غابات غرب الاكوادور من أجل افساح المجال لمزارع الموز وآبار النفط والمستوطنات البشرية. ويصعب تقدير عدد الأنواع التي تم القضاء عليها بهذه الطريقة، لكن مجموعها يمكن أن يصل إلى 50ألف نوع أو أكثر، كل ذلك في غضون 25عاما فقط."(12)

ولم تسلم الغابات هي الأخرى من اعتداء الإنسان عليها، المتمثل في الاحتطاب الجائر والحرائق واستبدالها بمنشأت كالمباني والطرق وغير ذلك، وقد ارتفعت نسبة إزالة الغابات من 11

مليون هكتار في عام 1980 إلى حوالي 17 مليون هكتار في عام 1990، وهذا من أصل 3600 مليون هكتار مساحة الغابات في العالم(13)

كما ترتب عن التصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثاراً سيئة على البيئة حسب أ.د سيد عاشور أحمد، فانطلاق الأبخرة والغازات وإلقاء النفايات أدى إلى اضطراب السلاسل الغذائية، وانعكس ذلك على الإنسان الذي أفسدت الصناعة بيئته وجعلتها في بعض الأحيان غير ملائمة لحياته كما يتضح حسبه في ما يلي:

– تلويث المحيط المائي: إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان، فمياهها التي تتبخر تسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة، ومدخراتها من المادة الحية النباتية والحيوانية تعتبر مدخرات غذائية للإنسانية جمعاء في المستقبل، كما أن ثرواتها المعدنية ذات أهمية بالغة.

– تلوث الجو: تتعدد مصادر تلوث الجو، ويمكن القول أنها تشمل المصانع ووسائل النقل والانفجاريات الذرية والفضلات المشعة، كما تتعدد هذه المصادر وتزداد أعدادها يوماً بعد يوم، ومن أمثلتها الكلور، أول ثاني أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، أكسيد النيتروجين، أملاح الحديد والزنك والرصاص وبعض المركبات العضوية والعناصر المشعة. وإذا زادت نسبة هذه الملوثات عن حد معين في الجو أصبح لها تأثيرات واضحة على الإنسان وعلى كائنات البيئة.

–تلوث التربة: تتلوث التربة نتيجة استعمال المبيدات المتنوعة والأسمدة وإلقاء الفضلات الصناعية، وينعكس ذلك على الكائنات الحية في التربة، وبالتالي على خصوبتها وعلى النبات والحيوان، مما ينعكس أثره على الإنسان في نهاية المطاف

* تأثير البيئة في الإنسان:

استنبط الإنسان من بيئته وسائل عيشه من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ووسيلة انتقال ووسيلة ترفيه(14). ونجد الإنسان يحاول التأقلم مع بيئته وتكوين خطوط دفاع له، فهو يمتلك خطوط دفاع داخلية وخارجية، لكنه للأسف لا يحاول المحافظة على هذه الوسائل من خلال تعامله غير المكترث بكل ما يحيط به في غالب الأحيان، ونجد أن الجسم يحاول أن يتأقلم مع بيئته من خلال خطوط دفاع داخلية وخارجية، وكمثال بسيط نذكر محافظة الإنسان على حرارة الجسم

الطبيعية 37° وهو ما تعمل عليه خطوط دفاع داخلية ك حركة الدم داخل الجسم التي تعمل علي احتفاظ جسم الإنسان بدرجة حرارة ثابتة ، احتكاك العضلات و إفراز العرق، أما خطوط الدفاع الخارجية التي تساعد الفرد في هذا الصدد فنجد الملابس، منها الخفيفة في الصيف والثقيلة في الشتاء، وكذا المباني المصممة بشكل يساعد علي ضمان راحة الإنسان سواء بالوسائل الطبيعية أو الصناعية، والأبحاث والإضافات متواصلة لخدمة هذا الهدف سواء بالاعتماد على الوسائل الطبيعية كتصميمها بشكل صحي، أو بالاعتماد على الوسائل الصناعية كاستخدام المكيفات والتدفئة إلى غير ذلك.

والأكيد أن العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة تأثير وتأثر، فالإنسان يعيش في بيئة يتأثر بها من مختلف النواحي كاللباس، نوعية الغذاء، العادات والتقاليد، المعارف، بينة الجسم.. كما أنه يؤثر فيها من خلال طبيعة أنشطته وطريقة عيشه، فكثيرا ما حول صحاري إلى أراضي زراعية..، كما أنه كثيرا ما دمر أنظمتها البيئية من خلال أنشطته النووية خاصة وقضى على التنوع البيولوجي لها وتسبب في ارتفاع درجة حرارتها..، فيما يرى الدكتور محمد القصاص أن العلاقة بين الإنسان والبيئة ينظر لها من ثلاث جوانب:

- البيئة هي الحيز المكاني لحياة الإنسان ونشاطه.

- البيئة هي خزان العناصر التي يحولها الإنسان إلى ثروات.

- البيئة هي السلة التي يأتي الإنسان فيها على مخرجاته ومخلفاته، وتتطلب الصحة البيئية وسلامتها التوازن في هذه الجوانب"(15)

ونشير في الأخير إلى أن الكثير من الباحثين يفضلون الحديث عن علاقة الإنسان بالبيئة في إطار نظريات عديدة تطرقت للموضوع بطريقة كلاسيكية وفلسفية لم نشأ أن نخوض فيها كنظرية الحتمية البيئية والنظرية الاختيارية. لكن الغالب هو النظر إلى العلاقة بين الإنسان ككائن حي والبيئة يتم وفق نظرة ومنظومة أو سع هي ما يعرف بالنظام البيئي.

النظام البيئي:

يشير مفهوم النظام البيئي كما عرفه تانسلي عام 1935 بأنه الجمع بين الكائنات والبيئة في كيان واحد متحد، والذي يجسد عمق العلاقات بين الأحياء ومجموعة الظروف البيئية المحيطة

المؤثرة، بينما عرفه فيرنادسكي 1929 بأنه الحيز والنطاق الذي يشتمل على نظام الحياة في كوكب الأرض. وابتداء من 1950 أخذ مفهوم النظام البيئي بعدا ومعنى أكبر وأعمق نتيجة إتقان العلماء دراسة حركة واتجاه سريان الطاقة ودوران المواد بين كائنات النظام البيئي التي يمكن تصنيفها من زاوية وظائفها إلى: كائنات منتجة وكائنات مستهلكة وكائنات متحللة. وأصبح مفهوم النظام البيئي يشير إلى الوحدة البيئية المتكاملة التي تتكون من كائنات حية وغير حية في مكان معين يتفاعل بعضها مع بعض وفق نظام دقيق ومتوازن وتستمر في أداء دورها في استمرار الحياة(16).

ويتكون النظام البيئي من أربعة عناصر رئيسية هي: المحيط المائي، المحيط الجوي، المحيط اليابس والمكونات الحية كالإنسان، وتشمل:

1- كائنات غير حية: وهي المواد الأساسية غير العضوية والعضوية في البيئة.

2- كائنات حية: تنقسم إلى قسمين رئيسين:

أ. كائنات حية ذاتية التغذية: وهي الكائنات الحية التي تستطيع بناء غذائها بنفسها من مواد غير عضوية بسيطة بو اسطة عمليات البناء أو التركيب الضوئي، وتعتبر هذه الكائنات المصدر الأساسي والرئيسي لجميع أنواع الكائنات الحية الأخرى بمختلف أنواعها ، كما تقوم هذه الكائنات باستهلاك كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون خلال عملية التركيب الضوئي وتقوم بإخراج الأكسجين في الهواء.

ب. كائنات حية غير ذاتية التغذية: وهي الكائنات الحية التي لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها وتضم الكائنات المستهلكة والكائنات المحللة، فآكلات الحشائش مثل الحشرات التي تتغذى على الأعشاب كائنات مستهلكة تعتمد على ما صنعه النبات وتحوله في أجسامها إلى مواد مختلفة تبني بها أنسجتها وأجسامها، وتسمى مثل هذه الكائنات المستهلك الأول لأنها تعتم د مباشرة على النبات، والحيوانات التي تتغذى على هذه الحشرات كائنات مستهلكة أيضاً ولكنها تسمى "المستهلك الثاني" لأنها تعتمد على المواد الغذائية المكونة لأجسام الحشرات والتي نشأت بدورها من أصل نباتي، أما الكائنات المحللة فهي تعتمد في التغذية غير الذاتية على تفكك بقايا الكائنات النباتية والحيوانية وتحولها إلى مركبات بسيطة تستفيد منها النباتات ومن أمثلتها البكتيريا الفطريات وبعض الكائنات المترممة(17)

2.2- المشكلات البيئية:

إن ظهور مثل هذه المشكلات مرتبط أساسا بلختلال العلاقة بين الإنسان وبيئته ، والتدخل السافر لهذا الأخير في أنظمة البيئة محدثا خللا كبيرا في توازنها الطبيعي.، "وتوضح التقديرات نقلا عن المركز الإعلامي للأمم المتحدة أن نحو 24 بالمائة من إجمالي الأمراض في العالم والتي تؤثر على 33 بالمائة من الأطفال دون سن الخامسة ترجع إلى التعرض لعوامل بيئية يمكن تفاديها"(18)، ويمثل التلوث أحد أهم المشاكل البيئية المطروحة على الساحتين الدولية والوطنية، لذلك سنخصص له مساحة معتبرة في هذا الفصل. وعموما تتمثل هذه المشكلات في:

1- المشكلة السكانية:

إن الزيادة المضطردة في عدد السكان والتمركز في المدن هي إحدى المشكلات الضخمة التي تؤرق شعوب الدول النامية. وهذه المشكلة هي السبب في أية مشاكل أخرى قد تحدث للإنسان. "إن سكان العالم يتزايدون بمعدلات سريعة، حيث يولد يوميا ما يقارب 384 ألف طفل، في حين تبلغ الوفيات حوالي 137ألف فرد يوميا أي بزيادة صافية مقدارها 247 ألف طفل في اليوم.. وهذا يعني أن سكان العالم يتزايدون بحوالي 90 مليون طفل في كل عام.. وتشير التوقعات السكانية إلى حدوث زيادة في سكان العالم من 4.8 بليون عام 1985، إلى 6.2 بليون عام 2000، إلى 7 بليون عام 2010، إلى 8.2 بليون عام 2025."(19) ومن المحتمل أن يصل عدد سكان الكرة الأرضية سنة 2050 إلى حوالي 10 مليار نسمة. وحسب منظور المالتوسيون (نسبة إلى توماس مالتوس 1766-1834) فإن هناك سباق غير متكافئ بين نمو السكان ونمو الموارد المحدودة ، وهو ما يؤدي بالتالي إلى استنزاف هذه الموارد، فتلحق أنشطة الإنسان أضرارا بالأنظمة البيئية، فضلا عن تزايد كمية النفايات المنزلية الناتجة عنه.

كما أن تزايد تمركز السكان بالمدن يعد أن أخطر المشاكل، حيث تشير إحصائيات إلى أن نسبة تمركز السكان بالمدن قفزت من 30 بالمائة سنة 1950 إلى 45 بالمائة سنة 1960، لتصل إلى 60 بالمائة سنة 1985، وسيؤدي ذلك دون شك إلى حدوث مشاكل بيئية إن لم نقل كوارث بيئية بسبب نشاط الإنسان، وكمثال عن ذلك نستشف بالوضعية التي تعيشها مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية التي يحجب التلوث الهوائي بها 40 بالمائة من أشعة الشمس ويطرح بها سنويا

6000 نوع جديد من المواد المسببة للتلوث جراء التطور الصناعي المذهل وكمية نفايات تعادل 2100 طن من النفايات الصلبة، و238 مليون طن من نفايات الخطيرة.

2-التنوع البيولوجي :

التنوع البيولوجي يشمل جميع أنواع الكائنات الحية نباتية أو حيوانية إلي جانب الكائنات الدقيقة التي تمثل في الحقيقة الثروات الطبيعية وتشمل: النباتات، الأحياء البحرية، الطيور والحيوانات البرية والمائية. وقد تعرضت أنواعاً عديدة منها للانقراض والاختفاء. وذلك لأسباب عديدة منها:

- أساليب الزراعة الخاطئة.
- الحواجز التي قام الإنسان ببنائها مما كان لها أكبر الأثر في تهديد حياة الكثير من هذه الكائنات الحية وخاصة الطيور مثل سلوك الكهرباء والمنارات البحرية.
- تدمير المواطن الرطبة والتي تستخدمها الأسماك والطيور كمأوي لهم حيث يتم تجفيفها لكي تتحول إلي أراضي زراعية.
- الصيد الجائر، وتتم ممارسة الصيد علي أنه إحدى الوسائل الرياضية إلي جانب أنه مصدراً هاماً من مصادر الغذاء.
- استخدام المبيدات الحشرية التي لا تقضي علي الآفات فقط وإنما يمتد أثرها للإنسان والطيور.
- الرعي بطرق غير سليمة مما يؤدي إلي تدهور المراعي الطبيعية.
- الكشف عن البترول باستخدام المتفجرات، كما أنه يتم تنظيف السفن البترولية لخزاناتها وتفريغ المياه التي توجد بها الشوائب البترولية في مياه البحر.

ومن الضروري أن نصون التنوع البيئي أو البيولوجي من الانقراض بأن نضع كلمة "لا" أمام كل سبب من الأسباب التي ذكرناها من قبل، فالنفي هنا هو الحل لتجنب الوقوع في العديد من المشكلات."(20)

ويقدر العلماء أن هناك حوالي 30 مليون نوع من الكائنات الحية (حيوانات ونباتات) موجودة في الأرض (يابسة وماء)، استطاع الإنسان تحديد حوالي 1.5 مليون نوع فقط منها. إلا أن أنواعا كثيرة منها انقرضت لأسباب عدة، يعد الإنسان المسؤول الأول عن معظمها. وليس من شك

أن الخسارة في التنوع البيولوجي الذي نشهده سوف تحرم الإنسان من مصادر أساسية للدواء والغذاء والكساء والمأوى(21).

3- التلوث البيئي:

إن "بداية مشكلة التلوث تزامنت مع قدوم عصر الصناعة.. وحينما نربط بين ازدياد حجم التلوث والصناعة، فذلك لأن مخلفات النشاطات البشرية قبل عصر الصناعة كانت مما تستطيع الدورات الطبيعية للأنظمة البيئية أن تستوعبه وتجريه في سلاسل تحولاتها"(22)، أما بعد تطور مختلف الصناعات تعقدت المواد وصعب تحليلها.

وإذا ما أردنا معرفة ما هو التلوث فيمكن العودة للكثير من التعريفات المتعلقة به، منها ذلك الذي يرى أن التلوث "عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الإضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة، أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية"، ويعرفه آخرون "بأنه كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية لا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل نظامها"(23). وعليه يمكن القول بأن "التلوث هو أي تغيير غير مرغوب في الخواص الطبيعية والكيميائية أو البيولوجية للبيئة المحيطة (هواء، ماء، تربة)، والذي قد يسبب أضرارا لحياة الإنسان وغيره من الكائنات الأخرى، حيوانية أو نباتية.."(24)

التلوث البيئي أيضا هو الهوة الحاصلة بين التكنوسفير "طراز معيشة الإنسان وأنماط الحياة الحضرية ومستحدثاتها في العلم والتكنولوجيا، وبين البيوسفير "أنظمة التوازن البيئي وعناصر ومقومات المحيط الحيوي(25). والتعريف البسيط الذي يرقي إلي ذهن أي فرد منا: "كون الشيء غير نظيفاً" والذي ينجم عنه أضرار ومشاكل صحية للإنسان بل وللكائنات الحية، وبشكل أكثر علمية ودقة فهو "إحداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية ، مما يؤدي إلي ظهور بعض الموارد التي لا تتلائم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلي اختلاله". والإنسان هو الذي يتحكم بشكل أساسي في جعل هذه الملوثات مورداً نافعاً أو تحويلها إلي موارد ضارةً فللفضلات البيولوجية للحيوانات مثلا تشكل مورداً نافعاً إذا تم استخدامها كمخصبات للتربة الزراعية، أما إذا تم التخلص منها في مصارف المياه ستؤدي إلي انتشار الأمراض والأوبئة.

ولابد من التأكيد على أن الإنسان هو السبب الرئيسي والأساسي في إحداث عملية التلوث في البيئة وظهور جميع الملوثات بأنواعها المختلفة، فالإنسان هو الذي يخترع، وهو الذي يصنع، وهو الذي يستخدم، وهو المكون الأساسي للسكان(26).

وأنواع التلوث عديدة، نذكر منها:

1- تلوث الهواء:

تتسبب ملوثات الهواء حسب بعض الإحصائيات الدولية في موت حوالي 50.000 شخصاً سنوياً (أي تمثل هذه النسبة حوالي 2 % من النسبة الإجمالية للمسببات الأخرى للموت).

***متى نطلق على الهواء أنه ملوثاً؟**

التركيب الطبيعي للهواء:

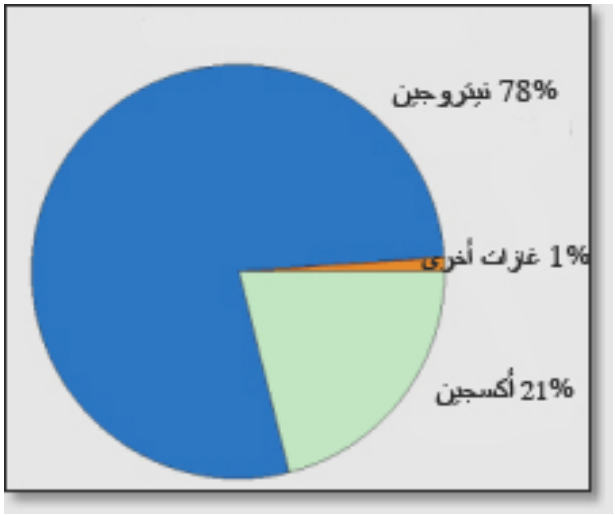

رسم بياني يوضح التركيب الطبيعي للهواء

- غاز النيتروجين بنسبة.(78%)
- غاز الأكسجين بنسبة (21.)%
- بخار الماء (1-3% من الحجم الكلي للهواء).
- غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة (0.3%).

كما توجد غازات أخرى متواجدة بكميات ضئيلة جداً مثل: النيون، الأرجون، الهيليوم، الكربتون، الأمونيا، الأوزون والميثان. وعندما تدخل مركبات أخرى للهواء غير تلك المذكورة يصبح الهواء حينها ملوثاً.

ولقد عرف المجلس الأوروبي تلوث الهواء عام 1967 كما يلي: يتلوث الهواء في حالة وجود مادة غريبة أو عندما يحدث تغيير ملحوظ في النسب المكونة له وقد يؤدي ذلك إلى نتائج ضارة والمعروف أن الهواء النظيف الجاف يحتوي عند سطح البحر على 78.09 بالمائة من غاز النيتروجين و 20.94 بالمائة من غاز الأكسجين وتشتمل النسبة الباقية من الهواء النظيف الجاف على كميات ضئيلة من ثاني أكسيد الكاربون، الهليوم، الأرجون، الكبيتون والزيتون، بالإضافة إلى كميات بالغة الضآلة من غازات أخرى عضوية وغير عضوية كالميثان وثاني أكسيد النيتروجين والأوزن وثاني أكسيد الكبريت وأول أكسيد الكاربون، ويختلف كل ذلك بالنسبة للتركيز في الهواء باختلاف الزمان والمكان.(27). **إذن** اكتساب الهواء لصفة التلوث يكون بتواجد المواد الكيميائية بأي شكل من أشكالها في الهواء، والتي تترك آثاراً ضارة لحياة على سطح الكرة الرضية للكائنات الحية، سواء أكانت هذه الملوثات (المواد) في حالتها الصلبة أو السائلة أو الغازية أو الإشعاعية أو الجرثومية.

ويفوق الهواء كل العناصر المكونة للبيئة في قابليته للتلوث، لأنه يحمل الملوثات الغازية معه من خلال مسارات الرياح وحركتها، حيث أن حركة الرياح تؤثر في طبيعة التربة والماء والنبات. وتكفى الإشارة بأن الهواء هو الأكثر طلباً في بقاء الإنسان فالفرد الواحد يحتاج إلى كمية من الهواء فى اليوم الواحد تعادل ستة أضعاف حاجته للماء وعشرة أضعاف حاجته للطعام، حيث "يحتاج الإنسان إلى قدر كبير من الهواء كل يوم، فهو يتنفس حوالي 2200 مرة في اليوم في حالة السكون، وتزيد مرات التنفس عند الحركة وبذل الجهد.. وبالتالي يحتاج في الحالة العادية إلى نح و 15 ألف لتر كل يوم(28). وقد ينجم عن هذه الحاجة الملحة له ازدياد الخطورة على صحة الإنسان وعلى البيئة التي يعيش فيها نتيجة لتدهور الوظائف الحيوية للهواء الجوى.

ويمكن تصنيف ملوثات الهواء إلى قسمين :

* **القسم الأول:** مصادر طبيعية أي لا يكون للإنسان دخل فيها مثل الأتربة.. وغيرها من العوامل الأخرى.

* **القسم الثاني:** مصادر صناعية أي أنها من صنع الإنسان وهو المتسبب الأول فيها، فاختراعه لوسائل التكنولوجيا التي يظن أنها تزيد من سهولة ويسر حياته، هي في الكثير من الأحيان على العكس تماماً، حيث تزيدها تعقيداً وتلوثاً مثل عوادم السيارات الناتجة عن الوقود، توليد الكهرباء.. وغيرها، مما يؤدي إلي انبعاث غازات وجسيمات دقيقة تنتشر في الهواء من حولنا وتضر ببيئتنا الطبيعية الساحرة.

ونجد أن المدن الصناعية الكبرى في جميع أنحاء العالم هي من أكثر المناطق تعرضاً لظاهرة التلوث، بالإضافة إلي الدول النامية التي لا تتوافر لها الإمكانيات للحد من تلوث البيئة.

***مصادر تلوث الهواء:**

من أكثر العناصر انتشاراً والتي تسبب تلوث الهواء نجد:

1- الجسيمات الدقيقة العالقة : وهي الأتربة الناعمة العالقة في الهواء والتي تأتي من المناطق الصحراوية، أو تلك الملوثات الناتجة من حرق الوقود والفضلات، مخلفات الصناعة من الحديد والأسمنت والنسيج والزجاج والفخار والبلاستيك، بالإضافة إلي وسائل النقل ومحطات توليد الكهرباء، لكنها لا تبقى عالقة في الهواء على الدوام كما أنها لا تترسب تلقائياً، وهذا يعتمد على حجم العوالق وحركة الرياح واتجاهها.

وقد تكون هذه الجسيمات سامة بطبيعتها بدون التفاعل مع أية مركبات أخرى، وذلك لخواصها الكيميائية أو الفيزيائية نتيجة لحملها مواد سامة على سطحها ونقلها لرئتي الإنسان.

أنواع الجسيمات العالقة :

أ- **الدخان:** ينتج من الاحتراق غير الكامل للمواد الهيدروكربونية مثل الفحم والتبغ والبترول ... الخ، فالدخان عبارة عن حبيبات صغيرة من الكربون .

ب-**الأبخرة:** تنتج من التكثيف من الحالة الغازية وهى حبيبات صلبة .

ج- **الضباب:** يتكون من سوائل (ماء، حمض كبرتيك، حمض نيتريك ... الخ)

د- **الغبار:** حبيبات متناهية الصغر، وقد يكون مصدره طبيعي نتيجة لهبوب الرياح التي تثير الأتربة والرمال الناعمة المستقرة على سطح الأرض وتحملها في الهواء الذي يتنفسه الإنسان،

أما المصدر الصناعي له فهو الغبار الذي يحتوى على مركبات الرصاص والزرنيخ والنحاس، وخير مثال على الغبار الصناعي: تلك المادة المضادة لوقود السيارات الجازولين (رابع أثيلات الرصاص) لتقليل الفرقعة أثناء حرق الوقود والتي تتصاعد في الهواء .

2- الرصاص: حيث أوضحت بعض القياسات أن نسبة الرصاص في هواء المنازل تصل من 6400 – 9000 جزء في المليون في الأتربة داخل بعض المنازل مقارنة بـــ 3000 جزء في المليون في الهواء الخارجي فى الشارع. ولقد وجد أن 30 إلى 50 بالمائة من الرصاص المستنشق تصل إلى الدم مباشرة عن طريق الرئتين مسببا ما يسمى التسمم بالرصاص.. فعند ارتفاع نسبة الرصاص إلى 0.8 جزء في المليون خاصة في الأفراد البالغين فإن ذلك يكون مصحوبا باضطرابات بالغة منها تكسير الكرات الدموية الحمراء، قلة الهيموجلوبين بالدم وحدوث أنيميا، ومغص معوي حاد يسبقه قئ، ومغص كلوي، واضطرابات عصبية تؤدي إلى الصراع والدخول في غيبوبة" وجاء في ذات الكتاب أن الرصاص يؤدي إلى انخفاض مستوى الذكاء والقدرة على الإدراك وبلوغ نسبته 0.6 لدى الأطفال يؤدي إلى تسمم واضح والموت الحتمي(29).

3- عوادم السيارات: عوادم السيارات تنطلق منها سموم خطيرة، حيث تمثل السيارات المصدر الرئيسي لتلوث الهواء ف 3/2 من كمية أكسيد الكاربون، 2/1 من الهدروكاربونات، أكاسيد النيتروز التي تلوث الهواء يرجع مصدرها إلى السيارات(29) ونوجز ذكر هذه السموم كالتالي:

أ- أول أكسيد الكربون (CO): يشار إلى غاز أول أكسيد الكربون بالرمز (CO) وهو رمز كيميائي، يختلف هذا الغاز عن باقي الغازات في عدم وجود رائحة له أو لون أو حتى طعم.. كما أنه لا يسبب أي تهيجات للجلد. ومع ذلك فإن امتصاص خلايا الدم الحمراء له يكون أسرع من امتصاصها للأكسجين.. فإذا كانت انتشرت كمية كبيرة منه في الهواء، يسارع الجسم إلى إحلالها بدلاً من الأكسجين، وهو ما يتسبب تلف للأنسجة ووفاة الإنسان في بعض الحالات. والمطلوب من أي شخص لتجنب أضراره أو الإصابة بالتسمم منه تفادي مصادره قدر الإمكان.

ب- ثاني أكسيد الكربون (CO2): غاز ثاني أكسيد الكربون من الغازات السامة الإنسان وتسبب له الاختناق لأنه يتحد مع الهيموجلوبين. ولا يسبب غاز ثاني أكسيد الكربون الإحساس بالاختناق لدى الإنسان فقط، وإنما يزيد من درجات حرارة الكرة الأرضية. فأشعة الشمس عندما

تصل الكرة الأرضية لا يتم امتصاصها كلية بل جزء منها والجزء الآخر ينعكس مرة أخرى، لكنه لا ينعكس هذا الجزء المتبقي كلية، حيث يقوم غاز ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء بالإضافة إلى غازات أخرى بامتصاص بعضاً من الأشعة المرتدة إلى الفضاء الخارجي، مما يؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الكرة الأرضية وهذا ما يسمى فى النهاية بظاهرة الاحتباس الحراري. ويساهم غاز ثاني أكسيد الكربون بنصف المقدار من التسخين، والنصف الآخر تساهم به غازات الكلوروفلوكربون مع غازات أخرى لإحداث التسخين. وقد يعلل ذلك أسباب كثرة الفيضانات والعواصف، وقلة سقوط الأمطار والمياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى ارتفاع أمواج مياه البحر.

ج- أكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت (NO/SO2): تنتج هذه الأكاسيد من احتراق الوقود أيضاً ومن المصانع بالمثل، ومع استنشاقها تسبب أمراضا صدرية خطيرة من أزمات الربو والحساسية بمختلف أنواعها.

كما تحول هذه الأكاسيد الأمطار النقية جداً التي تسقط من السماء إلى أمطار حمضية، هذه الأحماض تضر بالحياة النباتية وبالكائنات البحرية وكل سطح تسقط عليه تسبب له أضراراً بالغة، ليس هذا فحسب وإنما تختلط ببعض المعادن السامة مثل الزئبق والرصاص والألومنيوم والزنك مسببة اختناق وتسمم كثير من الكائنات الحية.

د- الأوزون الأرضي : يختلف الأوزون الأرضي عن أوزون الطبقات العليا في الغلاف الجوى والذي يقوم بامتصاص الأشعة فوق البنفسجية الضارة ومنعها من الوصول إلى سطح الكرة الأرضية. فطبقة الأوزون الأرضية من الملوثات القوية التي تسبب ضرراً للكائنات الحية على سطح الأرض وتتكون نتيجة للتفاعل الكيميائي بين أكاسيد النيتروجين والهيدروكربونات البترولية، بالإضافة إلى تأثير أشعة الشمس والتي تتزايد مع موجات الصيف الساخنة.

هـ- مجموعة (PM10): هي مجوعة من الملوثات يصل قطر جزيئاتها إلى حوالي 10ميكرومتر لذلك سمُيت بهذا الاسم، وهى تلتصق بأنسجة الرئة مسببة آلاما بالغة وأزمات للتنفس تؤدى إلى الوفاة و لا يجدي معها أي نوع من أنواع العلاج.

4- الصناعات التحويلية:

- المسابك وخاصة مسابك الرصاص، ينبعث منها دخان مصحوب بالغازات السامة.
- رائحة "الكاوتشوك" عند الاحتراق والمصحوب بهباب وأبخرة وغازات.

- مصانع الزيوت والصابون، البقايا المتطايرة من المنظفات الصناعية تسبب تدهور للهواء والتربة، ونشوب الحرائق.

- مصانع الصلب والتربة الضارة المتولدة من صهر الحديد وما يصاحبه من غازات.
- مصانع الغازات الصناعية، أبخرة وبودرة ناعمة.

- محطات الكهرباء، غازات وبخار ماء وضوضاء.

- مصانع الخزف والتربة المتطايرة نتيجة عمليات طحن الخامات.

- مصانع الورق، المخلفات التي تؤدى إلى انسداد المصارف ثم تعفن المياه وهبوب الروائح الكريهة النفاذة.

- مصانع الغراء: روائح كريهة.

وللأسف هناك عوامل تحكم التوطن الصناعي التي تجعل من الصعوبة الحد من الآثار المدمرة لهذه الصناعات التي توجد بالقرب من الإنسان، ومنها توفر الأيدي العاملة ومساحات الأرض المطلوبة حالياً ومستقبلاً للتوسع، القرب من السوق، وكذا توفر مصادر الطاقة من وقود أو كهرباء أو غاز والقرب من وسائل النقل والمواصلات، إضافة إلى توفر سبل التخلص من المخلفات السائلة الصناعية والقرب من منشآت صناعية لها صلة بالنشاط الصناعي.

ومن أضرار تلوث الهواء إصابة الإنسان بالعديد من الأمراض، إلحاق الضرر بالحياة النباتية، فالملوثات تضر بأوراق النبات وإزهاره وثماره ووظائفه الفسيولوجية، وقد يكون الضرر جزئي أو كلى. ومن هذه المواد التي تلحق ضرراً كبيراً بالنباتات: ثاني أكسيد الكبريت، الأوزون، الإيثيلين، الزئبق، ومبيدات الحشرات.

2- التلوث بالنفايات :

1-القمامة : والمقصود بها مخلفات النشاط الإنسان في حياته اليومية ، ونجد أن نسبتها تتزايد فى البلدان النامية وخاصة فى ظل التزايد السكاني المضطرد .

وتتمثل مضار التخلص من النفايات بالأساليب التقليدية في تلويث الطبيعة بكل مكوناتها، الإضرار بصحة الإنسان وإيذاء حواسه، عدم الاستفادة الاقتصادية من محتويات النفايات، فساد الذوق الجمالي العام في موقع التخلص، تسرب عصارات النفايات بعد تحللها إلى التربة أسفل المصب وبالتالي نفاذها إلى المياه الجوفية، مما يسبب تلويثها، لذلك فإنه ينبغي قبل تحديد موقع المصب القيام بأبحاث جيولوجية على المكان المختار لتحديد الطبقات الجيولوجية للموقع بما يضمن عدم تسرب عصارات النفايات للمياه الجوفية..، انتشار الروائح وتكدس النفايات في المواقع نظرا لما تحتويه هذه النفايات من مواد قابلة للتحلل والتعفن مثل النفايات المنزلية ونفايات مخلفات الحيوانات ونفايات المسالخ أحيانا..، إن تراك النفايات في العراء يعد مزرعة خصبة لتوالد الجراثيم والمكروبات التي تعد مصدرا للعديد من الأمراض والأوبئة..، إن تراكم النفايات العضوية يولد الحرارة التي تؤدي إلى كثرة اشتعال الحرائق الذاتية وما ينجر عن ذلك..(31)

ومعروف أن النظام الايكولوجي يتخلص من فضلاته، فغاز ثاني أكسيد الكاربون الذي ينتج من تنفس الكائنات الحية يستخدمه النبات في عملية التركيب الضوئي ويعطي الأكسجين اللازم لتنفس الكائنات، وما تخرجه الأسماك من مخلفات تحلله البكتيريا لتمتصه جذور النبات، وهكذا يستخدم النظام البيئي فضلاته، وفي حالة إلقاء فضلات أخرى ينتجها النشاط البشري في الصناعة أو الزراعة فإنه لا يستطيع أن يتخلص منها وتصبح بالتالي مصدرا للتلوث البيئي(32)، خصوصا وأن الصناعات الحديثة أصبحت تخلف مواد معقدة صعبة التحلل تؤثر بشكل كبير على الدورة الطبيعية.

وقد تؤدي هذه النفايات مع غياب الوعي الصحي إلى جانب ضعف نظم جمعها والتخلص منها إلى أضرار جسيمة يمكن أن نوجزها فيما يلي: تلوث التربة وبالتالي الغذاء والعلاج، انتشار الروائح الكريهة، اشتعال النيران والحرائق، بيئة خصبة لظهور الحشرات مثل الذباب والناموس والفئران، تكاثر الميكروبات التي تسبب في الإصابة بالإسهال ، الكوليرا، الدوسنتريا الأميبية ، الالتهاب الكبدي الوبائي، التيتانيوس، السل، الاضطرابات البصرية وانتشار أمراض جراثيم الماشية والحيوانات الأليفة.

2- النفايات الإشعاعية: أغلب المصادر تقسمها إلى نوعين، وهو ما يذهب إليه أيضا أ.د سيد عاشور أحمد، حيث يرى أن:

أ- النفايات العسكرية : ما زال النقاش يدور حول كيفية التعامل والتخلص من النفايا ت الإشعاعية التي لم يتم الوصول إلى حل مرضى بصددها على الرغم من إيقاف البرامج النووية الخاصة بدول العالم ، ولم تعد هناك دولة ما تخفى نشاطها الإشعاعي، فالأمر لم يعد سراً لكن ما زال هناك من التحديات التي نراها جميعاً واضحة جداً، فالمشكلة لا تكمن في صناعة المزيد من الأسلحة النووية وإنما في طريقة التخلص منها، الأمر الذي يزيد الأمور تعقيداً ويضيف بعداً آخر للمشكلة، أو استخدام الطرق الصحية في تخزينها إلي جانب المشاكل المالية الضخمة المتطلبة في تغطية تكاليف إزالة التلوث التي بدأت تحدثه بالفعل هذه النفايات .

ب- نفايات المدنيين : لا تقتصر النفايات الإشعاعية على العسكريين فقط وأسلحتهم المدمرة لكنها تمتد أيضاً للمدنيين حيث تتمثل في توليد الكهرباء التي تصدر نفايات إشعاعية من الصعب التعامل معها وغيرها من الوسائل السليمة التي لا تستخدم في الحروب، كما يسئ المدنيين إلي البيئة من خلال طريقة التعامل مع النفايا ت الإشعاعية عن طريق "الدفن" وينظرون إليها علي أنه الخيار الوحيد أمامهم للتخلص منها، لأنه بالرغم من محاولة كافة الدول لإيجاد مخرج آمن، فقد فشلوا في تحقيقه. ولا تقتصر حجم الكارثة على دفن هذه النفايات لأنها ستمتد إلي البيئة المحيطة بها وخاصة الأطعمة التي يتم زراعتها في هذه الأرض الملوثة والتي ستؤثر بالطبع على جودة حياة الإنسان وتدمر جيناته، أي أن آثارها ستدوم وتستمر ولا يمكن محوها ولن يكون ذلك حلاً على الإطلاق بل إضافة مشكلة جديدة لمشاكل تلوث البيئة.(33)

ويعتبر التلوث الإشعاعي من أخطر أنواع التلوث حيث أنه لا يرى، لا يشم، لا يحس، فهو يدخل إلى الجسم دون سابق إنذار ودون ما يدل على تواجده أو ترك أثر في بادئ الأمر(34).

3- تلوث الماء:

الماء هو ذلك المركب الكيميائي السائل الشفاف الذي يتركب من ذرتين هيدروجين وذرة أكسجين، ورمزه الكيميائي (H_2O) : ويحتل الماء 71% من مساحة الكرة الأرضية، ومتواجد بالصور التالية: المحيطات، الأنهار، البحار، المياه الجوفية، مياه الأمطار، الثلوج، كما يتواجد في الخلية الحية بنسبة 50-60%، وفى عالم النبات والحيوان أيضاً ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد

وإنما يمتد وجود الماء إلى العالم الخارجي (خارج نطاق الكرة الأرضية) في الغلاف الجوى حيث يكون على صورة بخار ماء.

وأغراض استخدام الماء متعددة، فعلاوة على شربه، يستعمل في أعمال الطهي، توليد الطاقة الكهربائية، تربية أسماك الزينة،سقي النبات وشرب الحيوانات، ولأغراض الصناعة أيضا، فكما يقول جل وعلى "وجعلنا من الماء كل شيء حي" الماء هام للإنسان للحفاظ على درجة حرارة الجسم، للتخلص من الفضلات، لعملية الهضم، لنقل المواد ما بين الخلايا، لإذابة الأملاح والسكريات والبروتينات، وهام أيضا لأجهزة الجسم من قلب وكلى ودم.
وهناك طبعا درجات لجودة المياه من حيث الاستخدام، فهناك مياه نقية تُستخدم لأي غرض من الأغراض بدون خوف ومياه مالحة كتلك المتواجدة في البحار والمحيطات، مياه المجارى التي لا تصلح للاستخدام إلا بعد المعالجة والتطهير.

وإذا ما أردنا الحديث عن تلوث المياه يمكن التطرق إليه من جانبين:

* أولا تلوث المياه العذبة: وعليه نطرح السؤال التالي ما هي العناصر التي تسبب تلوث المياه العذبة؟

إن المياه العذبة هي المياه التي يتعامل معها الإنسان بشكل مباشر فيشربها ويستخدمها في تحضير طعامه، وتلوثها يعني إضرار مباشر وسريع بالإنسان. وتسجل في الكثير من الأحيان مشاكل ذات هذا النوع جراء:

* استخدام خزانات المياه في حالة عدم وصول المياه للأدوار العليا والتي لا يتم تنظفيها بصفة دورية الأمر الذي يعد غاية في الخطورة.

* قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته، فمياه الصرف الصحي تحتوى على أنواع من الجراثيم والبكتريا الضارة نتيجة للمخلفات التي تُلقى فيها ولا تُحلل بيولوجياً ما يؤدى إلى انتقالها إلى مياه الأنهار والبحيرات.

ومن أكثر المصادر التي تتسبب في تلويث مياه المجارى المائية هي مخلفات المصانع السائلة الناتجة من الصناعات التحويلية كتوليد الكهرباء، وصناعات الحديد والصلب، المنتجات الأسمنتية، الزجاج، منتجات البلاستيك، المنتجات الكيميائية، الصابون والمنظفات، الدهانات،

ورق كرتون، الجلود والصباغة، الغزل والنسيج، المواد الغذائية، تكرير البترول. ويؤدى تخلص المصانع من مخلفاتها السائلة بدون معالجة في مياه المصارف الزراعية إلى فقدان المياه لحيويتها بدرجة تصل إلى انعدام الأكسجين الذائب بها، ما يؤدى إلى تدهور بيئة تكاثر الأحياء الدقيقة التي تقوم بعمليات التمثيل للمواد العضوية الخارجة مع المخلفات الصناعية، فالأكسجين الحيوي كمعيار لتدهور المياه ودرجة تلوثها العضوي من كمية الأكسجين الحيوي أثناء عملية أكسدة المواد العضوية بالمياه، ومن ثَّم تنشط البكتريا اللاهوائية في ظل انعدام الأكسجين الحيوي، فيحدث التخمر بل وتتعفن المياه. كما تجعل المخلفات السائلة المياه تكتسب مقومات البيئة الخصبة لتكاثر الأحياء الميكروبية، التي قد تؤدى إلى نقل الميكروبات المعوية المعدية في حالة وصولها إلى طعام الإنسان، وتساعد على ظهور التفاعلات والتخمرات اللاهوائية والغازات المختزلة مثل كبرتيتد الأيدروجين برائحته الكريهة، والميثان وغيرها من الغازات السامة أو القابلة للاشتعال، فضلا عن تسرب المواد الملوثة والمعادن الثقيلة إلى المياه الجوفية، التي تعتبر مصدراً هاماً من مصادر مياه الشرب.

* التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي وخاصة الفضلات الصلبة والتي تتمثل في:

1- المخلفات غير العضوية:

أ- صهر المعادن الأساسية وتكريرها: رمل مسابك محروق، خبث أفران، كسر طوب حراري، وأكاسيد الدرفلة.

ب- المنتجات المعدنية: أسلاك نحاس وألومنيوم وورق، بقايا نحاس وصلب.

ج- المنتجات الكيميائية: أكاسيد كروم وكالسيوم وكربونات صوديوم.

ثانياً مخلفات عضوية:

- الغزل والنسيج: بقايا مواد خام وغزل ومنسوجات.
- الورق: قش وورق لم يتم طحنه وشوائب ورق قمامة.
- الأخشاب: نشارة وفضلات وبقايا جذوع الأخشاب.

– المنتجات الكيماوية: بقايا مطاط وفضلات خراطيم، بقايا بلاستيك من عملية تصنيع الأدوات المنزلية والعبوات المختلفة وألواح الفورمايكا.

هـــ– المواد الغذائية: بقايا الحبوب، الفحم النباتي.. الخ.

أما بالنسبة للمياه الجوفية، ففي بعض المناطق نجد تسرب بعض المعادن إليها من الحديد والمنجنيز إلي جانب المبيدات الحشرية المستخدمة في الأراضي الزراعية.

ومن آثار تلوث المياه العذبة تدهور صحة الإنسان وإصابته بالعديد من الأمراض وعلى رأسها الأمراض المعوية، إضافة إلى تأثيره على الحياة في مياه الأنهار والبحيرات، حيث أن الأسمدة ومخلفات الزراعة في مياه الصرف تساعد على نمو الطحالب والنباتات المختلفة مما يضر بالثروة السمكية لأن هذه النباتات تحجب ضوء الشمس والأكسجين للوصول إليها، كما أنها تساعد على تكاثر الحشرات مثل البعوض والقواقع التي تسبب مرض البلهارسيا علي سبيل المثال.

ثانياً تلوث البيئة البحرية وأثره:

عرف مؤتمر منظمة التغذية والزراعة الدولية المنعقد في روما عام 1970 التلوث البحري بأنه "ناتج عن إدخال الإنسان في البيئة البحرية مواد يمكن أن تسبب نتائج مؤذية كالإضرار بالثروات البيولوجية والأخطار على الصحة الإنسانية وعرقلة الأنشطة البحرية بما فيها صيد الأسماك وإفساد مزايا مياه البحر(35).

وتتمثل مصادر تلوث البيئة البحرية في:

1–المصادر الصناعية: هي ما يلقى في المياه من ملوثات وفضلات ناتجة عن المصانع المختلفة على أن بعض هذه الفضلات الصناعية تتميز بشدة احتوائها على مواد سامة خطيرة يصعب التخلص منها كالسيانور والفينول أو بعض المركبات الكيماوية. ويشير بعض الباحثين إلى أن مياه المصانع وفضلاتها تشكل حوالي 60 بالمائة من مجموع المواد الملوثة للبحيرات والبحار والأنهار(36).

ويرتبط التلوث هنا بنشاط النقل البحري للنفط ومشتقاته المتميزة بالانتشار السريع الذي يصل لمسافة تبعد (700) كيلومتر عن منطقة تسربه، وينتشر هذا النوع من التلوث في البحار

حيث يتواجد نشاط النقل البحري سواء من خلال حوادث ناقلات البترول وتحطمها أو من خلال محاولات التنقيب والكشف عن البترول، أو لإلقاء بعض الناقلات المارة لبعض المخلفات والنفايات البترولية.

ولا تتلوث مياه البحر من قبل ناقلات البترول فقط، وإنما هناك ملوثات من مصادر أخرى مثل مخلفات الصرف الزراعي التي تصبها النهار، بقايا المبيدات الحشرية، ونفايات المصانع التي تُلقى فيها.

2- مصادر الصرف الصحي والصناعي: التخلص من مياه الصرف الصحي من أهم المشاكل الرئيسية التي يواجهها المسؤولون عن الصحة العامة في المدن، عند التقاء مياه الصرف الصحي في المجاري البيئية الطبيعية كالأنهار والبحيرات فإنها تفسد هذه المجاري المائية وتجعلها غير صالحة لحياة مختلف الكائنات.

ومن الآثار المترتبة عن التلوث البحري إصابة الإنسان بالعديد من الأمراض كالالتهاب الكبدي الوبائي، الكوليرا، الإصابة بالنزلات المعوية والالتهابات الجلدية، إضافة إلى الإضرار بالثروة السمكية الإضرار بالشعب المرجانية، والتي بدورها تؤثر علي الجذب السياحي وفي نفس الوقت علي الثروة السمكية حيث تتخذ العديد من الأسماك من هذه الشعب المرجانية سكناً وبيئة لها، فضلا عن هجرة طيور كثيرة نافعة.

ونظرا لاهتمام العالم أجمع بمشكلة تلوث المحيطات والبحار، فقد تم عقد الكثير من الاتفاقيات بين الدول المختلفة لمكافحة مصادر تلوثها، كاتفاقية الحد من إلقاء بعض المواد السامة والنفايات المشعة في البحر التي وقعت في لندن 1972، ووضعت قائمة سوداء للمواد التي لا يمكن التخلص منها في البحر، إضافة إلى اتفاقية باريس بين دول الأطلنطي عام 1974 التي تطلب من الدول الموقعة السيطرة على مصادر التلوث والحرص على عدم تسربه للمياه، فضلا عن خطة العمل لدول البحر البيض المتوسط 1976 التي عقدت في برشلونة بين كل من الجزائر، المغرب، تركيا، مصر، ليبيا، سوريا، اليونان، وكذا اتفاقية الكويت بين دول الخليج سنة 1978.

كما لابد من القول أن هناك أسباب أخرى لتلوث الماء التي يمكن أن تتلوث عبر الأمطار، حيث ينزل ماء المطر من السماء خالياً من الشوائب، وفى رحلته للوصول إلى سطح الأرض تعلق به الملوثات الموجودة فى الهواء والتي منها: أكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت وذرات التراب،

وذلك بفعل تلوث الهواء، وهذا بالطبع ناتج من الملوثات الصلبة والغازية التي تنتج من المصانع ومحركات الآلات والسيارات. كل هذه الملوثات مجتمعة مع بعضها تذوب في مياه الأمطار لتشكل عنصراً آخراً ليس فقط لتلوث المياه وإنما لتلوث التربة أيضاً، وهو ما يعرف بالأمطار الحمضية، حيث يمتص النبات السموم التي تصل للتربة من مياه الأمطار الملوثة ويختزنها لكي يتناولها الإنسان والحيوان بعد ذلك وتؤدى إلى تسممهم.

كما تعرض مياه الأمطار الملوثة الكائنات البحرية إلى التلوث بفعل سقوط الأمطار فوق اليابس وفوق المسطحات المائية، ودورة جديدة من تناول الإنسان للسموم عن طريق الأسماك الملوثة.. أي أنها حلقة مفرغة لا يمكن أن نجد لها بداية أو نهاية.

وتساهم محطات توليد الطاقة أيضا في تلويث المياه، فهي تخرج حوالي 60% من الطاقة من محطات الطاقة على شكل حرارة، والتي تحتاج إلى تبريد لمنع ارتفاع درجة حرارة المحركات وشبكة الأنابيب. ومياه التبريد هذه مصدرها مياه البحار التي ترجع إليها ثانية بدرجات حرارة مرتفعة أكثر من 10–12 درجة مئوية، ودرجة حرارة الماء المرتفعة هذه تؤدى إلى قلة الأكسجين الذائب في الماء.

ومن أجل حل مشكلة تلوث الماء لابد من الإسراع في معالجة مياه الصرف الصحي قبل وصولها للتربة أو للمسطحات المائية الأخرى، والتي يمكن إعادة استخدامها مرة أخرى في ري الأراضي الزراعية دون تلويث للتربة والنباتات التي يأكلها الإنسان والحيوان، والعمل على التخلص من نشاط النقل البحري، وما حدث من تسرب للبترول أو النفط في مياه البحار من خلال الحرق أو الشفط، مع محاولة دفن النفايات المشعة في بعض الصحارى المحددة، لأنها تتسرب وتهدد سلامة المياه الجوفية ويتوجب على الجهات المعنية فرض احتياطات على نطاق واسع من أجل المحافظة على سلامة المياه الجوفية كمصدر آمن من مصادر مياه الشرب، وذلك بمنع الزراعة أو البناء أو قيام أي نشاط صناعي قد يضر بسلامة المياه.

كما أن حل مشكلة تلوث المياه يتطلب إعادة تدوير بعض نفايات المصانع بدلاً من إلقائها فئ المصارف ووصولها إلى المياه الجوفية طالما لا يوجد ضرر من إعادة استخدامها مرة أخرى، إضافة إلى ضرورة إجراء التحليل الدوري الكيميائي والحيوي للماء بواسطة مختبرات متخصصة،

لضمان المعايير التي تتحقق بها جودة المياه وعدم تلوثها. ومن المهم الحد من تلوث الهواء الذي يساهم في تلوث مياه الأمطار، وتحولها إلى ماء حمضي يثير الكثير من المشاكل المتداخلة.

وأهم الخطوات الجادة الحقيقية هو خلق وعى بشرى يؤمن بضرورة المحافظة على المياه من التلوث التى تعتبر إكسير الحياة.

4- تلوث التربة:

إن التربة التي تعتبر مصدراً للخير والثمار، هي من أكثر العناصر التي يسئ الإنسان استخدامها في هذه البيئة ويقسو عليها لأنه لا يدرك مدى أهميتها بالنسبة له فهي مصدر الغذاء الأساسي له ولعائلته، وينتج عن عدم الوعي والإدراك أو الجعل لهذه الحقيقة إلى إهماله لها .

ومن بين أسباب تدهور التربة نذكر تمليح التربة وتشبعها بالمياه؛ فالاستخدام المفرط لمياه الري مع سوء الصرف الصحي يؤدي إلى الإضرار بالترب، زحف الرمال أو ما يعرف بظاهرة التصحر التي تهدد الأراضي الخصبة، ويساعد في هذه العملية عدم سقوط الأمطار والرياح النشطة التي تعمل علي زحف الرمال إلى الأرضي الزراعية ، وكذا استخدام المبيدات والكيماويات علي نحو مفرط؛ ففي المجال الزراعي مثلا "يظن المزارعين أنه بزيادة استعمال المبيدات يمكن القضاء على الآفات الزراعية بشكل أفضل، وبالتالي زيادة الإنتاجية.. ومع غياب أو ضعف برامج الإرشاد الزراعي، تصبح هذه المشكلة من أخطر ما يواجه الأمن الغذائي في دول العالم الثالث.(37).

بالإضافة إلى كل ماس بق ذكره نجد أن التوسع العمراني أد ى إلى تجريف وتبوير الأرضي الزراعية، زد على ذلك التلوث بواسطة المواد المرسبة من الهواء الجوي في المناطق الصناعيةو التلوث بواسطة المواد المشعةوالمعادن الثقيلة .

ومن الآثار المترتبة عن تدهور التربة نذكر نقص المواد الغذائية اللازمة لبناء جسم الإنسان ونموه بشكل قد يؤثر على استمرار حياته، اختفاء مجموعات نباتية وحيوانية أو بمعني آخر انقراضها، هجرة طيور كثيرة نافعة.

ومن أخطر أثار تدهور التربة تسمم الأطعمة، الظاهرة التي تـزداد يوم بعد يوم بصورة مفزعة حتى في البلدان المتقدمة التي بها أعلى مستويات الرعاية والعناية بسبب تلوث البيئة باستخدام المبيدات الحشرية المدمرة لصحة الكائنات الحية، انتشار الميكروبات والفيروسات، الطرق

التي يتم إعداد الطعام بها ومعالجته، "حيث ذكرت المنظمة العالمية في تقرير شارك في وضعه 1300 خبير من مختلف أنحاء العالم أن تلوث الغذاء يعد أحد أسباب المشاكل الخطيرة التي يتعرض لها السكان(38).

ونتيجة تطور الصناعات الغذائية تعقدت مشاكل التلوث فمواد التعبئة والتغليف كعلب العصائر أو أكياس البلاستيك الضارة هي مواد لا تحلل بسهولة وتتطلب وقتا طويلا حتى تدخل في دورة المواد في الطبيعة، ومخلفات الصناعات الغذائية تضم مخلفات صلبة وأخرى سائلة فكل طن من المكونات الغذائية يحتاج إلى 5 طن ماء للغسيل والتنظيف فيؤدى ذلك إلى تلوث كميات معتبرة من المياه وبالتالي تلوث البيئة من خلال هذا الماء الملوث، وكلما كان هناك إنتاج كلما كان هناك استهلاك للطاقة والوقود وبالتالي تلوث . كما تقوم العديد من المؤسسات الاستشفائية والمنتجة للأدوية برمي أو طمر مخلفاتها في التربة وهو ما يشكل خطورة كبيرة على صحة الأفراد وذلك من خلال تلويث التربة التي ستضم منتجاتها مواد خطرة على صحة الإنسان قد تضر بصحة الفرد بطريقة مباشرة عن طريق أكل المحاصيل التي تنتجها هذه التربة أو الشرب من مياه الآبار المتواجدة في هذه المنطقة، أو بطريقة غير مباشرة عبر أكل اللحوم أو شرب حليب الماشية التي كانت ترعى أو تأكل من تلك المنطقة ففي هذه الحالة تتحول النباتات إلى علف يحتوي على ملوثات يأكلها الحيوان تنتقل بعدها إلى الإنسان.

وجراء كل هذه الأمور المتداخلة تعقدت الأمراض وأصبح من الصعب التحكم فيها ففي كل مرة تعود فيروسات جديدة بمناعة وقدرة مقاومة أكبر، ويبقى السبيل من تفادي هذه التعقيدات والتقليل من حالات التسمم الغذائي التحكم في تسيير واستغلال النفايات بطرق علمية تمنع تدهور البيئة مصدر الرزق والخيرات.

وسبق أن ذكرنا مصادر التلوث العديدة التي بمجرد وصولها التي بمجرد وصولها إلى التربة تأثر سلبا على خصائصها الطبيعية، وهو الأمر الذي ينعكس أيضا على الكائنات الحية لأن مصدر غذائها مرتبط بالتربة بشكل أساسي، وإذا تدهورت انعدمت الحياة.

ويمكن الحديث عن مصادر التلوث في مجالات عديدة تمس مختلف جوانب أعمالنا اليومية، وبشكل مفصل يمكن قارئ الدراسة أن يعي ويفهم فيما بعد تأثيرها في البيئة، فنتيجة

اعتيادنا على رؤية هذه الأعمال اليومية يفوتنا في الكثير من الأحيان الربط بينها وبين موضوع التلوث، وتتمثل عموما في المجالات التالية:

في مجال الصناعة والثروة المعدنية: نجد مصانع الصلب والحديد التي تزيد طاقتها الإنتاجية عن 150 طن يوميا، مصانع الأسمنت، أعمال الجير التي تبلغ طاقتها 100 طن/ساعة أو أكثر، استخراج المعادن في المناطق الجديدة والتي تزيد المساحة الكلية لمنطقة الاستخراج بها عن 1500 فدان، المرافق الخاصة بإنتاج الألياف المعدنية الطبيعية المسامية، الصناعات الكيميائية المتكاملة مثل مصانع السماد، مصانع زيوت التشحيم والكيماويات البترولية وإنتاج الأدوية، مصانع مواد الطلاء، مصانع الصابون والمنظفات ومواد النظافة التي تزيد الطاقة الإنتاجية لكل منتج أو للمنتج المركب عن 50 طن/يوم، مصانع إنتاج واستنباط المبيدات الحشرية، مصانع إنتاج لب الورق بطاقة إنتاجية تزيد عن 100 طن/يوم من قش الأرز و 500 طن/يوم من تفل قصب السكر، المدابغ التي يزيد إنتاجها عن مليون قدم مربع سنويا، مسابك الرصاص، مصانع تكرير السكر، منشآت تكرير الزيوت النباتية، مصانع الخميرة وتخمير الشعير، منشآت تصنيع وإنتاج أعلاف الحيوانات والأسماك.

كل الأنشطة والأعمال السابق ذكرها يمكن أن نصنفها في القائمة السوداء المضرة بشكل كبير في تلوث البيئة وتدهورها في أي مكان توجد فيه، فيما نجد في القائمة الرمادية تتضمن تقريبا نفس الأعمال والنشاطات لكن بشكل غير مفرط.

وللأسف الشديد فإن جل هذه الصناعات تعرف تزايدا مضطردا فعلى سبيل المثال قطاع الصناعات البلاستيكية كان لا ينتج ما يزيد عن 16 مليون طن أي ما يمثل نسبة 4.50 كلغ للفرد الواحد من مجموع سكان الأرض سنة 1966، ليتضاعف عدة مرات سنة 1990 ويصل إلى 420 مليون طن أي ما يمثل نسبة 75 كلغ للفرد الواحد من مجموع سكان الكرة الأرضية، ثم يصل إنتاج هذه المادة التي تعتبر من الملوثات البيئية إلى 17 ألف طن سنة 2000 أي ما يوازي 243 كلغ للفرد الواحد من مجموع سكان الكرة الأرضية، وهو ما يجعل المختصين يدقون ناقوس الخطر.

في مجال الكهرباء والطاقة: نجد أن أكثر مصادر التلوث تتمثل في محطات القوى الحرارية التي تزيد طاقتها عن 30 ميجاوات، محطات القوى التي تستخدم وقود نووي في التشغيل، خطوط نقل القوى الكهربائية عبر القارات/الدول، محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة المائية، وبشكل أقل نجد بعض أنواع خطوط نقل القوى الكهربائية ومحطات التحويل، محطات إنتاج القوى باستخدام طاقة الرياح، محطات القوى الحرارية بطاقة 30 ميجا وات أو أقل.

في مجال الأشغال العامة والموارد المائية نجد أساسا مشروعات الري والصرف الجديدة شاملة السدود والقناطر هي المصدر الرئيسي في التلوث.

في مجال النقل: نجد أنظمة النقل الضخمة والطرق السريعة و"مترو" الأنفاق، والأنفاق المخصصة للطرقات، إنشاء مطارات تجارية ذات ممر هبوط للطائرات يزيد طوله عن 1500 متراً، خطوط سكك حديدية جديدة يزيد طولها عن 50 كيلومتراً، وبشكل أقل نجد نظم النقل الضخمة والطرق السريعة بامتداد 50 كيلومتراً أو أقل شاملة مترو الأنفاق، والأنفاق العادية، توسيع أو تعديل طريق قائم بحيث يتم امتداده أو توسيع عرضه بنسبة 15 %، إنشاء مطار ذو ممر هبوط للطائرات طوله 1500 مترا أو أقل، أحواض بناء السفن الصلب، والأحواض الجافة والعائمة لإصلاح وصيانة السفن ، إنشاء خط سكة حديد بامتداد 50 كيلومتراً أو أقل.

في مجال الإسكان والتعمير : نجد أن محطات معالجة مياه الصرف بطاقة تزيد عن مليون شخص، مشروعات إنشاء مناطق صناعية، مشروعات التنمية العمرانية الجديدة هي السبب الأكبر في التلوث متبوعة بأقل حدة بمحطات معالجة مياه الصرف بطاقة تبدأ 1000 شخص، منشآت إمداد المياه، محطات مياه الشرب ونظم التوزيع.

في مجال السياحة: نجد أن إنشاء فنادق أو منتجعات في مناطق بيئية حساسة مثل شاطئ النيل وفي المناطق السياحية والأثرية والمناطق المزدحمة بالسكان وعلي شواطئ البحر أو البحيرات أو في المحميات الطبيعية هو المتسبب في التلوث

في مجال البترول: يعود مصدر التلوث إلى أعمال استكشاف وتنمية وإنتاج حقول البترول والغاز، إنشاء خطوط أنابيب بالبحر أو علي البر إذا زاد طولها عن 50 كيلومتراً، إنشاء وحدات فصل ومعالجة وتداول وتخزين البترول والغاز، إنشاء مستودعات لتخزين البترول أو الغاز أو الديزل (بخلاف محطات الخدمة) حيث تبلغ السعة الإجمالية للتخزين أكثر من 15ألف متر مكعب، معامل تكرير البترول وصناعة البتروكيماويات . وبشكل أقل إنشاء خطوط أنابيب بحرية أو برية طولها 50 كيلومترا أو أقل، إنشاء مستودعات لتخزين البترول أو الغاز أو الديزل (بخلاف محطات الخدمة) والتي تبلغ سعة تخزينها الإجمالية .15.000 متر مكعب أو أقل.

وفي الأخير نقول أننا لا نرمي من خلال تقديم هذه المعلومات أن ندعو للعودة إلى حياة البداوة أو التخلي عن كل الانجازات التي حققها الإنسان والتي باتت جزء من حياته اليومية، وإنما لنبين من جهة الأساليب الكثيرة للتلوث والتي في غالب الأحيان لا يتم مراعاتها، ومن جهة أخرى نود القول أن هناك سبل جديدة للعيش برخاء دون الإضرار بالبيئة وعلينا اللجوء إليها من أجل ضمان حياة أفضل لنا، لأبنائنا وحتى للأجيال القادمة التي لا يمكن أن تعاقب بما نفعل، وحتى نتكلم بشكل عملي نقول أن هناك اتجاه مثلا في مجال البناء والإسكان إلى البنايات الخضراء، في مجال التغذية إلى الطعام الطبيعي الذي هو صحي ومفيد للجسم وخالي أن من التلوث والإضرار بالبيئة، في مجال الطاقة والكهرباء يمكن الحديث مطولا عن الطاقات النظيفة التي تعتمد على الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية وغيرها، ونفس الشيء نجده في في مجالات أخرى.

4- ظاهرة الاحترار العالمى:

إن ظاهرة الاحترار العالمي هي أحد أكبر المشكلات التي تواجهها الكرة الأرضية في القرن الـــ21، والتي تتطلب حلول وجهود جماعية لتجاوزها إلا ستكون نتائجها كارثية على الصعيد العالمي. وبداية سنحاول تبسيط مفهوم هذه الظاهرة، "دفيئة الجو تعبير يقصد به ما يحدث في الجو من تأثيرات نتيجتها ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض بسبب تزايد تراكيز الغازات التي تمتص الإشعاع تحت الأحمر (الأشعة الحرارية) وتعيق تسربه من سطح الأرض بصورة مباشرة إلا جزء من أشعة الشمس ذات الموجة القصيرة، ويبلغ مقدار هذا الجزء 24 بالمائة تقريبا وينعكس من هذا الإشعاع 03 بالمائة من الأصل فورا للفضاء. أما ما تبقى من الإشعاع الكلي القادم من الشمس فإنه يحتجز في الجو ويتوزع إلى أجزاء منها ما يتبعثر في الجو وينتهي بالرجوع إلى الفضاء 25بالمائة ومنها ما يوجهه الانعكاس نحو سطح الأرض(39)، وثمة جزء من الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى سطح الأرض يعاد إشعاعه بموجات أكثر طولا وتمتصه جزئيا الغازات الموجودة في الغلاف الجوي، ويؤدي امتصاص الطاقة هذا إلى زيادة في درجة حرارة الغلاف الجوي ويكون "ظاهرة الدفيئة"(40).

والغازات الدفيئة الرئيسية ذات الأهمية حسب ذات المرجع هي ثاني أكسيد الكاربون ومركبات الكاربون الفلورية والهالوجينات والميثان وأكسيد النتروز والأوزون.

فغاز أكسيدالكربون: يتكون من حرق الحفريات المستخدمة في الطاقة، ويخرج عند تنفس الإنسان (الزفير)، ويتحول بواسطة النبات إلى أكسجين، نسبة امتصاصه للأشعة تحت الحمراء 55 .%

وأكسيد النتريك: يتكون بفعل المخصبا ت الزراعية، ومنتجات النايلون، نسبة امتصاصه للأشعة تحت الحمراء 6.%

وغاز الميثان: ينتج في مناجم الفحم، عند إنتاج الغاز الطبيعي، عند التخلص من القمامة، ونسبة امتصاصه للأشعة تحت الحمراء 15%.

أما بالنسبة للكلورو فلورو كربون" فنسبة امتصاصه لهذه الأشعة تمثل 24 .%، وهو الأمر الذي يهدد الحياة على سطح الأرض.

وعليه يمكن القول أن الغلاف الذي يحافظ على درجة حرارة الأرض بحيث يظل المناخ فوق سطحها دافئا هو بمثابة المعطف الصوفي الذي يدفئ الإنسان في فصل الشتاء، ودون هذا الغلاف الجوى سيكون معدل درجة الحرارة على سطح الأرض لا يتعدى 18 درجة مئوية . والحرارة تصل إلى سطح الأرض عن طريق الشمس وتعمل بالطبع على تدفئتها، بمجرد أن ترتفع (درجة الحرارة) تبدأ هذه الحرارة الزائدة في الانبعاث على صورة أشعة تحت الحمراء مثلها مثل الإناء الساخن الذي تنبعث منه الحرارة حتى بعد إبعاده عن الموقد ، ويحتجز الغلاف الجوى بعضاً من هذه الحرارة والباقي ينفذ إلى الفضاء الخارجي، وتساعد الغازات المنبعثة والتي تسمى مجازاً باسم غازات الصوب الخضراء في احتجاز كمية أكبر من هذه الإشعاعات، وبالتالي تعمل على زيادة درجة حرارة سطح الأرض ولذلك نجد أن الصوب الخضراء هي مثال جيد لشرح المشكلة التي تواجهها الأرض من ظاهرة إحترار العالمي.

فالصوب الخضراء تعمل على الحفاظ على درجة حرارة الهواء بداخلها دون حدوث أي تغيير فيه ودون أن يتسرب خارجها، وبالمثل نجد أن الغازات الطبيعية مثلها مثل الصوبات الخضراء في احتجاز هذه الحرارة التي تتزايد نتيجة لامتصاصها الأشعة تحت الحمراء، مما يسبب تزايد مستمر في درجة حرارة الأرض.

ومعلوم أن ظاهرة الاحترار العالمي لها تأثيرات مباشرة على الماء، وتمثل هذه المادة الحيوية 70.8 بالمائة من مساحة الكرة الأرضية البالغة حوالي 510 مليون كلم2، ويقدر العلماء

حجم الماء في الكرة الأرضية بحوالي 1.4 بليون كم3 منها حوالي 1360 مليون كم3 ماء مالح في البحار والمحيطات أي بنسبة 97.7 بالمائة، في حين تبلغ كمية الماء العذب حوالي 40 مليون كم3 أي بنسبة 2.8 بالمائة إلا أن حوالي ثلاثة أرباع هذا الماء العذب يوجد على هيئة جليد في مناطق القطبين ومرتفعات الجبال"(41)، حيث تهدد ظاهرة الاحترار العالمي بذوبان الجليد في القطبين، وهو ما يعني اذن ضياع كميات هائلة من المياه العذبة، خصوصا وسط تعاظم أهمية الماء في العالم نتيجة قلتها لدرجة جعلت بعض المفكرين يتنبؤون بحرب عالمية ثالثة، سببها محاولة السيطرة على مصادر الماء. وقد أشار تقرير صادر عن جامعة جون هوبكنز الأمريكية إلى أن حوالي 2.8 مليار شخص في العالم سوف يعانون من نذرة المياه بحلول عام 2025 مقارنة مع نصف مليار عام 1998 (42)، كما يهدد ذوبان الجليد بالقطبين بانقراض الكثير من الكائنات الحية وتأثيرات بالجملة على المناخ العالمي جعلت العلماء يعجزون عن التنبأ بها نتيجة أهمية القطبين في خلق توازن بيئي ومناخي للعالم، لكن الأكيد أنها ستكون كارثية، ناهيك عن كونها تتسبب حسب ما تزعم به بعض الدراسات في انتشار من 50 إلى 80 مليون بعوضة تحمل مرض الملاريا إلى مناطق متفرقة من أنحاء العالم.

ويترتب عن المشاكل البيئية العديد من التأثيرات الصحية؛ فحسب د.طارق أسامة صالح صاحب كتاب الصحة والبيئة، فإن الأمراض المعدية في تزايد مستمر كل عام، وتقتل حوالي 17مليون شخصاً في العام الواحد، وينتج ذلك عن أسباب عديدة تتداخل مع بعضها البعض:

- عدم توفر الرعاية والعناية الصحية.
- الفقر وعدم إتاحة موارد مالية لمكافحة الأمراض.
- تلوث البيئة الحاد.
- تزايد الاتصال والاحتكاك بين الأفراد مما يؤدى إلى انتشار الأمراض وانتقالها بسهولة في ظل التزايد السكاني المستمر .
- السفر والتنقل من مكان لمكان .
- تغير المناخ.(43)

كما أن 50 بالمائة من الأمراض الرئوية المزمنة حسبه مرتبطة بملوثات الهواء، والتعرض للمبيدات والأسمدة الكيمائية والمعادن الثقيلة يسبب أخطارا صحية تنتشر عن طريق

تلوث التربة والماء والغذاء، وتسبب المبيدات 3.5–5 ملايين حالة تسمم حادة سنويا حول العالم(44).

وفيما يتعلق بالتلوث الغذائي أثبتت دراسة أجريت سنة 2003 في مخبرين بنيويورك على 9 متطوعين أخذت عينات من دمهم وبولهم، تم اكتشاف 167 مادة كيميائية ملوثة وسامة محمولة في أجسامهم، مع العلم أن أحدا منهم لم يعمل في مجال الموارد الكيمائية، والمعدل الوسطي لوجود مواد كيميائية محمولة في الجسم هو 91 مادة كيميائية. ومعظم هذه المواد لم تكن موجودة منذ 75 سنة، ووجدت كذلك 112 مادة محمولة يمكن أن تؤذي أي عضو في أجسامهم وفي كل مرحلة من حياتهم. بين هذه المواد 76 مادة مسرطنة للإنسان، و94 مادة مسممة للدماغ و79 مادة سامة تؤدي إلى تشوهات خلقية لدى الأجنة وإلى تطوير غير طبيعي للأطفال، و 77 مادة سامة تؤثر على الجهاز الجنسي لدى الجنسين، و77 مادة تؤدي إلى اضطراب الجهاز المناعي(45)

وهناك مسببات الأمراض غير حية كالشمس، الرطوبة، الحرارة، القربة، والتغذية، وه ي أمراض غير معدية » أمراض فسيولوجية" و هي غير طفيلية لا تنتقل من شخص إلى آخر . ومسببات حية تتمثل في الأمراض المعدية التي تنتقل من شخص لآخر، وأمراض طفيلية وتنشأ من بكتريا أو فطر أو فيروس.

ومن الفيروسات حيث يتركب أي فيرس من عنصرين: حامض نووي (DNA) أو (RNA) و غطاء بروتيني لحماية الحامض النووي من العوامل البيئية والأنزيمات المحللة للأحماض الأمينية(46).

ومن أمثلة الأمراض الأخذة في التزايد والانتشار وسط خضم التلوث البيئي التي أدت إلى تدهور الأحوال الصحية للإنسان:

- **الدرن :** يصنف على قمة قائمة الأمراض المؤدية للموت في العالم بأسره بوجه عام، حيث حوالي 3/1 سكان العالم مصابين بهذا المرض، وقد يهدد حياة أكثر من 100 مليون شخص على مدى الخمسين عاما المقبلة. ويتفاقم هذا المرض في كل عام عن الذي يسبقه لارتباطه بوباء مرض الايدز.

- **الملاريا :** يصاب بهذا المرض سنوياً ما بين 300- 400 مليون شخصاً، وقد ارتفعت نسبة الضحايا من هذا المرض بحوالي 5 % منذ عام 1995 وغالبيتهم من الأطفال .

الحساسية البيئية : وتنتج هذه الحساسية من إحدى العوامل الآتية:

- حبوب اللقاح.
- غبار القطن .
- شعر الحيوانات الأليفة.
- حساسية من الموكيت نتيجة للغبار والحشرات العالقة به.
- الأغذية المحفوظة والمعلبات ومكسبات اللون.
- حساسية من أجهزة التكييف.
- حساسية ضوئية (من أشعة الشمس).

-**السرطان البيئي:** ويعتمد علي عوامل عديدة تؤدي إلي حدوثه:

- عامل آدمي يعتمد علي درجة المناعة.
- عامل بيئي والتعرض للملوثات.
-عامل طبي كالتعرض للأشعة والعلاج الهرمونى .
-عامل غذائي الأغذية المحفوظة والشوى علي الفحم.
-ثقب طبقة الأوزون والتعرض للأشعة فوق البنفسجية.

***أنواع الأمراض السرطانية المنتشرة بسبب ملوثات البيئة :**

- يزداد سرطان المثانة في المناطق الريفية، وللعاملين في مجالات الأشعة، وصناعات النسيج لأن بعض الأصباغ تسبب هذا السرطان.
- سرطان الجلد لمن يتعرضون لفترات طويلة للشمس.
- سرطان الدم للعاملين بمجال الأشعة.
- سرطان الشفة واللسان واللثة، للمدخنين وخاصة عند مضغ التبغ.
- سرطان الثدي .
-سرطان عنق الرحم. (47)

ومن أضرار تلوث الهواء أيضا إصابة الإنسان بأمراض الالتهاب الرئوي، الحساسية، الربو، السعال والسعال الديكى، الزكام ونزلات البرد. والجدول التالي يوضح الأضرار الصحية التي من الممكن أن تلحق بصحة الإنسان عند التعرض لهذه الملوثات:

الملوثات	الضرر
1- أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين	-أمراض الرئة. -إلحاق الضرر بالحيوان والنبات. -تعمل علي تآكل المواد المستخدمة في الأبنية.
2- الجسيمات العالقة	-تسبب الأمراض الصدرية.
3- أول أكسيد الكربون	-يؤثر علي الجهاز العصبي. -يحدث قصور في الدورة الدموية.
4- الرصاص	-يسبب أمراض الكلي. -يؤثر علي الجهاز العصبي وخاصة في الأطفال.
5- الضباب الداخلي	-التهابات العين -تأثير سلبي علي الرئة والقلب.

كما أعلن باحثون تايوانيون أن تلوث هواء المدن يمكن أن يزيد بدرجة كبيرة من احتمالات إصابة الإنسان بسكة دماغية، وكشف العلماء عن وجود علاقة واضحة بين تزايد مستويات اثنين من الملوثات الشائعة والإصابة بالسكتة الدماغية وخاصة في الأيام الحارة. وقد قام العلماء بجمع أكثر من 23 ألف مصابا بالسكتة الدماغية بين العامين 1992 و 2000 في كاوهيسيونج أكبر المد فيتايوان وأحد المراكز الصناعية بها. وكشف العلماء أنه مع زيادة التعرض للجزيئات الملوثة تزيد حالات الإصابة بالسكتة الدماغية(48)

تلوث الماء أيضا له عواقب جد خطيرة على صحة الإنسان فتلوث المياه العذبة أبسط شيء يمكن أن نقوله عنه أنه يدمر صحة الإنسان علي الفور من خلال إصابته بالأمراض المعوية ومنها: الكوليرا، التيفود، الدوسنتاريا بكافة أنواعها، الالتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا، البلهارسيا وأمراض الكبد، فضلا عن حالات التسمم(49)

كما أن تواجد معادن ثقيلة في مياه الشرب من شأنه أن يلحق أضرار خطيرة على صحة الإنسان وكمثال على ذلك نذكر:

1- الزئبق: إذا زاد تركيز الزئبق بمياه الشرب عن 2 ملغ/لتر يطلق على الماء أنه ملوثاً بالزئبق، ويحدث التسمم للإنسان من مادة الزئبق إذا زادت تركيزاته بالجسم عن 80 ملغ. ومن أعراض التسمم بالزئبق:

- تنميل في الأطراف والشفاه واللسان.
- ضعف التحكم في الحركة.
- الإصابة بالعمى.
- تأثر الجهاز العصبي.
- تغير في الجينات وولادة أطفال مصابون بالشلل.

2- الفلور: مادة مستخدمة في تنقية مياه الشرب، والمعدلات المسموح بها هي 1 ملغ/لتر. وتتميز هذه المادة بكونها مفيدة لأسنان الإنسان حيث تمنع تسوسها لكن إذا زادت عن الكم المسموح به أي أن تكون بتركيز 1.5 ملغ/لتر يؤدى إلى ظهور البقع البنية أو تفتت الأسنان.

3- الكلور: مادة كيميائية أيضاً مستخدمة في تطهير مياه الشرب، وزيادة نسب الكلور في الماء يؤدى إلى تفاعل المركبات العضوية في الماء مع الكلور مكونة مركبات أخرى تزيد معها احتمالات الإٌصابة بأمراض السرطانات.

4- الرصاص: النسبة المسموح بها من هذا المعدن في مياه الشرب هي 0.1 ملغ/لتر، وإذا زادت هذه النسبة يحدث التسمم بالرصاص، ويأتي تلوث مياه الشرب بالرصاص من أنابيب التوصيل المنزلية. ومن أعراض التسمم بالرصاص:

- آلام في الجهاز الهضمي مصاحبا بقئ.
- تشنجات في الجهاز العصبي قد يؤدى إلى حدوث شلل بالأطراف.

-الصرع.

- الغيبوبة.
- تأثر اللثة بظهور خط أزرق مائلاً للسواد.

5- الزرنيخ: يصل إلى مياه الشرب من المبيدات الحشرية أو من فضلات المصانع، ويؤدى إلى إصابة الإنسان بسرطان الكبد أو بسرطان الرئة والموت السريع.

6- الكادميوم: النسبة المسموح بها في الماء 1-10 ملغ/لتر، ويتسرب إلى مياه الشرب من

المواسير المصنعة من البلاستك. زيادة الكادميوم عن الحد المسموح به يؤثر على كمية الكالسيوم ولإصابة الإنسان بلين العظام.

7- **الحديد:** زيادة الحديد يؤدى إلى عسر الهضم عند الإنسان، ويختلط بمياه الشرب من المواسير المعدنية.

وحسب أ.د سيد عاشور أحمد تتمثل أهم الأمراض الناتجة عن تلوث المياه أو عدم وفرة المياه وبالتالي عدم توفر النظافة الشخصية للأفراد فيما يلي:

- الإسهال: ويتسبب في 2.2 مليون وفاة سنويا اغلبها في الأطفال تحت سن الخمس سنوات، أي أن طفل يموت كل 15 ثانية بسبب ذلك المرض.

- الديدان المعوية: تصيب حوالي 10 بالمائة من شعوب الدول النامية، جزء كبير منها بسبب دودة الاسكارس التي تؤدي إلى 60ألف حالة وفاة سنويا أغلبها من الأطفال.

- التراكوما: حوالي 6 ملايين شخص في العالم يصيبهم العمى بسبب مرض التراكوما الذي يمكن تخفيض معدل الإصابة به بنسبة 25 بالمائة عن طريق توفير كميات مناسبة من المياه النظيفة للأفراد.

- البلهارسيا: يعاني 200 ملون شخص في العالم من هذا المرض، ويمكن تفادي الإصابة بالمرض بنسبة 77 بالمائة عن طريق تامين نظافة المياه وتوفير خدمات الصرف الصحي بشكل سليم.

- الكوليرا وحمى الدنج وحمى التفويد والباراتفويد ومرض اللبتوسبيوس ومرض التينيا المصيب للجلد، كلها أمثلة عن الأمراض التي يمكن الوقاية منها(50).

3.2- الإنسان في مواجهة التحديات البيئية:

الإنسان أحد الكائنات الحية التي تعيش على الأرض، وهو يحتاج إلى أكسجين لتنفسه للقيام بعملياته الحيوية، وكما يحتاج إلى مورد مستمر من الطاقة التي يستخلصها من غذائه العضوي الذي لا يستطيع الحصول عليه إلا من كائنات حية أخرى نباتية وحيوانية، ويحتاج أيضاً إلى الماء الصالح للشرب لجزء هام يمكنه من الاستقرار في الحياة (51).

"وتعتمد استمرارية حياته بصورة واضحة ، حسب أ.د سيد عاشور أحمد على إيجاد حلول عاجلة للعديد من المشكلات البيئية الرئيسية التي من أبرزها مشكلات أربعة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. كيفية الوصول إلى مصادر كافية للغذاء لتوفير الطاقة لأعداده المتزايدة.

ب. كيفية التخلص من حجم فضلاته المتزايدة وتحسين الوسائل التي يجب التوصل إليها للتخلص من نفاياته المتعددة، وخاصة النفايات غير القابلة للتحلل.

ت. كيفية التوصل إلى المعدل المناسب للنمو السكاني، حتى يكون هناك توازن بين عدد السكان والوسط البيئي.

د. كيفية تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة باستعمال طاقة نظيفة (الطاقات المتجددة).

ومن الثابت أن مصير الإنسان، مرتبط بالتوازنات البيولوجية وبالسلاسل الغذائية التي تحتويها النظم البيئية، وأن أي إخلال بهذه التوازنات والسلاسل ينعكس مباشرة على حياة الإنسان ولهذا فإن مصلحة الإنسان تكمن في المحافظة على سلامة النظم البيئية التي يؤمن له حياة أفضل، ونذكر فيما يلي وسائل تحقيق ذلك:

- الإدارة الجيدة للغابات: لكي تبقى الغابات على إنتاجيتها ومميزاتها.

- الإدارة الجيدة للمراعي: من الضروري المحافظة على المراعي الطبيعية ومنع تدهورها وبذلك يوضع نظام صالح لاستعمالاتها.

- الإدارة الجيدة للأراضي الزراعية: تستهدف الإدارة الحكيمة للأراضي الزراعية الحصول على أفضل عائد كما ونوعاً مع المحافظة على خصوبة التربة وعلى التوازنات البيولوجية الضرورية لسلامة النظم الزراعية، يمكن تحقيق ذلك:

أ. تعدد المحاصيل في دورة زراعية متوازنة.

ب. تخصيب الأراضي الزراعية.

ت. تحسين التربة بإضافة المادة العضوية.

ث. مكافحة انجراف التربة.

– مكافحة تلوث البيئة: نظراً لأهمية تلوث البيئة بالنسبة لكل إنسان فإن من الواجب تشجيع البحوث العلمية التي تعنى بمكافحة التلوث بشتى أشكاله.

– التعاون البناء بين القائمين على المشروعات وعلماء البيئة: إن أي مشروع نقوم به يجب أن يأخذ بعين الاعتبار احترام الطبيعة، ولهذا يجب أن يدرس كل مشروع يستهدف استثمار البيئة بواسطة المختصين وفريق من الباحثين في الفروع الأساسية التي تهتم بدراسة البيئة الطبيعية، حتى يقرروا معاً التغييرات المتوقع حدوثها عندما يتم المشروع، فيعملوا معاً على التخفيف من التأثيرات السلبية المحتملة، ويجب أن تظل الصلة بين المختصين والباحثين قائمة لمعالجة ما قد يظهر من مشكلات جديدة.

– تنمية الوعي البيئي: تحتاج البشرية إلى أخلاق اجتماعية عصرية ترتبط باحترام البيئة، ولا يمكن أن نصل إلى هذه الأخلاق إلا بعد توعية حيوية توضح للإنسان مدى ارتباطه بالبيئة و تعلمه أن حقوقه في البيئة يقابلها دائماً واجبات نحو البيئة(52)، فليست هناك حقوق دون واجبات.

وأخيراً مما تقدم يتبين أن هناك علاقة وثيقة بين الإنسان وبيئته فهو يتأثر ويؤثر فيها، وعليه يبدو جلياً أن مصلحة الإنسان الفرد أو المجموعة تكمن في تواجده ضمن بيئة سليمة لكي يستمر في حياة صحية سليمة ، وهو ما يتطلب استغلال أمثل للموارد الموجودة في بيئته بشكل يجعله يستفيد دون الإضرار بها.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين البيئة والتنمية؛ حيث تعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان. ولكن ما حدث هو العكس تماماً حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها، بل وإحداث التلوث فيها(53)، فبدل أن كانت ترمي في البداية إلى تحسين حياة الإنسان، تطويرها، والاستجابة لاحتياجاته وحتى رغاباته، ها هي اليوم تهدد حياته، نتيجة سوء تسييره وتخطيطه.

فمثل هذه التنمية يمكننا وصفها بأنها تنمية تفيـــد الاقتصاد أكثـــر منها البيئة أو الإنسان فهي "تنمية اقتصادية" وليست "تنمية بيئية" تستفيد من موارد البيئة وتسخرها لخدمة الاقتصاد مما أدي إلي بروز مشكلات كثيرة.

ونتيجة لما تحدثه هذه التنمية السريعة من تلوث لموارد البيئة وإهدار لها، فإن تكاليف حماية البيئة تضاعفت في الآونة الأخيرة، حيث تتراوح التكلفة الاقتصادية لعملية الإصلاح في البلدان المتقدمة ما بين 3 % و5 % من الناتج القومي الإجمالي، علي الرغم من هذه الدول تستخدم هذا الإنفاق على أنه استثمار ضروري يحقق عوائد ضخمة؟ فما بالك الدول النامية؟(54).

ويحدد كتاب "الصحة والبيئة" المجالات الأكثر شيوعاً في عمليات التنمية والتي تؤثر على البيئة ولو بشكل مباشر :

1- الزراعة والبيئة:

الزراعة التي تعتبر من المحاور الرئيسية في أي عملية تنمية والتي تتحكم فيها عوامل كثيرة تسبب قصوراً في مجال تنميتها إلي جانب الإضرار بالبيئة، وتتمثل حسب ما جاء في ذات الكتاب في:

- قلة مساحة الأراضي الزراعية نتيجة لـــ: التوسع العمراني، التجريف والتبوير، التصحر، ملوحة الأرض.

- قلة موارد المياه مما يؤدي إلي إحداث التدهور في إنتاجية الأرض.

- التزايد المستمر في عدد السكان، وزيادة الاستهلاك.

- الإكثار من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والتي أدت إلي إلحاق الضرر بالخضراوات والأطعمة وإصابة الإنسان بكثير من الاضطرابات وخاصة الأمراض المعوية.

2- الصناعة والبيئة:

أما الصناعة التي تمثل الدعامة الرئيسية في عمليات التنمية والتي يمكن تصنيفها إلى صناعات غذائية، صناعات كيميائية، صناعات هندسية وصناعات معدنية وحرارية، فإنها تعتبر من

أهم مصادر التلوث على الإطلاق سواء للهواء أو للماء أو حتى التلوث السمعيبل والبصري، وحسب ذات المصدر، فإن الصناعة مصدر رباعي الأبعاد في إحداث التلوث:

- فالأدخنة التي تتصاعد منها تلوث الهواء.
- المخلفات السائلة تلوث الماء.
- أصوات الآلات تلوث السمع.
-المخلفات الصلبة تلوث البصر.

3- الطاقة والبيئة :

الطاقة تعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة سلبا على البيئة، وفيما يتعلق بالعلاقة بينها وبين التنمية، ذكر نفس المرجع أنه "توجد مصادر متعددة لإنتاج الطاقة والتي تلعب أيضاً دوراً كبيراً في عملية التنمية ومنها النفط ، الغاز الطبيعي، المخلفات الزراعية والحيوانية ، الكهرباء. وقد كثر استخدام الطاقة في السنوات الأخيرة لمواكبة التقدم التكنولوجي الهائل، لكن زاد التلوث البيئي معها وخاصة بالنسبة لتلوث الهواء أو الماء مثل انبعاث الغازات الضارة من: ثاني أكسيد الكبريت، أكاسيد النيتروجين، والجسيمات العالقة.

ويبقى الحل هو الاعتماد على الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية "وهي ما تسمى بالطاقة النظيفة، فالمعروف أن أي وقود يستخدم لتوليد الطاقة تتخلف عنه مواد ملوثة للبيئة تؤثر على المنظومة الايكولوجية والشمس باعتبارها فرنا نوويا كبيرا تعطينا طاقة اندماج هائلة تتحول إلى ضوء وحرارة دون أية مخلفات تضر بالبيئة أو تلوثها"(55). وعليه ارتكزت جهود الكثير من العلماء والباحثين على إيجاد السبل الضرورية للاعتماد على مصادر طاقة متجددة كالشمس والرياح على سبيل المثال.

4- النقل والبيئة:

صاحب التطور الكبير الذي عرفته البشرية تتعددا في وسائل النقل ؛ نقل بري، جوي ومائي؛ نهري وبحري، و لا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية دون الحديث عن تطور أنظمة النقل ومدى سرعتها لدرجة جعلتها في بعض الأحيان مقياسا لتطور الأمم والدول والمجتمعات.

وتتصل وسائل النقل اتصالاً وثيقاً بمصادر الطاقة المستخدمة في تحريكها، لذلك تعتبر من العناصر البارزة في تلوث البيئة والهواء الذي يحيط بنا فعند احتراق النفط يتصاعد منه الغازات الآتية : الرصاص .ثاني أكسيد الكربو ن، أول أكسيد الكربون، المواد الهيدروكربونية ، أكاسيد النيتروجين، الجسيمات والمركبات الكيميائية ، الضباب الدخاني الذي ينتج من تفاعل أكاسيد النيتروجين والمواد الهيدروكربونية في وجود ضوء الشم، ناهيك عن الأمراض التي تسببها للإنسان من: أزمات للربو وأمراض الجهاز التنفسي، التهابات العين والأنف والأذن ، الإصابة بأمراض السرطان،إضافة إلى تعرض النباتات للتلف وإصابة الحيوانات بالأمراض وتعرضها للانقراض(56)

وتمثل وسائل النقل أكبر مصادر ملوثات الهواء. فالسيارات زاد عددها في العالم بشكل مذهل، إذ تشير مجلة الايكونومست البريطانية أن عدد السيارات العاملة في العالم لعام 1996 قد زاد عن 500 مليون سيارة، ويتوقع أن يصل عددها عام 2030 إلى بليون سيارة و 500 مليون شاحنة(57)، وهو ما يستدعي إيجاد حلول تراها بعض الدول في تشجيع النقل الجماعي.

ولابد من القول أن أضرار هذه الوسائل متفاوتة ويمكننا الحد منها و تجنب آثارها السيئة من خلال استخدام الغاز الطبيعي وتحسين المحركات مع ضرورة استحداث آليات لمراقبة ومتابعة الأجهزة التي قد تتسبب في التلوث وصيانتها بشكل دوري

4- السياحة والبيئة:

تنطوي السياحة علي إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت. ويبدو للوهلة الأولى أن السياحة هي إحدى المصادر للمحافظة علي البيئة.. لكن على العكس، فبالرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة فهي تشكل مصدراً رئيسيا من مصادر التلوث في البيئة..فلابد من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية(58)، فللزيادة في أعداد السياح تمثل عبئاً علي مرافق الدولة من وسائل النقل، الفنادق، وكافة الخدمات من كهرباء ومياه، فضلا عن بعض الممارسات السلبية لعدد من السياح التي تسببت في انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية التي تمثل مناطق جذب سياحي من الدرجة الأولى، الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية نتيجة ممارسة بعض الرياضات البحرية.

ولا يعتبر السائح المسؤول الوحيد عن كل هذه الكوارث وإتلاف المناطق الأثرية أو السياحية لكن السكان الأصليين لهذه المناطق لهما دخل كبير في ذلك أيضاً من خلال تشييد أماكن الاستقبال والزحف العمراني الذي تشهده هذه المناطق وغيرها.

نشير في الأخير إلى أن بداية الربط بين مفهومي البيئة والتنمية تم بشكل رسمي في خريف 1921 أين اجتمع بسويسرا اقتصاديون من الشمال والجنوب، تطرقوا خلاله إلى ضرورة الانطلاق من تنمية ايكولوجية بغية الوصول إلى تنمية شاملة، والمقصود بالتنمية الايكولوجية القول بأن التدهور الايكولوجي في مجتمع ما هو إلا سبب مباشر لتنامي الفقر وانتشاره، وعليه اعتزموا العمل معا لتجاوز العقبات البيئية وعلى رأسها التصحر، لكن الاهتمام الحقيقي بالعلاقة بين البيئة والتنمية برز سنة 1988 أين تم استدعاء مؤتمر عالمي بريو دجانيرو سنة 1992 يعنى بدراسة:

* حماية الغلاف الجوي للكرة الأرضية.

* التصدي للتغيرات المناخية والحيلولة دون تقلص طبقة الأوزون.

* التسيير العقلاني والايكولوجي للنفايات الخطرة والمواد الكيماوية السام.

* حماية الأراضي عبر المحافظة على الغابات ومحاربة التصحر والجفاف.

* استئصال الفقر اعتمادا على برامج تنموية شاملة في الأرياف والمدن.

وقد ارتبط اسم البيئة بمفهوم جديد هو التنمية المستدامة، والمقصود بها هو تلبية الاحتياجات الاقتصادية للجيل الحالي دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وحماية البيئة في هذا إطار هذا المسعى. وظهر ما يسمى بالديون الايكولوجية أي الاقتراض من المستقبل وحرمان الأجيال المقبلة من قدراتها المشروعة. وتعرف التنمية المستدامة أيضا على أنها التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي وفي نواحي الحياة الأخرى، مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية لمخاطر التلوث والدمار والهلاك.(59)

ويستوجب بالتالي حماية البيئة: فحال البيئة كحال السفينة في البحر، إذا ما نقب أو تخرب جزء منها، هددت كل السفينة ومن عليها بالزوال والغرق، وهو ما جعل العلماء يقولون بعالمية المشكلات البيئية. فصحيح أن بعض المشكلات يمكن حلها على المستوى المحلي، لكن كل

شيء يبقى مرتبط ببعضه مثل سلسلة، وبالتالي فإنه من مسؤولية الجميع حماية البيئة والمحافظة عليها.

وتهدف الإجراءات الوقائية في مجال حماية البيئة إلى اتخاذ كل السبل والإجراءات التي تؤدي إلى تنمية البيئة وتطويرها ومراعاة قوانينها الايكولوجية، ومنع وقوع أي أخطار تهددها، أو التقليل من حدوثها، وإنذار من تسول له نفسه الاعتداء عليها. أما الإجراءات العلاجية فتهدف إلى اتخاذ سلسلة سريعة من الإجراءات والتدابير التي توقف حالا المصادر الرئيسية لهذه المشكلات البيئية، والتي يشكل تدفقها موتا محققا للإنسان والبيئة معا(60).

وتستلزم حماية البيئة في تقديرنا العمل على ثلاث محاور أساسية، تتمثل بداية في إعداد علماء وإنشاء وتطوير مراكز البحث العلمي، إضافة إلى سن القوانين والتشريعات اللازمة لحماية البيئة من الاعتداءات، وثالثا العمل على رفع الوعي البيئي لدى الأفراد، والنقطة الأخيرة تصب في جوهر دراستنا انطلاقا من تخصصنا.

وإذا كانت البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر، فإن أول ما يجب على الإنسان تحقيقه حفاظاً على هذه الحياة، يفهم البيئة فهماً صحيحاً بكل عناصرها ومقوماتها وتفاعلاتها المتبادلة، ثم أن يقوم بعمل جماعي جاد لحمايتها وتحسينها و أن يسعى للحصول على رزقه وأن يمارس علاقاته دون إتلاف أو إفساد.

وجدير بنا القول أن العديد من الدول بادرت بسن تشريعات وقوانين ترمي إلى حماية البيئة، كما تم الإمضاء على الكثير من الاتفاقيات الدولية الإقليمية، القارية والعالمية. لكن الأهم من ذلك هو مدى احترام هذه الاتفاقيات ونتائجها على أرض الواقع، ونشير في هذا الصدد إلى أن الكثير منها بقيت حبرا على ورق لسبب أو لآخر، وعموما لازالت المصلحة الاقتصادية هي التي تتحكم مصير بيئتنا، وهو الأمر الذي على ما يبدو بدأ يقلق الهيئات الدولية نذكر منها الاتحاد الأوروبي الذي من أحد أهداف إنشائه حسب تصريحات الرئيس الفرنسي ورئيس الاتحاد الأوروبي السعي إلى إيجاد تنمية مستدامة يحمي فيها الاقتصاد البيئة حث فيه صراحة على مبدأ "الملوث يدفع".

ومن أجل حماية البيئة والمحيط، نقول أن هناك الكثير من الحلول أو الإجراءات الواجب اتخاذها، كاستحداث عقوبات رادعة وصارمة لمن يخل بالبيئة، التنسيق بين مختلف الجهات وتوفير اعتمادات مالية تساعد على تنفيذ الخطط المتعلقة بحماية البيئة، وتكوين موارد بشرية مدربة للحفاظ عليها. لكن في تقديرنا أفضل الحلول هو التوعية والتحسيس وإقناع مختلف الأطراف بضرورة

حماية البيئة أو خلق ضمير بيئي إن صح التعبير يحول دون إلحاق الأذى بمحيطنا، وهو الدور الذي يمكن أن يتم عبر وسائل الاتصال المختلفة والتي تشكل الصحافة المكتوبة جزء منها نظرا لخصائصها الملفتة. فالواضح أن المعلومات المتعلقة بالبيئة معتبرة لكنها تظل تقبع بين المختصين في هذا المجال وهم يمثلون جزء يسير من سكان العالم، فعليهم التعاون مع مؤسسات الإعلام للعمل على نشر هذه المعلومات التي تساعد الأفراد في اكتساب مهارات للتعامل مع بيئتهم بطريقة على الأقل تخفف الأضرار.

وفي الحقيقة إن مفهوم حماية البيئة يظل نسبيا في أمثلته وموضوعاته، ومختلفا باختلاف البيئات و المجتمعات ، فهو إذا كان في بيئات معينة يتعلق بحماية الأجواء من الإشعاعات والغازات ، فانه في بيئات أخرى يعني المحافظة على نظافة الشارع و المدرسة والمؤسسات الحكومية، وعدم قطع الأشجار والأزهار ، والتخلص السليم من الفضلات، والتقيد بأنظمة المرور.. وغيرها من أمور قد تبدو لأول وهلة سهلة التطبيق إلا أن الواقع العلمي يثبت أنها صعبة، وتحقيقها يحتاج إلى تربية بيئية سليمة، تبدأ من المدرسة التي تأخذ على عاتقها مسؤولية إعداد النشء وتزويده بالمعارف والمفاهيم السليمة حول بيئته، وحثه على إتباع سلوك بيئي سليم.

وقد بادرت الكثير من الدول والحكومات إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية البيئة والجزائر واحدة منها، لكن سبقتها فرنسا التي لها داع في هذا الصدد، فحماية البيئة تحولت إلى قضية سياسية قبل 1971 السنة التي تم فيها إنشاء وزارة للبيئة، أين تحولت حماية الطبيعة ومحاربة التلوث إلى حقيقة تهتم بها الإدارة الفرنسية، المؤسسات، الشركات والأحزاب السياسية، وأثارت اهتمام مختلف الأطراف، وهو ما تم إقراره في المادة 1 من قانون 10 جويلية 1976 التي اعتبرت القضية مصلحة عامة(61).

4.2- البيئة في الجزائر:

إن الوضع البيئي في الجزائر يمتاز بشكل عام بالتدهور واللامبالاة في أغلب الأحيان، فهناك زحف كبير للرمال من الجنوب باتجاه الشمال والغلاف أو الغطاء النباتي يتدهور بشكل مستمر وهو في طريق الزوال نتيجة لمجموعة من العوامل نذكر منها زحف الاسمنت أو التعمير والبناء، الجفاف وسياسة اللاتشجير التي عرفتها الجزائر لوقت طويل نتيجة اقترانها بالعمل التطوعي، فضلا عن غياب وعي ومبادرات تستحق الذكر لتغيير الواقع البيئي في الجزائر.

والملاحظ كذلك أن الموارد المائية آيلة للاندثار لأسباب طبيعية وبشرية خصوصا في الجنوب، والوسط البحري والشواطئ أيضا تعرف وضعية متدهورة، والتلوث الصناعي بات مقلقا،

وهو ناتج أساسا عن التمركز في الساحل المتوسطي كما هو الحال في الكثير من دول البحر الأبيض المتوسط فـ"إذا استعرضنا خريطة الساحل المتوسطي، نصادف ما لا يقل عن 50 ألف مشروع، اسبانيا 17 ألف، ايطاليا 15 ألف، فرنسا حوالي 18 ألف. وعلى الساحل الإفريقي (تونس والجزائر) هناك صناعة غذائية واسعة الانتشار لاسيما صناعة تعليب الأسماك، فالجزائر، وهران، تونس وسوسة وصفاقص تعتبر كلها مراكز صناعية كبرى، إضافة إلى حوالي عشر مناطق أقل أهمية: عنابة، سكيكدة، القل، جيجل، بجاية، مستغانم، أرزيو، الغزوات، بنزرت. وتشهد المنطقة حاليا حركة صناعية سريعة، وكمثال على ذلك مصنعا البلاستيك والأليمنيوم في سكيكدة، ومصنعين للزنك، ومصنع للفوسفات بعنابة الذي يطرح في البحر يوميا 2600 طن من الجبن على عمق 6 أمتار فقط" (62). كما يمكن أن نتحدث عن العديد من المصانع كمصانع الأسمنت بمفتاح، مصنع البرايت بتسمسيلت ومركب أسميدال بعنابة والزنك بالغزوات..التي تنتج عنها نفايات سامة ترمى في الهواء الطلق دون مراعاة الأساليب العلمية للتخزين، فمصنع الزنك بالغزوات مثلا ونظرا لما يقذفه من حامض الكبريت خصوصا عندما يكون بدرجة مركزة في حالتي العطب أو إعادة تشغيل الوحدة كان له نتائج جد سلبية من الناحية الصحية على سكان المنطقة تنعكس في أمراض الجهاز التنفسي، كالأمراض التنفسية وصعوبة التنفس، إضافة إلى الالتهابات الرئوية، ولكن نتيجة غياب دراسات طبية معمقة لا يمكن تأكيد هذا الأمر وربطه بشكل مباشر بالمصنع لكن من المؤكد أن مثل هذه الأنشطة تؤثر بشكل مباشر على الصحة العامة. ولابد أن نشير أيضا إلى أن قلة من المصانع تطهر النفايات السائلة، كما أن قوانين الجزائر في مجال البيئة لا تشمل مختلف الأنشطة الصناعية، وبدأت مؤخرا في بالاهتمام بهذا الجانب.

ومن بين المشاكل المطروحة في الجزائر أيضا هو قدم المنشآت الصناعية، وهو ما جعلها لا تتماشى في معظم الأحيان مع التقنيات الجديدة التي من شأنها حماية المحيط أو على الأقل التخفيف من التلوث، ورغم جهود الدولة المتواضعة لتركيب مصفاة على الأقل في المصانع الملوثة إلا أن الأمر يتم بوتيرة بطيئة جدا، ومن بين الأمثلة القريبة مصنع الاسمنت بحامة بوزيان بقسنطينة، ومصنع آخر للاسمنت برايس حميدو بالعاصمة الذي أنشئ سنة 1911 وظل غباره يتناثر بالمنطقة إلى غاية السنة الماضية بسبب غياب مصفاة كفيلة بخفض مستوى الغبار المنبعث منه وعدم إمكانية توقيفه كونه يضم 600 عاملا حسب رئيس المجلس الشعبي البلدي لرايس حميدو في تصريح للإذاعة الوطنية.

وفي مقابل كل هذا هناك ضغط ديموغرافي شديد ومشاكل حضرية تؤثر سلبا على الأوضاع الصحية فقد سجلت حالات التفويد في جل مدن الجزائر حسب مصادر إعلامية أم البواقي

1997 عين طاية 1997، خنشلة 1998، بسكرة 1998، بسبب اختلاط مياه المجاري بالمياه الصالحة للشرب وكذا حالات تسمم عديدة تنبأ بضعف التحكم في هذا الجانب دون الخوض في كثير من القضايا التي لم يتم الفصل فيها والمتعلقة بالربو وأمراض العيون وكذا الحالات الفردية التي لا تربط غالبا بتدهور البيئة.

ومن أخطر المشاكل التي تهدد الجزائر مستقبلا زحف الرمال الصحراوية نحو الشمال والذي يهدد بالقضاء على الأراضي الفلاحية وبالتالي تهديد الأمن الغذائي والتوجه نحو الاستيرا د، وهو ما يشكل عبئا على ميزانية الدولة وينعكس سلبا على أسعار هذه المواد في الأسواق والاقتصاد الوطني بشكل عام.

ومع ذلك لابد من القول أن هناك بعض النقاط أو على الأقل المبادرات التي تستحق التثمين، نذكر منها قيام الجزائر بضخ ملايين الأمتار المكعبة من ثاني أكسيد الكاربون، الذي يعتبر أحد أهم الغازات الدفيئة، في خزانات طبيعية جوفية لتجنب انبعاثه في الجو، ويتم ضخ هذا الغاز في موقع "كرشبا" بعين صالح، وهو ما تم إهماله من طرف الصحافة الوطنية.

كما تتعرض العديد من الشواطى الجزائرية إلى التلوث بسبب تدفق النفايات الصناعية ومجاري المياه، ففي أوائل صيف 2003 تسبب هذا التلوث في إصابة المئات من الأشخاص بأمراض عدة مما دفع السلطات إلى إغلاق عدد من الشواطئ. وأصيب أكثر من مائة شخص بالتهاب في العيون وإسهال والتهاب جلدي بعد أن سحبو خاصة في "ازور بلاج" و"بالم بيتش". وليس من النادر رؤية مياه المجاري تصب في شواطئ العاصمة مختلطة بمياه السباحة، وغالبا ما تصب هذه المياه دون تصفيتها نظرا لتعطل محطات التصفية(63). ومن المنصف أن نقول أنه خلال الفترة الأخيرة أظهرت السلطات الجزائرية اهتماما خاصا بالبيئة بعدما كانت لمدة طويلة قطاع هامشيا بالجزائر ولم تأخذ نصيبا كافيا في مختلف مشاريع التنمية، الأمر الذي نجم عنه انعكاسات على المحيط، وبد أ الاهتمام بالبيئة في الجزائر في الثمانينيات وبصورة شبه رسمية مع صدور القانون الإطار حول حماية البيئة 1983،(64) ويتجلى هذا الاهتمام في عدة أشكال نذكر منها حصول وزارة البيئة والسياحة وتهيئة الإقليم على المزيد من الصلاحيات، هيكلة جديدة للقطاع وخلق مؤسسات على صلة وثيقة به كمراكز طمر النفايات، مراكز جمع وتصنيف النفايات، تنظيم جديد للمفرغة العمومية، تزايد أعداد مكاتب الدراسات ومكاتب الانجاز المهتمة بالمساحات الخضراء وهو كناية عن تزايد أعداد المشاريع والبرامج المتعلقة بالمساحات الخضراء، كما يتجلى الاهتمام بالبيئة في الجزائر في خلق حدائق عمومية جديدة وإحياء أخرى عتيقة، وكذا في تزايد

أعداد الجمعيات والأيام الإعلامية المخصصة لتحسيس وتوعية المواطنين وتشجيع والبحث في مجال البيئة كخلق المرصد الوطني للبيئة.

ومن بين تجليات الاهتمام بالبيئة من طرف الدولة الجزائرية أيضا إصدار مجموعة من القوانين نذكر منها القانون رقم 19/ 2001 المتعلق بتسيير، ومراقبة النفايات والتخلص منها، والذي يحدد آليات تسيير، مراقبة ومعالجة النفايات، وينص على تنظيم عملية فرز، جمع، نقل ومعالجة النفايات، وتثمينها من خلال إعادة رسكلتها واستغلالها، مع العمل على تحسيس وإعلام المواطن بالمخاطر التي تمثلها النفايات وتأثيراها على الصحة والبيئة، كما يحث على استخدام تقنيات إنتاج غير ملوثة، ويمنع إدخال مواد غير قابلة للتحليل للسوق(65)، قانون 02/ 2002 المتعلق بحماية وتثمين السواحل(66)، والذي يرمي أساسا إلى تنظيم النشاطات المرتبطة بالساحل من أجل استغلال مستديم للموارد الساحلية، وكذا القانون رقم 10/ 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار تنمية مستدامة الذي تم تبنيه من طرف البرلمان، والذي يحدد قواعد حماية البيئة، قصد ترقية التنمية الوطنية المستديمة بتحسين شروط العيش والوقاية من كل أنواع التلوث وترقية الاستغلال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية وتدعيم التوعية والتحسيس وإشراك المواطنين ومختلف الفاعلين لحماية البيئة حسب تنص عليه المادة الثانية منه(67)، إضافة إلى القانون رقم 2004/09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة الذي يحدد آليات ترقية الطاقات المتجددة(68)، ناهيك عن العديد من المراسيم والقوانين التي بدأت بالصدور بشكل متواصل مع بداية الألفية الثالثة، والتي تعد بمثابة نقلة في مجال البيئة، جاءت بعد فراغ رهيب في هذا المجال طوال سنوات، ومع ذلك تظل البيئة في الجزائر بحاجة إلى جهود أكبر، وخصوصا في مجال التوعية.

هوامش الفصل:

1- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي. ط 1.الشركة الدولية للطباعة 2006. ص:11.

2- Aulay Mackenzie et autres. L'essentiel en écologie. Berti édition. Paris. France. 2000. p :1.

3- محمد منير حجاب. المعجم الإعلامي. ط 1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2004. ص:.112

4- راتب السعود. الإنسان والبيئة. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2004. ص:.16

5- grand Larousse universel. Tome 06. paris. France. P : 381

6- علي زين العابدين، محمد بن عبد المضى عرفات. تلوث البيئة ثمن للمدينة. ط 1. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. مصر. ص.11

7- طارق أسامة صالح. الصحة والبيئة. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. ط 1. 2006. عمان. الأردن. ص:13.

8- رشيد الحميد، د.محمد سعيد صباريني. البيئة ومشكلاتها. ط3. مكتبة الفلاح. الكويت. 1986. ص:.28

9- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي. مرجع سابق. ص:12.

10- المرجع السابق. ص:13.

11- المرجع السابق. ص:15/.16

12-علي زين العابدين عبد السلام، محمد بن عبد المرضى عرفات. تلوث البيئة ثمن للمدينة. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. مصر. 1992. ص:15.

13- راتب السعود. الإنسان والبيئة. مرجع سابق. ص: .132

14- المرجع السابق. ص:.26

15- منى محمد علي جاد. التربية البيئية في الطفولة المبكرة وتطبيقاتها. ط 1. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2004. ص76.

16- المرجع السابق. ص.80

17- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي.مرجع سابق. ص:14.

18- المرجع السابق. ص109.

19- راتب السعود. الإنسان والبيئة. مرجع سابق. ص:42.
20- طارق أسامة صالح. الصحة والبيئة. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. ط1. 2006. عمان. الأردن. ص:34-35.
21- راتب السعود. الإنسان والبيئة. مرجع سابق. ص:134.
22- راتب السعود. الإنسان والبيئة. مرجع سابق. ص:.51
23- المرجع السابق. ص:52
24-علي زين العابدين عبد السلام، محمد بن عبد المرضى عرفات. تلوث البيئة ثمن للمدينة. مرجع سابق. ص:.11
25- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي.مرجع سابق. ص: 683.
26- طارق أسامة صالح. الصحة والبيئة. مرجع سابق. ص:36-37.
27- محمود عبد المولى. البيئة والتلوث. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر. 2005. ص26-27.
28- عبد القادر رزيق المخادمي. التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. 2000. ص: 17.
29-علي زين العابدين عبد السلام، محمد بن عبد المرضى عرفات. تلوث البيئة ثمن للمدينة. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. مصر. 1992. ص:27-28.
30- المرجع السابق. ص:.39
31- المرجع السابق. ص:221-.222
32-محمود عبد المولى. البيئة والتلوث. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر. 2005. ص.15
33- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي. مرجع سابق. ص:59-60.
34- علي زين العابدين عبد السلام، محمد بن عبد المرضى عرفات. تلوث البيئة ثمن للمدينة. مرجع سابق. ص:.289
35- محمود عبد المولى. البيئة والتلوث. مرجع سابق.ص.29
36- راتب السعود. الإنسان والبيئة. مرجع سابق. ص:80.
37- المرجع السابق. ص.91
38- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي. مرجع سابق. ص:109.

39- أيمن سليمان مزاهرة، على فالح الشوابكة. البيئة والمجتمع. ط 1. دارا لشروق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2003. ص:.55
40- المرجع السابق. ص:.55
41- راتب السعود. الإنسان والبيئة. مرجع سابق. ص:.77
42- المرجع السابق. ص:.79
43- طارق أسامة صالح. الصحة والبيئة. مرجع سابق. ص:37
44- المرجع السابق. ص.86
45- المرجع السابق. ص.102
46- المرجع السابق. ص.38
47- المرجع السابق. 41./40/39
48- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي. مرجع سابق. ص:.26
49- فتحية محمد الحسن. مشكلات البيئة. ط 1. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2006. ص:39.
50- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي. مرجع سابق. ص:48-.49
51- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي. مرجع السابق. ص:.16
52- المرجع السابق. ص:17.
53- طارق أسامة صالح. الصحة والبيئة. مرجع سابق. ص:23.
54- المرجع السابق. ث.26
55- محمود عبد المولى. البيئة والتلوث. مؤسسة شباب الجامعة. الاسكندرية. مصر. 2005. ص.16
56- طارق أسامة صالح. الصحة والبيئة. مرجع سابق. ص:.26
57- راتب السعود. الانسان والبيئة. مرجع سابق. ص:.61
58- طارق أسامة صالح. الصحة والبيئة. مرجع سابق. ص:.27
59- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي.مرجع سابق. ص: .685
60- راتب السعود. الإنسان والبيئة. مرجع سابق. ص: .135
61- Encyclopédie universalis. Corpus08. France.1995.p :484.
62- عبد القادر رزيق المخادمي. التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. ص: .117
63- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي. مرجع سابق. ص:183.

64- Ouvrage collectif. L'environnement en algérie. Laboratoire d'études et de recherches sur le Maghreb et la Méditerranée. Université Mentouri. Edition 2001. Constantine.
65- Loi n 2001-19 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 relative à la gestion, au contrôle et à l'élimination des déchets. Chapitre 1. articles :01,02 et 06. p17.
66- Loi 2002-02 du 22 Dhou El kaada correspondant au 5 février 2002 relative à la protection et à la valorisation du littoral. P18.
67- Loi 2003-10 du 19 Joumada El oula 1422 correspondant au 19 juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable. Article 2. p6.
68- Loi 2004-09 du 27 Joumada Ethania 1425 coreespondant au 14 aout 2004 relative à la promotion des énergies renouvelables dans le cadre du développement durable. Article 1. p8.

الفصل الثالث: البيئة والإعلام

1.3- مدخل إلى الصحافة

1.1.3- مفهوم الصحافة

2.1.3- ظهورها وتطورها.

3.1.3- الصحافة الجزائرية.

4.1.3- أهمية الصحافة ووظائفها.

5.1.3- العمل الصحفي.

2.3- البيئة والصحافة.

1.2.3- الإعلام البيئي.

1.2.3- التغطية الصحفية لشؤون البيئة.

2.2.3- دور وسائل الإعلام في بناء الخلفية الثقافية والمعرفية البيئية.

3.2.3- الصحافة والتوعية البيئية.

3.3- الإعلام البيئي والتحديات البيئية في الجزائر.

سيتناول هذا الفصل في البداية على تقديم مفهوم الصحافة والتطرق إلى ظهورها وتطورها على الصعيد العالمي والعربي، ليسلط الضوء بعدها على الصحافة الجزائرية ومختلف جوانب العمل الصحفي قصد تكوين خلفية معرفية عامة حول الصحافة، ثم يتناول بعدها موضوع التغطية الصحفية لشؤون البيئة، ودور وسائل الإعلام في بناء الخلفية الثقافية والمعرفية البيئية مع إبراز أهمية ودور الصحافة في التوعية البيئية. أما أخر ما سيتناوله هذا الفصل فسيكون موضوع الإعلام البيئي والتحديات البيئية في الجزائر على وجه التحديد.

1.3- مدخل للصحافة:

1.1.3- مفهوم الصحافة:

الصحافة بكسر الصاد من صحيفة جمع صحائف أو صحف، وصحيفة أو صفحة الوجه هي بشرة جلد، والصحيفة أو الصفحة هي القرطاس المكتوب، أو ورقة كتاب بوجهيها.

وبالفرنسية فتسمى journalisme من أصل journal وهي احدى مشتقات كلمة jour الفرنسية أي يوم وكلمة journal تعني في الأساس يومي من صفة يوم. وبالانجليزي ة newspaper وهي كلمة مركبة تعني الأولى (نيوز) أخبار والثانية (بيبر) ورق، ومعناها مجردة "ورق الأخبار". وفي قاموس أكسفورد تستخدم كلمة صحافة بمعنى "براس" وهو شيء مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات(1).

والصحيفة أو الجريدة حسب الموسوعة العربية العالمية هي "اضمامة من الصفحات أو مجموعة منها تصدر في مواعيد منتظمة وتظم في طياتها مادة خبرية وثقافية في السياسة والاجتماع والاقتصاد وعلم والثقافة والفنون والرياضة.. وتعد الصحف وسيلة ممتازة لمتابعة الأحداث الجارية، كما تؤدي دورا مهما في تشكيل الرأي العام"(2)

ويعرف القانون الجزائري الصحف كما جاء في المادة 15 من القانون رقم 07-90 المؤرخ في 8 رمضان 1410 الموافق لـــ 03 أفريل 1990 على أنها نشرية دورية تصدر في فترات منتظمة، وتصنف إلى نشريات إخبارية هي تلك التي تشكل مصدرا حول الأحداث الوطنية والدولية والموجهة إلى الجمهور، ونشريات دورية متخصصة تتعلق بموضوعات خاصة في ميادين معينة(3).

2.1.3- ظهورها وتطورها:

يفضل الكثير من المؤرخين والباحثين الحديث عن الصحافة بالعودة إلى حقب تاريخية بعيدة، كنقل الأخبار عبر النقش على الحجارة وصحافة الجدران عند الرومان وكذا ربطها بظهور الورق بالصين واستغلالها في نقل الأخبار للأفراد، كما راجت في النصف الأول من القرن 15 تجارة بيع الأخبار فكان النبلاء يدفعون ثمن الأخبار المخطوطة بسخاء، وظهرت عام 1409 حتى عام 1449 جريدة "بورجوازي باريس" وكانت طافحة بأخبار الغبية والفضائح والقصص المثيرة والنشرات الجوية(4)، ونشير إلى أن هذه المخطوطات كانت غالبا ما تصدر في الخفاء وليس لها مواعيد محددة للصدور والتوزيع نتيجة الرقابة الشديدة عليها خصوصا في فرنسا. لكن المؤكد أن اختراع المطبعة كان بمثابة نقلة نوعية وتغير جذري أدى إلى خلق مفهوم

ورؤية جديدة للصحافة، فلقد كانت المطبعة وسيلة لنشر الآداب والعلوم وتوجيه الرأي العام أولا، وتبادل الآراء ثانيا، ومن هنا نجد أن المطبعة وتقدمها المطرد نحو التحسن هي أساس فكرة الصحافة الحديثة، كما ساعد جانب توفر المواصلات والبريد على سرعة إصدار الصحف وقلة تكاليفها.. وقد انتشرت الطباعة بسرعة، وساعد على ذلك التزايد السكاني والعمراني في أرجاء المعمورة فضلا عن سرعة تطور أساليبها مما أدى إلى زيادة الطاقات الطباعية وتنظيم أدائها وجودتها(5)، وبالتالي فإن ازدهار الصحافة وانتشارها يعتمد بشكل كبير على ازدهار الطباعة وتقدمها، لتظهر للوجود الصحافة الحديثة المنتظمة التي بدأت أول ما بدأت في ايطاليا وفي الولايات التابعة لآل هابسبورغ في أواخر القرن السادس عشر.. وجاءت بعد ذلك فرنسا وانكلترا حوالي 1630، أما أقدم الصحف فتلك التي ظهرت بمدينة ستراسبورغ الفرنسية 1609، وتأتي بعدها جريدة "لا غازات" "تيوفراست رينودو" التي أنشأها عام 1631 وهي أول جريدة رسيمة في العالم أجمع(6)، لتتطور بعدها الدوريات إلى جرائد يومية، وبرزت أول جريدة يومية في بريطانيا عام 1702 تحت عنوان "الديلي كارانت"، وبعد بريطانيا تأتي فرنسا في الدرجة الثانية من حيث إنشاء الصحف اليومية بحيث ظهرت فيها أو ل جريدة يومية عام 1777 بعنوان "جريدة باريس"(7). وفي نفس الفترة عرفت الولايات المتحدة الأمريكية الصحافة في شكل نشرات إخبارية ضعيفة، وتنتظر إلى غاية النصف الأول من القرن 19 حتى تدخل المنافسة مع الدول الأوروبية وتكتسب قوة جعلتها تستطيع توجيه الرأي العام بشهادة المؤرخين، أما بداية الصحافة الإفريقية كانت على أيدي الحكومات الاستعمارية إذ بدأت بالنشرات الحكومية (الرسمية) في سيراليون 1801 من خلال الصحيفة الرسمية "رويال جازيت" وفي 1832 تلتها غانا بإصدار "رويال جولد كوست جازيت"(8). وكانت هذه الدوريات الأوربية تخدم الأهداف الاستيطاني ة وبعضها الأخر يتوجه إلى المستوطنين الأوروبيين. وكانت تتفاوت أشكال السيطرة ما بين الرقابة المباشرة مثلما كان سائدا في منطقة الفرانكوفون أو بشكل غير مباشر من خلال القوانين والقيود العديدة مثلما كان الوضع في المناطق الخاضعة للنفوذ البريطاني(9). كما عرفت بها أيضا بعثات الصحف التبشيرية، فيما ارتبطت نشأة الصحافة الوطنية في إفريقيا بنشأة الحركات الوطنية ونمو الوعي القومي وحاجته إلى وسيلة للتعبير عن نفسه، ولم يكن صدور الصحف الوطنية في إفريقيا مجرد رد فعل في مواجهة السلطة الاستعمارية فحسب بل كان أيضا بمثابة تجسيد لاكتمال التنظيمات الوطنية وقدرتها على مواجهة السلطات الاستعمارية بأدواتها السياسية والإعلامية(10).

وقد عرفت الصحافة أوجها من بين 1858– 1950 وهي الفترة التي يطلق عليها العصر الذهبي للصحافة، ففي هذه الفترة عرف الجانب التقني تطورا مهما إضافة إلى تطور طرق الطبع والتوزيع، وتمكنت الصحافة المكتوبة في أغلبية الدول المستقلة من التخلص من الكثير من القيود والعراقيل التي كانت تواجهها، فالحديث عن الصحافة وتطورها لا يمكن أن يكون بمنأى عن الظروف والمعطيات السائدة في مختلف البلدان، لكن بشكل عام يمكن القول أن تحرر الصحافة من الوصاية والتبعية للإدارة والعامل التجاري الذي خلق التنافس بين الصحف مكن الصحافة من التطور والاستجابة لاحتياجات وتطلعات الجمهور لتعيش بذلك عصرها الذهبي الذي ما فتئ يتراجع مع دخول الوسائل الإعلامية والاتصالية الجديدة ميدان المنافسة كالإذاعة والتلفزيون، حيث تراجعت الصحافة المكتوبة للخلف فاسحة المجال أمام هذه الوسائل في النصف الثاني من القرن الـــ20 وبداية القرن الـــ 21. وبالحديث عن عامل الحرية نلاحظ أن الدول التي تقل فيها نسبة الحرية كان تطور الصحافة بها متأخرا بشكل ملحوظ مقارنة بالدول التي عرفت التحرر والديمقراطية.(11)

ونتيجة المنافسة الشديدة التي أصبحت تعاني منها الصحافة المكتوبة سعيت لاستعادة مكانتها عبر إطلاق الصحافة المجانية والتوجه إلى شرائح وجماهير مستهدفة بشكل دقيق، وهو ما أكسبها جماهير أكثر، ومكنت من رواجها بشكل أفضل في الكثير من البلدان. وعموما ودون الدخول في جدل حول مكانة الصحافة في ظل ظهور الوسائل الإعلامية الجديدة، نقول أن الصحافة المكتوبة ورغم التطورات التي حصلت وكذا ظهور وسائل إعلامية واتصالية جديدة مازالت تحافظ على بريقها وتأثيرها في الكثير من الأحيان ولا زالت تستقطب جماهير عريضة.

الصحافة في الوطن العربي: رغم أن بلاد الشرق الأوسط عرفت الكتابة من قديم الزمان، إلا أن شعوبها لم تعرف الصحافة بوصفها أسلوبا لنقل الأخبار فقد كان لدى هذه الشعوب وسائلها المباشرة كإرسال الرسل والمندوبين والمنادين، وكان الشعر وكتابة الرسائل هي وسائل الإعلام الجزيرة العربية، كما كان اللقاء المباشر في أسواق عكاظ والمربد وغيرهما كفيلا بتحقيق التواصل والاتصال" وهو ما يجعل العرب يختلفون عن باقي الأمم والشعوب الذين لجؤوا إلى الصحف بمفهومها القديم للتواصل.(12)

وحول الفترة التي عرفت فيها الدول العربية الصحافة، فإن أغلب الباحثين يجمعون على أن الوطن العربي عرف الصحافة من خلال الحملة الفرنسية على مصر 1781، ويعتبرون أن نشأة الصحافة تأخرت في العالم العربي لسبب مرده حسب العديد من الدراسات إلى سياسة الدولة

العثمانية التي حرصت على محاصرة العالم العربي وعزله عن مظاهر الحضارة الأوروبية خلال أربعة قرون.

في النصف الأول من القرن 19 شهد نشأة الصحافة الرسمية في العالم العربي، ويمكننا أن نرمز لهذه البداية بصدور "جورنال الخديوي" بمصر 1827 ثم "الوقائع" المصرية 1828، ثم ظهرت المبشر في الجزائر 1847 والتي أصدرتها السلطات الفرنسية باللغة العربية لمخاطبة الشعب الجزائري، ثم توالى صدور الصحافة الرسمية في العالم العربي، فصدرت "الرائد التونسي" 1861، وفي سوريا صحيفة "سوريا" 1865 على يد الوالي العثماني، وفي ليبيا "طرابلس الغرب" 1866 ثم "الزوراء" في بغداد 1869" (13). وتشير العديد من الكتب إلى أن أبرز ما كان يميز الصحافة الرسمية في العالم العربي أنها تنشر غالبا باللغتين العربية والتركية وتتسم بالطابع الخبري في مجملها، فيما تعتمد الصحافة الأهلية كما وصفها على المقالات ذات الطابع الأدبي البعيدة عن السياسة بسبب قيود السلطات العثمانية، بالإضافة إلى المضامين الإخبارية ولكن بنسب أقل.

وبشكل عام يمكن تلخيص تاريخ الصحافة في العالم العربي إلى مرحلة استعمارية اتسمت بالصراع بين القوى الوطنية العربية والسلطات الاستعمارية التي مارست القهر الثقافي والتحدي الديني والقومي لمقومات الشخصية العربية وتشجيع صدور عناوين موالية وطمس الهوية واللغة، وما بعد الاستقلال بقيت نوعا ما تعاني التبعية الثقافة للفكر الاستعماري الغربي. واتسمت الصحافة العربية إجمالا بالوحدة والتنوع واكتست طابعا ثقافيا مميزا نظرا لانطلاقها من أرضية حضارية واحدة وصلبة(14)

3.1.3- تاريخ الصحافة الجزائرية:

إن للصحافة الجزائرية تاريخا متميزا بالوطن العربي، ويكفي أن نقول أن جريدة المبشر التي يعود تاريخ صدورها إلى 15 أيلول 1847 هي ثالث الجرائد العربية التي ظهرت إلى عالم الوجود حسب ما جاء في كتاب"تاريخ الصحافة العربية" لـــ "فيليب دي طرازي(15). ويمكن الحديث عن تاريخ الصحافة في الجزائر بتقسيمه إلى ثلاث مراحل:

أ- **الصحافة في العهد الاستعمارية:** عرفت الجزائر الصحافة على يد المستعمرين، فلقد أصدرت فرنسا أول جريدة بالجزائر ناطقة بالفرنسية تحمل اسم "بريد الجزائر" (estafette d'Algérie)، والتي صدر أول عدد منها في شهر جوان 1830 وثاني عدد منها يوم دخول

الجيش الفرنسي للعاصمة بتاريخ 5 جويلية 1830، لتتوقف عن الصدور بعد عددها الثالث، تلتها أسبوعية "المرشد الجزائري" (Le moniteur d'Algérie) التي كانت تنشر قوانين المملكة الفرنسة وإعلانات قيادة الجيش معتمدة على اللغة الفرنسية في ذلك(16)، وبقدوم سنة 1947 ظهرت أول جريدة ناطقة بالعربية بالجزائر ممثلة في صحيفة "المبشر" التي أمر بإنشائها لويس فيليب الأول ملك فرنسا لتكون لسان حكومته في القطر الجزائري وتطبع باللغتين العربية والفرنسية "ولم يكن صدورها باللغة العربية المكسرة (الدارجة) طبعا محبة للغة العربية أو تقديرا لها ولكن لكونها اللغة الوحيدة التي كان الشعب الجزائري يفهمها آنذاك فأصدرت السلطة الاستعمارية هذه الصحيفة الرسمية لمقاصد سياسية استعمارية وهي أن يطلع الجزائريون في صفحاتها على التعاليم والقوانين الصادرة من الولاية العامة ثم لتخذل بها الروح الثورية المقاومة التي ما انفكت تتقد بها قلوب المواطنين ضد عدوهم"(17)، وشهدت الفترة الممتدة بين 1826-1937 ظهور العديد من العناوين بالجزائر، حيث عرفت العاصمة ظهور 17 جريدة تتمثل في كل من: "المبشر"، "النصح" لـــ ادوارد غسلين 1899، "الأخبار" لـــ فكتور باروكان 1902، "المنتخب" 1903، "المغرب" لـــ بطرس فونتانا في 10 نيسان 1903، "كوكب إفريقيا" لمحمود كحول 17 أيار 1907، "الجزائر" عمر راسم 27 تشرين 1908، "الإسلام" لصادق دندان 1909، الإسلام لمحمد عزالدين وصادق دندان في 2 آب 1912، الفاروق لعمر بن قدور في 28 شباط 1913، البريد الجزائري" لمحمد عز الدين القلال 28 آب 1913، "ذو الفقار" لـــ أبو المنصور الصنهاجي 05 تشرين الأول 1913، "الصديق" لعمر بن قدور ومحمد بن بكير 12 آب 1920، "الإقدام" الأمير خالد عبد القادر 1920، "لسان الدين" لمصطفى حفيد 2 كانون الثاني 1923، وادي ميزاب" لـــ أبو اليقظان ابراهيم بن عيسى في 01 تشرين الأول 1926،"البلاغ الجزائري" لحدوني محمد محي الدين 24 كانون الأول 1926(18)، ولكن العديد من هذه الصحف الصادرة في الجزائر كانت لا تملك في الحقيقة من الجزائرية إلا المنشأ والتوزيع، ومع ذلك نتوقف عند اسم أبو اليقظان الذي "اتسمت مواقفه وكتاباته بالصراحة والجرأة، الأمر الذي عرض الجرائد التي كان يصدرها باستمرار للتعطيل والمصادرة، وقد أيد أبو اليقظان على صفحات جريدة الأمة حركة حزب الشعب الجزائري المعروف بسياسته الداعية للاستقلال التام"(19).

مدينة قسنطينة هي الأخرى عرفت ظهور ثلاثة عناوين خلال ذات الفترة تمثلت في كل من "المسلم" لـــ "دليس" 14 تشرين الأول 1909، "النجاح" لعبد الحفيظ بن الهاشمي 13 آب 1920، "البرق" لرحموني محمد عبد المجيد 07 آذار 1927، إضافة إلى بسكرة التي ظهرت بها ثلاثة عناوين أيضا هي "صدى الصحراء" أحمد بن العابد العقبي 23 تشرين الثاني 1925،

"الحق" على موسى العقبي 23 نيسان 1926، "الإصلاح" الطيب العقبي 08 أيلول 1927، فيما لم يتجاوز عدد الجرائد خلال ذات الفترة بكل من وهران وسكيكدة جريدة واحدة هما على التوالي "صدى وهران" 1903 و "الهلال" لاندراوس لنغوا في 30 نيسان 1911 (20).

وكانت الإدارة الفرنسية تطلب في نصوص خاصة موجهة إلى الصحف عدم التعرض لكل ما يتعلق بشأن المقاومة والحرب وكذلك تحرشات الجيوش وتستعمل أدوات عقابية لردع كل من يخالف هذه النصوص، حيث عرف النصف الثاني من القرن 19 إصدار عدد من القوانين التي تهدف إلى خدمة المصالح الاستعمارية أولها قانون الرقابة الذي صدر في يوليو تموز 1848، ثم قانون أخر في 1849، يليه قانون 1850 الذي أطلق عليه الصحفيون لقب قانون الحقد نظرا لقسوته، يليه قانون 1852 الذي يعطي الحق للإدارة بإغلاق الجريدة بعد إنذارين(21). ومن الملاحظ أيضا أن إصدار الصحف الفرنسية في الجزائر اتسم بالكثرة والتنوع في الاختصاصات والاهتمامات، ويكفي أن نقول أنها قد بلغت 30 جريدة عام 1871 و28جريدة عام 1883 و50 جريدة 1886، و92 جريدة عام 1890 (22).

أما الصحافة المطالبة بالحقوق والحريات الوطنية فإن عمرها لا يعد بالسنوات وإنما بالأشهر حيث تتساقط وتنقطع بشكل مستمر نتيجة الصعوبات المالية والإدارية، ناهيك عن ملاحقة السلطة الاستعمارية لها، الأمر الذي كان يعرضها للتعطيل والإغلاق، ومن أهم الصحف التي كان يصدرها المثقفون الجزائريون هي تلك التي أصدرها الإمام عبد الحميد بن باديس وزملاؤه من مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهي الجمعية التي قامت بدور هام في الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية والإسلامية للشعب الجزائري، وعلى لغته العربية، وقاومت التيارات الفرنسية والانحراف الديني، وشجعت التعليم، وعانت في سبيل ذلك من اضطهاد المستعمر وملاحقاته لما كانت تصدره من الصحف(23)، فقد أصدر ابن باديس صحيفة "المنتقذ" وهي أسبوعية عام 1925 كانت تحمل شعار "الحق فوق كل أحد والوطن قبل كل شيء" وتم إيقافها في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، ليقوم بعدها بإصدار "الشهاب" التي اقتفت أثار سابقتها من حيث المبادئ، الأفكار، المضمون والشكل وتحمل الشعارات نفسها مع تخفيف اللهجة، ثم أسست جريدة "الإصلاح" ببسكرة. وابتداء من سنة 1931 أصبح علماء المسلمين في الجزائر هم قادة الرأي العام الجزائري بفضل صحف أصدروها لهذا الغرض نذكر منها "الثبات" و"الشريعة"، وقد أوقفتهما الحكومة إداريا سنة 1933 وسنة 1934 على التوالي. وكانت "البصائر" الصحيفة الرابعة التي تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1935" (24) أدارها في السنتين الأولتين الطيب العقبي ثم مبارك الميلي ثم توقفت عن الصدور إبان الحرب العالمية الثانية، لتعود

للوجود مرة أخرى سنة 1947 بشكل له قيمة مهمة في تاريخ النهضة الأدبية بالجزائر التي ساهمت في مجابهة الاستعمار الفرنسي.

صحافة الثورة التحريرية: وقد حقق الإعلام الجزائري بعد أول نوفمبر 1954 قفزة نوعية إذ واكب الثورة المسلحة وساهم في دعم التحام الشعب بجبهة التحرير الوطني، وفي تصوير بطولات جيش التحرير الوطني وخاصة منذ أغسطس 1955 الذي كانت معاركه إيذانا بتحول مصيري في مسيرة الثورة المسلحة وتطورها مما ساعد الإعلام الجزائري على أن يضطلع بدوره في التعريف بعدالة القضية الجزائرية في المحافل الدولية، إلى جانب الدور الذي اضطلع به في التعبئة الداخلية. وقد أكدت وثيقة الصومام في 20 أغسطس 1956 على أهمية وسائل الإعلام والدعاية وعلى طبيعة دورها في الحركة المسلحة كضرورة لتكثيف النشاط الدعائي على الصعيد الدولي عن طريق إنشاء مكاتب لجبهة التحرير الوطني في الخارج والتركيز على وسائل الإعلام من صحف ونشرات وتقارير وأفلام لخدمة قضية الشعب الجزائري(25)، وظهرت خلال هذه الفترة العديد من العناوين نذكر منها "الوطني"، "المقاومة الجزائرية" وصحيفة "المجاهد"، "ونظرا للتطور الذي عرفته الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام وتقديرا من قيادة الثورة لأهمية وسائل الإعلام وحرصا منها على وحدة التوجيه، تقرر توحيد صحافة الثورة منذ سنة 1957 في صحيفة واحدة هي المجاهد التي أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، كما كانت توزع على نطاق واسع داخل الجزائر في طبعات على ورق شفاف، وتوزع في الخارج في طبعات عادية(26).

أما فرنسا فحاولت التصوير عبر الصحافة صناع نوفمبر على أنهم جماعات مخربة وخففت من شأنهم، وألصقت بهم تهم التقتيل، مبررة بذلك بعض الإجراءات والتصرفات القاسية تجاه أبناء الشعب الجزائري.

صحافة عهد الاستقلال: رغم مواصلة الصحافة المكتوبة في الجزائر العمل وفق القوانين الفرنسية بناء قرار المجلس التأسيسي في 31 ديسمبر 1962 الذي يقضي بتواصل التعامل وفق القوانين الفرنسية إذا لم تمس السيادة الوطنية فإن من بين "القرارات السياسية الأولى المهمة التي اتخذتها الجزائر بعد الاستقلال تلك المتمثلة بنقل الصحافة إلى السلطات الوطنية ووضعها في أيدي الجزائريين، وقد عكست الإحصائيات المتوفرة حول الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات والدوريات على اختلاف أنواعها حرص الدولة الجزائرية على مد الوسائل الإعلامية بالإمكانات المناسبة لكي تقوم بدورها التنموي إلى جانب القطاعات الثقافية والاجتماعية الأخرى(27).

وأصدرت الجزائر العديد من الصحف ومع ذلك ظلت جريدة المجاهد الأسبوعية من أهم الصحف آنذاك، وهي تعتبر اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني، وواصلت الالتزام بسياسة الدولة والحزب حتى بداية التسعينيات مرحلة التعددية السياسية، وأهم الصحف اليومية التي صدرت بعد الاستقلال الشعب بالعربية، "النصر" بالفرنسية 1963، "الجمهورية " 1963 باللغة الفرنسية، "أحداث الجزائر" بالفرنسية، وفي مجال الصحافة المتخصصة عرفت الجزائر عددا منها وهي من إصدار منظمات جماهيرية تابعة لحزب جبهة التحرير، أهمها "الفلاح والثورة"، "أول نوفمبر"، "الثورة والعمل" للاتحاد العام للعمال الجزائريين، "الوحدة" وهي اللسان المركزي للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وغيرها، أما في المجال الديني فنجد "الأصالة"، "الرسالة"، "العصر"..

ومن بين المحطات المهمة في تاريخ الصحافة في الجزائر اعتلاء الرئيس هواري بومدين سدة الحكم، حيث ظهرت أول لائحة بالإعلام تضمنت قيام الصحافة بخدمة عمومية، ليصدر سنة 1976 أول ميثاق وطني أشار إلى الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام، وظلت الصحافة في هذه الفترة تعاني من مشكلتين أساسيتين هما الجهل و"فرنسية" الصحافة، فقد بلغت نسبة الأمية بعد الاستقلال ما يفوق 80 بالمائة، الأمر الذي يعيق تطور الصحافة المكتوبة، فضلا عن انعدام الخبرة في مجال الإعلام اليومي، وفيما يتعلق "بفرنسة" الصحافة المكتوبة فهو ناجم عن بروز بعض المثقفين الاندماجيين المتفرنسين الذين تسربوا إلى بعض مراكز القرار وإلى جل وسائل الاتصال المكتوبة والسمعية بصرية، حيث تركوا بصماتهم واضحة في توجهها الإيديولوجي شكلا ومضمونا(28). وقد تطرق قانون الإعلام 1982 إلى هذه القضية وتناول لأول مرة مختلف جوانب النشاط الإعلامي وأقر بضرورة استعمال اللغة الوطنية وتعميمها.

صحافة التسعينيات: وهي المرحلة التي سبقت بظهور دستور 23 فيفري 1989 الذي يعترف بحرية الصحافة، واصطلح على تسمية هذه المرحلة بـــ"مرحلة التعددية السياسية والحزبية في الجزائر"، وصاحب ظهور قانون الإعلام في 03 أفريل 1990 الذي وضع حدا لهيمنة السلطة على الصحافة صدور كثيف للصحف المتعددة والمتنوعة المشارب والتوجهات وفي العديد من جهات الوطن، ورغم مرور أربعة عقود على الاستقلال لا زالت الكثير من الصحف تصدر بالفرنسية وكانت الغلبة لها كونها كانت تتلقى دعما معتبرا (29)، لكن المشكلة الأكبر تمثلت في الظروف والصراعات الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة والتي كان لها تأثير كبير على انتظام، ظهور واستمرار الصحف خصوصا وسط موجة الاغتيالات التي

طالت الصحفيين الذين اضطر الكثير منهم إلى مغادرة البلاد أو ترك الصحافة. "فلقد أدت هذه الحالة من عدم الاستقرار في الشارع السياسي الجزائري إلى بروز مشكلات وعقبات كبيرة في طريق الصحافة الجزائرية أهمها:

* حرمانها من الكفاءات الصحفية الشابة التي تضطر إلى مغادرة البلاد والتوقف عن العمل الصحفي بسبب الخوف من الاغتيال التي طالت عددا بلغ سبعة وخمسين صحفيا وصحفية في مدة لا تزيد عن العامين.

* المشكلات الفنية التي تتعرض لها الصحافة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والطباعة وعدم قدرتها على تحمل هذه النفقات خاصة في ظل الموارد الإعلانية المحدودة، الأمر الذي يؤدي إلى الاحتجاب المؤقت أو التوقف الدائم عن الصدور.

*خضوع الصحافة للرقابة الحكومية الصارمة بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي تتزامن مع العنف الدموي الذي أصبح سمة شبه يومية في بعض مناطق الجزائر.

* خضوع هذه الصحافة لحالة من الاضطراب الفكري الناشئ عن صراع المواقف والاتجاهات المعبرة عن مصالح الفئات والأحزاب والتيارات التي أفرزتها مرحلة التعددية السياسية والحزبية في الجزائر والتي تتجلى في المعارك الصحفية التي شهدتها هذه الصحافة(30).

والملاحظ خلال هذه الفترة محافظة اليوميات والأسبوعيات الموجودة قبلا على الصدور مع ظهور يوميات جديدة كـــ "الحياة العربية"، "الخبر"، السلام و"الحوار" بالعربية، و "الوطن"، "Le Matin"، "Le soir d'Algérie" و" الرأي" و "Le quotidien d'Algérie" وكلها وطنية، أما الجهوية فتمثلت في "الأصيل" في الشرق و"La nouvelle république" في الغرب. أما في مصف الأسبوعيات فنذكر "الشروق"، "العالم المعاصر"، "المنتخب"، الوقت، الحدث، المحقق السري بالعاصمة. "الشرق الجزائري"، "العقيدة"، "السبيل"، "البيان"، و"الفجر" في قسنطينة، و"شمس الوسط"، "الأوراس"، "الأنوار" في كل من البويرة، باتنة وبرج بوعريريج على التوالي. ومن الأسبوعيات نجد "منافسة"، "الجزيرة"، "الفريق"، "الحق"، "المنار"، " La gazette"، " La nation".. بالعاصمة، "Détective" بوهران، "البلاد" بتيزي وزو، و"الرياض" في المسيلة. كما لابد من الإشارة لوجود العديد من العناوين نصف الشهرية والشهرية كشعاع الرؤية بميلة، العهد بقسنطينة، البصائر، المنبر، الواجهة بالعاصمة.

وفي الأخير نقول أن تاريخ الصحافة في الجزائر جد واسع ومتشعب ويحتاج للبحث، التحليل والتنظير، ونحن من خلال هذا العنصر سلطنا شيء من الأضواء على ما ارتأيناها أساسيا وضروريا وتجنبنا الخوض في تفاصيل أكثر. كما لم نشأ التطرق إلى فترة ما بعد

التسعينات كون هذه المرحلة في تقديرنا طور التأسيس والكتابة ولم تتضح معالم جديدة بشكل جلي لها.

4.1.3- أهمية الصحافة ووظائفها:

لقد أصبحت الصحافة تحتل أهمية ومكانة مهمتين، وباتت تتبوء أدوار ريادية وأساسية في أي مجتمع من المجتمعات فكيف لنا أن نتصور مجتمع أو دولة دون صحافة، وكأننا نقول أنها سمة العصر، فالصحف أصبحت مؤسسات اقتصادية كبرى ذات استثمارات مالية معتبرة ومؤسسات ذات رسالة اجتماعية، يزداد عددها باستمرار(31)

ورغم تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال وظهور وسائل إعلامية جديدة، جعلت الكثيرين يتنبؤون ببداية نهاية تاريخ طويل ومميز للصحافة، لكن الواقع يثبت أن الصحافة المكتوبة لا تريد الخضوع لهذا الواقع، بل استغلاله، فنجدها تعتمد على هذه التكنولوجيات الجديدة لصالحها فتكنولوجيا المعلومات باتت عنصر هام بالنسبة لها في عملية الاتصال الجماهيري نظرا للإمكانيات والقدرات التي تتيحها للقائم بالاتصال في بناء رسالته وتجهيزها(32)، وهذا لا يعني بقاء الصحافة تحتل الريادة ولكنها لم تتراجع إلى الخلف على أساس أن عدد الجرائد والدوريات في تزايد مستمر، والسحب العام لها كذلك، ففي الواقع فإن الصحافة تجد نفسها في وضع تكميلي، لا في موقف منافسة(33). ونظرا لأهمية الصحافة ودورها الأساسي في المجتمع التي اكتسبته ا بحكم تأثيره ا في الرأي العام(34)، نجد أن الكثير من الحكومات والدول تخصص لها مساعدات مادية ومعنوية لتشجيعها على الاستمرار وعدم الاستغناء عنها، وهو ما ذهب توفيق حكيم إلى تأكيده بقوله أن مهمة تثقيف الشعوب قد انتقلت في مجملها من أيدي الفلاسفة والكتاب والشعراء والخطباء إلى أيدي رجال الصحافة والإعلام(35).

ومكنت عدة أحداث في التاريخ من إبراز قيمة وسائل الإعلام والوظائف التي يمكن تأديتها، ونكتفي بذكر خروج أمريكا من الفيتنام، وخروج نيكسون من البيت الأبيض، إثر فضيحة ووترغيت، التي فجرتها صحيفة "الواشنطن بوست"(36) للتدليل على أهمية، قيمة وتأثير الصحافة.

ومن المعروف أيضا أن الصحافة المكتوبة تتسم بخصائص مهمة تغيب في وسائل أخرى، فهي تحمي القارئ من الركض وراء صوت أو صورة أو محاولة اللحاق بكلمة مضت سريعا، فهي كما وصفها أفلاطون "وسيلة السرد الرزين"، وتسمح للقارئ بحفظ وتخزين

المعلومات والرجوع لها متى شاء، فضلا عن إمكانية تكرار قراءة مادة إعلامية متى شاء القارئ وأين شاء دون الحاجة لأجهزة يحملها معه أينما حل.

كما أن قراءة الصحيفة ذات طعم وطابع خاص، جعلها تبقى تحتل مكانة خاصة، وتأثيرها أيضا من نوع خاص، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن ما يقرأ يرسخ بالذهن أكثر مما يسمع.

أما فيما يتعلق بوظائف الصحافة فهي في الحقيقة يمكن الحديث عنها انطلاقا من مقاربات عديدة، فنجد مثلا "كاتز" يقول بأن هناك أربع وظائف لوسائل الإعلام؛ الوظيفة المعرفية: وتتمثل في حاجة الفرد للمعرفة والتي تساعده على بناء إدراكه؛ وظيفة المنفعة: فالفرد يسعى من خلال التعرض لوسيلة معينة إلى تحقيق منفعة له يجدها فيها؛ وظيفة الدفاع عن الذات: تعكس رأي الفرد في الدفاع عن الصورة التي شكلها عن نفسه ورفض ما عادا؛ وظيفة التعبير عن القيم: فكلما دعمت وسائل القيم السائدة في المجتمع شعر الفرد بالرضا عن هذه الوسيلة. ومن جهته "ماكويل" فيتحدث عن وظائف نشر المعلومات عن الوقائع التي تقع داخل المجتمع وخارجه، تحقيق التماسك الاجتماعي، دعم تحقيق التواصل الاجتماعي من خلال التعبير عن الثقافة السائدة، الكشف عن الثقافة الفرعية أو النامية وتعزيز القيم الشائعة، إضافة إلى وظيفتي الترفيه والقضاء على التوتر الاجتماعي، والتعبئة. أما "فيري" فيرى أن وظائف وسائل الإعلام والصحافة واحدة منها تتمثل في المراقبة، إعداد التقارير عما يواجه المجتمع، وجمع معلومات تساعد في اتخاذ القرارات السياسية ، وكذا التنشئة، فيما يرى كل من "بول لازرسفيلد" و"روبرت ميرتون" أن لوسائل الإعلام ثلاث وظائف تتمثل في التشاور، تدعيم المعايير الاجتماعية، والتخذير (الخلل الوظيفي)، وتؤدي هذه الوظائف في النهاية إلى تدعيم المعايير الاجتماعية من خلال معاقبة الخارجين عنها وعدم نشر سلوكيات بعض الأفراد القلة، زيادة على فسح المجال للتشاور وتبادل الآراء(37). أما "لازويل" فقد حدد ثلاث وظائف تتمثل في: مراقبة البيئة، إيجاد ترابط المجتمع في الاستجابة للبيئة وأخيرا نقل التراث الاجتماعي عبر الأجيال(38).

كما وجدنا من يقول أن وظائف الإعلام تتمثل في جمع المعلومات وتوزيعها ليتمكن المجتمع من التكيف مع الوضع ومراقبة البيئة، إيجاد الترابط بين ردود الأفعال المجتمع تجاه البيئة وترابط أفراد المجتمع بالاستجابة للبيئة، فضلا عن نقل التراث الاجتماعي عبر الأجيال،

تحديد الهوية، التفاعل الاجتماعي، زيادة الثقافة والمعلومات، التوجيه وتكوين الاتجاهات والآراء. ولكن بشكل عام يمكن تلخيص وظائف الصحافة فيما يلي:

– الإعلام والإخبار: هي الوظيفة الأولى التي نشأت من أجلها الصحف وتطورت، وحتى الخبراء يعرفون الإعلام بأنه تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي عام صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات(39).

– التحليل والتفسير: والمقصود بهما تقديم إيضاحات ومعلومات حول الأحداث والمستجدات، ومعالجتها من جوانب متعددة، وإعطاء هذه الأحداث دلالات ووضعها في سياقات.

– التعليم والتنشئة الاجتماعية: يدخل في إطار هذه الوظيفة اكتساب الأفراد المهارات الاجتماعية وتعريفهم بالخصائص الثقافية للمجتمع لتحقيق التماسك الاجتماعي والإجماع حول الرموز والأهداف الوطنية، وكذلك التمسك بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي تحدد هوية المجتمع، وتجعل الفرد يكتسب هذه الهوية، وذلك بجانب الأهداف التربوية التي تجعل الفرد يكتسب المعايير الخاصة بتقييم المواقف والأفكار والأشخاص في أطار ما تعلمه، واتخاذ القرار السليم الذي يحافظ على الوحدة مع الآخرين. (40).

– الإعلان والتسويق: الإعلان جهود مدفوعة لعرض الأفكار والآراء وتفسيرها بغرض تسويقها(41).

– الترفيه والتسلية: ارتبط ظهور التسلية كوظيفة للصحافة نتيجة ظهور الصحف الشعبية أساسا، وتتنافس الصحف فيما بينها في تقديم ألوان مختلفة من الفنون الصحفية التي تستهدف تسلية القراء وإمتاعهم، مثل القصص والروايات المسلية، أو القصص الخيالية أو الألغاز ، والكلمات المتقاطعة والسهمية المسابقات والتحقيقات الخفية مع الفنانين والشخصيات البارزة.

كما نجد من يرى أن وظائف وسائل الإعلام تتمثل في:

– التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات والآراء: فتعدد وسائل الإعلام وتنوعها، والتعرض الكثيف لها، وازدياد اعتماد الأفراد عليها كمصدر للمعلومات، فضلا عن القدرات والخصائص التي تتمتع بها والتي تساهم بشكل واضح في الإقناع وترسيخ المعلومات، كل هذا جعل وسائل الإعلام تكتسب القدرة على توجيه الأفراد وتكوين آرائهم، مواقفهم، وحتى اتجاهاتهم أحيانا.

– زيادة الثقافة والمعلومات: تعرض وسائل الإعلام يوميا أفكار ومعلومات بشيء من التحليل والتفصيل والشرح والمتابعة بطريقة تؤدي في النهاية إلى زيادة ثقافة الفرد والمعلومات التي يمتلكها حول مواضيع مختلفة، وهنا يفصل باحثون بين التثقيف العام المقصود به زيادة ثقافة الفرد بواسطة وسائل الإعلام وليس بالطرق الأكاديمية التي تمثل التثقيف المخطط الذي يعتبر حصيلة وظيفتي التوجيه والتعليم.

– الاتصال الاجتماعي والعلاقات البينية: يعرف لاتصال الاجتماعي عادة على أنه الاحتكاك المتبادل بين الأفراد، فهو بمثابة تعارف اجتماعي، فالصحف عندما تقدم أخبار اجتماعية عن أفراد، جماعات، مؤسسات اجتماعية وثقافية، فإنها بذلك صلة وصل بين هذه الأطراف، وبالتالي وسيلة اتصال اجتماعية بين جميع فئات الجماهير.

– الترفيه والتسلية: تقوم وسائل الإعلام بملء أوقات الفراغ عند الجماهير بما هو مسل، وهذا النوع من البرامج ضروري لراحة الجمهور وجذبه.

– الإعلان والدعاية: تقوم وسائل الإعلام بوظيفة الإعلان عن السلع الجديدة أو الترويج للقديمة والوظائف الشاغرة، إجراء المناقصات، وضع التزام موضع التنفيذ.. مع الدعاية لها، وذلك من خلال حملات إعلانية مخططة.

ولابد من القول أن وظائف وسائل الإعلام متعددة، حاولنا حصرها في هذه الوظائف التي يمكن تسميتها بـــ"التقليدية"، وتبقى وظائف أخرى ألحقت بهذه الوظائف أي تندرج ضمنها، فوسائل الإعلام في الواقع أصبحت تقوم مقام المعلم والمربي، والأب والأم في الكثير من الأحيان، فالبرامج التربوية والمدرسية، برامج الأطفال والطلاب وغيرها تلتقي في وظيفة التثقيف، لكنها تتعدى تلك الوظيفة إلى ما هو أعمق، أعم وأشمل إلى درجة تمكننا من القول أن الفرد يولد وينمو قليلا حتى تتولاه وسائل الإعلام وترعاه، وأحيانا أو في الكثير من الأحيان تقدم له ما يسيء إلى نمو شخصيته وآراءه فتنحرف بها أو تشوهها.

ونشير في الأخير إلى أن تحديد وظائف وسائل الاتصال الجماهيري شد انتباه كثرة من أكبر الباحثين في حقل الاتصال، وكل باحث دلى بدلوه في هذا الإطار، وما سبق لمحة شاملة عما جاؤوا به.

5.1.3- محددات العمل الصحفي:

يقوم العمل الصحفي أساسا على الحصول على المعلومة ونشرها، ويتطلب الحصول على المعلومة امتلاك مصادر متنوعة وربط شبكة من العلاقات مع هيئات وإدارات وأفراد، يزودون الصحفي ومؤسسته الإعلامية بالجديد حالما يكون. وفي هذا الإطار نجد العديد من التقسيمات للمصادر الصحفية، أشهرها ذلك التقسيم الذي يقسم المصادر إلى مصادر ذاتية؛ تعتمد فيها المؤسسة الإعلامية على هيئة تحريرها في الحصول على المعلومات، كالصحفيين، المراسلين..، ومصادر خارجية؛ أين يتم الاعتماد على هيئات ومؤسسات أخرى للحصول على المعلومات، كوكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأخرى..(42)، كما نجد من يفضل تقسيمها إلى مصادر رسمية؛ تمثل هيئات، أجهزة وإدارات.. قائمة، يدلي ممثلوها أو مسؤولوها بتصريحات أو يصدرون تقارير، بيانات أو إحصائيات أو ينظمون مؤتمرات وملتقيات.. ومصادر غير رسمية لا تمثل جهة معينة أو تتحدث باسمها، نذكر منها المواطنين، شهود عيان..

وبعد الحصول على المعلومات والتأكد من صحتها، ينتقل الصحفي إلى المرحلة الثانية المتمثلة في تحرير هذه المعلومات وكتابتها على شكل مادة إعلامية قابلة للنشر، ويختار لها القالب الذي يراه مناسبا، انطلاقا من أهمية الموضوع، طبيعة المعلومات وحجمها، توقيت الحصول على المعلومات.. وغيرها من المعايير التي تحدد القالب الأنسب لتحرير المادة الإعلامية. والتحرير الصحفي إجمالا فإننا نتحدث عن مادة الكتابة من حيث اختيارها وتقسيمها وتنسيقها وفق ما يلائم قواعد كل نوع صحفي (43)، هو بمثابة القالب الذي يصب فيه الصحافي معلوماته. وتوجد في الحقيقة العديد من القوالب الصحفية نذكر منها:

* الخبر: توجد الكثير من التعريفات للخبر لدرجة جعلت البعض يفضل النظر إليه في إطار مدارس كالمدرسة اللبرالية والمدرسة الاشتراكية على سبيل المثال. ولن نخوض بطبيعة الحال في جل هذه التفاصيل، وسنكتفي بإيجاز التعاريف التي اطلعنا عليها في واحد تعريف شامل إلى حد بعيد، فنقول أن "الخبر نقل موضوعي للأحداث والوقائع، تمكن من خلاله المؤسسة الإعلامية قراءها ومستمعيها الاطلاع على ما يجري بلغة بسيطة وواضحة وعبارات بسيطة"، كما أنه اللبنة الأولى في العمل الصحفي ويمثل المحور الأساسي الذي يدور حوله نشاط الصحف(44).

ويشترط في الخبر توفر مجوعة من الخصائص والعناصر حتى نطلق عليه خبرا، يلخصها الدكتور فاروق أبو زيد في:

- الجدة: المقصود بها مجاراة الأحداث ونقلها في أوانها، فالخبر أسرع مادة معرضة للتلف والفساد بمجرد مرور ساعات قليلة على وقوعه، فيفقد الخبر جدته وبالتالي قيمته إذا ما نشر أو انتشر.
- الفائدة: أي أن يتضمن الخبر معلومات أو بيانات تمس عدد كبير من القراء، وتحقيق لهم فائدة من الاطلاع عليه. (45)

ويضيف نفس المصدر عناصر أخرى يمكن ضم بعضها إلى العنصرين السابقين كالأهمية، التوقيت، المنافسة، وعناصر أخرى يمكن الاستغناء عنها في تقديرنا وتندرج في إطار سياسة المؤسسة الإعلامية تتمثل في التشويق، الطرافة، الغرابة، الشهرة والإثارة، ولا يوجد اتفاق عام حول عناصر الخبر، فالخلاف يرجع لعوامل ايديولوجية لأن نظرة الكتاب اللبراليين تختلف عن الاشتراكيين(46).

ويمكن إيجاز خصائص الخبر حسب ما نرى في: الآنية، الموضوعية، المصداقية والواقعية، الأهمية والفائدة، وأخيرا التركيز أي نقل أهم المعلومات، ويعد الخبر أساس الصحافة، وظل زمنا طويلا الوظيفة الأولى والوحيدة لها، خصوصا وأن الرغبة في المعرفة ميل أصيل في الانسان، فضلا عن حاجته لمعرفة ما حوله، وهو ما توفره له الصحافة(47).

* التقرير الصحفي: نجد العديد من التعريفات له، فهو"نوع إخباري بحث، يتمثل هدفه في تقديم المعلومات الأساسية عن حدث يهم القارئ أو المستمع أو المشاهد" (48) ولا يضم إلا الجوانب الجوهرية وأهم المعلومات مثل الخبر بل يتجاوزه إلى وصف الزمان والمكان والأشخاص والظروف المرتبطة بالحدث، كما نجد من يعرفه على أنه "نقل أو تقديم حدث أو واقعة من خلال منظور ذاتي أي أن يكون الصحفي شاهد عيان للحادث شرط أساسي وضروري، وهو نوع إخباري تشكل المعلومات العنصر الحاسم والمحدد فيه"، ويتعدى التقرير ذلك بوصف تلخيصي للأحداث في سيرها وديناميكيتها وشرحها بلغة بسيطة وجذابة خالية من التعليق.(49) ويشترك التقرير مع الخبر في أداء وظيفة إخبارية لكن كل منهما يقوم بهذه الوظيفة انطلاقا من خصوصيته، فالخبر يكتفي عادة بتقديم ما توصلت إليه الأحداث، بينما يقدم التقرير ذات النتيجة دون أن يعتبرها الشيء الأساسي لأنه يركز على السرد وعرض التطورات والأحداث وصولا إلى ما تمخضت وآلت إليه النتائج.(50)

* التحقيق الصحفي: "معنى التحقيق في اللغة هو الكشف عن الحقائق وتوضيحها والتأكد منها عبر التقصي والمتابعة والملاحظة"(51)، وهي الخصائص التي نجدها في التحقيق الصحفي الذي يتناول ظاهرة ما بالتحليل والبحث قصد الكشف عن أسباب ظهورها، وأشكال تطورها والتكهن بآفاقها أو تقديم حلول لها(52). فالتحقيق الصحفي هو استطلاع للوقائع والأحداث ولجميع الأشخاص الذين لهم صلة بهذه الأحداث والوقائع والعوامل المؤثرة فيها والحكم عليها وتقديم الحلول المناسبة للمشكلة أو الواقعة التي يتناولها التحقيق"(53)، ولابد أن يكون مدعما بالأرقام والإحصائيات.

ويواجه التحقيق الصحفي العديد من العقبات التي تعترضه، أهمها حرية الوصول إلى المعلومات، فمن الصعب إيجاد الأشخاص الذين يتكلمون أفعال غير سليمة لنشرها، فضلا عن الصعوبة في الحصول على دليل مطبوع(54)، إضافة إلى الوقت الذي يتطلبه للانجاز ولذلك نجد كبريات المؤسسات الإعلامية أقسام خاصة بالتحقيقات، ويشترك في إعداد التحقيق الواحد عدة صحفيين في بعض الأحيان.

ويمكن أن ينطلق التحقيق من مشكلة، خبر، فكرة، إحصائيات أو ملاحظة، لكن الأهم هو امتلاك المصادر المستعدة للتصريح، والقدرة على الربط بين المتغيرات، التحليل، التفسير والاستنتاج. ويختلف التحقيق عن التقرير في جوانب عدة نوجزها في طريقة العمل، طريقة المعالجة ونوعية المواضيع.

* الروبورتاج: "هو جعل الآخرين يعايشون واقعة أو وصف حالة يكون فيها الأسلوب مهم بنفس درجة أهمية المضمون"، فهو بمثابة تصوير حي للحدث، فيما يرى بعض المنظرين أنه "نوع صحفي مهمته الأساسية تصوير الحياة الإنسانية وإلقاء الضوء على العلاقات الإنسانية مع ربط ذلك كله بشكل غير مباشر وبأسلوب يتمتع بقدر كبير من الجمالية وبالمقدرة على التأثير"(55).

وتتمثل خصائص الروبورتاج في كونه يجسد التطلع لمعرفة الأشخاص والأشياء والشعور بالمشاركة في السيرورة الاجتماعية، ويقوم بالتغلغل في أعماق الحياة الداخلية للأشخاص الذين يصفهم فيكشف عن بعض العوامل التي تملي عليهم بعض الأفعال والسلوكات، فالصحافي لا يصف ببساطة ما رآه وعاشه(56).

ولا يعتمد الوربورتاج على التحليل والتنظير والاستنتاجات ولا على التعليق وإبداء الرأي الواضح والمكشوف إزاء الأحداث والوقائع بل يركز بدرجة كبيرة أساسية على الوصف ويثير جملة من القضايا(57).

* المقال الصحفي: توجد في الحقيقة أربعة أنواع من المقالات الصحفية:

– العامود: هو "مقال قصير ذو لهجة خفيفة وساخرة.. وفي بعض الصحف هو تعليق مازح على الأحداث"، يحتل مكان قارا وينشر دوريا.

و يختص العامود بأنه يعبر عن فكرة واحدة، يقوم على النقد اللاذع، يتغذى من الأمثلة الشعبية والحكم والأقوال المأثورة، لتثمين سلوك ومواقف معينة أو معارضتها، وأخيرا بأنه يخضع لأسلوب الصحفي(58).

– المقال الافتتاحي: "نوع صحفي ينطلق من الواقع، يقدم راي الوسيلة الاعلامية ازاءها، يتمتع بقدر كبير من العمق والحيوية، وهو نوع فكري موجه إلى ذهن القارئ ويقوم أساسا بوظيفة الدعاية ، ويتجه للشريحة الأكثر وعيا وجدية في جمهور القراء"(59).

ويتميز المقال الافتتاحي بمجموعة من الخصائص نوجزها في: التعبير عن سياسة المؤسسة الإعلامية، الاهتمام بالقضايا التي تهم الرأي العام، إبراز الخلفية التاريخية للأحداث، استخدام لغة بسيطة وسهلة، القدرة على إقناع القارئ(60).

– المقال النقدي: يقوم على عرض وتفسير وتحليل وتقييم الإنتاج الأدبي والفني والعلمي.. من أجل توعية القارئ بأهمية هذا الإنتاج ومساعدته في اختيار ما يقرأه أو يسمعه أو يشاهده وسط الكم الهائل من الانتاجات الأدبية والفنية والعلمية..

ويؤدي المقال النقدي عدة وظائف منها: عرض وشرح وتفسير وتحليل الأعمال الأدبية الفنية والعلمية والكشف عن أبعادها ودلالاتها، تقييم شكل ومضمون هذه الأعمال والكشف عن ايجابياتها وسلبياتها، إرشاد المتلقي ومساعدته في اختيار أفضل الأعمال، الكشف عن أثار ونتائج هذه الأعمال على الجمهور المتلقي(61).

– المقال التحليلي: يكتبه كاتب متخصص في موعد معين، يعرض فيه الموضوع الذي يعالجه من جميع جوانبه، وهناك من يرى أن المقال التحليلي هو من أبرز فنون المقال الصحفي وأكثرها تأثير، كونه يقوم على التحليل العميق للأحداث والقضايا والظواهر التي تشغل الرأي العام، ويتناول الوقائع بالتفصيل ويربط بينها وبين غيرها من الوقائع التي تتعلق به من قريب أو بعيد، ثم يستنبط منها ما يراه من آراء واتجاهات(62).

ويهدف المقال التحليلي حسب إسماعيل إبراهيم صاحب كتاب فن المقال الصحفي إلى تحقيق عدة وظائف تتمثل أساسا في تحليل الأحداث الجارية والكشف عن أبعادها ودلالاتها وأسبابها، مناقشة وطرح القضايا والظواهر التي تشغل الرأي العام، تحليل الأحداث والمواقف وإظهار خلفياتها، تحليل الاتجاهات وشرحها.

* الحديث الصحفي: فن يقوم على الحوار بين الصحفي وشخصية من الشخصيات، وهو حوار يهدف إلى الحصول على أخبار ومعلومات جديدة، أو شرح وجهة نظر معينة، أو تصوير وانب غريبة أو طريفة أو مسلية في حياة هذه الشخصية(63).

وأول ما يبدأ به الصحفي في العادة هو اختيار موضوع الحديث، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالأحاديث الإخبارية، ثم يختار الشخصية التي سيحاورها ويحدد بعدها العناصر التي سيحادثها بشأنها. ويعتمد نجاح الحديث الصحفي أساسا على مهارة الصحفي قدرته على إدارة الحديث بجدارة وكفاءة(64).

وتواجه المؤسسات الإعلامية في كل يوم فيضا هائلا من الأخبار والمعلومات التي تصلها عبر شبكة مصادرها بشكل يفوق قدرتها على الاستيعا ب والنشر والتعامل معها على مستو واحد من الأهمية، ولذلك يتم اختيار وترتيب الوقائع والأحداث التي تصلها(65)، فبعد الحصول على المعلومات وتحرير المادة الإعلامية واختيار القالب المناسب لها، يأخذ بعين الاعتبار المساحة أو الزمن الذي سيخصص لهذه المادة، وذلك يتم وفق أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسة الإعلامية وقيمة المعلومات المتضمنة ومقارنتها مع بقية المادة الإعلامية، ليتم تحديد الحيز المخصص لكل واحدة منها. وناهيك عن تخصيص مساحة معتبرة أم لا يتم النظر أيضا في ما إذا كانت المادة الإعلامية تستحق الإبراز انطلاقا من معايير مهنية أساسا تقوم على مقروئية الموضوع وأهميته بالنسبة للجمهور، مع الأخذ بعين الاعتبار معطيات أخرى ذاتية للجريدة كمصادر التمويل، طبيعة الوسيلة، توجهات المؤسسة وقناعاتها، وحتى اللمسة الخاصة بمسؤول أو رئيس التحرير ومدير النشر، كل هذه العوامل وأخرى لا يتسع المجال لذكرها تقرر إبراز مادة إعلامية من عدم إبرازه وجعل الجمهور ينتبه لها، فالجمهور حسب العديد من الدراسات ينتبه لأخبار الصفحة الأولى أكثر من الصفحات الداخلية(66)

وتختلف وسائل الإبراز من مؤسسة إعلامية لآخري، ومن موضوع لآخر، فنجد في الصحافة المكتوبة مجموعة من وسائل الإبراز، نذكر منها:

– الافتتاحي الأول: هو الموضوع أو المادة الإعلامية التي تنال المكان الأبرز والأكبر في الصفحة الأولى، ويعتبر بالنسبة للجرائد أو المجلات أهم موضوع ينشر بالعدد الصادر، ولذلك تخصص له بنطا عرضا وملفتا، وتقوم بتدعيمه بصورة كبيرة نسبيا.

– المونشات: هو عنوان بالبنط العريض، تعود تسميته حسب العديد من المراجع إلى le manche فنظرا لحجمه الكبير فهو يشبه "المونش" عندما تحمل الجريدة بشكل دائري، ويتواجد في الصفحة الأولى لإبراز ما تراه الجريدة مهما.

– الأذين: يتواجد بأعلى الصفحة الأولى، على الجانبين الأيمن والأيسر، تخصصه الكثير من الصحف للإعلانات، فيما تعتمد عليه صحف أخرى في إبراز المادة المنشورة.

– الشريط: تخصص عادة الصحف أماكن على يمين أو يسار الصفحة حيزا لإظهار جزء مما تتضمنه الجريدة، يفترض أن يكون أهم ما تنشره الجريدة.

– الصورة: يرى الكثير من المنظرين أن للصورة سحرا أساسا في إبراز المواضيع من جهة والمساعدة على فهم ما ينشر، وتعتمد عليها الجرائد بشكل كبير في إبراز المادة البيئية، ولذلك تعتمد عليها الصحافة الحديثة تماما للتأثير الكامل في نفوس الجماهير(67).

– افتتاحي الصفحة: هو الموضوع الذي تفتتح وتستهل به الجريدة صفحتها، ويفترض أن يكون أهم مادة منشورة على الصفحة، لذلك يحظى عادة بمساحة أكبر من غير، ويتم تدعيمه بصورة.

ويعد العمل الصحفي إجمالا حلقة وصل بين أعلى القمة والقاعدة وبين المسؤول والمواطن، حيث تقوم بنقل تصريحات وأقوال المسؤولين للمواطنين، وتعمل في المقابل على نقل انشغالات المواطنين وإسماع أصواتهم، مشاكلهم، تطلعاتهم ولآمالهم، لكنها في الحقيقة كثيرا ما تتعد أي وسائل الإعلام هذا الدور إلى أدوار أخرى كالتحسيس والتوعية الذي يمكن أن نستشفه حسب تنوع المواضيع.

2.3- البيئة والصحافة:

1.2.3- الإعلام البيئي:

يهدف الإعلام البيئي إلى تشكيل الوعي البيئي بصورة ايجابية مما يؤدي إلى دفع المواطنين إلى تغيير سلوكياتهم الضارة بالبيئة والمشاركة بفاعلية في حل المشكلات البيئية. ويمكن تحديد أهداف الإعلام البيئي وفقا لما حدده مؤتمر تبليس بالاتحاد السوفياتي سابقا سنة 1977. ويمكن تحقيق الهدف من الإعلام البيئي من خلال تعزيز الوعي والاهتمام بترابط الجوانب الاقتصادية والسياسية والايكولوجية في المناطق الحضرية والريفية، إتاحة الفرص لكل فرد لاكتساب المعرفة والقيم وروح الالتزام والمهارات الفردية لحماية البيئية وتحسينها، خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع(68).

ويعتبر الصحفي البيئي أحد عناصر منظومة الإعلام البيئي، والتحدي الذي يواجهه هو تحويل اللاحدث إلى حدث يثير انتباه القارئ ويجعله مشاركا فعالا في قضايا البيئة، وهو الهدف النهائي لصحفي البيئة الذي لا يهتم بنقل الخبر فقط وإنما هو إنسان جعل البيئة همه الأول، يتحمس لها وينفعل بها إيمانا منه بأن الحفاظ عليها هو حفاظ على كيان الأمة ومستقبلها، ومن مواصفاته القدرة على فهم المعلومات الفنية والعلمية وأن يستطيع الكتابة عنها بأسلوب بسيط يلائم الجمهور، وأن يكون قارئ شره للعلوم لأن البيئة هي كل العلوم، الشجاعة في مواجهة المسؤولين، قوة الملاحظة ذا حاسة صحفية قوية تمكنه من معرفة بداية الظواهر المضرة بالبيئة، القدرة على إقامة وتوسيع شبكة علاقات مع مختلف الجهات المعنية بالبيئة (69).

وتتمثل مهام الإعلام البيئي أساسا في:

- تنمية الوعي البيئي، من خلال تنمية الوعي العام تجاه القضايا، مما يساعد على خلق تيار شعبي ضاغط على الحكومات للاهتمام بمشكلات البيئة.
- إيقاظ الهمم، وشحذ الأفراد لتحريك الجمود في ساحة البيئة، وتحفيز أصحاب القرار بالمعلومة البيئية الصحيحة، حتى يتم التصرف بمسؤولية تجاه البيئة، لتحسين نوعية الحياة دون الإضرار بالموارد، ودون تعريض حياة الأجيال القادمة للخطر.
- الدعوة إلى ضرورة تحسين معيشة البشر، وحفظ التنوع، وخفض استنفاد الموارد غير المتجددة، ومراعاة الحفاظ على القدرة الاستيعابية للأنظمة الايكولوجية وتغيير العادات والسلوك.
- مواجهة العبث والاستهتار والبلطجة البيئة، وتعزيز قدرات الفئات الراغبة في التغيير للأفضل، وتمكين المجتمعات من حماية بيئتها.

– العمل على كسب أصدقاء للبيئة والتنمية كل يوم، وتسليط الأضواء على الايجابيات والجهود المبذولة لحماية البيئة، وتشجيع الشراكة، وتشجيع رموز البلاد وتمكينهم من قيادة العمل البيئي(70).

وقد استطاعت الصحافة تأكيد مكانتها كسلطة رابعة بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لما كانت بمثابة ضمير الشعب ونبض الشارع ودفاع الجماهير عن مصالحها(71)، فالغرض الرئيسي في الأصل من جمع وتوزيع الأخبار والمعلومات هو خدمة الرفاهية العامة وذلك عن طريق إمداد الناس بالمعلومات وتمكينهم من إصدار الأحكام حول مختلف القضايا(72)، ومن هذا المنطلق لابد أن تكون مهمة الصحافة في حماية البيئة والمحيط والمحافظة عليهما بارزة أو بالأحرى الأبرز بين نظيراتها من السلطات الأخرى وأن تقوم بدورها كرقابة شعبية من جهة وكموعية ومغيرة للحقيقة البيئية السلبية من جهة أخرى، خصوصا وأنها أثبتت قدرتها الفائقة على التأثير وتحويل الأفكار وإحداث التغيير(73).

2.2.3– التغطية الصحفية لشؤون البيئة:

لم يعد خافيا أن المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويستمد منه كل مقومات حياته، أصبح يتعرض للانتهاك والاستنزاف بصورة سافرة، مما أدى إلى ظهور مشكلات أخذت تهدد سلامة الحياة البشرية، وتؤثر بشكل مباشر على نفسية الفرد خصوصا في المدن، فكما أكدت الدراسات النفسية فإن البيئات المزدحمة مثلا تجعل الإنسان يعاني من حالة شبه دائمة من القلق والتوتر(74). ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن هذه المشكلات قد تنوعت وتشعبت مع تنوع النشاطات البشرية وتشعبها، تلك النشاطات التي تتجه للبيئة باستمرار لإشباع العديد من الرغبات والحاجات، وإزاء هذا كله باتت حاجة الإنسان اليوم لفهم المحيط الذي يحيا فيه أكثر من أي وقت مضى، لا بل وجدنا الإنسان مرغما لدراسة المشكلات البيئية الأكثر إلحاحا وخطورة بغية التصدي لها والتخفيف من أثارها(75)، ولن يتم ذلك بمنأى عن وسائل الإعلام التي تعتبر هذه المشكلات والتحديات أساسية بالنسبة لها، خصوصا وأنها مطالبة بتقديم خدمة عمومية، وانطلاقا من هذا المنطق يمكن أن نحمل الإعلام جزء كبيرا من المسؤولية تجاه البيئة، لاسيما وأن انعكاسات تدهور البيئة عديدة وتمس الإنسان من مختلف الأصعدة؛ صحيا، اقتصاديا، اجتماعيا..

ومن الملاحظ أن موضوع البيئة لم يثر اهتمام وسائل الإعلام المختلفة (مكتوبة، سمعية وسمعية بصرية) ولم يلفت انتباههم، حيث كان مهمشا بشكل تام في النصف الأول من القرن العشرين، فلم تكن وسائل الإعلام في الأربعينيات والخمسينيات تهتم كثيرا بقضايا البيئة ومشكلاتها، ولكنها بدأت تحتل الأعمدة الرئيسية في الصحافة في الستينيات والسبعينيات بالحوادث والكوارث البيئية مثل تحطم ناقلة النفط "أموكو كادنيرو" عام 1978 وانفجار بئر النفط في خليج مكسيكو 1979. وقد اهتمت وسائل الاتصال الجماهيري بالدراسات والأبحاث التي تتناول البيئية على سبيل المثال، نشر عدد من العلماء البريطانيين في يناير 1972 في صحيفة "ايكولوجيست" وثيقة سميت "بيان من أجل البقاء"، تهدف إلى إيقاظ الشعور العالمي بضرورة التغير وتحليل نتائج تدمير النظم البيئية بالنسبة للإنسان مع وضع خطة تهدف إلى تخفيض الدمار الذي تتعرض له البيئة، وأتاح هذا البيان الفرصة لعدد من الأوساط المختلفة للشعور بالمشكلات التي يعرضها التلوث والتدهور المستمر للبيئة المحيطة(76). ويمكن القول أن عام 1972 يمثل العام المفصلي في تاريخ اهتمام الإنسان بالبيئة. اذ شهد ذلك العام انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في مدينة استوكهولم بالسويد تحت شعار "نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة"(77)، هذا المؤتمر الذي سلط الضوء على الموضوع، وسمح في تقديرنا بالتفاعل مع الأحداث الموالية باهتمام أكبر من طرف وسائل الإعلام كما سبق وأن أشرنا إليه.

كما أكد الدكتور أيمن سليمان مزاهرة في كتابه "البيئة والمجتمع" أنه و" بحلول بداية عام 1970 كانت كل مجلة ذات طابع عام تحتوي على إشارة ما لعلم البيئة، كما أن مجلات مشهورة مثل "التايمز"، "نيوزويك"، "لايف"، "ريدر دايجست"، "فوربس"، "ناشينال جيوغرافيك" و "بيزنس ويك" قد خصصت مقالات رئيسية وأعداد خاصة لعم البيئة، وبدأت محطات التلفاز والراديو أيضا بتقديم تغطية شاملة للمسائل البيئية، كما انتشرت المنظمات البيئية في جميع أنحاء العالم"(78). ومن الواضح أن التطرق إلى المواضيع البيئية في الصحافة اقترن بحوادث خطيرة حركت البشرية جمعاء، وعلى رأسها الصحافة الغربية التي غطت هذه الأحداث بشكل مكثف استجابة من جهة إلى حاجة جماهيرها في معرفة أخبار حولها، ومن جهة أخرى قوة وحجم الكوارث التي تسببت فيها هذه الحوادث والتي فرضت نفسها على أجندة هذه الوسائل. وعليه يمكن القول أن الصحافة وجدت نفسها مضطرة لطرق هذه المواضيع ولم تتجه إليها لوحدها، وعندما كان بعض العلماء يحاولون تنبيه المجتمع العالمي بشكل عام بأهمية المواضيع البيئية وصلتها الوثيقة بمختلف جوانب الحياة لم يلقوا الاهتمام الكافي من مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع وعلى رأسها الصحافة التي أخذت منحى أخرى بمجرد وقوع بعض الكوارث البيئية، حيث خصصت

مراسلين وصحفيين للتكفل بالمواضيع البيئية ومتابعتها باستمرار، ومنذ آنذاك يمكن حقيقة الحديث عن المواضيع البيئية في الصحافة كون التطرق لها بات دوري ودائم، وأكثر من ذلك فقد لجئت الصحافة إلى التنويع وطرق مختلف المواضيع التي لها صلة بالبيئة، تبعها ظهور صحف متخصصة في هذا الشأن منها ما هو موجه للمختصين في المجال وأكثرها ما هو مخصص لجميع أفراد المجتمع، فهذه المواضيع باتت تعني الجميع من ابسط المواطنين إلى أكبر المسؤولين في العالم.

وما ساعد على ظهور المواضيع البيئة بشكل دوري في مختلف الصحف هو توفر المادة القابلة للنشر، فبداية من السبعينيات شنت عدد من الجمعيات حروبا ضروسا ضد كبريات الشركات المصنعة النافثة للسموم والأمراض، وهو ما خلق مناخا وجوا ملائما لعمل الصحفيين. كما أن زيادة الاهتمام بالموضوع على الأصعدة المحلية والعالمية وتزايد عدد الجمعيات كان يساعد الصحف على بيع أعدادها.

وبحكم العديد من المعطيات العالمية التي استندت على أبحاث علمية شددت على أهمية حماية البيئة وحل المشكلات المتراكمة والتي ما فتأت تتزايد مع تطور احتياجات ورغبات الإنسان وأدواته في تحقيق الإشباع منها، ظلت البيئة من المواضيع المطروحة والمتناولة في الصحافة، وساهم ذلك في عقد العديد من المؤتمرات اللقاءات الدولية لخدمة أهداف البشرية. لكن الملاحظ أن المواضيع البيئية عادت لتطرح وتظهر بقوة في القرن الـــ 21، وخصوصا تلك التي تدور حول التغيرات المناخية والتلوث.

وتقوم عملية التغطية الصحفية لشؤون البيئة ونقل المعلومات التي تتعلق بها أساسا على نوعين من التغطيات:

* التغطية الإخبارية: تقوم على متابعة الأحداث البيئة، سواء ما تعلق منها بالظواهر البيئية، كسحابة الدخان السوداء، تلوث التربة، أو الموضوعات المتعلقة بالبيئة مثل أعمال التشجير، أو الأبحاث العلمية المختلفة، أو المخلفات الضارة بالبيئة، أو الحلول الخاصة بمقاومة التلوث وعلاجه، أو تلك التي تركز على أخبار الشخصيات العاملة في مجال البيئة كوزير البيئة وتصريحاته، أو أنشطة رئيس جهاز شؤون الدولة، ورجال العلم والمتخصصين في البيئة وغيرهم، وهنا قد قد يكون الخبر البيئي محليا أو خارجيا، وقد يكون بسيطا أو مركبا، ولابد من توافر عناصر وشروط الخبر الصحفي في أخبار البيئة من حداثة وأهمية.. (79)

وتعد الوظيفة الإخبارية أهم الوظائف التي تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيري ة في العصر الحديث، حيث أصبح الخبر اليوم بمثابة العمود الفقري للخدمة الإعلامية، ودون الأخبار

لا نستطيع أن نفهم أو نعرف ماذا يدور حولنا في هذا العالم الممتد الفسيح(80)، والوظيفة الإخبارية من الوظائف الأساسية التي لا يمكن للصحافة أن تقوم لها قائمة بدونها، الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين لاسيما الأجانب يهتم بشكل بالغ بمستويات تأثير الكتابة الصحفية الإخبارية(81).

وتظل الوظيفة الإخبارية لأسباب عديدة محور اهتمام أساسي لأية وسيلة إعلامية تريد أن تأخذ مكانتها الهامة والمؤثرة في المجتمع محليا وعالميا(82).

وتلعب الأخبار دورا كبيرا في نمو المعرفة وإحداث التغيير من خلال ثلاث عمليات رئيسية:

- تدعيم قدرة الأفراد على إدراك ما يجري حولهم من أحداث.
- توسيع معارف الأفراد حول أسباب ومسببات ما يجري من أحداث محيطة بهم وعلاقات الارتباط بينها.
- تعزيز قدرة الأفراد على فهم وتفسير الأحداث المختلفة والمتنوعة التي يمتلئ بها محيطهم القريب والبعيد(83).

ويرى الدكتور البادي وهو أحد المهتمين بالموضوع أن الوظيفة الإخبارية لوسائل الاتصال لها جوانبها الايجابية والسلبية، فقد تفيد في دعم الاستقرار داخل مجتمع معين، ولكنها أيضا قد تهدد الاستقرار في مجتمع آخر، كما يري الدكتور محمد سيد محمد أن البحث عن الأخبار والتقاطها والبق إليها ونشرها أصبح جوهر صناعة الإعلام المعاصرة. والنظرة البسيطة لواقعنا العالمي المعاصر تؤكد أن الخبر اليوم أساس المعرفة، ومن غير الأخبار لا نستطيع أن نفهم ما يجري حولنا في عالمنا المعاصر. "ويعتبر القائم بالاتصال –كما يؤكد الباحثون والخبراء– بمثابة الشريان الرئيسي للنشاط الاتصالي الإعلامي، وقد أصبح المحرر الصحفي اليوم القائد الحقيقي للرأي العام، فمن خلال تعبيره بالكلمة المقروءة، يستطيع أن يوجه ويعلم ويثقف ويزرع السلوك الاجتماعي للجماهير" (84).

*"التغطية التحليلية التقييمية: تقوم على عرض القضايا البيئية وشرح تفسير هذه القضايا، والظواهر، والخوض وراء الأسباب وتحليلها ودراسة النتائج المترتبة عليها، في إطار أشمل يربط أبعاد الظاهرة بغيرها من الظواهر المرتبطة بها، وتحديد الجهات المعنية بالمشكلة أو الظاهرة، وبيان حدود ومسؤوليات كل جهة. وهو أمر لا غنى عنه لتجاوز مرحلة العرض إلى مراحل أعمق تبدأ بالتشخيص والتحليل وصولا إلى المعالجة الوقائية، فدور الإعلام البيئي لا يقتصر على مجرد إثارة الانتباه لقضية أو ظاهرة بيئية، ولكن ينبغي لهذا الاهتمام أن تدعمه قدرة

على تقديم المعلومات والإجابة عن جميع التساؤلات التي يطرحها الجمهور حتى يخلق الإعلام مشاركة جماهيرية في الاهتمام بالقضايا البيئية، وهي مرحلة أساسية لتحقيق التأثير السلوكي المستهدف وتشكيل الرأي العام وتغيير أنماط السلوك البشري الذي يعد عنصرا حيويا وفعالا وشرطا رئيسيا في شروط نجاح أي برنامج يهدف إلى الحفاظ على البيئة(85).

3.2.3- دور وسائل الإعلام في بناء الخلفية الثقافية والمعرفية البيئية:

لقد كان ولا زال للعمل الإعلامي دور مهما في إقرار العديد من المؤتمرات كان أولها مؤتمر "استكهولم" عام 1972 بشأن البيئة الإنسانية، وعقب هذا المؤتمر حدثت تطورات كثيرة وسريعة في الإعلام البيئي وفي أسلوب معالجة قضايا البيئة إعلاميا وانتشرت الجمعيات البيئية في البلدان المختلفة وتنوعت أنشطتها من الاهتمام بقضايا محلية إلى قضايا إقليمية ودولية، وأصدرت عددا كبيرا من المطبوعات الدورية لشرح قضايا البيئة المختلفة واتخذت من الإعلام وسيلة لعرض آرائها عن البيئة(86).

وكون وسائل الإعلام والاتصال تتمتع بالعديد من الخاصيات التي تجعلها متميزة وذات دور حاسم وأساسي في شتى المجالات، نذكر منها سهولة الوصول إلى وسائل الإعلام فهي في متناول الجميع، فمن لا يشاهد التلفزيون ولا يستمع للإذاعة أو لا يقرأ اليوميات والدوريات أو لا يتعرض للانترنت، حيث أن وسائل الإعلام باتت من سمات الأفراد في وقتنا هذا ومنذ سنوات، إضافة على قلة التكلفة والجهد في الوصول إلى هذه الوسائل وجدة المعلومات أو على الأقل تغيرها، فضلا عن السمات الجمالية لهذه الوسائل التي يتم العمل عليها بشكل دائم لتطويرها وتحسينها وكسب شرائح اكبر وأوسع من المجتمع، دون أن ننسى الحراك والتغير الذي بإمكانها تحقيقه بطريقة غير مباشرة أي التأثير في أفراد لم يتعرضوا لهذه الوسيلة عبر أفراد تعرضوا لها، الأمر الذي سبق وأن تناوله "لازارسفلد".

وبالتالي مكنت هذه الخصائص المهمة والجوهرية وسائل الإعلام من تبوء مكانة أساسية في بناء خلفية ثقافية ومعرفية تجاه المواضيع البيئية، وصعب جدا العمل على بناء هذه الخلفية بعيدا عن وسائل الإعلام كون السبيل الأخر هو التعليم الذي يتطلب من جهة وقتا طويلا ويتوجه بشكل أكبر للفئات الصغرى في المجتمع وكون التعليم في حد ذاته بات يعتمد على وسائل الإعلام في منظوره الحديث، إضافة إلى عدم إمكانية عزل تأثيرات الإعلام وسط هذا التطور الكبير، فتكنولوجيات الإعلام والاتصال تحاصرنا من كل جهة. وعليه يمكن القول بأن وسائل الإعلام لابد أن تستغل في بناء هذه الخلفية بالتوجه إلى الكبار وخصوصا الصغار وهو ما يفضل أن

يطلق عليه الباحثين والتربويين "التربية البيئة في وسائل الإعلام" أي تخصيص مساحات وأوقات للبرامج البيئة في الإذاعة والتلفزيون والصحافة تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وحثهم على تحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه المشاكل البيئية والعمل على عدم تفاقمها أو ظهور مشكلات أخرى بل على العكس السعي من التخفيف منها ومن أضرارها.

وقد برزت أهمية التربية البيئة بشكل أساسي في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في استوكهولم سنة 1972 وذلك بغية مجابهة المشكلات التي تثيرها البيئة أمام المجتمع المعاصر، والتي تهدف على غرس الوعي البيئي والحفاظ على مكونات البيئة الأساسية.

هناك عدة آراء مختلفة و متعددة حول تعريف التربية البيئية ومدلولها، تختلف بتعدد مدلولات معنى التربية البيئية وأهدافها من جهة، ومدلولات معنى البيئة من جهة أخرى، إن التربية البيئية تعني إعداد الفرد للتفاعل الناجح مع بيئته الطبيعية، ويتطلب هذا الأعداد العمل على تنمية جوانب معينة في حياته منها: توضيح المفاهيم التي تربط ما بين الإنسان و ثقافته من جهة، وبين المحيط البيوفيزيائي من جهة أخرى، كما يتطلب هذا الإعداد أيضا تنمية المهارات التي تكمن الفرد من المساهمة في حل ما قد تتعرض له بيئته من مشاكل وما قد يهددها من أخطار. من هنا يمكننا أن نفهم التربية البيئية على أنها عملية تهدف إلى توعية الإنسان ببيئته، وإلى تفاعل عناصرها البيولوجية والجماعية والثقافية، إضافة إلى تزويده بالمعارف والقيم والكفاءات التي تيسر له سبل التعامل مع المشكلات البيئية الحالية والمستقبلية

وسائل الإعلام يمكن أن تساهم إذن بفاعلية في نشر المعرفة البيئية التي تعرف على أنها "مجموعة من المعاني والمفاهيم والأحكام والمعتقدات والتصورات الفكرية لدى الفرد عن البيئة ومشاكلها والمؤسسات المعنية سواء على المستوى المحلي القومي أو الإقليمي أو العالمي"(87)، إضافة إلى التأثير في الاتجاهات البيئية والمواقف التي يتخذها الفرد تجاه بيئته والذي يمكن أن يتم من خلال التزود بمعلومات جديدة، القلق والخوف من نتائج تدهور البيئة، وإيجاد القدوة والمثل في التعامل مع المحيط.

كما بإمكان وسائل الإعلام أن تلعب دورا مهما في مجال التعليم البيئي الذي يعتبر "نظام تعليمي يهدف إلى تطوير القدرات البيئية للأفراد المهتمين بالبيئة وقضاياها، والذي من خلاله يحصلون على المعرفة العلمية البيئية والتوجيهات الصحيحة واكتساب المهارات اللازمة للعمل

بشكل فردي أو جماعي في حل المشكلات البيئية القائمة والعمل أيضا قدر الإمكان للحيلولة دون حدوث مشكلات بيئية جديدة، ويرى "بيان" أن التعليم البيئي يهدف إلى:

– التوعية: مساعدة الأفراد والجماعات في اكتساب الوعي والحس البيئي في التعامل مع الأمور والقضايا البيئية.

– المعرفة: مساعدة الأفراد والجماعات في اكتساب الخبرات البيئية المتنوعة والحصول على المعلومات الأساسية حول البيئة.

– التوجيه: مساعدة الأفراد في اكتساب مجموعة من القيم والمبادئ ذات العلاقة بالبيئة، والتحفيز على المشاركة الفعالة في تحسين وتطوير وحماية البيئة.

المهارات: مساعدة الأفراد والجماعات في اكتساب المهارات اللازمة لتمكينهم من تحديد وتعريف المشكلات البيئية وإيجاد الحلول المناسبة لها.

– المشاركة: المساعدة في تطوير قدرات الأفراد والجماعات على المشاركة الفعالة وعلى كافة المستويات في حل المشكلات والقضايا البيئية المختلفة(88).

4.2.3– الصحافة والتوعية البيئية:

عرفت ندوة الإعلام وقضايا البيئة في مصر والوطن العربي الوعي البيئي بأنه إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة أو مساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب الوعي بالبيئة ومشكلاتها، وهو إدراك القائم على المعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وأثارها ووسائل حلها، والهدف من ذلك هو أن يصبح المواطن العادي ملما بالعلاقات الأساسية بين مكونات البيئة ومدى تأثير كل منها بالأخرى، ومدى تأثير الإنسان عليها وتأثره بها(89). لكن الملاحظ أن هذا التعريف مبالغ فيه كونه يجعل الفرد العادي يلم بالعلاقة بين المكونات البيئية وكأنه مختص في علم الأحياء أو البيولوجيا، وفي تقديرنا أن الوعي البيئي هو معرفة الفرد ما الأفعال والسلوكيات التي يجب عليه تفاديها لعدم الإضرار بالبيئة والمحافظة عليها، ويحب عدد من الباحثين وصفه بالوعي الوقائي أو العلاجي في بعض الأحيان.

وتعتبر التوعية البيئية من أهم العناصر الفعالة في التعامل مع المشكلات البيئية وتتحمل وسائل الإعلام شقا في ذلك، فتوعية الجمهور العام بقضايا البيئية يعتبر حافزا هاما لمشاركته في حل مشاكلها خصوصا وأن العديد من الدراسات تؤكد أن الكثير من الأضرار والاعتداءات على البيئة تحدث بسبب عدم وجود وعي بيئي لدى الأفراد، وهو الأمر الذي جعل جامعة الدول العربية تعد "برنامجا للتربية والتوعية والإعلام البيئي في الوطن العربي يهدف إلى رسم وتنفيذ

سياسة إعلامية بيئية وإيجاد الوسائل الكفيلة بإبراز القضايا البيئية التي تواجه الوطن العربي حتى يتحقق الاهتمام المناسب بها على كافة المستويات، كما يهدف البرنامج إلى توعية الجماهير العربية بالقضايا العالمية مع التركيز على ما يهم الوطن العربي منها(90). كما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد برنامج لزيادة الوعي البيئي بالأحداث البيئية في 1986، بهدف تزويد وسائل الإعلام بتعليقات على الأحداث البيئية وتقييم الاتجاهات عند تغطية القضايا البيئية، وأعد برنامجين لإلحاق الصحفي ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة: أحدها في نيروبي 1986، حضره 14 صحفيا قاموا بزيارة ميدانية لمشايع مكافحة التصحر في أثيوبيا.. وتهدف هذه البرامج إلى غرس التفهم لأهمية الإدارة البيئية السليمة، ومن أجل التنمية المستدامة والتأكيد على أهمية وسائل الاتصال في تحقيق التنمية البيئية(91). وفي هذا الصدد "تؤكد الدراسات التي أجريت للتعرف على مستوى الوعي البيئي السائد في دول الشمال الصناعي على أن وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة تلعب دورا مركزيا ومهما في تشكيل الوعي البيئي لدى الجمهور العام سواء في إطار تزويده بالمعلومات البيئية الصحيحة أو في تشكيل الاتجاهات والمواقف تجاه قضايا البيئة وأيضا في تحديد الأولويات البيئية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ويتفاوت الدور الذي تقوم به كل وسيلة إعلامية في المجال البيئي طبقا للقدرة الذاتية على التأثير الذي تنفرد به كل وسيله"(92).

ومن هنا تأتي أهمية صحافة البيئة، فهي الجرس الذي يدق منبها الناس مسؤولين ومواطنين عاديين ومتخصصين بالخطر الذي يحيط بنا ونصنع بأنفسنا، عاملة بجهد ودأب على تبني القضايا والمشكلات البيئية المختلفة محاولة البحث لها عن حلول، رابطة الأفراد بقضايا بيئتهم(93).

ومن المعروف أن التطورات التكنولوجية جعلت أغلب سكان المعمورة مرتبطون ارتباطا وثيقا بمختلف وسائل الإعلام، وهو ما يعني القدرة إلى الوصول إليهم عبر هذه الوسيلة التي ثبت قدرتها على التأثير والتغير لدرجة جعلت المختصين في مجال الاتصال يعتبرون أن التوجيه وتكوين الآراء والمواقف والاتجاهات تعد من وظائف وسائل الإعلام، وهو ما يجعلنا نشدد على دورها الأساسي في التحسيس والتوعية خدمة للمصالح الجماعية والإنسانية.

كما أن حاجة البيئة للصحافة ولوسائل الإعلام عموما لا تتلخص فقط في أداء هذه الأخيرة دورا تحسيسي وتوعوي حفاظا عليها، ففي تقديرنا فإن الفرد بحاجة إلى فهم البيئة التي يعيش بها والأنظمة والقوانين المحيطة به، حتى يتمكن من استغلالها بطرق عقلانية مفيدة له،

فعندما ننشر ثقافة ومعلومات حول البيئة فإننا نساعد الفرد في التأقلم مع محيطه وبيئته كما ذهب إلى ذلك العديد من المفكرين والفلاسفة، "فأهداف الإعلام البيئي هو تحقيق الوعي وتنمية الحس بالبيئة لدى كل متلقي الرسالة الإعلامية البيئية حتى يصبحوا مواطنين فاعلين حقا، ويكونوا من عوامل التنمية المستدامة المتواصلة بمحافظتهم على البيئة.. وبكلمات أخرى هدف الإعلام البيئي هو تنمية القدرات البيئية وحمايتها بما يتحقق معه تكيف وظيفي سليم اجتماعيا وحيويا للمواطنين، ينتج عنه ترشيد السلوك البيئي في تعامل الإنسان مع محيطه، وتحفيزه للمشاركة بمشروعات حماية البيئة والمحافظة على الموارد(94).

ومن المعروف أن وسائل الإعلام بكافة أشكالها تعتبر المصدر الرئيس للمعلومات حول البيئة من المنطلق الذي سبق ذكره في وظائف الصحافة والمتمثلة في التثقيف العام، وبالتالي لها اثر كبير في تشكيل الاهتمامات البيئية لدى مختلف الأفراد، لذا يتعين على القطاع الإعلامي أن يتناول باستمرار قضايا البيئة.

أما عن مسؤولية وسائل الإعلام تجاه البيئة فهي المحافظة عليها من خلال أداء دورها التوعوي من جهة، ودورها في المراقبة والنقد والاقتراح وتشكيل رأي العام يعمل على خدمة المصالح العامة من منطلق أن الصحافة هي عين الشعب على الحاكمين(95). وقد وضعت ندوة الإعلام البيئي التي انعقدت في تونس للفترة ما بين 14-1987/10/6 والتي نظمتها الحكومة التونسية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التصور التالي للإسهامات الإعلامية في المحافظة على البيئة من جهة (الدور الوقائي) وفي التصدي للمشكلات البيئية الثلاث: الانفجار السكاني والتلوث واستنزاف الموارد البيئية من جهة أخرى (الدور العلاجي)، وذلك على النحو التالي:

* تهيئة المناخ لتقبل الفرد تغيير عاداته وسلوكه البيئي التقليدي الذي غالبا ما يكون ملوثا للبيئة متلفا لمواردها المتجددة مستنزفا لمواردها غير المتجددة.

* تخطيط الحملات الإعلامية التي تستهدف الجوانب البيئية الأكثر إلحاحا في المجتمع، على أن يكون ذلك بشكل مستمر ومبرمج ومتعدد الجوانب.

* فتح الملف البحثي للبيئين بدراسة واعية من قبل الإعلاميين، وتتبع هذه الأبحاث، ونشرها بعد أن تجري عليها معالجات إعلامية اتصالية فنية متفتحة وذات قيمة جمالة بالوسائل الإعلامية المتاحة.

* إيجاد صيغة من التعاون المنظم المستمر، وقنوات تغذية بالمعلومات بين مسؤولي الإعلام وأخصائيي الأبحاث البيئية.

* دعوة الجهات الإعلامية للتنسيق فيما بينها بشأن المعالجات الإعلامية للمادة العلمية لتكون فعالة ومشوقة وفي قوالب ثقافية وفنية مفيدة ومثيرة للاهتمام وممتعة ومؤثرة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك مجموعة من الأساليب التي يمكن للإعلام البيئي أن يستخدمها في سبيل تحقيق أهدافه في مجال التربية البيئية التي تعتبر جزء من مسؤولية وسائل الإعلام، ومنها(96):

* تنفيذ محاضرات متخصصة وندوات وحلقات بحث ومؤتمرات وورش عمل لنشر التوعية وزيادة التعلم في مختلف قضايا البيئية كتنظيم النسل أو مكافحة التلوث.

* تنفيذ البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تكشف الحقائق البيئية للمواطن، وتبصره بدوره ومسؤولياته تجاه المشكلات البيئية.

* تسخير الصحافة لنشر الوعي البيئي عبر مقالاتها وتحقيقاتها ورسومها الكاريكاتورية وغير ذلك من أساليب

* تشجيع الأفراد على زيارة متاحف والمعرض وحدائق الحيوان والمحميات الطبيعية التي تشكل مصادر هامة للمعلومات البيئية للناس بكافة فئاتهم، على أن من شأن هذه الزيارات أن تنمي عند الناس المواقف الايجابية نحو البيئة.

* تشجيع الأفراد على تشكيل النوادي والجمعيات المهنية والهيئات الأهلية ذات الأهداف البيئية والانخراط فيها، وتسليط الضوء على أهدافها ونشاطاتها ودعم برامجها والعمل على إنجاح مشاريعها في المحافظة على البيئة.

* إنجاح برامج التوعية الصحية والأسرية وبرامج التثقيف الجماهيري التي تنفذها المؤسسات الحكومية المختلفة كوزارات التربية والتعليم العالي والصحة والزراعة والطاقة والتنمية الاجتماعية و السياحة والمياه وغيرها.

* توجيه معدي البرامج وكاتبي السيناريو والمخرجين إلى تطعيم البرامج والتمثيليات والأفلام بمعلومات خفيفة عن البيئة.

وما ينبغي التوكيد عليه في مجال دور وسائل الإعلام (الإعلام البيئي) في حماية البيئة هو أن هذا الدور يتميز عن سائر الوسائل الأخرى كالعلم والقانون والأسرة والمدرسة والجامعة في ميزتين رئيسيتين(97):

– أن وسائل الإعلام تشترك مع كافة وسائل البيئة الأخرى، ولابد منها لإنجاح أدوارها، ولذا فإنها تتقاطع معها جميعا. فعلى صعيد التعليم النظامي في المدارس والجامعات والكليات، نجد أن وسائل الإعلام تؤدي دورا هاما في إنجاح برامجه سواء من خلال استخدام الإذاعة

المدرسية أو التلفزيون التربوي أو التعلم عن بعد أو الجامعة المفتوحة أو صحافة الحائط المدرسية والجامعية وغير ذلك. أما على صعيد التعليم غير النظامي في الأسرة ودور العبادة والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك فإن وسائل الإعلام توفر قنوات الاتصال الملائمة لأن تصل الرسالة التربوية بفاعلية وسرعة.

– أن وسائل الإعلام، شأنها شأن بعض أنواع التربية غير الرسمية كدور العبادة مثلا، لا تهم قطاعا معينا من الناس و لا تستهدف فئة عمرية محددة كما هو الحال في المدارس والجامعات، وإنما تستهدف قطاعات المجتمع كافة. وعليه فإن كل شرائح المجتمع، صغارا وكبارا، ذكورا وإناثا، متعلمين وأميين، حضريين وريفيين، يمثلون المجتمع المستهدف لوسائل الإعلام في مجال التوعية البيئية(98).

3.3– الإعلام البيئي والتحديات البيئية في الجزائر:

تشير التوقعات حسب آخر التقارير الدولية، سيما الصادرة عن هيئات رسمية دولية، إلى حدوث ندرة مائية خطيرة في الأفاق القريبة وانتشار أوسع لظاهرة التصحر، وهو ما يشكل على المدى القريب محددا للتنمية الاقتصادية وتلبية احتياجات السكان المتزايدة، وتذهب هذه التقارير إلى القول بأن شمال القارة الإفريقية على سبيل المثال مهدد بالتصحر وندرة شديدة للمياه في أفاق سنة 2050– 2060 انطلاقا من المؤشرات الحالية، وهي وضعية تستدعي القلق، وبحاجة إلى العرض والتحليل من طرف وسائل الإعلام، قصد تمكين الأفراد من معرفة هذه المستجدات والاطلاع عليها من جهة، وإدراك التحديات البيئية وأهمية اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة في أقرب الآجال الممكنة من جهة أخرى، فمثل هذه القضايا تمثل أحد أهم التي من المفروض أن الرأي العام المحلي والعالمي.

والجزائر تمثل احد البلدان والدول المعنية بشكل كبير بالقضايا البيئية، فهي معنية بظاهرة التصحر ومهددة هي الأخرى بندرة مياه شديدة قريبا، ومضطرة بالتالي إلى العمل سريعا على وضع خطط واستراتجيات على المدى القريب، المتوسط والبعيد، خصوصا وأنها تشهد تزايدا مضطردا في عدد السكان مقرونا بتزايد الحاجات التي ترتبط أشد الارتباط بشكل أو بآخر بالبيئة كالطاقة، المواد الغذائية (توسعة الرقعة الزراعية التي تتطلب كميات مهمة من المياه، وتتطلب أيضا إجراءات لحماية الأراضي الزراعية من التصحر والبوار)، عقارات لتشييد المباني والمنشآت.. وكل ذلك لابد وأن يتم بالأخذ بعين الاعتبار بعدا أساسيا مغيبا أو على الأقل غائبا،

ولابد وان يطفو على السطح، وهي الوظيفة والدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام ولاسيما الصحافة المكتوبة، خصوصا وأننا نلاحظ أن العديد من الدول باتت تتجه نحو المنشآت الخضراء وتشجع الاستثمار في هذا المجال بخفض الضرائب ودعم الأبحاث العلمية التي تصب في هذا الإطار على سبيل المثال قناعة منها بأن فائدتها ستعود إليها مع الوقت، فإنشاء بنايات تعتمد على نفسها في توليد الطاقة من خلال الاعتماد على أشعة الشمس أو الرياح.. ستؤدي في النهاية إلى تقليص تكلفة إنتاج الطاقة على الدولة في النهاية، كما ستحمي بيئتها ومحيطها وبالتالي مواطنيها، فكل شيء في الحقيقة مرتبط مثل سلسلة.

ومن المعلوم أن الدولة الجزائرية تبنت استراتجيات عديدة قبل صدور حتى التقارير الدولية السالف الإشارة إليها والمتمثلة في عمليات تحلية مياه البحر، تشييد السدود لزيادة القدرة التخزينية للمياه، إنشاء محطات تصفية لاستغلالها في سقي الأراضي الزراعية، وغيرها من الخطط التي لم تطرح حسب معاينتنا للعديد من الصحف الجزائرية على نحو يبرز علاقة البيئة بها بقدر ما كانت في إطار إبراز مجهودات الدولة في الاستجابة لاحتياجات معينة للمواطن في هذا المجال. ونشير إلى أن الماء يمثل أحد التحديات البيئية وليس كلها فمساحات الأراضي الصالحة للزراعة والتلوث بالنفايات وغيرها كلها تحديات أخرى تطرح نفسها بقوة خصوصا بالجزائر. وهنا يتضح جليا أن الإعلام البيئي لابد أن يلعب دوره في هذه الظروف المهمة، ويكون بمثابة الورقة الداعمة في إيجاد تنمية مستدامة تقوم على استغلال أمثل للثروات والموارد البيئية الجزائرية، وذلك من خلال العمل على خلق وعي بيئي لدى الأفراد، ومناقشة وتحليل الخطط والاستراتجيات المتبناة بغرض تقويمها، تعديلها، تدعيمها أو حتى تغييرها إذا تطلب الأمر، فالوعي بالتحديات التي تواجهها الدولة الجزائرية مثلها مثل الكثير من الدول سيخدم المصلحة العامة ويساعد على تفادي وحل الكثير من المشكلات المطروحة، وبالتالي تجاوز تكاليف وتعقيدات قادمة لا محالة إذا لم نعمل على إيجاد أفراد واعون بيئيا.

وإذا ما تحدثنا عن عوامل تدهور البيئة في الجزائر فهي عديدة ومتنوعة تعتبر نتاج غياب كامل لإستراتجية تنمية راشدة في مرحلة معينة تدرج في اهتماماتها الأبعاد البيئة(99) لأسباب أو لأخرى، وينبغي في تقديرنا أن تتوقف وسائل الإعلام عند موضوع تدهور البيئة كالتراجع الملفت للغطاء النباتي، كما ينبغي عليها أيضا أن تتوقف عند عوامل وأسباب تدهورها بغرض المساهمة في تدارك الأمور وتحسينها، خصوصا في ظل التوجهات العالمية الجديدة التي يمكن أن نطلق عليها اسم "الثروة الخضراء"، فنذكر على سبيل المثال مصطلح البنايات الخضراء الذي ظهر مؤخرا ويعني بنايات تعتمد على مواد متجددة لا تضر بالبيئة وتستهلك نسب قليلة من

الطاقة. ولابد من القول أن الجزائر اتخذت بعض الإجراءات التشريعية والتنظيمية للمحافظة على البيئة تعود بدايتها إلى القانون الإطار المتعلق بحماية البيئة مؤرخ في 83/2/5 الذي ينظر للبيئة على أنها عامل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية(100)، وذلك تماشيا مع ما جاء في الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة المنعقدة باستوكهولم 1972 والذي نص على ضرورة إشراك الجماعات المحلية في حماية البيئة(101)، لكن التشريعات المتعلقة البيئة يغلب عليها الطابع العام وهي ترتكز عموما على عامل الحماية والوقاية للمحيط الجوي والمياه والغابات والصحة والنفايات والضجيج(102).

كما وضعت الدولة الجزائرية إستراتجية تتمحور حول عدد من الأهداف والمبادئ تضمن المحافظة والحماية للغطاء النباتي والحيواني وتحدد إجراءات التصدي لكل أشكال التلوث والإضرار البيئي(103)، والتي لابد أن ترافق دون شك بالتوعية من طرف الصحافة حتى تنجح، فوسائل الإعلام شريك أساسي وفعال في تقديرنا لنجاح مختلف المبادرات. ورغم جهود الدولة إلا أن النظام الحالي لا يزال ضعيف وغير فعال وهو ما أكده تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فالقصور الكبير في التخطيط أدى إلى درجة متقدمة من التدهور حسبه(104).
ومن جانب أخر، فقد أصبح الاهتمام بالأبعاد البيئية في التهيئة الحضرية يحتل صدارة الاهتمامات على الصعيد العالمي، وباتت مخططات التهيئة والتعمير تخضع في معظم دول العالم إلى احترام المقاييس البيئية في التنمية الحضرية على اعتبار أن مستقبل الحياة في المدن واستمرارها مرتبط بتحقيق التوازن بين الطبيعة والنمو العمراني والاقتصاد(105). وتوفير المساحات الخضراء بات إطارا يثمن ويشجع النشاطات الاجتماعية والترفيهية والثقافية ويحفز العلاقات الجوارية والحميمية بين السكان ويقوي من شعورهم بالانتماء والألفة زيادة على ترقية أذواقهم وحسهم المدني وثقافتهم البيئية، ومن الناحية الجمالية ترتبط صورة المدينة بهندسة مساحاتها الخضراء وحدائقها ارتباطا وثيقا وعضويا، أما من الناحية البيئية فهي تعمل على تلطيف الجو وتنقية الهواء وتوفير الظل وتخفيف الضوضاء إضافة إلى حماية الأراضي الحساسة كتلك المعرضة للانزلاق والتعرية والانجراف (106).

وفي الأخير نقول أن التحديات البيئية هي في الحقيقة في تزايد مستمر لجملة من الأسباب نذكر أهمها على الإطلاق في تقديرنا هو التزايد المضطرد في عدد سكان الكرة الأرضية عموما وسكان الجزائر واحدة من البلدان المعنية بهذا الأمر الذي شكل هاجسا منذ أول تقرير أعده البروفيسور ميدوس في معهد ماساشوستس التكنولوجي عام 1972 يحمل عنوان

"حدود النمو" والذي أوضح من خلال نموذج رياضي شديد التعقيد عدم التكافئ بين عدد السكان وكمية الموارد الطبيعية التي ستنفذ في المستقبل القريب(107)، وبات الرهان في الاعتماد على الحلول السلوكية بدلا من الاعتماد على التقنية المجردة في حل المشاكل المتعلقة بالبيئة، بطريقة غير مكلفة وبسيطة من الناحية التطبيقية(108)، وهو ما يجعل الإعلام البيئي بالتالي يحتل يوما بعد يوما أهمية اكبر، وأدوار وظائف أكثر، وتجعل الإعلام البيئي مطالب بأن يتماشى مع التحديات البيئية المتزايدة ويعمل على خدمة البيئة والإنسان، فتعريف الناس بحجم مشاكل البيئة ومداها وطبيعتها وأسبابها وطرق علاجها والوقاية منها، وتعريف الناس بالبدائل السلوكية التي تقلل المشكلات البيئية وتخفض معدلات التلوث وتشجع السلوك الموالي للبيئة، يتحقق بنجاعة عند الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيري كالصحف، التلفاز والإذاعة(109) التي بإمكانها تحقيق الوعي الذي هو في النهاية محصلة معرفة وإلمام وحصاد إدراك الناس للعالم المحيط بهم(110)

هوامش الفصل:

1- محمد منير حجاب. المعجم الإعلامي. ط 1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2004. ص: 315.

2- الموسوعة العربية العالمية. ط 2. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. الرياض. المملكة العربية السعودية. 1999. مجلد 15. ص: 45.

3- قانون رقم 07-90 مؤرخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أفريل سنة 1990 المتعلق بالإعلام. المواد 15-16-17. ص.4

4- محمد نجيب أبو الليل. صحافة فرنسا. مؤسسة سجل العرب. 1972. ص:24.

5- المرجع السابق. ص20.

6- الزبير سيف الإسلام. الإعلام والتنمية في الوطن العربي. ط 2. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1986. ص:.13

7- المرجع السابق. ص:.14

8- عواطف عبد الرحمن. مقدمة في الصحافة الإفريقية. الجمعية الإفريقية. القاهرة. مصر. 1980. ص:.45

9- المرجع السابق. ص:.47

10- المرجع السابق. نفس الصفحة.

11-(encyclopédie universalis. Corpus18. France.1995.p :935)

12- الموسوعة العربية العالمية. ط 2. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. الرياض. المملكة العربية السعودية. 1999. مجلد 15. ص:.45

13- عواطف عبد الرحمان. دراسات في الصحافة العربية المعاصرة. ط 1. دار الفرابي. بيروت. لبنان. 1989. ص: 48-.49

14- عبد العزيز شرف. الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية. ط 1. عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة. القاهرة. مصر. 2004. ص:21.

15- فيليب دي طرازي. تاريخ الصحافة العربية. الجزء 03، مطابع دار صادر 1927. بيروت. لبنان. ص:260.

16- زهير احدادن. مدخل لعلوم الإعلام والاتصال. ديوان المطبوعات الجزائرية. الجزائر. 1991.

17- تيسير أبو عروجة. دراسات في الصحافة والإعلام. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.ط 1. عمان. الأردن. 2000. ص:.246

18- فيليب دي طرازي. تاريخ الصحافة العربية. مرجع سابق. ص262

19- تيسير أبو عروجة. دراسات في الصحافة والإعلام. مرجع سابق. ص:.251

20-فيليب دي طرازي. تاريخ الصحافة العربية. مرجع سابق. ص:.264

21-الزبير سيف الإسلام. تاريخ الصحافة في الجزائر. ج 2. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. .1982

22- تيسير أبو عروجة. دراسات في الصحافة والإعلام. مرجع سابق. ص: .246

23- المرجع سابق. ص:247-.248

24- المرجع السابق. ص:.50

25- المرجع السابق. ص:.254

26- المرجع السابق. ص:.255

27- المرجع السابق. ص:.259

28- فضيل دليو. المستقبل العربي. العدد 05. مركز دراسات الوحدة العربية. 2000. ص:.48

29- تيسير أبو عروجة. دراسات في الصحافة والإعلام. مرجع سابق. ص:267-.268

30- محمد زبدة. دليل الصحافة العربية الجزائرية. ص:.7

31- إبراهيم عبد الله المسلمي. إدارة المؤسسات الصحفية. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 1995. ص: .8

32- محمود علم الدين. تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 1990. ص:.43

33- بيير ألبير. ترجمة فاطمة عبد الله محمود. الصحافة. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. 1987. ص:.6

34- محمد سيد محمد. الصحافة سلطة رابعة. مطابع دار الشعب. القاهرة. مصر. 1979. ص:.5

35- مجدي صلاح طه المهدي. الصحافة وقضايا التعليم. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر. 2007. ص:.40

36- كمال الدين جعفر عباس. الاتصال السياسي. ط 1. المكتب الاسلامي .بيروت. لبنان. 2004. ص:.44

37- حسن عماد مكاوي. ليلى حسين السيد. الاتصال ونظرياته المعاصرة. ط 3 الدار المعرفية اللبنانية. القاهرة. مصر. 2002. ص:.73
38- المرجع السابق. ص:.71
39- محمد عبد الحميد. نظريات الإعلام واتجاهات التأثير. ط 3. عالم الكتاب. القاهرة. مصر. 2004. ص:.53
40- المرجع السابق. ص:.55
41- المرجع السابق. نفس الصفحة.
42- فاروق أبو زيد. فن الخبر الصحفي. ط4. عالم الكتاب. القاهرة. مصر. 2000. ص:.101
43- عبد العزيز شرف. الأساليب الفنية في التحرير الصحفي. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.2000. ص:.55
44- مرعى مدكور. الصحافة الإخبارية. ط1. دار الشروق. القاهرة. مصر. 2002. ص:14.
45 -فاروق أبو زيد. فن الخبر الصحفي. مرجع السابق. ص:66.
46- محمد حسام الدين. المسؤولية الاجتماعية للصحافة. ط 1. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. مصر.2003. ص:114.
47- خليل صابات. الصحافة مهنة ورسالة. دار المعارف. القاهرة. مصر. ص:19.
48- نصرالدين لعياضي. اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. 1999. ص:.13
49- المرجع السابق. نفس الصفحة.
50- المرجع السابق. ص:.14
51- محمد جمال الفار. المعجم الإعلامي. ط 1. دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2006. ص:.60
52- نصرالدين لعياضي. اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية. مرجع سابق. ص:.16
53- المرجع السابق. ص:58.
54- جون أولمان. ترجمة ليلى زيدان. التحقيق الصحفي. الدار الدولية للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.1999. ص:.21
55- نصرالدين لعياضي. اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية. مرجع سابق. ص:.47
56- المرجع السابق. ص:52.
57- المرجع السابق. ص:.53

58- المرجع السابق. ص:.42

59- المرجع السابق. ص:.30

60- فاروق أبو زيد. فن الكتابة الصحفية. عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة. القاهرة. مصر. ص:183/.184

61- المرجع السابق. ص:217/.218

62- إسماعيل إبراهيم. فن المقال الصحفي. ط 1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2001. ص: .198

63- فاروق أبو زيد. فن الكتابة الصحفية. مرجع سابق. ص:.13

64- غازي زين الدين عوض الله. الأسس الفنية للحديث الصحفي. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. 1996. ص:.65

65- عبد النبي خزعل. فن تحرير الأخبار في الإذاعات الدولية. ط1. الدار العلمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2003. ص:.18

66- أسامة عبد الرحمان علي. فنون الكتابة الصحفية والعمليات الإدراكية لدى القراء. ط 1. ايتراك للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2003. ص:.148

67- عبد اللطيف حمزة. الصحافة والمجتمع. دار القلم. القاهرة. مصر. 1963. ص:.19

68- جمال الدين السيد علي صالح. الإعلام البيئي. مرجع سابق. ص:.94

69- إسماعيل إبراهيم. الصحفي المتخصص. مرجع سابق. ص:235-.236

70- المرجع السابق. ص:234-.235

71- عبد الحميد شكري. الاتصال الجماهيري. العربي للنشر والإشهار مطبعة النيل. القاهرة. مصر.ص.114

72- جون ل. هاتلنج. ترجمة كمال عبد الرؤوف. أخلاقيات الصحافة. ط 1. الدار العربية للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.ص:.19

73- عبد الحميد شكري. الاتصال الجماهيري. مرجع السابق. نفس الصفحة.

74- علي عسكر، محمد الأنصاري. علم النفس البيئي. دار الكتاب الحديث. القاهرة. مصر. 2004. ص:.28

75- راتب السعود. الإنسان والبيئة. دار الحاد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2004. ص:.15

76- جمال الدين السيد علي صالح. الإعلام البيئي: بين النظرية والتطبيق. مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية. مصر. 2003. ص:.98

78- راتب السعود. الإنسان والبيئة. مرجع سابق. ص:.15

79- أيمن سليمان مزاهرة، على فالح الشوابكة. البيئة والمجتمع. ط 1. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2003. ص: .9

80- إسماعيل إبراهيم. الصحفي المتخصص. مرجع سابق. ص:.242

81- أحمد زكريا أحمد. الكتابة الصحفية الإخبارية وتأثيراتها. ط 1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2008.

82- عبد الله زلطة. القائم بالاتصال في الصحافة: دراسة نظرية وميدانية. ط 1. الدار العالمية للنشر والتوزيع. مصر. 2007. ص:5.

83- المرجع السابق. ص:.27

84- المرجع السابق. ص:.28

85- المرجع السابق. ص.25

86- إسماعيل إبراهيم. الصحفي المتخصص. ص:244.

87- جمال الدين السيد علي صالح. الإعلام البيئي. مرجع سابق. ص:.78

88- المرجع السابق. ص:.82

89- فتحية محمد الحسن. مشكلات البيئة. ط 1. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2006. ص12/.13

90- جمال الدين السيد علي صالح. الإعلام البيئي. مرجع سابق. ص:91.

91- المرجع السابق. ص:13-.14

92- المرجع السابق. ص:.96

93- المرجع السابق. ص: .14

94- إسماعيل إبراهيم. الصحفي المتخصص. ط 1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.2001. ص:.233

95-فتحي الأبياري. صحافة المستقبل والتنظيم السياسي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر. ص:13.

96- راتب السعود. الإنسان والبيئة. مرجع سابق. ص: .256

97- المرجع السابق. نفس الصفحة.

98- المرجع السابق. ص:.257

99- المرجع السابق. ص:258.

100- Ouvrage collectif. L'environnement en algérie. Laboratoire d'études et de recherches sur le Maghreb et la Méditerranée. Université Mentouri. Edition 2001. Constantine. P:15.

101- وناس يحي. ضرورة إعادة النظر في الاختصاص المحلي لحماية البيئة. (مجلة الحقيقة؛ مجلة علمية فكرية محكمة تصدر عن جامعة أدرار). دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. عين مليلة. الجزائر.. العدد 01. 2002. ص:351.

102- Ouvrage collectif. L'environnement en Algérie. Op. Cit. p. : 7.
103- Ibid. p. :12.
104- Ibid. p. :6.
105- Ibid. p. :7.
106- Ibid. p. :11.

107- هيرفه دومیناخ، ميشال بيوكه. تعريب جورجيت الحداد. السكان والبيئة. ط 1. عويدات للنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. 2003. ص: 11.

108- محمد عاشور الساعدي. الموارد الطبيعية المتجددة. مجلة كلية الآداب (مجلة محكمة نصف سنوية). جامعة الفاتح. طرابلس. ليبيا. العدد05. 2007. ص: .119

109- عبد الرحمان محمد العيسوي. شرح قانون البيئة من المنظور النفسي والتربوي. ط1. دار الفكر العربي. الإسكندرية. مصر. 2006. ص:.220

110- عبد الله بوجلال. إشكالية تحديد الوعي الاجتماعي. المجلة الجزائرية للاتصال. فصلية متخصصة تعنى بأبحاث الاتصال. معهد علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر. العدد 04. 1990. ص: 47.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية لمدى اهتمام جريدتي "النصر" و"الجمهور" بالبيئة

1.4- شكل المادة البيئية في جريدتي "النصر" و"الجمهور":

1.1.4- عرض وتحليل بيانات شكل المادة البيئية في الجريدتين.

2.1.4- النتائج العامة لشكل المادة البيئية في الجريدتين.

2.4- مضمون المادة البيئية في جريدتي "النصر" و"الجمهور":

1.2.4- عرض وتحليل بيانات مضمون الجريدتين.

2.2.4- النتائج العامة لمضمون المادة البيئية في الجريدتين.

3.4- دراسة الفرق في الاهتمام بالبيئة بين جريدتي "النصر" و"الجمهور"

1.3.4- عرض المقارنة بين الجريدتين من حيث الشكل.

2.3.4- المقارنة العامة لشكل المادة البيئية في الجريدتين.

3.3.4- عرض المقارنة بين الجريدتين من حيث المضمون.

4.3.4- المقارنة العامة لمضمون المادة البيئية في الجريدتين.

4.4- النتائج العامة

نتائج الدراسة

سنشرع في البداية بعرض تفصيلي للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية عبر الأشهر الـ12 لسنة 2008، وذلك لما لاحظناه من تفاوت في النتائج على مدار مختلف الأشهر، الأمر الذي يتطلب ويستحق الوقوف عنده، وسنحاول في نفس الوقت تفسير هذه النتائج وتحليلها بشكل جزئي واستنطاق الأرقام والإحصائيات المتوصل إليها كي لا تظل صماء وجامدة وبعيدة عن جملة من المؤثرات الداخلية والخارجية، ثم سنتطرق بعدها للنتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة في كل جريدة فيما يتعلق بالشكل ثم بالمضمون، لنقارن بعدها بين شكل ومضمون المادة البيئية في الجريدتين.

وكون دراسة الشكل الذي تنشر فيه المادة الإعلامية تمكننا من معرفة كيفية التفاعل مع المعطيات البيئية ومعالجها، وإبراز مدى اهتمام المؤسسات الإعلامية ومدى أهمية هذه المادة مقارنة بمواد إعلامية أخرى حسب نظرية ترتيب الأولويات، حيث يعكس كل من مكان نشر المادة الإعلامية، وسائل الإبراز المصاحبة للنشر، القوالب الصحفية التي تعتمد عليها المؤسسة الإعلامية في نشر المادة الإعلامية، وكذا المساحة المخصصة لها، بشكل واضح مدى اهتمام المؤسسات الإعلامية بموضوع من المواضيع حسب ما جاءت به نظرية الأجندة، وهو ما يعني أن معالجة المادة الإعلامية يتم بطريقة يبرز فيها هذا الاهتمام، الأمر الذي جعلنا نعتمد على هذه النظرية في وصف وتحليل المواد الإعلامية البيئية المنشورة بالجريدتين.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل شكل المادة الإعلامية عن مضمونها، فهما يتكاملان معا في دراستنا لمعرفة طريقة معالجة المادة البيئية بالجريدتين، وسنتناول في الجانب المتعلق بالمضمون، المصادر التي اعتمدت عليها الجريدة أو الصحفي أو المحرر في تحرير المادة الإعلامية البيئية، نوع الموضوع المتطرق إليه، طبيعة المعلومات، ومنطقة الجغرافية التي تهتم بها المادة البيئة المنشورة.

1.4- شكل المادة البيئية في جريدتي "النصر" و"الجمهور":

1.1.4- عرض وتحليل بيانات شكل المادة البيئية في الجريدتين.

1.1.1.4- أماكن نشر المادة البيئية في الجريدتين:

أ- أماكن نشر المادة البيئية في جريدة "الجمهور":

جدول (1) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جانفي

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	6	75
الصفحة الأخيرة	2	25
المجموع	08	100

شملت الدراسة خلال هذا الشهر 19 من أصل 25 عددا صادرا عن الجريدة، وتوصلت إلى أن عدد المواد البيئية التي نشرت بالصفحات الداخلية بلغ عددها 06 أي بنسبة مئوية تمثل 75 بالمائة، فيما نشرت مرتين (02) بالصفحة الأخيرة بنسبة مئوية تمثل 25 بالمائة، وغابت تماما المادة الإعلامية المتعلقة بالبيئة عن الصفحة الأولى طوال شهر جانفي. ومن الواضح أن النسبة الأكبر من المواد البيئية نشرت في الصفحات الداخلية وهذا أمر عادي بالنظر إلى عددها وأفضلية النشر فيها.

جدول (2) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر فيفري

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	1	7.14
الصفحات الداخلية	10	71.43
الصفحة الأخيرة	3	21.43
المجموع	14	100

خلال شهر فيفري، شملت الدراسة 23 من أصل 24 عددا صدر خلال هذا الشهر، وأسفرت عن النتائج التالية: نشر عشرة (10) مواد إعلامية بيئية بالصفحات الداخلية، وثلاثة (03) مواضيع بالصفحة الأخيرة، وكذا تسجيل أول مادة بيئية تنشر كاملة بالصفحة الأولى منذ بداية سنة 2008، وذلك يوم 26 فيفري، وكانت النسب على التوالي 71.43 بالمائة، 21.43 بالمائة وأخيرا عدد النشر في الصفحة الأولى 07.14 بالمائة. وتوضح هذه النسب تراجع حجم المواد البيئية المنشورة بالصفحات الداخلية بشكل طفيف مقارنة مع الشهر السابق.

جدول (3) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر مارس

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	23	88.46
الصفحة الأخيرة	03	11.54
المجموع	26	100

شملت الدراسة 26 من أصل 27 عددا صدر خلال شهر مارس، والملاحظ ارتفاع جد ملحوظ في عدد المواد الإعلامية المتعلقة بالبيئة مقارنة بالشهرين الماضيين حيث وصل عددها إلى 26 مادة إعلامية، وهو ما يتجاوز عدد المواد الإعلامية البيئة المنشورة خلال شهري جانفي وفيفري مجتمعة، واقترب عدد نشرها إلى معدل مادة بيئية في كل عدد. وظلت خلال هذا الشهر أيضا المواد المنشورة على مستوى الصفحات الداخلية هي الغالبة.

والملاحظ أيضا أن عدد المواد البيئة المنشورة يكافئ عدد الأعداد التي شملتها الدراسة، وبالتالي يمكن القول أن معدل نشر المادة الإعلامية لموضوع الدراسة كانت بمعدل مرة كل يوم، لكن لابد من الإشارة إلى أن هناك أعداد عديدة لم تتضمن ولا مادة إعلامية حول موضوع الدراسة، وفي المقابل ضمت أخرى في العديد من الأحيان أكثر من مادتين إعلاميتين حول البيئة.

ورغم العدد المعتبر من المادة البيئة خلال هذا الشهر، إلا أن الصفحة الأولى لم تعرف نشر هذه المادة بها ولو لمرة واحدة، واحتلت الصفحات الداخلية المرتبة الأولى من حيث مكان نشر المواضيع البيئية بفارق كبير عن الصفحة الأخيرة التي نشرت بها ثلاث (03) مواد بيئية بنسبة لا تتجاوز 11.54 بالمائة أي تقريبا عشر المواد البيئة نشرت بالصفحة 24.

جدول(4) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أفريل

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	16	88.88
الصفحة الأخيرة	02	11.12
المجموع	18	100

شملت الدراسة 24 من أصل 26 عددا صدر خلال شهر أفريل، وأبرزت النتائج المتوصل إليها انخفاض محسوس في عدد المواد الإعلامية المتعلقة بالبيئة مقارنة بالشهر الماضي مع غياب كلي في الصفحة الأولى، فيما نشرت المادة البيئة مرتين في الصفحة الأخيرة و16 مرة في الصفحات الداخلية التي تبقى تحتل الصدارة بنسبة 88.88 بالمائة هذه المرة.

جدول(5) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر ماي

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	15	93.75
الصفحة الأخيرة	01	6.25
المجموع	16	100

شملت الدراسة 22 من أصل 24 عددا صدر خلال هذا الشهر، والملاحظ من النتائج المتوصل استمرار انخفاض عدد المواد البيئية المنشورة على صفحات جريدة "الجمهور"، حيث تم تسجيل عدد إجمالي للمواد المنشورة حول البيئة يقدر بـ 16 موضوعا، كما سجل أيضا انخفاض عدد المواد البيئية التي نشرت في الصفحة الأخيرة إلى النصف مقارنة بالشهر الماضي، لتصل بذلك نسبة المواد المنشورة بالصفحات الداخلية إلى 93.75 بالمائة مقابل 06.25 بالمائة بالنسبة للصفحة رقم 24.

جدول(6) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جوان

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	01	4.34
الصفحات الداخلية	18	78.26
الصفحة الأخيرة	04	17.40
المجموع	23	100

للمرة الثانية منذ بداية سنة 2008، نسجل تخطي عدد المواد البيئية المتعلقة بالبيئة عتبة الـ20 مادة، حيث بلغ عدد المواد البيئية خلال هذا الشهر 23 مادة بيئية، مع العلم أن الدراسة مست خلال هذا الشهر 24 من أصل 26 عددا، وهو ما يعني أن معدل النشر يكاد يكون مرة كل يوم. وظلت خلال شهر جوان الأغلبية الساحقة من المواد البيئية تنشر على مستوى الصفحات الداخلية، حيث بلغ عددها 18 مادة بيئية، كما سجلنا لأول مرة منذ بداية سنة 2008 وصول عدد المواد البيئة المنشورة في الصفحة الأخيرة إلى أربعة (04) مواد بنسبة مئوية تمثل 17.40 بالمائة، فضلا عن نشر المادة البيئية مرة واحدة في الصفحة الأولى.

جدول(7) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جويلية

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	01	14.29
الصفحات الداخلية	05	71.42
الصفحة الأخيرة	01	14.29
المجموع	07	100

خلال شهر جويلية تبرز النتائج المتوصل إليها سقوطا حرا من حيث عدد نشر المادة الإعلامية البيئية مقارنة بالأشهر الأخيرة التي لم يقل عدد المواد البيئة فيها على صفحات الجريدة عن الـ16، ومقارنة مع شهر مارس على سبيل المثال نلاحظ أن العدد انخفض إلى الربع تقريبا، وهو أضعف الشهور من حيث عدد المواد البيئية المنشورة منذ بداية سنة 2008، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الدراسة شملت 19 من أصل 26عددا صدر خلال هذا الشهر، وهو ما يوازي الأعداد المدروسة خلال شهر جانفي الذي كانت نتائجه هو الأخر منخفضة من حيث عدد المواد البيئة المنشورة مقارنة مع باقي الأشهر.

ويوضح الجدول تساوي عدد المرات التي نشرت فيها المادة البيئة بكل من الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة، وهو ما يسجل أيضا لأول مرة، فيما ظلت النسبة الأكبر مخصصة للصفحات الداخلية والتي وصلت إلى 71.42 بالمائة. وعموما يمكن القول أن متوسط النشر خلال هذا الشهر هو مرة كل ثلاثة أيام تقريبا.

جدول(8) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أوت

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	17	94.44
الصفحة الأخيرة	01	05.56
المجموع	18	100

شملت الدراسة خلال شهر أوت كل الأعداد الصادرة خلال هذا الشهر والبالغ عددها 26 عددا، وأسفرت عن تضاعف عدد المواد البيئة مقارنة بالشهر المنصرم، حيث سجلنا 18 مادة بيئية، أغلبيتها الساحقة نشرت بالصفحات الداخلية بنسبة تفوق 94 بالمائة، وهو ما تم تسجيله لأول مرة، فمن أصل 18 مادة نشرت 1مادة واحدة منها بالصفحة الأخيرة.

جدول(9) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر سبتمبر

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	10	62.5
الصفحة الأخيرة	06	37.5
المجموع	16	100

شملت الدراسة خلال هذا الشهر كل الأعداد الصادرة والبالغ عددها 26 عددا، وتم خلاله تحطيم الرقم السابق المتعلق بعدد المرات التي ظهرت بها المادة البيئية بالصفحة الأخيرة، حيث بلغ عددها لأول مرة منذ أكثر من ثمانية (08) أشهر ست (06) مرات، لتسجل بذلك أكبر نسبة نشر بالصفحة 24، بلغت 37.50 بالمائة، مقابل 62.50 بالمائة في الصفحات الداخلية، وتتجاوز بذلك ولأول مرة أيضا نصف ما نشر بالصفحات الداخلية من حيث العدد.

جدول(10) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أكتوبر

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	19	76
الصفحة الأخيرة	06	24
المجموع	25	100

شملت الدراسة خلال شهر أكتوبر كل الأعداد الصادرة خلال هذا الشهر والبالغ عددها 24 عددا، وسجل خلاله ولأول مرة تجاوز معدل مادة بيئية كل يوم، حيث بلغت عدد المواد البيئية الإعلامية المنشورة خلال هذا الشهر 25 مادة، نشرت 19 منها على مستوى الصفحات الداخلية و06 منها على مستوى الصفحة الأخيرة، لتتساوى بذلك مع الشهر الماضي من حيث عدد الظهور في الصفحة رقم 24، وهو أعلى عدد نشر بهذه الصفحة منذ انطلاق سنة 2008، ومع ذلك انخفضت نسبة النشر بهذه الصفحة مقارنة بالشهر المنصرم نتيجة ارتفاع عدد المواد المنشورة بالصفحات الداخلية والتي حازت على نسبة 76 بالمائة.

جدول(11) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر نوفمبر

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	20	95.23
الصفحة الأخيرة	01	4.77
المجموع	21	100

شملت الدراسة خلال هذا الشهر مختلف الأعداد الصادرة التي بلغ عددها 25 عددا، واحتلت خلاله المواد المنشورة بالصفحات الداخلية النصيب الأكبر، فقد سجل ولأول مرة تجاوز نسبة المواد الإعلامية البيئة المنشورة بهذه الصفحة عتبة الـ 95 بالمائة، فمن أصل 21 مادة بيئية منشورة خلال هذا الشهر، سجل نشر واحدة منها فقط بالصفحة الأخيرة، فيما تظل الصفحة الأولى غير معتمد عليها في نشر المواد البيئية طوال الأشهر الأخيرة.

جدول(12) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر ديسمبر

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	21	87.5
الصفحة الأخيرة	03	12.5
المجموع	24	100

شملت الدراسة خلال شهر ديسمبر 24 عددا، وهو العدد الإجمالي للأعداد الصادرة في شهر ديسمبر، وقد سجل في هذا الشهر للمرة الثانية طوال سنة 2008 معدل مادة إعلامية بيئية

يوميا، وظلت دائما الصفحات الداخلية تحظى بالنصيب الأكبر من حيث عدد المواد البيئة المنشورة، حيث بلغ عددها 21 خلال هذا الشهر وبنسبة تصل إلى 87.50 بالمائة مقابل 12.50 بالمائة لفائدة الصفحة الأخيرة.

جدول(13) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال الأشهر الـ12

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	03	01.38
الصفحات الداخلية	181	83.41
الصفحة الأخيرة	33	15.21
المجموع	217	100

شملت الدراسة طوال سنة 2008، 283 من أصل 303 عددا، أي منقوصة من 20 عددا لأسباب تتجاوز إرادتنا، وتبين من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- بلغ عدد المواد الإعلامية البيئة المنشورة خلال سنة 2008 ما يوازي 217 مادة، نشرت أغلبيتها الساحقة بالصفحات الداخلية، فقد بلغ عددها 181 مادة بنسبة تصل إلى 83.41 بالمائة من إجمالي المواد البيئة المنشورة، تليها الصفحة الأخيرة التي حازت على نسبة 15.21 بالمائة بـ33مادة، وفي المرتبة الأخيرة الصفحة الأولى التي لم تعرف نشر سوى ثلاثة مواد إعلامية بيئية موزعة على ثلاثة أشهر هي: فيفري، جوان وجويلية.، ولا تتجاوز بذلك نسبتها 01.38 بالمائة.

- تجاوزت جريدة "الجمهور" مرة واحدة معدل مادة إعلامية كل يوم، وكان ذلك خلال شهر أكتوبر بحيث بلغ عدد المواد المنشورة المتعلقة بالبيئة 25 موزعة على 24 عددا.

- أكبر عدد من المادة البيئية من حيث عدد النشر سجل خلال شهر مارس، حيث عرف نشر 26 مادة إعلامية بيئية، فيما عرف شهري مارس وديسمبر متوسط نشر مرة كل يوم، ففي مارس شملت الدراسة 26 عددا وبلغ عدد المواد البيئية 26، أما خلال شهر ديسمبر فقد شملت الدراسة 24 عدد وجدت أنه تم خلاله نشر 24 مادة إعلامية متعلقة بالبيئة.

- أضعف عدد متعلق بنشر المادة البيئية في جريدة "الجمهور" سجل خلال شهر جويلية بحيث لم يتجاوز عددها السبعة مواد إعلامية من مجموع 19 عددا شملته الدراسة، متبوعا بشهر جانفي الذي بلغ عدد المواد البيئية المنشورة خلاله 08.

- أكبر عدد نشر في الصفحة الأخيرة سجل خلال شهري سبتمبر وأكتوبر بحيث عرفا نشر 06 مواد إعلامية في كل منهما، فيما سجل أضعف عدد نشر بها خلال الأشهر التالية: نوفمبر، أوت، جويلية وماي، بحيث لم يتجاوز عدد الظهور مرة واحدة خلال كل شهر من الأشهر السالفة الذكر.

- أكبر عدد نشر سجل بالصفحات الداخلية كان خلال شهر مارس بعدد يصل إلى 23 مادة إعلامية متعلقة بالبيئة، فيما أكبر نسبة نشر بالصفحات الداخلية فقد سجلت خلال شهر نوفمبر بحث تجاوزت الـ95 بالمائة، أما أقل عدد نشر بها فقد سجل خلال شهر جويلية بحيث لم يتجاوز عدد المواد التي نشرت بها الخمسة، يليه شهر جانفي بستة مواد إعلامية بيئية، أما من حيث أخفض نسبة نشر بالصفحات الداخلية فقد سجلت خلال شهر سبتمبر أين سجلت نسبة لا تتجاوز الـ 62.50 بالمائة.

جدول (14) تلخيصي لمكان نشر المادة البيئية على مدار 12 شهرا بجريدة "الجمهور"

الشهر	مكان النشر	عدد المرات	النسبة المئوية
جانفي	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	06	75
	الصفحة الأخيرة	02	25
فيفري	الصفحة الأولى	01	07.14
	الصفحات الداخلية	10	71.43
	الصفحة الأخيرة	03	21.43
مارس	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	23	88.46
	الصفحة الأخيرة	03	11.54
أفريل	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	16	88.88
	الصفحة الأخيرة	02	11.12
ماي	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	15	93.75
	الصفحة الأخيرة	01	06.25
جوان	الصفحة الأولى	01	04.34
	الصفحات الداخلية	18	78.26
	الصفحة الأخيرة	04	17.40
جويلية	الصفحة الأولى	01	14.29
	الصفحات الداخلية	05	71.42
	الصفحة الأخيرة	01	14.29
أوت	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	17	94.44
	الصفحة الأخيرة	01	05.56
سبتمبر	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	10	62.50
	الصفحة الأخيرة	06	37.50
أكتوبر	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	19	76
	الصفحة الأخيرة	06	24
نوفمبر	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	20	95.23
	الصفحة الأخيرة	01	04.77
ديسمبر	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	21	87.50
	الصفحة الأخيرة	03	12.50

إذا ما أردنا تحليل وتفسير هذه النتائج المتوصل إليها، فلابد من الوقوف على جملة من الحقائق الأساسية في تقديرنا والتي نلخصها في نقطتين:

1- غياب مقاييس علمية محددة تمكننا من القول بأن نسبة النشر في أي صفحة يجب أن تكون في حدود معينة بالنسبة للمواد الإعلامية إجمالا، فمقاييس تصنيف وترتيب المواد البيئية يتم وفق العديد من المعايير المهنية (الذاتية والموضوعية)، وكذا معايير أخرى تتحكم فيها الظروف والمعطيات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وغيرها، وبالتالي لا يمكن الاستناد في الحكم على مدى اهتمام الجريدة بالبيئة انطلاقا من مكان النشر فقط.

2- إن العدد الإجمالي للصفحات الداخلية هو 22 صفحة في جريدة "الجمهور"، وبالتالي فإن عددها يفوق عدد الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة كل على حدا 22 مرة، فمن المنطق أن يكون عدد المواد البيئية المنشورة في الصفحات الداخلية أكبر من الصفحتين المتبقيتين نظرا للفارق في حجم المساحة.

ومع ذلك يمكن القول أن عدد النشر غير المتجانس ولا المتقارب في إجمالي الشهور الـ 12 لعام 2008 يعكس غياب إستراتجية مسبقة لتناول المواضيع البيئية، فكان عامل الصدفة في التعاطي معها هو السائد، ويمكن القول أن جريدة "الجمهور" كانت على استعداد لايلاء أهمية للمادة البيئية، وذلك نستشفه من خلال عدد النشر في الصفحة الأخيرة الذي بلغ 33 مرة، فضلا عن نشر ثلاثة مواد إعلامية بيئية كاملة في الصفحة الأولى، وهي في الأصل مخصصة لتقديم فكرة عامة عن مضمون الجريدة وقلما تنشر بها كل المادة الإعلامية إلا في حالتين، هما قلة حجم مساحة هذه المادة وأهميتها الكبيرة حسب ما تعلمته في ميدان الممارسة الصحفية.

أما من حيث ترتيب النشر عبر الصفحات فأتى منطقيا، حيث احتلت عدد المواد البيئة المنشورة في الصفحات الداخلية المرتبة الأولى، وهو أمر منطقي كما سبق الإشارة إليه، متبوعة بالصفحة الأخيرة، وهو أمر مقبول مهنيا، ومتناقض حسابيا، فمن الناحية الحسابية متناقض كون حجم الصفحة الأولى يساوي حجم الصفحة الأخيرة، فكيف يتم نشر 33 مادة بيئية في الصفحة 24 مقابل 03 مرات في الصفحة الأولى أي أكثر بعشر مرات، لكن من الناحية المهنية، فمعلوم أن الصفحة الأولى هي بمثابة الواجهة والمرأة التي تعكس مضامين الجريدة من خلال الإشارة إليها لا من خلال عرضها كاملة. ورغم ذلك لا يمكن اعتماد الأمر كقاعدة إعلامية، حيث أن لكل مؤسسة إعلامية سياستها، تبويبها، ورؤيتها الخاصة التي تعمل وفقها، لكن المتعارف عليه هو ما سبق ذكره، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار النتائج المتوصل إليها والمتعلقة بمكان نشر المادة الإعلامية البيئية جد منطقية.

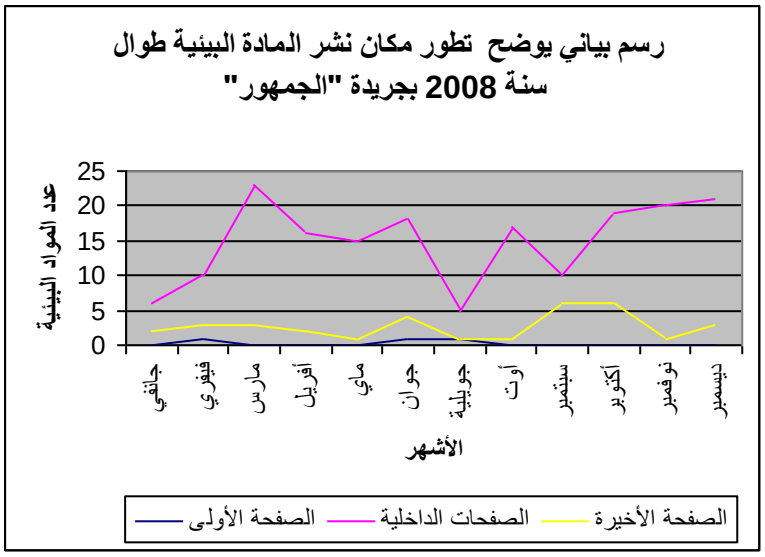

رسم بياني رقم (1)

يظهر هذا الرسم البياني أن تطور مكان نشر المادة البيئية طوال السنة متقارب بشكل كبير فيما يتعلق بالصفحة الأولى التي قليلا ما يتم النشر بها، كما أن منحى نشر المادة البيئية على مستوى الصفحة الأخيرة جاء متقاربا إلى حد كبير، فلم يتجاوز عتبة الخمسة مواد إلا في حالتين. أما المنشورة على مستوى الصفحات الداخلية فقد عرفت معدل نشر غير مستقر إلى حد بعيد، حيث تبدأ بشكل متواضع أي 08 مواد، لتقفز إلى 13 مادة ثم تقفز إلى الضعف تقريبا، وتسجل أعلى مستوى لم تبلغه على مدار الأشهر المتبقية، فمن الواضح انخفاض عدد المواد البيئية المنشورة التي تسجل أدنى عدد لها خلال شهر جويلية، ثم تعد إلى الارتفاع مرة أخرى. وعلى عكس بداية السنة أنهت الجريدة عدد المواد المنشورة، سيما على الصفحات الداخلية، بعدد نشر عال وصل إلى 21 مادة بهذه الأخيرة لوحدها.

ب- أماكن نشر المادة البيئية في جريدة "النصر":

جدول(15) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جانفي

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	11	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	11	100

يوضح الجدول أن عدد المواد البيئية المنشورة خلال هذا الشهر لم تتجاوز 11 مادة، اقتصر ظهورها إلا على مستوى الصفحات الداخلية، كما يمكن القول أن معدل نشر المادة البيئية هو أقل من مرة في كل عددين.

جدول(16) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر فيفري

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	08	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	08	100

شملت الدراسة خلال شهر فيفري 24 عددا، وبلغ إجمالي المواد الإعلامية البيئية المنشورة ثمانية، نشرت كلها على مستوى الصفحات الداخلية، وكان معدل نشر المادة البيئية في شهر فيفري مرة في كل ثلاثة أعداد، وهو ما يمثل تراجع نسبي مقارنة بالشهر الماضي.

جدول(17) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر مارس

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	09	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	09	100

خلال هذا الشهر أيضا، نلاحظ أن جريدة "النصر" تنشر المادة البيئية إلا على مستوى الصفحات الداخلية، حيث لم نسجل نشر ولا موضوع واحد متعلق بالبيئة على مستوى الصفحتين الأولى والأخيرة، كما ظل معدل نشر المواد البيئية في حدود الشهر الماضي. ونشير في الأخير إلى أن الدراسة شملت 26 عددا صدر خلال هذا الشهر.

جدول(18) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أفريل

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	04	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	04	100

سجل في شهر مارس أضعف حصيلة من حيث عدد المواد الإعلامية البيئية المنشورة ومن حيث معدل نشر موضوع الدراسة على إجمالي الصفحات، حيث لم يتجاوز عدد المواد البيئية المنشورة الأربعة، نشرت كالعادة كلها على مستوى الصفحات الداخلية، فيما كان معدل نشرها في حدود مرة كل ستة أعداد.

جدول(19) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر ماي

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	08	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	08	100

كالعادة، يقتصر نشر المادة البيئة على الصفحات الداخلية، وقد تضاعف عددها خلال هذا الشهر مقارنة مع السباق، حيث تم تسجيل ثمانية مواد بيئية، نزل بفضلها معدل نشر المادة الإعلامية إلى النصف أي مادة بيئية كل ثلاثة أيام. وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الأعداد التي شملتها الدراسة هو شملت الدراسة 24 عدد.

جدول(20) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جوان

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	06	75
الصفحة الأخيرة	02	25
المجموع	08	100

لأول مرة منذ انطلاق الدراسة تم نشر مادتين بيئيتين على مستوى الصفحة الأخيرة التي سجلت بذلك نسبة 25 بالمائة، فيما تم نشر باقي المادة البيئية على مستوى الصفحات الداخلية. ويوضح الجدول السابق تساوي عدد المواد البيئية المنشورة خلال هذا الشهر مع الشهر السابق رغم ازدياد عدد الأعداد المدروسة ومع ذلك ظل المعدل في حدود مادة بيئية كل ثلاثة أيام. نشير في الأخير إلى أن الدراسة مست 26 عددا.

جدول(21) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جويلية

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	13	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	13	100

لأول مرة منذ بداية السنة، يصل عدد المواد البيئية إلى 13 مادة، نشرت كلها على مستوى الصفحات الداخلية للجريدة، ولم نسجل نشر أي مادة على مستوى الصفحتين الأولى والأخيرة. وقد بلغ معدل نشر المادة البيئية مرة كل عددين خلال هذا الشهر، مع العلم أن عدد الأعداد المدرسة هو 26.

جدول(22) يوضح مكان لنشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أوت

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	21	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	21	100

قفزة معتبرة، تسجل لأول مرة فيما يخص عدد المواد الإعلامية البيئية المنشورة على صفحات جريدة "النصر"، حيث بلغ عددها 21 مادة أي بمعدل يقترب لأول مرة أيضا من مادة بيئية في كل عدد، ورغم ارتفاع عدد المواد البيئية المنشورة إلا أن مكان نشرها اقتصر على الصفحات الداخلية.

جدول(23) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر سبتمبر

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	09	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	09	100

خلال هذا الشهر يتراجع عدد المواد البيئية المنشورة إلى تسعة، أي بمعدل نشر يصل إلى حدود مادة إعلامية بيئية كل ثلاثة أعداد إذا ما علمنا أن إجمالي الأعداد الصادرة خلال هذا الشهر كان 26 عددا. أما من حيث مكان النشر، فلا تغيير يذكر مقارنة مع الأشهر السابقة.

جدول(24) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أكتوبر

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	06	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	06	100

خلال هذا الشهر نلاحظ تراجع متواصل لعدد المواد البيئية المنشورة عبر صفحات الجريدة بنسبة 33.33 بالمائة، وتخصص كالعادة الجريدة الصفحات الداخلية فقط لنشر المادة البيئية، وفيما يخص معدل نشر المادة البيئية خلال هذا الشهر فقد كان مرة كل أربعة أعداد.

جدول(25) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر نوفمبر

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	03	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	03	100

يوضح الجدول أن انخفاض عدد المواد البيئية في استمرار، حيث سجلت خلال هذا الشهر أضعف حصيلة منذ بداية السنة، فبلغ معدل نشر المادة الإعلامية البيئية لأول مرة معدل نشر في حدود مرة كل 10 أيام، وهو ما لم يسبق تسجيله منذ بداية السنة.

جدول(26) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر ديسمبر

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	01	100
الصفحة الأخيرة	-	-
المجموع	01	100

من أصل 24 عددا شملته الدراسة خلال هذا الشهر، فقد أسفرت عن إيجاد مادة إعلامية واحدة تتحدث عن البيئة، وهو الأمر الذي يتم تسجيله لأول مرة منذ بداية سنة 2008 أي أضعف حصيلة طوال 12 شهرا، أي ما يقابل معدل مادة إعلامية بيئية واحدة طوال شهر كما هو واضح، وهو معدل ضعيف للغاية، اذا ما علمنا أن موضوع البيئة موضوع متشعب ومترامي الأطراف تخصص له صفحات وحتى مجلات دورية في دول أخرى.

جدول(27) يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال الأشهر الـ12

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى	-	-
الصفحات الداخلية	99	98.02
الصفحة الأخيرة	02	01.98
المجموع	101	100

أسفرت الدراسة الميدانية في جانبها المتعلق بأماكن نشر المادة البيئية في جريدة "النصر" طوال سنة 2008 عن تسجيل إجمالي 101 من المواد الإعلامية المتعلقة بالبيئة التي نشرت أغلبيتها الساحقة أي بمعدل 98 بالمائة على مستوى الصفحات الداخلية، ولم نسجل إلا في حالة واحدة نشر مادتين بيئيتين على مستوى الصفحة الأخيرة، في حين لم نسجل نشر أي مادة بيئية بالصفحة الأولى، مع العلم أن الدراسة شملت كل الأعداد الصادرة سنة2008 والبالغ عددها 304.

ويظهر جليا أن معدل نشر المادة البيئية في جريدة "النصر" هو في حدود مرة كل ثلاثة أعداد، كما تبين الأشهر الماضية غياب توازن دائم في نشر المادة البيئة، وهو يمكن رده أيضا إلى الارتباط بالأحداث والوقائع أكثر من المبادرة في التطرق إلى هذا النوع من المواضيع على ما يبدو.

وسجل أكبر عدد من المادة البيئية من حيث عدد النشر خلال شهر أوت، حيث نشرت الجريدة 21 مادة إعلامية بيئية، ولم نسجل وصول الجريدة ولو لمرة واحدة لمعدل مادة بيئية في كل عدد طيلة الأشهر الـ 12، أما أضعف شهر من حيث عدد المادة البيئية المنشورة فكان شهر ديسمبر أين لم نسجل سوى مادة بيئية واحدة.

جدول(28) تلخيصي لمكان نشر المادة البيئية على مدار 12 شهرا بجريدة "النصر"

الشهر	مكان النشر	عدد المرات	النسبة المئوية
جانفي	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	11	100
	الصفحة الأخيرة	-	-
فيفري	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	8	100
	الصفحة الأخيرة	-	-
مارس	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	9	100
	الصفحة الأخيرة	-	-
أفريل	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	4	100
	الصفحة الأخيرة	-	-
ماي	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	8	100
	الصفحة الأخيرة	-	-
جوان	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	6	75
	الصفحة الأخيرة	2	25
جويلية	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	13	100
	الصفحة الأخيرة	-	-
أوت	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	21	100
	الصفحة الأخيرة	-	-
سبتمبر	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	09	100
	الصفحة الأخيرة	-	-
أكتوبر	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	06	
	الصفحة الأخيرة	-	-
نوفمبر	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	03	100
	الصفحة الأخيرة	-	-
ديسمبر	الصفحة الأولى	-	-
	الصفحات الداخلية	01	100
	الصفحة الأخيرة	-	-

يبدو جليا من الجدول السابق أن الاعتماد على الصفحتين الأولى والأخيرة في نشر المادة البيئية غائب تماما إلا في حالة واحدة تعتبر استثنائية، نشرت فيها الجريدة مادتين بيئيتين بالصفحة 24. ومن الواضح الاعتماد شبه الكلي إن لم نقل الكلي على نشر المادة البيئية بالصفحات الداخلية، وهو ما يبين قلة اهتمام الجريدة بموضوع الدراسة على أساس أن البيئة لم تحظ بالنشر في الصفحتين الأولى والأخيرة اللتان يضمان من المفروض، سواء من الناحية المهنية أو من حيث ما تذهب إليه نظرية ترتيب الأولويات، أهم ما تتضمنه الجريدة خصوصا اذا ما علمنا أن الجريدة مطالبة يوميا بانتقاء واختيار المادة التي تستحق النشر على مستوى الصفحتين الأولتين واللتان يبرزان مدى اهتمام المؤسسة بها أو أجندتها حسب ما تؤكده نظرية ترتيب الأولويات والعمل المهني، فاهتمام مؤسسة إعلامية بموضوع ما ينعكس من خلال معالجتها له.

ورغم أن الحكم الذي أطلقناه واضح ومبني على أسس علمية ومهنية، إلا أن الواقع أن هذا الحكم غير قاطع، فهناك جملة من الاعتبارات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، فأهمية الموضوع وقوة المعلومات المتضمنة فيه تجعل أي مؤسسة تبرز هذا الموضوع وتنشره في الصفحتين الأولى أو الأخيرة، مع العلم أن أغلبية المؤسسات الصحفية تستبعد فكرة نشر الموضوع كاملا في الصفحة الأولى إلا في حالات قليلة إن لم نقل نادرة، وبالتالي يمكن القول أن جريدة "النصر" لم تحصل على معلومات بيئية تستحق النشر في الصفحة الأخيرة على الأقل من وجهة نظرها أو مقارنة مع المواد الإعلامية الأخرى. ومن المؤكد أن قوة المعلومات وكثرتها وتنوعها تضفي طابعا آخر على معالجة المادة البيئية.

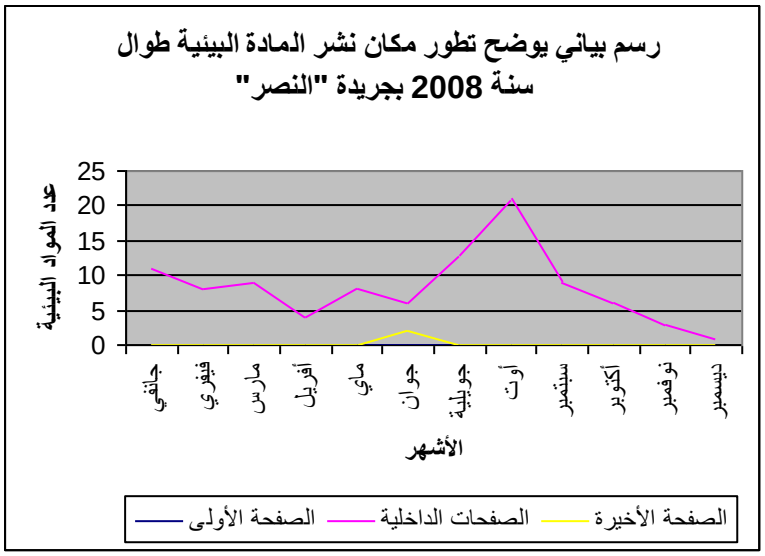

رسم بياني رقم2

أما فيما يتعلق بتطور مكان نشر المادة البيئية طوال السنة بالجريدة، فيظهر هذا الرسم البياني أن نشرها على مستوى الصفحة الأخيرة كان شبه غير موجود كونها تعدى عتبة الصفر مرة واحدة، أما فيما يخص الصفحات الداخلية فكانت متقاربة إلى حد بعيد اذا ما استثنينا الفترة الممتدة بين جويلية وأوت التي عرفت خروجا عن العادة وتجاوزت فيها عدد المواد البيئية المنشورة على مستوى الصفحات الداخلية المعدل المتقارب خلال أشهر السنة، ولذلك يمكن القول أنها حالة استثنائية على الأرجح تتزامن مع فصل الصيف الذي يعرف عادة تسجيل عدد من المشكلات البيئية بحكم ارتفاع درجة الحرارة

2.1.1.4- وسائل الإبراز:

أ- وسائل الإبراز بجريدة "الجمهور":

جدول(29) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جانفي

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	03	50
صورة	03	50
المجموع	06	100

بلغ عدد المرات التي استخدمت فيها جريدة "الجمهور" وسائل الإبراز في نشرها للمادة الإعلامية البيئية ست (06) مرات مقسمة بالتساوي بين افتتاحي الصفحة والصورة. ونشير هنا إلى أن عدد المواد البيئة المنشورة طيلة شهر جانفي يصل عددها إلى ثمانية، وهو ما يعني أن 75 بالمائة من المواد البيئة المنشورة تضمنت وسائل الإبراز، لكن ذلك لا يعكس الواقع، حيث أن وسيلة الإبراز "افتتاحي الصفحة" كثيرا ما تكون مدعومة بصورة إذا ما ارتأت هيئة التحرير و/أو مسؤول التحرير، رئيس التحرير، و/أو مسؤول الصفحة أو القسم المسؤول عن الصفحة أن المادة مهمة، بالأخذ بعين الاعتبار طبعا معطيات أخرى كالإخراج، غياب الصورة، تعمد عدم وضع الصورة..

جدول(30) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر فيفيري

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	02	22.22
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	01	11.11
افتتاحي الصفحة	02	22.22
صورة	04	44.44
المجموع	09	100

يوضح الجدول أن جريدة "الجمهور" افتتحت (افتتاحي أول) لمرتين بالمادة البيئية، واعتمدت على أربعة وسائل إبراز، احتلت فيها الصورة المرتبة الأولى بمصاحبتها للمادة البيئة أربع مرات وبنسبة 44.44 بالمائة، متبوعة بالتساوي بكل من افتتاحي أول وافتتاحي الصفحة ثم

بمرة واحدة "شريط"، مع العلم أن إجمالي المواد البيئة المنشورة خلال هذا الشهر تصل إلى 14 مادة، وهو ما يعني أن نسبة مرافقة وسائل الإبراز للمادة البيئية في حدود 73 بالمائة.

جدول(31) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر مارس

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	03	18.75
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	01	06.25
افتتاحي الصفحة	05	31.25
صورة	07	43.75
المجموع	16	100

خلال شهر مارس تواصل عدد استعمال وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المواد البيئة في الارتفاع وقفز إلى 16 مرة، احتلت فيه الصورة المرتبة الأولى بنسبة استعمال تصل إلى 43.75 بالمائة من إجمالي استعمال وسائل الإبراز، وما يلفت الانتباه أيضا هو أن الجريدة افتتحت ثلاث مرات بالمادة البيئية، لتحتل هذه الوسيلة المرتبة الثالثة بعد كل من الصورة وافتتاحي الصفحة.

ورغم ارتفاع عدد المرات التي استعملت فيها الجريدة وسائل الإبراز خلال هذا الشهر غير أن نسبة مصاحبتها للمادة البيئية خلال هذا الشهر قد تراجعت إلى حدود 66 بالمائة، مع العلم أن عدد المادة البيئة المنشورة خلال شهر مارس يصل عددها إلى 26 مادة.

جدول(32) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أفريل

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	01	06.25
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	04	25
افتتاحي الصفحة	03	18.75
صورة	08	50
المجموع	16	100

خلال هذا الشهر تساوت عدد المرات التي استخدمت فيها وسائل الإبراز مع الشهر الماضي، حيث بلغ عددها 16 مرة، مع تغير ملحوظ في استعمال وسيلة إبراز على حساب أخرى، فقد ارتفع عدد استعمال الصورة إلى 08 وكذا الإبراز من خلال "الشريط" إلى 04، بعدما كان مرة واحدة ليسجل بذلك أكبر استعمال له منذ بداية السنة، فيما تراجع عدد استعمال "افتتاحي أول" من ثلاثة إلى واحد.

ولا بد من الإشارة إلى أن عدد المادة البيئية خلال هذا الشهر قد تراجعت مقارنة مع الشهر الماضي، حيث بلغ عددها خلال أفريل 18، وهو ما يعني أن نسبة وسائل الإبراز المصاحبة لنشر

المادة البيئة ارتفعت من حدود 66 بالمائة إلى حدود 87 بالمائة، وهي أعلى نسبة مسجلة منذ بداية السنة.

جدول(33) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر ماي

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	01	06.67
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	05	33.33
صورة	09	60
المجموع	15	100

بلغ عدد المرات التي لجأت فيها جريدة "الجمهور" إلى استخدام وسائل الإبراز 15 مرة من مجموع 16 مادة بيئية نشرت خلال هذا الشهر، وهو ما يمكننا من القول أن استعمال وسائل الإبراز يكاد يكون مرافق وقرين المواد البيئة المنشورة، واحتلت الصورة المرتبة الأولى من حيث الاستخدام بتسع مرات وبنسبة تصل إلى 60 بالمائة، متبوعة بافتتاحي الصفحة بخمس مرات، أخيرا افتتاحي أول لمرة واحدة، فيما لم يتم الاعتماد تماما على باقي الوسائل الأخرى.

جدول(34) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جوان

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	02	13.33
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	02	13.33
افتتاحي الصفحة	03	20
صورة	08	53.33
المجموع	15	100

يوضح الجدول استعمال الجريدة خلال هذا الشهر لأربع أنواع من وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المادة البيئية تمثلت في: افتتاحي أول، شريط، افتتاحي الصفحة، والصورة، وبلغ عددها الإجمالي 15، وعاد النصيب الأكبر فيها كالعادة إلى الصورة بـ 53.33 بالمائة، متبوعة بافتتاحي الصفحة بنسبة 20 بالمائة، ثم افتتاحي أول و"شريط" بالتساوي بنسبة 13.33 بالمائة، فيما لم تسجل وسيلتي الإبراز "مونشات" و"أذين" أي استخدام خلال هذا الشهر.

ونشير في الأخير إلى أن عدد المواد البيئة المنشورة خلال هذا الشهر يصل إلى 23 مادة، وهو ما يعني أن مدى استخدام وسائل الإبراز مقارنة مع عدد المواضيع هو في حدود 65 بالمائة.

جدول (35) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جويلية

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	01	10
أذين	-	-
شريط	05	50
افتتاحي الصفحة	02	20
صورة	02	20
المجموع	10	100

لأول مرة منذ بداية السنة يفوق عدد المرات التي استخدمت فيها وسائل الإبراز عدد المواد البيئية المنشورة على صفحات جريدة "الجمهور"، حيث عرف هذا الشهر استخدام وسائل الإبراز 10 مرات في حين لم يتجاوز عدد المواد البيئية المنشورة السبعة، وهو ما يعني أنه تم تجاوز معدل وسيلة إبراز لكل مادة بيئية. كما سجل خلال هذا الشهر اللجوء إلى استخدام المونشات مرة واحدة، وهي الوسيلة التي لم تعتمد عليها الجريدة خلال الأشهر الستة الماضية، فضلا عن استخدام الشريط لأول مرة أكثر من الصورة منذ بداية سنة 2008، واكتفت الجريدة باستخدام وسيلة الصورة مرتين، لتتراجع نسبة استخدامها في الإبراز إلى 20 بالمائة بعدما حافظت على نسب تتراوح بين 50 و60 بالمائة خلال الأشهر الماضية.

جدول (36) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أوت

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	01	06.67
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	01	06.67
افتتاحي الصفحة	04	26.66
صورة	09	60
المجموع	15	100

تظهر النتائج المتوصل إليها خلال هذا الشهر، اعتماد الجريدة 15 مرة على وسائل الإبراز في نشر المادة البيئية، وتعود النسبة الأكبر في استعمالها إلى الصورة وذلك تسع مرات أي بنسبة تمثل 60 بالمائة، متبوعة بافتتاحي الصفحة أربع مرات، فيما ظهرت المادة البيئية مرتين في الصفحة الأولى على شكل مونشات وافتتاحي أول.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المواد البيئية المنشورة خلال هذا الشهر قدرت بـ 18 مادة، وهو ما يجعل نسبة مرافقة وسائل الإبراز للمواد المنشورة في حدود 80 بالمائة.

جدول(37) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر سبتمبر

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	01	11.11
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	01	11.11
افتتاحي الصفحة	01	11.11
صورة	06	66.67
المجموع	09	100

خلال شهر سبتمبر انخفض عدد المواد البيئية على صفحات الجريدة من 18 خلال الشهر الماضي إلى 16 خلال هذا الشهر، مصحوبا بانخفاض أكبر في استعمال وسائل الإبراز. وظلت الصورة دائما في الصدارة بنسبة استخدام تفوق الـ 66 بالمائة، متبوعة بافتتاحي أول، افتتاحي الصفحة والشريط بنسبة 33.33 بالمائة. كما ظل الأذين والمونشات غير مستخدمان تماما في إبراز المادة البيئية.

جدول(38) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أكتوبر

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	04	18.18
مونشات	-	-
أذين	02	09.10
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	04	18.18
صورة	12	54.54
المجموع	22	100

عرف شهر أكتوبر تضاعف عدد استعمال وسائل الإبراز المصاحبة للمادة الإعلامية البيئية، حيث وصل لأول مرة خلال الفترة المدروسة إلى 22 مرة، ومع ذلك لم يحقق معدل استخدام تعادل مرة في كل مادة إعلامية كون عدد المواد البيئية قدرت خلال هذا الشهر بـ25 مادة، والملاحظ أيضا هو استعمال الأذين لأول مرة مرتين، وتصل نسبة الاعتماد عليه في إبراز المادة البيئية 09.10 بالمائة. كما سجل خلال هذا الشهر افتتاح الجريدة (افتتاحي أول) بالمادة البيئية أربع مرات، لتتساوى وسيلة الإبراز هذه مع افتتاحي الصفحة.

جدول(39) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر نوفمبر

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	03	14.28
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	01	04.77
افتتاحي الصفحة	09	42.85
صورة	08	38.10
المجموع	21	100

خلال هذا الشهر حافظت الجريدة على نفس معدل استخدام وسائل الإبراز تقريبا والتي ظلت متجاوزة عتبة العشرين، مع تغير محسوس في النسب، حيث سجل لأول مرة انخفاض استعمال الصورة التي لم تتجاوز 38 بالمائة. واحتل افتتاحي الصفحة الريادة من حيث عدد مرات الاستعمال بنسبة تصل إلى 42.85 بالمائة، فيما سجل ظهور المادة البيئة في الصفحة الأولى أربع مرات، ثلاثة منها على شكل افتتاحي أول ومرة واحدة على شكل شريط، كما حقق خلال هذا الشهر معدل وسيلة إبراز لكل مادة بيئية منشورة.

جدول(40) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر ديسمبر

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	01	05.88
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	06	35.30
صورة	10	58.82
المجموع	17	100

خلال أخر شهر من سنة 2008 سجل تراجع استعمال وسائل الإبراز من 21 خلال الشهر الماضي إلى 17 مرة خلال هذا الشهر رغم تزايد عدد المواد البيئية في ديسمبر والتي بلغت 24 مادة. وعادت الصورة إلى موقع الصدارة مرة أخرى بنسبة تصل إلى 58.82 مرة، متبوعة بافتتاحي الصفحة بنسبة 35.30 بالمائة، وفي المرتبة الأخيرة افتتاحي أول بنسبة 05.88 بالمائة، فيما لم يسجل أي اعتماد على وسائل الإبراز المتبقية.

جدول(41) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال الأشهر الـ12

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	18	10.58
مونشات	01	0.58
أذين	02	1.18
شريط	16	09.42
افتتاحي الصفحة	47	27.65
صورة	86	50.59
المجموع	170	100

سجل طوال سنة 2008 مصاحبة وسائل الإبراز للمادة الإعلامية البيئية 170 مرة، وهو ما يعادل نسبة 78.34 بالمائة مع العلم أن عدد المادة البيئية المنشورة خلال هذه السنة بلغ 217 مادة بيئية، وقد احتلت الصورة المرتبة الأولى من حيث عدد مرات الاستخدام التي كانت في حدود 50 بالمائة أي صورة لكل مادتين إعلاميتين بيئيتين نشرتا على صفحات جريد "الجمهور"، متبوعة بافتتاحي الصفحة بنسبة 27.65 بالمائة، وهو ما يعني أن الجريدة استعملت وسيلة الإبراز هذه مرة في كل أربع مواد بيئية منشورة تقريبا، ثم يأتي الافتتاحي الأول في المرتبة الثالثة بنسبة 10.58 بالمائة أي افتتاحي أول لكل 10 مواد إعلامية بيئية تقريبا، يليه "الشريط" بنسبة غير بعيدة، وفي المرتبتين الأخيرتين نجد الأذين الذي استعمل سوى مرتين متتابعتين خلال شهر أكتوبر، والمونشات مرة واحد خلال شهر جويلية، وهو ما يعادل نسبة 0.58 بالمائة.

جدول (42) تلخيصي لوسائل ابراز المادة البيئية على مدار 12 شهرا بجريدة "الجمهور"

الأشهر / وسائل الابراز	افتتاحي أول	مونشات	أذين	شريط	افتتاحي الصفحة	صورة
جانفي	-	-	-	-	03	03
فيفري	02	-	-	01	02	04
مارس	03	-	-	01	05	07
أفريل	01	-	-	04	03	08
ماي	01	-	-	-	05	09
جوان	02	-	-	02	03	08
جويلية	-	01	-	05	02	02
أوت	01	-	-	01	04	09
سبتمبر	01	-	-	01	01	06
أكتوبر	04	-	02	-	04	12
نوفمبر	03	-	-	01	09	08
ديسمبر	01	-	-	-	06	10

قبل الشروع في تحليل وتفسير النتائج المتضمنة في هذا الجدول وكذا الجدول الذي سبقه المتعلق بإجمالي استعمال وسائل الإبراز طوال سنة 2008، نؤكد أن وسائل الإبراز بإمكانها تحديد مدى اهتمام الجريدة بموضوع معين بشكل كبير، ومع ذلك يبقى العامل الحاسم غائب عنها، فلا يكفي النظر إلى معالجة المواد البيئية عبر استخدام وسائل الإبراز لوحدها، ففي الكثير من الأحيان نجد أن الموضوع المهم يفرض نفسه على مؤسسات الإعلام، التي تضطر إلى إبرازه ومعالجته جيدا فيظهر أن المؤسسة الإعلامية تهتم بالموضوع. وهذا الأمر هو جزء من الجدل الذي وقعت فيه نظرية الأجندة المتعلق في من يرتب أولويات من؟ وبالتالي لا يمكن عزل جملة من المؤثرات الأخرى التي تتحكم في إبراز مادة على حساب مادة إعلامية أخرى، وفي بعض الأحيان أيضا تجد المؤسسة نفسها أمام قلة في المواد الإعلامية، وعليه تلجأ إلى ما يعرف إعلاميا بـ "الفريقو" أو الثلاجة التي تخزن بها المواضيع لتغطية العجز، وهنا نشير إلى أن المادة البيئية في مجملها يمكن أن تخزن للعودة إليها عند الحاجة، إلا تلك المتعلقة بالأحداث التي تتسم بالجدة.

وإذا ما قرئنا في الأرقام المتحصل عليها من خلال دراسة وسائل الإبراز، يمكن أن أقول أنني كدارس لم أتوقع أن تكون بهذا الشكل، كونها تبرز اهتمام كبير بالمادة البيئية، فمعالجة المادة البيئية ومرافقة وسائل الإبراز لها بنسبة تفوق 78 بالمائة تجدنا أمام أمرين، الأول هو عناية واهتمام الجريدة بالبيئة بشكل ملفت انعكس من خلال المعالجة، والثاني غياب مادة إعلامية أقوى من المادة البيئة. ومع أن الأمرين متداخلان ميدانيا أي أقوى في نظر من؟ ومهمة كيف ولماذا؟ إلا أنه من المرجح أن الاهتمام والوعي بأهمية البيئة هو الذي جعل وسائل الإبراز تكون حاضرة بكثرة.

كما أن الافتتاحي الأول الذي استخدم بمعدل مرة في كل عشرة مواد إعلامية بيئية منشورة، هو أمر جد ملفت، قد يعني قوة المعلومات البيئة المتحصل عليها، أو تحقيق السبق في هذا الجانب، أو في الأخير الاهتمام بها، ففي النقطتين الأولتين نلاحظ أنها مرتبطة بشكل أكبر بالجانب المهني وهي هنا عوامل خارجية، فيما ترتبط في النقطة الأخيرة بجوانب ذاتية أو داخلية وهي الاهتمام بالبيئة من عدمه.

ومن زاوية مغايرة متعلقة دائما بالافتتاحي الأول يمكن القول أن اهتمام الجريدة بالبيئة قليل وهو الأمر الذي يناقض ما سبق، فمن إجمالي الأعداد الصادرة التي شملتها الدراسة سنة 2008 والبالغ عددها 283 افتتح بالبيئة 18 مرة أي من أصل 283 افتتاحي أول، وهو ما يعني أنها حظيت بنسبة 06.36 بالمائة وهي نسبة ضئيلة، مع العلم أن المواضيع المطروحة في الصحافة متنوعة، متعددة وتشمل مختلف مناحي الحياة كالاقتصاد، الثقافة، المجتمع، السياسة.. وعندما تحظى البيئة وهي جزء من هذا الكل الكبير بنسبة 06 بالمائة كافتتاحي أول فهو كثير بالنسبة للبعض وقليل بالنسبة لآخرين، لذلك نعود لنؤكد مرة أخرى أنه لا يوجد نسب محددة تمكننا من معرفة مدى اهتمام جريدة ما بموضوع معين، لذلك نكتفي بوصف طريقة المعالجة أكثر من محاولة معرفة الأسباب، الخلفيات أو حتى الاهتمام.

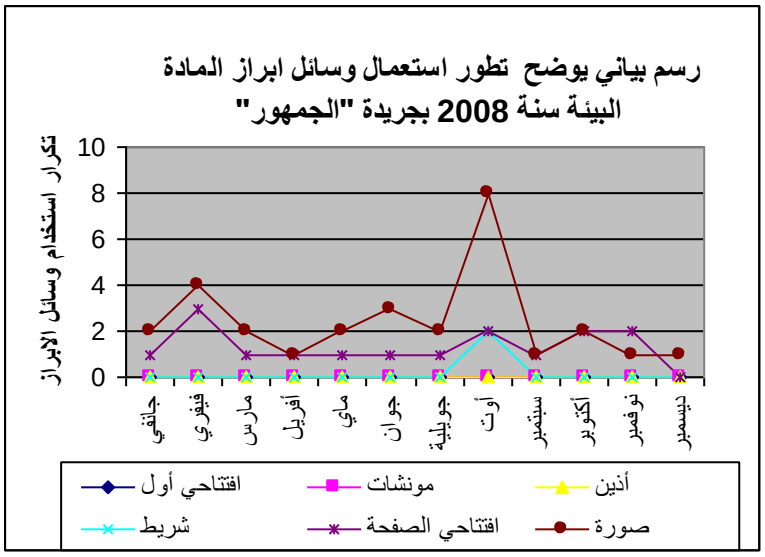

رسم بياني رقم3

أما فيما يخص تطور استعمال وسائل إبراز المادة البيئية، فنلاحظ أن استخدام افتتاحي الصفحة كان متقارب إلى حد كبير طوال أشهر السنة مثله مثل بقية وسائل الإبراز الأخرى التي لم يتم الاعتماد عليها بشكل كبير مثلما حصل مع جريدة "الجمهور"، عدا الصورة التي عرفت ارتفاعا في استعمالها تارة وانخفاضا تارة أخرى، وسجلت أعلى مستوى لها خلال شهر أوت الذي يرتبط مع ارتفاع عدد المواد البيئية المنشورة، وبالتالي نظريا كانت هذه النتيجة منتظرة إذا ما استخدمت جريدة "النصر" نفس مستوى إبراز هذه الوسائل.

ب- وسائل الإبراز بجريدة "النصر":

جدول(43) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جانفي

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	01	33.33
صورة	02	66.66
المجموع	03	100

يظهر الجدول أن جريدة "النصر" اعتمدت على وسائل الإبراز ثلاث مرات خلال نشرها للمادة البيئية، مرتين منها تم الاعتماد على الصورة بنسبة توازي 66.66 بالمائة، وافتتاحي الصفحة مرة واحدة. وبلغ معدل استعمال وسائل الإبراز في نشر المواد الإعلامية البيئية مرة في كل أربع مواد تقريبا، وهو معدل ضعيف في تقديرنا بمعزل عن مجموعة العوامل الأخرى التي تتحكم في مدى أحقية مادة إعلامية بالإبراز مقارنة بأخرى، لكن الواقع أن نظرتنا للأشياء هي التي

تجعلنا نطلق مثل هذه الأحكام، وبالتالي الذاتية قبل الموضوعية في الكثير من الأحيان أي ما يعني نظرة الجريدة للمادة البيئية هي السبب غالبا في ابراز أو عدم ابراز المواد المنشورة.

جدول(44) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر فيفيري

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	03	42.85
صورة	04	57.15
المجموع	07	100

ارتفع عدد المرات التي استعملت فيها جريدة "النصر" وسائل الإبراز في نشر المادة البيئية إلى سبع مرات، وظلت تعتمد على الوسيلتين السابقتين لكن بنسب مختلفة، حيث بلغ الاعتماد على الصورة نسبة 57.15 بالمائة، وافتتاحي الصفحة 42.85 بالمائة. والملاحظ أن عدد المرات التي استعملت فيها الجريدة وسائل الإبراز كان في حدود مرة في كل مادة إعلامية تقريبا.

جدول(45) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر مارس

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	01	33.33
صورة	02	66.66
المجموع	03	100

استخدمت الجريدة خلال هذا الشهر وسائل الإبراز مرة في كل ثلاثة مواد بيئية منشورة، وظلت الصورة تحتل المرتبة الأولى من حيث الاستعمال بنسبة 66.66 بالمائة مقابل 33.33 بالمائة بالنسبة لافتتاحي الصفحة، فيما استغنت عن وسائل الإبراز الأخرى.
ومن الواضح أن معدل استخدام وسائل الإبراز هو في نفس المستوى، ما يجعلنا نظن أكثر أن السبب في عدم إبراز المادة البيئية ذاتي أكثر منه موضوعي.

جدول(46) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أفريل

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	01	50
صورة	01	50
المجموع	02	100

انخفض عدد المرات التي استعملت فيها الجريدة وسائل الإبراز إلى 02، ومع ذلك فمعدل الاعتماد عليها في إبراز المادة البيئية وصل إلى 50 بالمائة، وهو ما تم تسجيله لأول مرة منذ بداية السنة، واكتفت الجريدة كالعادة باستخدام وسيلتي الإبراز المعتادتين.

جدول(47) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر ماي

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	01	33.33
صورة	02	66.66
المجموع	03	100

يوضح الجدول أن نفس النسبة ومرات استعمال وسيلتي الصورة والافتتاحي الأول تتكرر للمرة الثالثة منذ بداية السنة، ومع ذلك فإن معدل اللجوء إلى استخدامهما في إبراز المادة البيئية وصل خلال هذا الشهر إلى حدود 43 بالمائة.

جدول(48) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جوان

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	01	25
صورة	03	75
المجموع	04	100

خلال هذا الشهر عاد معدل استخدام وسائل الإبراز في نشر المادة البيئية إلى 50 بالمائة بمعنى أن مادة إعلامية من اثنين حظيت بالإبراز، ويبرز الجدول أنه لأول مرة يصل الفارق بين استعمال الصورة وافتتاحي الصفحة إلى 50 بالمائة، فقد اعتمدت الجريدة بشكل كبير على الصورة ولم تستعمل افتتاحي الصفحة إلا مرة واحدة.

جدول(49) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جويلية

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	01	33.33
صورة	02	66.66
المجموع	03	100

مرة أخرى، نلاحظ أن نسبة ومرات الاعتماد على وسيلتي الإبراز تتكرر، لكن الملاحظ هو تراجع استعمال وسائل الإبراز مقارنة مع إجمالي المواد الإعلامية البيئية المنشورة، فلم يتم الاعتماد عليها أكثر من مرة في كل أربعة مواد منشورة، مع العلم أن عدد المواد المنشورة كان هذا الشهر 13 مادة.

جدول(50) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أوت

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	02	16.66
افتتاحي الصفحة	02	16.66
صورة	08	66.66
المجموع	12	100

لأول مرة منذ تسعة أشهر، نسجل استخدام جريدة النصر"الشريط" كوسيلة إبراز، كما سجل لأول مرة استعمال وسائل الإبراز 12 مرة، فضلا عن ارتفاع عدد مرات استعمال الصورة إلى 08 مرات مع الحفاظ على نسبة 66.66 بالمائة التي كانت تدور حولها في معظم الأشهر، فيما اقتسم الشريط وافتتاحي الصفحة نسبة 44.44 بالمائة بالتساوي.
تجدر الإشارة في الأخير إلى أن ارتفاع عدد مرات استخدام وسائل الإبراز جاء مقترن مع ارتفاع عدد المواد البيئية المنشورة خلال هذا الشهر.

جدول(51) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر سبتمبر

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	01	50
صورة	01	50
المجموع	02	100

خلال هذا الشهر عادت مرات استعمال وسائل الإبراز إلى الانخفاض، فلم يتم استعمالها في إبراز المادة البيئية المنشورة إلا مرتين، أي مرة لكل من افتتاحي الصفحة والصورة. وبلغ معدل الاعتماد عليها أقل من مرة في كل ثلاثة أعداد.

جدول(52) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أكتوبر

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	02	50
صورة	02	50
المجموع	04	100

يوضح الجدول أن الجريدة، وكالعادة، تكتفي باستعمال وسيلتين للإبراز، هما ذاتهما في كل مرة، ويتمثلان طبعا في الصورة وافتتاحي الصفحة، وذلك بنسبة متساوية هذه المرة أيضا. وتجاوزت نسبة الاعتماد على وسائل الإبراز في نشر المادة البيئية عتبة الـ50 بالمائة خلال هذا الشهر.

جدول(53) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر نوفمبر

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	02	66.66
صورة	01	33.33
المجموع	03	100

تعود نفس نسب ومرات استعمال وسائل الإبراز في نشر المادة البيئية لكن هذه المرة عادت النسبة الأكبر لافتتاحي الصفحة، وسجلنا لأول مرة معدل وسيلة إبراز لكل مادة بيئية منشورة.

جدول(54) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر ديسمبر

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	-	-
افتتاحي الصفحة	-	-
صورة	01	100
المجموع	01	100

للمرة الثانية على التوالي نسجل وسيلة إبراز لكل مادة بيئية منشورة لكن الأصح خلال هذا الشهر هو القول وسيلة إبراز واحدة لمادة بيئية واحدة منشورة طوال شهر ديسمبر، وهي الصورة بنسبة 100 بالمائة إذن، وهو ما يسجل أيضا لأول مرة.

جدول(55) يوضح وسائل إبراز المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال الـ12 شهر

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول	-	-
مونشات	-	-
أذين	-	-
شريط	02	04.25
افتتاحي الصفحة	16	34.05
صورة	29	61.70
المجموع	47	100

توصلت الدراسة الميدانية في جانبها المتعلق بتحديد ومعرفة وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المادة الإعلامية البيئية المنشورة بجريدة "النصر" أن الجريدة اكتفت باستخدام نصف وسائل الإبراز أي ثلاثة وسائل إبراز من أصل ستة، فضلا عن استخدامها الشريط كوسيلة إبراز خلال شهر واحد والاستغناء عنه بقية الأشهر.

واعتمدت الجريدة بشكل كبير على الصورة في إبراز المادة البيئية بنسبة 61.70 بالمائة أي ما يوازي 29 صورة، فيما افتتحت صفحاتها 16 مرة بالمواضيع البيئية أي بنسبة 34.05 بالمائة.

وقد تم استخدام افتتاحي الصفحة بنسبة 15.84 بالمائة من إجمالي المواد البيئية المنشورة، مقابل 28.71 بالمائة بالنسبة للصورة و 01.98 بالمائة فيما يخص الشريط، وهو ما يعني أن نسبة مصاحبة وسائل الإبراز للمواد الإعلامية البيئية المنشورة طوال سنة 2008 بجريدة "النصر" لم يتجاوز 46.53 بالمائة.

جدول (56) تلخيصي لوسائل ابراز المادة البيئية على مدار 12 شهرا بجريدة "النصر"

الأشهر / وسائل الابراز	افتتاحي أول	مونشات	أذين	شريط	افتتاحي الصفحة	صورة
جانفي	-	-	-	-	01	02
فيفري	-	-	-	-	03	04
مارس	-	-	-	-	01	02
أفريل	-	-	-	-	01	01
ماي	-	-	-	-	01	02
جوان	-	-	-	-	01	03
جويلية	-	-	-	-	01	02
أوت	-	-	-	02	02	08
سبتمبر	-	-	-	-	01	01
أكتوبر	-	-	-	-	02	02
نوفمبر	-	-	-	-	02	01
ديسمبر	-	-	-	-	-	01

كما سبق وأن أشرنا، فإن هذا الجدول يظهر بشكل جلي الاستغناء عن استخدام ثلاثة أنوع من وسائل الإبراز تماما، ويتعلق الأمر بافتتاحي أول، مونشات وأذين، واستغناء شبه كامل عن استخدام الشريط الذي اكتفت الجريدة بالاعتماد عليه مرتين وخلال شهر واحد فقط في إبراز المادة البيئية. ومن الواضح أن الجريدة اعتمدت بشكل متقارب نسبيا على افتتاحي الصفحة والصورة في إبراز المواد البيئية المنشورة.

وفيما يخص تفسير وتحليل النتائج المتوصل إليها، فيمكن القول أن اهتمام جريدة "النصر" بالمواضيع البيئية قليل كونها لا تلجا في الغالب خلال معالجتها للمادة البيئية إلى إبراز هذه المادة أو لفت الانتباه إليها، فضلا عن قلة تنوع استخدام وسائل الإبراز، حيث ظهرت طيلة كل سنة 2008 مرتين فقط على الصفحة الأولى، وهو غير كافي نظرا لأهمية موضوع البيئة وتشعب الجوانب التي يكمن تناوله عبرها. كما يبدو أن عدد من التصريحات المهمة لأرفع المسؤولين في الدولة لم يلفت اهتمامها إذا ما نظرنا إلى طبيعة هذه المؤسسة (عمومية). ورغم التحديات التي تعيشها الجزائر وكل العالم معها في مجال البيئة إلا أن الموضوع ظل غائب طيلة السنة عن الصفحة الأولى، كما لم يحظ الموضوع أيضا بمكانة مرموقة حتى وسط الصفحات الداخلية، فعدد المرات التي تم افتتاح الصفحة به لم يزد عن 16 مرة طيلة 304 عدد أي إجمالي صفحات يصل إلى 7296 صفحة، وهو ما يمثل نسبة 0.21 بالمائة من إجمالي المرات التي تم افتتاح الصفحة به، وهي نسبة جد ضئيلة على ما يبدو.

ويبقى الافتراض المسبق الذي تمت الإشارة إليه والمتعلق بعدم وجود مادة بيئية تستحق النشر في الصفحتين الأولى والأخيرة، مطروحا، فقد تكون المعلومات المتحصل عليها من طرف الجريدة لا تستحق الإبراز والظهور في الصفحة الأولى أو حتى أن تحظى بالإبراز داخل الصفحة.

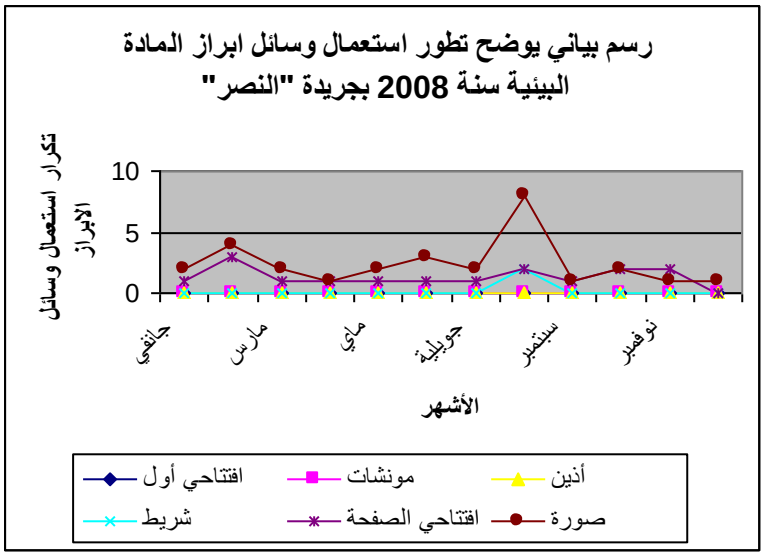

رسم بياني رقم4

أما فيما يتعلق بتطور استعمال وسائل إبراز المادة البيئية طوال سنة 2008، فيمكن القول بالاعتماد على ما يظهره المنحنى البياني أنها جاءت جد متقاربة ومستقرة على مدار الأشهر الـ12، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى عدد مرات استخدام وسائل الإبراز والاكتفاء بنوعين منها فقط، وحتى هذين النوعين هما متكاملين في الحقيقة، فعندما ترى المؤسسة الإعلامية أن موضوع معين هو الأهم بالصفحة تلجأ إلى الافتتاح به وإبرازه ببنط عرض أو إرفاقه بصورة في أغلب الأحيان، وهو ما يعطي مسبقا الأفضلية للصورة من احتمال الاعتماد عليها، لذلك جاءت النسب بين النوعين متقاربة إلى حد بعيد.

3.1.1.4- القالب المستخدم في النشر:

أ- القالب المستخدم في النشر بجريدة "الجمهور":

جدول(57) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جانفي

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	03	37.5
تقرير	-	-
روبورتاج	03	37.5
تحقيق	-	-
استطلاع	02	25
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	08	100

يوضح الجدول السابق أن جريدة "الجمهور" اعتمدت في نقل المادة الإعلامية البيئية عبر صفحاتها على ثلاثة قوالب، تمثلت في الخبر بنسبة 37.5 بالمائة، الروبورتاج بنسبة 37.5 بالمائة والاستطلاع بنسبة 25 بالمائة، وأهم ما يمكن الوقوف عنده هو التساوي في استعمال الخبر والروبورتاج، وهو أمر قلما يحدث في موضوع واحد. فطبيعة المؤسسة إخبارية، والجرائد اليومية كلها ذات هذا الطابع، لذلك نجد عادة أن الأخبار تطغى على باقي الأنواع الصحفية الأخرى.

جدول(58) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر فيفري

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	09	64.28
تقرير	01	07.14
روبورتاج	-	-
تحقيق	01	07.14
استطلاع	-	-
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	01	07.14
أخرى (دراسة)	02	14.28
المجموع	14	100

خلال هذا الشهر، احتل قالب الخبر الصدارة من حيث مرات الاستعمال التي وصلت إلى 09 مرات بنسبة تفوق الـ 64 بالمائة، متبوعا بمرتين على شكل دراسة، وهي في الحقيقة ليست قالبا صحفيا لعدم اتصافها بخصائص الكتابة الصحفية، فهي على شكل نشر دراسة علمية حول البيئة عبر صفحات الجريدة.كما سجل خلال هذا الشهر تنوع أكبر في استخدام القوالب مقارنة بالشهر الماضي، فنجد التحقيق والتقرير والمقال التحليلي لأول مرة، فيما غاب الروبورتاج والاستطلاع.

جدول(59) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر مارس

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	17	65.38
تقرير	06	23.07
روبورتاج	01	03.84
تحقيق	-	-
استطلاع	01	03.84
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	01	03.84
المجموع	26	100

يبقى قالب الخبر خلال هذا الشهر يحافظ على نفس نسبة الاستعمال التي ارتفعت بشكل طفيف، فيما ارتفع عدد مرات استخدام الخبر تزامنا مع ارتفاع عدد المادة البيئية المنشورة، وسجل قالب التقرير أعلى مستويات استعماله منذ بداية السنة بست مرات وبنسبة تصل إلى 23.07 بالمائة، فيما تساوى استخدام الروبورتاج، الاستطلاع والدراسة بمرة لكل واحد منها.

جدول(60) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أفريل

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	10	55.55
تقرير	05	27.77
روبورتاج	-	-
تحقيق	-	-
استطلاع	03	16.66
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	18	100

خلال شهر أفريل، نلاحظ اكتفاء الجريدة باستعمال ثلاث قوالب صحفية، رجعت النسبة الأكبر فيها إلى الخبر 55.55 بالمائة يليه التقرير بنسبة 27.77 بالمائة، وهي أعلى نسبة استخدام له لحد الساعة. فكما هو معلوم فإن استخدام التقرير يعني عدم الاكتفاء بالخبر، والعمل على التوسع فيه بل والاتصال بمختلف الأطراف المعنية قصد تقديم نظرة شاملة للموضوع، الأمر الذي يتطلب مجهودا إضافيا واهتماما أكبر بالموضوع لتخصص له المؤسسة الإعلامية وقتا أكبر وجهدا أكثر، أي ما يعني اهتماما بالمادة البيئية انعكست من خلال معالجة المواضيع البيئية في الجريدة.

جدول(61) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر ماي

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	13	81.25
تقرير	-	-
روبورتاج	-	-
تحقيق	-	-
استطلاع	02	12.5
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	01	06.25
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	16	100

سجل الخبر خلال هذا الشهر أعلى نسبة استعمال له منذ بداية السنة، حيث سجل نسبة 81.25 بالمائة، فيما تقاسم كل من قالبي الاستطلاع والمقال التحليلي بقية النسبة، والملاحظ أيضا اعتماد الجريدة على قوالب متنوعة مقارنة مع ما سبق في نقل المادة البيئية، ومع ذلك سجل غياب التقرير والروبورتاج.

جدول(62) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جوان

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	18	78.26
تقرير	-	-
روبورتاج	02	08.69
تحقيق	-	-
استطلاع	02	08.69
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	01	04.34
المجموع	23	100

رغم تراجع نسبة استخدام قالب الخبر جزئيا غير أنه يظل القالب الأكثر استعمالا في نقل المادة البيئية بنسبة 78.26 بالمائة، متبوعا بالروبورتاج والاستطلاع، مرتين لكل منها، وأخيرا دراسة مرة واحدة، ويتضح أن الفرق شاسع بين استخدام قالب الخبر على حساب القوالب الأخرى، ما يجعلنا نقول بالتركيز على الوظيفة الإخبارية أكثر من الوظيفة التوعوية.

جدول(63) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جويلية

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	06	85.71
تقرير	-	-
روبورتاج	-	-
تحقيق	-	-
استطلاع	01	14.28
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	07	100

خلال هذا الشهر، يواصل الخبر تحقيق أعلى نسب الاستخدام، حيث حقق مرة أخرى أكبر نسبة استعمال منذ بداية السنة بنسبة تصل إلى 85.71 بالمائة، وهي نسبة مرتفعة للغاية في استعمال الخبر خصوصا اذا ما نظرنا إلى عدد المواد البيئية المنشورة، التي تجعلنا نقول بأن الاعتماد على الخبر هو في الأصل أكبر من أن يحدد بنسبة 85 بالمائة. كما يظهر الجدول أيضا أن

الجريدة اكتفت باستخدام قالبين فقط في نقل المادة الإعلامية البيئية، وهو الأمر الذي يسجل لأول مرة طيلة 7 أشهر.

جدول(64) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أوت

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	10	55.55
تقرير	-	-
روبورتاج	02	11.11
تحقيق	-	-
استطلاع	05	27.77
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	01	05.55
المجموع	18	100

في شهر أوت، نلاحظ تراجع احتكار استعمال قالب الخبر من حيث عدد مرات الاستخدام، حيث نزلت النسبة من حدود 85 بالمائة إلى حدود 55 بالمائة، وهو ما فسح المجال لاستخدام قوالب صحفية أخرى، فقد سجل استعمال الاستطلاع 5 مرات وهو ما يعادل نسبة 27.77 بالمائة، والروبورتاج مرتين، وفي المرتبة الأخيرة دراسة علمية حول البيئة.

جدول(65) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر سبتمبر

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	10	62.5
تقرير	-	-
روبورتاج	01	06.25
تحقيق	-	-
استطلاع	05	31.25
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	16	100

يوضح الجدول التالي أن قالبي الخبر والاستطلاع حافظا على عدد مرات الاستخدام مقارنة بالشهر الماضي مع تغير ملموس في النتائج التي تترك الخبر دائما في المرتبة الأولى بنسبة 62.5 بالمائة، متبوعا بالاستطلاع بنسبة 31.25 بالمائة، وهي أعلى نسبة مسجلة منذ بداية السنة من حيث استخدام الاستطلاع، ويأتي في المؤخرة قالب الروبورتاج باستعمال مرة واحدة.

جدول(66) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أكتوبر

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	20	80
تقرير	-	-
روبورتاج	04	16
تحقيق	-	-
استطلاع	01	04
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	25	100

استخدمت الجريدة خلال هذا الشهر ثلاث قوالب في نقل المادة الإعلامية البيئية، وهو المعدل تقريبا منذ بداية السنة، وعاد قالب الخبر ليتخطى عتبة الـ80 بالمائة مرة أخرى، فيما اكتفى الروبورتاج بنسبة 16 بالمائة والاستطلاع في الأخير بنسبة 04 بالمائة.

جدول(67) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر نوفمبر

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	13	61.91
تقرير	-	-
روبورتاج	05	23.81
تحقيق	-	-
استطلاع	03	14.28
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	21	100

ظلت الجريدة خلال هذا الشهر أيضا تعتمد على ثلاث قوالب في نقل المادة الإعلامية البيئية، مع تسجيل ارتفاع عدد مرات استخدام قالب الروبورتاج إلى الخمسة، كما حافظ الخبر مرة أخرى على المرتبة الأولى من حيث عدد مرات الاستخدام وتصل النسبة خلال هذا الشهر إلى الـ61 بالمائة، فيما احتل الاستطلاع المرتبة الثالثة والأخيرة.

جدول(68) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر ديسمبر

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	18	75
تقرير	-	-
روبورتاج	05	20.83
تحقيق	-	-
استطلاع	-	-
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	01	04.16
المجموع	24	100

توضح النتائج المتوصل إليها خلال هذا الشهر ما يلي: استخدام الخبر 18 مرة بنسبة 75 بالمائة، الروبروتاج 05 مرات بنسبة تصل إلى 20.83 بالمائة، والدراسة مرة واحدة بنسبة 04.16 بالمائة.
ومن الواضح أن الخبر والروبورتاج يظلان الحاضران الكبيران اللذان تعتمد عليهما الجريدة في نقل المادة الإعلامية البيئية.

جدول(69) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال الأشهر الـ12:

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	148	68.20
تقرير	12	05.52
روبورتاج	23	10.59
تحقيق	01	0.47
استطلاع	25	11.52
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	02	0.93
أخرى (دراسة)	06	02.77
المجموع	217	100

يوضح الجدول التالي أن قالب الخبر احتل المرتبة الأولى من حيث عدد ونسبة استعمال القوالب التي اعتمدت عليها جريدة "الجمهور" في نقل المادة الإعلامية البيئية، حيث سجل استخدامه 148 مرة بنسبة تصل إلى حدود 68 بالمائة، أي الأغلبية الساحقة، متبوعا بالاستطلاع بـ25 مرة وهو ما يعادل نسبة 11.52 بالمائة، ثم الروبورتاج بـ23 أي بنسبة 10.59 بالمائة، يليه التقرير بـ12 مرة أو ما يمثل 05.52 بالمائة.
أما التحقيق فقد اعتمدت عليه الجريدة مرة واحدة فقط، والمقال التحليلي مرتين، فيما تم نشر الدراسات المتعلقة بالبيئة ستة دراسات،ولم تجر ولا مرة حديثا صحفيا يدور موضوعه حول البيئة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض القوالب تم الاعتماد عليها في فترة معينة بشكل كبير ثم تم الاستغناء عنها على طوال الفترة المتبقي ة، نذكر في هذا الصدد قالب التقرير الصحفي الذي اعتمدت عليه الجريدة خلال شهري مارس 06 مرات وأفريل 05 مرات ومرة واحدة خلال شهر فيفري، ولم يستعمل ولو لمرة واحدة طيلة الأشهر المتبقية.
والملاحظ أيضا هو أن معدل استخدام القوالب خلال الشهر كان غالبا في حدود ثلاث قوالب، وهو ما يعني قلة تنوع القوالب المعتمد عليها في نقل المادة الإعلامية البيئة في الشهر، غير أن النتائج الإجمالية تبين أن أغلبية القوالب تم استخدامها ما عدى الحديث الصحفي.

جدول (70) تلخيصي للقوالب المستعملة في نشر المادة البيئية على مدار 12شهرا بجريدة "الجمهور"

الأشهر / القالب	خبر	تقرير	روبورتاج	تحقيق	استطلاع	حديث صحفي	مقال تحليلي	أخرى
جانفي	03	-	03	-	02	-	-	-
فيفري	09	01	-	01	-	-	01	02
مارس	17	06	01	-	01	-	-	01
أفريل	10	05	-	-	03	-	-	-
ماي	13	-	-	-	02	-	01	-
جوان	18	-	02	-	02	-	-	01
جويلية	06	-	-	-	01	-	-	-
أوت	10	-	02	-	05	-	-	01
سبتمبر	10	-	01	-	05	-	-	-
أكتوبر	20	-	04	-	01	-	-	-
نوفمبر	13	-	05	-	03	-	-	-
ديسمبر	18	-	05	-	-	-	-	01

يظهر الجدول أن استخدام قالب الخبر كان حاضرا طوال السنة بنسب متفاوتة تتراوح بين 03 كأدنى حد و 20 كأقصى حد، فيما غاب استخدام قوال أخرى في بعض الأشهر كالاستطلاع مثلا، فضلا عن عدم اتخدام أخرى تماما كالحديث الصحفي، والمقال التحليلي مرتين فقط، والتحقيق مرة واحدة.

ومن أجل تحليل النتائج المتوصل إليها، نذكر أن الخصائص التي يتسم بها كل قالب، تمكننا جزئيا من معرفة مدى اهتمام الجريدة بالمادة البيئية وتضفي على المعالجة لمسة خاصة. فمن المعلوم أن الخبر مرتبط في معظم الأحيان بالأحداث والوقائع، فهو لا ينطلق من فراغ وإنما من أمور جديدة أو متجددة على الأقل تتسم بالآنية كشرط أساسي، ويعتبر الخبر حسب المنظرين في المجال الإعلامي المادة الخام لباقي الأنواع الصحفية الأخرى، فضلا عن أن الوظيفة أو الدور الأول لأي جريدة نظريا هو تقديم الأخبار، وبالتالي نتقبل منذ البدء بأن هذا القالب سيكون الأكثر استعمالا. ولا يمكن لوم مؤسسة إعلامية لاستخدامها للخبر أكثر من غيره فالأمر مسلم به منذ البداية. لكن ما يصنع الفرق بين مؤسسة إعلامية وأخرى حول موضوع معين هو كيفية تعاطيها مع هذا الموضوع، ولا نقصد هنا المضمون، فاهتمام مؤسسة إعلامية بالموضوع يجعلها تتجه معالجته بطريقة معينة، ففي هذه الحالة تتجه المؤسسة الاعلامية إلى استخدام أنواع صحفية أخرى، كالتقرير مثلا، وذلك يبرز الأهمية الاهتمام بالموضوع، فالخبر لا يتسع لتقديم معلومات مفصلة، وكما سبق وأن قلنا فإنه مرتبط بالآنية ومعنى ذلك أن المؤسسة الإعلامية التي تهتم

بموضوع معين تنشر الخبر وقت حدوثه ثم تعود إلى متابعته بالتقارير التي تتضمن معلومات موسعة ومن مصادر مختلفة. وفي موضوع الدراسة نجد أن جريدة "الجمهور" استعملت التقرير 12 مرة، وهو ما يمثل نسبة 05.59 بالمائة من إجمالي المواد الإعلامية المنشورة، وتقرير شهريا حول البيئة. ورغم أن هذه النسبة قد تبدو للوهلة الأولى قليلة لا تعكس الاهتمام إلا أنها قد تكون كبيرة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الحكم عليها شكلا فقط بعيدا عن المضمون. فمن الناحية المهنية هناك مواضيع تستحق المتابعة والتفصيل وأخرى لا، وهذا الأمر لا يمكن الحكم عنه بعيد عن المضمون.

كما أن المؤسسة الإعلامية عندما ترى أن الموضوع مهم على الأقل بالنسبة لها، يمكنها اللجوء إلى أنواع صحفية أخرى في معالجتها للمادة الاعلامية، كالروبورتاج، ومن خلاله يمكن معرفة إلى حد كبير مدى اهتمام المؤسسة الإعلامية بموضوع ما. فمن خصائص الروبورتاج أنه لا يقترن بالضرورة بالحدث، وهو ما يعطي مجالا من الحرية بالنسبة للمؤسسة الإعلامية في برمجة روبورتاجات تتناول فيها المواضيع التي تراها مهمة. وفي هذا الصدد نلاحظ أن جريدة "الجمهور" استعملت هذا القالب في نقل المادة البيئية 23 مرة أي ما يوازي روبورتاجين حول البيئة شهريا، وهي في تقديرنا مقبولة إلى حد بعيد خصوصا إذا ما علمنا أن مواضيع الروبورتاجات عديدة وكثيرة إضافة إلى قلة نشر روبورتاجين أو أكثر في العدد في أغلب الصحف، ويعكس ذلك بالتالي اهتمام الجريدة بموضوع الدراسة، لكن عدم انتظام الروبورتاجات من حيث الصدور أي أنها تقل أو تغيب في شهر وتكون مكثفة في شهر أخر، يعني عدم وجود برمجة محددة للتطرق إلى موضوع الدراسة، وهذا ربما يمكن تفسيره بمبادرة الإعلاميين الناشطين بالمؤسسة لطرح هذه المواضيع والتي على ما يبدو وانطلاقا من المعطيات الرقمية تلقى الترحيب. وما يؤكد هذا الطرح هو مبادرة الجريدة إلى نشر دراسات علمية حول البيئة ست مرات أي بمعدل دراسة كل شهرين، مع العلم أن مثل هذه المبادرات تقل في جرائد أخرى ولو تعلق الأمر بالمسائل التي تراها بغاية الأهمية.

وعموما يمكن القول أن نوع القالب المستخدم في نقل المادة البيئية عبر صفحات الجريدة، يجيب في تقديرنا عن جزء كبير من تساؤلات الدراسة رغم غياب مقاييس أو معايير محددة نحكم من خلالها على اهتمام الجريدة من عدمه، فذلك يبقى مرتبط أيضا بجوانب أخرى لها تأثيرها الواضح كسياسية المؤسسة الإعلامية ومحيطها..، وعليه يجدر بنا استكمال الرؤية من جانب أخر بغاية الأهمية ويكمل ما سبق، وهو ذلك المتعلق بالمساحة المخصصة للمادة البيئية على صفحات الجريدة.

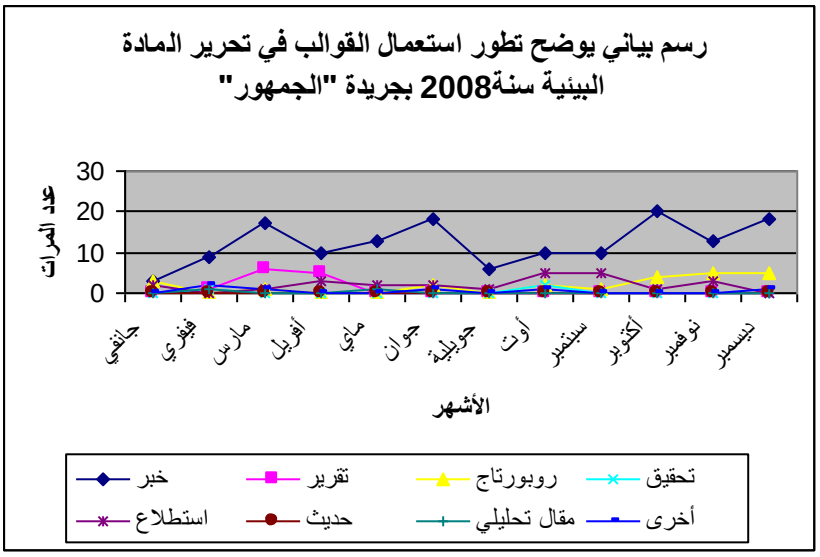

رسم بياني رقم5

أما فيما يتعلق بتطور استعمال القوالب الصحفية في تحرير المادة البيئية على مدار الأشهر الـ12 لسنة 2008، فنلاحظ أن استخدام مختلف القوالب كان متقاربا إلى حد كبير على مدار فترة الدراسة إلا فيما يخص الخبر الذي سجلنا فروقات كبيرة في بعض الأحيان، لكنه في الغالب كان يتجاوز عتبة استعمال تفوق 10 مرات كما يظهره الرسم البياني. أما بقية القوالب فلم تتجاوز عتبة العشرة ولو لمرة واحدة.

ب- القالب المستخدم في النشر بجريدة "النصر":

جدول(71) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جانفي

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	09	81.81
تقرير	-	-
روبورتاج	01	09.09
تحقيق	-	-
استطلاع	01	09.09
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	11	100

يوضح الجدول أن الجريدة اعتمدت على قالب الخبر بنسبة 81.81 بالمائة في نقل المادة البيئية أي 09 مرات من إجمالي مواد بيئية لا يزيد عن 11 مادة، ونشرت المادة البيئية مرة واحدة فقط على شكل روبورتاج، ومرة على شكل استطلاع. أي الاكتفاء بالوظيفة الخبرية.

جدول(72) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر فيفري

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	05	62.5
تقرير	-	-
روبورتاج	02	25
تحقيق	-	-
استطلاع	01	12.5
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	08	100

خلال هذا الشهر أيضا يبقى الاعتماد على قالب الخبر هو الأغلب لكن بنسبة أقل كانت في حدود 62 بالمائة، كما نلاحظ استخدام الجريدة للروبورتاج مرتين وبنسبة تصل إلى 25 بالمائة أي أكثر من الشهر الماضي بضعفين تقريبا، والاستطلاع مرة واحدة بنسبة 12.5 بالمائة.

جدول(73) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر مارس

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	08	88.88
تقرير	-	-
روبورتاج	-	-
تحقيق	-	-
استطلاع	01	11.11
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	09	100

في شهر مارس سجلت أعلى نسبة استخدام لقالب الخبر منذ بداية السنة والتي كانت على مشارف الـ90 بالمائة، أي اعتماد كاسح على هذا القالب، وذلك على حساب القوالب الأخرى، حيث اكتفت الجريدة باستخدام الاستطلاع مرة واحدة، فيما لم تلجأ إلى استخدام الروبورتاج أو غيره من القوالب المتبقية طيلة هذا الشهر.

جدول(74) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أفريل

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	03	75
تقرير	-	-
روبورتاج	01	25
تحقيق	-	-
استطلاع	-	-
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	04	100

اكتفت جريدة "النصر" خلال هذا الشهر بنشر المادة البيئية بالاعتماد على نوعين من القوالب، تمثلا في الخبر بنسبة 75 بالمائة أي الأكثر استعمالا كالعادة، والروبورتاج هذه المرة بنسبة 25 بالمائة، فيما لم يتم تسجيل استعمال الروبورتاج لأول مرة منذ بداية السنة. ولا ينبغي النظر إلى ذلك بمعزل عن عدد المواد البيئية المنشورة، التي لم يتجاوز عددها الأربعة، وبالتالي أثر ذلك بشكل مباشر وواضح على استخدام القوالب.

جدول(75) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر ماي

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	08	100
تقرير	-	-
روبورتاج	-	-
تحقيق	-	-
استطلاع	-	-
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	08	100

أول مرة منذ بداية الدراسة نسجل اعتماد كلي على قالب واحد في نشر المادة الإعلامية التي تدور حول البيئة وهو الخبر، حيث لم تستخدم الجريدة ولا قالب واحد آخر في نقل المادة البيئية طوال هذا الشهر. وهو ما يعكس في تقديرنا قلة اهتمام واضحة بالبيئة، فعندما تكون هناك أخبار، فالجريدة مطالبة بنقلها وعدم التخلف عنها وإلا أعيبت على ذلك. أما أن تقوم بمجهود ذاتي وتتطرق إلى الموضوع "طواعية" وعن قصد، فذلك لم يتم خلال هذا الشهر.

جدول(76) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جوان

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	08	100
تقرير	-	-
روبورتاج	-	-
تحقيق	-	-
استطلاع	-	-
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	08	100

للمرة الثانية على التوالي، نسجل الاعتماد الكلي على قالب الخبر في نقل المادة البيئية وغياب تام لباقي القوالب، وهو ما يعني اكتفاء الجريدة بالمعلومة المرتبطة بالحدث أو بعبارة أدق المرتبطة بالآنية.

جدول(77) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جويلية

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	13	100
تقرير	-	-
روبورتاج	-	-
تحقيق	-	-
استطلاع	-	-
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	13	100

100 بالمائة هي النسبة التي تتكرر للمرة الثالثة على التوالي فيما يخص القالب الذي تعتمد عليه الجريدة في نقل البيئية، أين يحتل فيها الخبر الصدارة دون منازع، في الوقت الذي تغيب فيه باقي القوالب الصحفية الأخرى، والتي تضفي معالجة خاصة للمواضيع البيئية، وتفتح مجال أخر للتفاعل مع المعلومة بالنسبة للقائم بالاتصال والمستقبل على حد سواء.

جدول(78) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أوت

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	17	80.95
تقرير	-	-
روبورتاج	03	14.28
تحقيق	-	-
استطلاع	01	04.76
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	21	100

يظهر الجدول أن الجريدة عادت لتستخدم الروبورتاج والاستطلاع مرة أخرى، ومع ذلك يبقى استخدام الخبر هو المهيمن، ولكننا سجلنا خلال هذا الشهر لأول مرة الاعتماد على قالب الروبورتاج ثلاث مرات. وبالرغم من ذلك لم يبلغ أعلى استخدام له والمقدرة بنسبة 25 بالمائة، فيما اكتفت الجريدة باستخدام الاستطلاع مرة واحدة أي ما يعادل نسبة 04.76 بالمائة.

جدول(79) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر سبتمبر

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	07	77.77
تقرير	-	-
روبورتاج	01	11.11
تحقيق	-	-
استطلاع	01	11.11
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	09	100

كالعادة، يظل قالب الخبر يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مرات الاستعمال من قبل جريدة "النصر" في نقل المادة البيئية بنسبة بلغت هذا الشهر 77.77 بالمائة، أما المرافقين التقليديين أي الروبورتاج والاستطلاع فقد حازا معا على نسبة 22.22 بالمائة.

جدول(80) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أكتوبر

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	05	83.33
تقرير	-	-
روبورتاج	01	16.87
تحقيق	-	-
استطلاع	-	-
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	06	100

يظهر الجدول أن الجريدة اكتفت باستخدام قالبين في نقل المادة البيئية خلال هذا الشهر، تمثلا في الخبر بنسبة كاسحة كانت في حدود 83 بالمائة، والروبورتاج بنسبة 17 بالمائة تقريبا. وتتكرر معنا كالعادة قضية غياب استخدام قوالب صحفية أخرى وقلة التنوع في استعمالها الذي يعتبر وجها سلبيا في التعامل مع المواضيع البيئية في تقديرنا.

جدول(81) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر نوفمبر

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	03	100
تقرير	-	-
روبورتاج	-	-
تحقيق	-	-
استطلاع	-	-
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	03	100

للمرة الرابعة منذ بداية سنة 2008 نسجل اعتماد كلي على قالب الخبر في نقل المادة البيئية وعدم استخدام أي من القوالب الأخرى، خصوصا تلك التي استعملتها الجريدة بشكل متكرر في نقل المادة البيئية والمتمثلة في الروبورتاج والاستطلاع.

جدول(82) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر ديسمبر

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	01	100
تقرير	-	-
روبورتاج	-	-
تحقيق	-	-
استطلاع	-	-
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	01	100

خلال أخر شهر من سنة 2008 لم نسجل إلا مادة بيئية واحدة، تم نشرها على شكل خبر، وبالتالي من البديهي أن تغيب باقي القوالب الصحفية الأخرى المستخدمة في الكتابة الصحفية.

جدول(83) يوضح قوالب نشر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال الأشهر الـ12:

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر	87	86.13
تقرير	-	-
روبورتاج	09	08.81
تحقيق	-	-
استطلاع	05	04.95
حديث صحفي	-	-
مقال تحليلي	-	-
أخرى (دراسة)	-	-
المجموع	101	100

أسفرت الدراسة الميدانية المتعلقة بتحديد ومعرفة القوالب التي استعملتها جريدة "النصر" في نقل المادة البيئية عن ما يلي:

استخدام قالب الخبر 87 مرة بنسبة وصلت إلى 86.13 بالمائة من إجمالي القوالب المستخدمة خلال سنة 2008، متبوعا باستخدام قالب الروبورتاج 09 مرات أي بنسبة 08.81 بالمائة، وفي المرتبة الأخيرة الاستطلاع 05 مرات بنسبة تصل إلى 05 بالمائة تقريبا.

عدم استخدام التقرير، التحقيق، الحديث الصحفي، المقال التحليلي أو أي نوع صحفي أخر ولو لمرة واحد طيلة سنة كاملة، والاكتفاء بالخبر، الروبورتاج والاستطلاع.

يتراوح معدل الاعتماد على القوالب الصحفية بين قالب، قالبين إلى ثلاثة قوالب كأقصى تقدير، وفي معظم الأشهر أي خلال خمسة أشهر اكتفت الجريدة بقالب واحد في نقل المادة البيئية، أما الأشهر السبعة المتبقية فكانت تتراوح بين قالبين وثلاثة قوالب كل شهر.

جدول (84) تلخيصي للقوالب المستعملة في نشر المادة البيئية على مدار 12شهرا بجريدة "النصر"

الأشهر وسائل الابراز	خبر	تقرير	روبورتاج	تحقيق	استطلاع	حديث صحفي	مقال تحليلي	أخرى
جانفي	09	-	01	-	01	-	-	-
فيفري	05	-	02	-	01	-	-	-
مارس	08	-	-	-	01	-	-	-
أفريل	03	-	01	-	-	-	-	-
ماي	08	-	-	-	-	-	-	-
جوان	08	-	-	-	-	-	-	-
جويلية	13	-	-	-	-	-	-	-
أوت	17	-	03	-	01	-	-	-
سبتمبر	07	-	01	-	01	-	-	-
أكتوبر	05	-	01	-	-	-	-	-
نوفمبر	03	-	-	-		-	-	-
ديسمبر	01	-	-	-	-	-	-	-

يوضح الجدول بشكل جلي قلة تنوع القوالب المستعملة، فالفراغات تملأ الجدول، وحتى العديد من الخانات المملوءة تكاد تكون فارغة، فاستخدام الاستطلاع لم يتجاوز حدود المرة الواحدة في مختلف الأشهر التي تم الاعتماد عليه في نقل المادة البيئية.

وتظهر النتائج المتوصل إليها من حيث القوالب المستعملة في نقل المادة البيئية، قلة اهتمام بموضوع الدراسة من قبل جريدة "النصر"، كونها اعتمدت في معالجتها بشكل كاسح على قالب الخبر أي الاكتفاء بتقديم المعلومات الجديدة التي تحصل عليها، بمعنى أداء وظيفة خبرية أساسا، وهو ما يؤكده الاكتفاء بـ09 روبورتاجات طيلة السنة أي أقل من روبورتاج كل شهر حول البيئة، ما يعني غياب برمجة لنشر المادة البيئة، وغياب قناعة لدى الجريدة على ما يبدو بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في هذا المجال. كما أن غياب تنوع القوالب يعكس بشكل واضح غياب اهتمام الجريدة بالبيئة، والذي انعكس على ما يبدو على صحفيوا الجريدة، الأمر الذي نستشفه خصوصا من حيث الاستطلاعات التي يغلب عليها عادة طابع المبادرة الفردية.

ولابد من القول أنه كان من المنتظر أن يتم استعمال القالب الخبري أكثر من غيره كون اليوميات خبرية بامتياز لكن عدد المرات التي تم استخدامه فيها مقارنة مع إجمالي المواد البيئية المنشورة تعد كثيرة، فضلا عن عدم دعمها بأنواع صحفية أخرى، فمثلا لم تحظى البيئة بمتابعة مفصلة حول الأحداث المتعلقة بها من خلال التقرير.

وصحيح أن المعلومة المهمة تفرض نفسها على الجريدة، لكن أيضا ليس من المعقول أن تكون المعلومات المنشورة على صفحات الجريدة كلها غير مهمة، فعلى ما يبدو فإن الجريدة هي التي لا تعطى القيمة الحقيقية للمعلومات البيئية التي تحصل عليها. لكن هذا الأمر يظل مجرد افتراض، وقد يكون حكما خاطئ وبعيدا عن الصحة. وعليه نقول أن القالب المستخدم لا يكفي وحده كمؤشر لمعرفة ما إذا اهتمت الجريدة أم لا بالمواضيع البيئية خلال معالجتها لها.

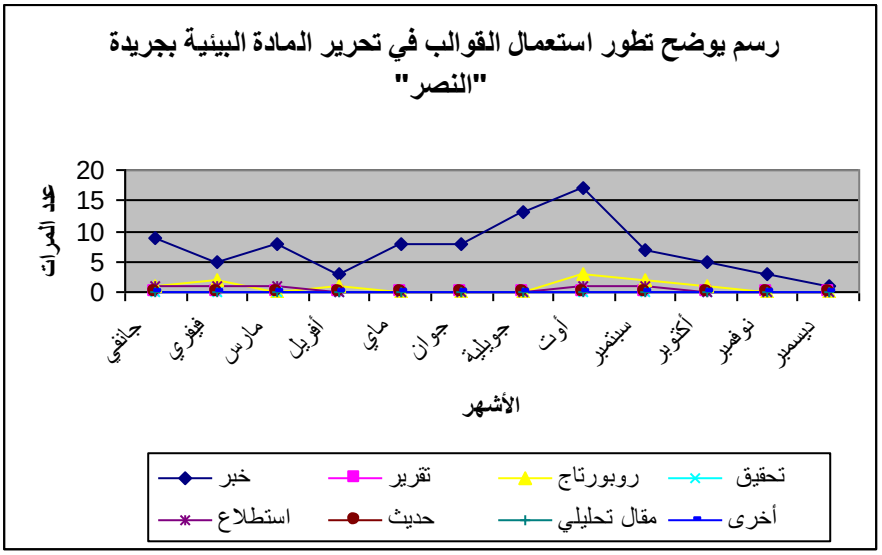

رسم بياني رقم6

أما فيما يتعلق بتطور استعمال القوالب الصحفية في تحرير المادة البيئية بجريدة "النصر"، فيظهر الرسم البياني في الأعلى أنه يوجد استقرار في استخدام القوالب الا فيما يخص قالب الخبر، وذلك أمر بديهي كون مختلف القوالب تقريبا كان يتم الاعتماد عليها مرة أو مرتين فقط أو عدم استخدامها تماما. أما قالب الخبر الذي حاز على النصيب والحيز الأكبر في الاستخدام، فيبرز الرسم البياني غياب توازن في استخدام هذا القالب، فتارة يميل نحو الارتفاع وتارة أخرى يميل نحو الانخفاض. وتفسير ذلك بسيط وهو الارتباط بعدد المواد البيئية المنشورة غير المتساوية على مدار الأشهر. وبشكل عام نرى انه يبدأ في حدود متوسط نشر المادة البيئية أي 9 تقريبا وينخفض مرة واحد عن عتبة استعمال تقل عن خمس مرات، ويتجاوز عتبة العشرة مرات مرتين ثم يركن إلى الانخفاض بشكل متواصل إلى غاية نهاية السنة.

4.1.1.4- - المساحة المخصصة للمادة البيئية.

أ- المساحة المخصصة للمادة البيئية في جريدة "الجمهور"

جدول(85) يوضح المساحة المخصصة للمادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال الأشهر الـ12:

الشهر	المساحة سم2	النسبة (%)
جانفي	1590	03.57
فيفري	4667	10.45
مارس	4975.5	11.14
أفريل	3283.5	07.35
ماي	3473	07.79
جوان	4657.5	10.44
جويلية	1080	02.41
أوت	3909	08.75
سبتمبر	2135	04.79
أكتوبر	4865	10.90
نوفمبر	4643	10.40
ديسمبر	5350	11.99
المجموع	44628.5	100

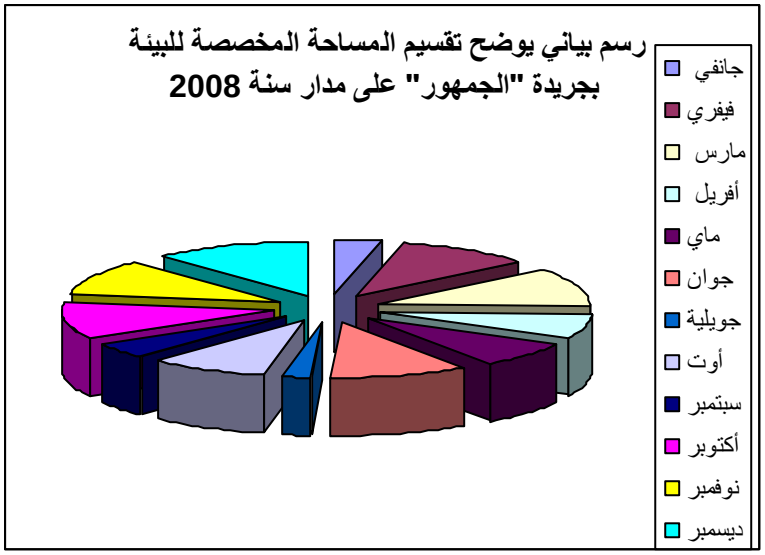

رسم بياني رقم7

يبين كل من الجدول والرسم البياني، أن المساحة المخصصة للمادة الإعلامية البيئية على مدار الأشهر الـ12 لعام 2008 كانت تتراوح بين 1080 سم2 كأدنى حد و5350 كأقصى حد، أي ما يعني فرق خمسة أضعاف بين أقل شهر (جويلية) وأكبر شهر (ديسمبر) نشرت فيه المادة البيئية من حيث المساحة طبعا.

فأما النتيجة الأولى فهي منطقية كون عدد المواد البيئية في شهر جويلية هو الأضعف، أما الثانية فغير منتظرة إذا ما نظرنا إلى عدد المواد البيئية المنشورة خلال هذا الشهر والتي تحتل به المرتبة الثالثة بعد كل من مارس وأكتوبر. لكن نعلم جيد أن الفرق تصنعه القوالب الصحفية المستخدمة أكثر من أعداد المواد المنشورة، فهناك قوالب ترصد لها مساحة أكبر من غيرها، ونسجل هنا أن أكبر مساحة رصدت في جريدة "الجمهور" كانت للدراسات العلمية حول البيئة التي حظيت كل واحدة منها بصفحة كاملة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الخط الذي يكون أصغر فيها مما هو عليه في القوالب الأخرى، فضلا عن غياب الصور في معظمها.

وبلغت المساحة الإجمالية المرصودة للمادة البيئية على صفحات جريدة "الجمهور" 44628.5 سم2 أي بمعدل 3719.04 سم2 شهريا، مع الإشارة إلى النتائج المتوصل إليها تبرز تفاوت بين النتائج، حيث سجل خمس مرات تجاوز عتبة 4500سم2، وانخفاض 03 مرات عن عتبة 2500سم2 فيما اقتربت البقية نسبيا من المعدل. ونشير في هذا الصدد إلى أن مساحة جريدة عدد واحد هي في حدود 30ألف سم2، أي أن إجمالي المواد البيئية المنشورة في جريدة "الجمهور" يمكن إجماله في عددين من أصل 283 عددا شملته الدراسة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن نسبة المواد الإعلامية البيئية المنشورة على صفحات "الجمهور" تمثل ما يقل عن 0.70 بالمائة من إجمالي صفحات الجريدة. ونكتفي هنا بوصف طريقة المعالجة دون الخوض في ما إذا كانت هذه النسبة تعكس اهتمام كبير أو قليل بموضوع الدراسة.

ومن زاوية أخرى يمكن القول أن مساحة 44628.5 سم2، أي ما يوازي 157.69 سم2 يوما، وذلك من خلال تقسيم المساحة الإجمالية على عدد الأعداد التي شملتها الدراسة والبالغ عددها 283، يعتبر مقبولا إلى حد كبير، فالعبرة ليست المساحة التي خصصت للمادة البيئية فقد بل في دورية التطرق إليها والذي بلغ 217 مرة أي ما يعني أن معدل مساحة المادة الإعلامية البيئية يساوي 205.66، وهي نتيجة مقبولة في تقديرنا إلى حد بعيد.

ويتضح جليا أن الإجابة عن كل سؤال على حدا لا يمكن من يكون الإجابة الفاصلة والشافية حول مدى اهتمام جريدة "الجمهور" مجال الدراسة بالبيئة، وعليه سنحاول في الخطوة الموالية تجميع النتائج المتوصل إليها من حيث الشكل، علها تمكننا من الإجابة عن هذا الاستفهام.

ب- المساحة المخصصة للمادة البيئية في جريدة "النصر"

جدول(86) يوضح المساحة المخصصة للمادة البيئية في جريدة "النصر" خلال الأشهر الـ 12

الشهر	المساحة سم2	النسبة (%)
جانفي	1875	09.76
فيفري	1875	09.76
مارس	1690	08.79
أفريل	920	04.79
ماي	1305	06.79
جوان	1300	06.76
جويلية	1995	10.39
أوت	4440	23.11
سبتمبر	1395	07.26
أكتوبر	1405	07.32
نوفمبر	720	03.74
ديسمبر	290	01.50
المجموع	19210	100

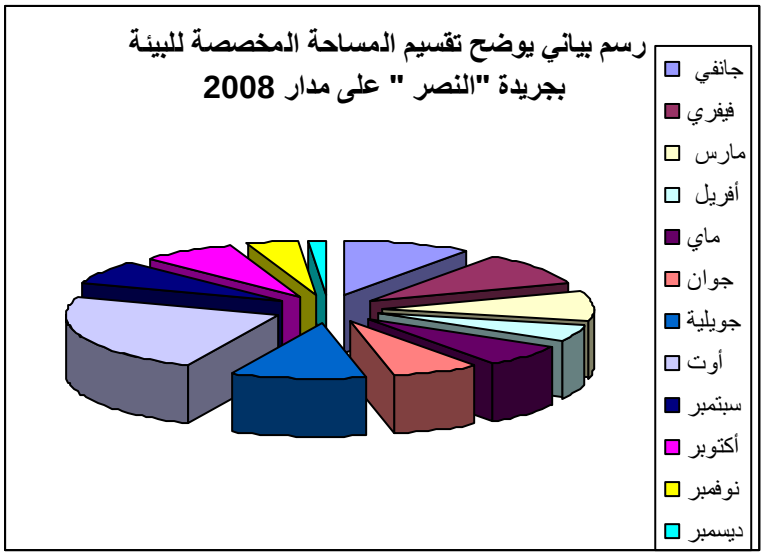

رسم بياني رقم8

يظهر كل من الجدول والرسم البياني، أن المساحة المخصصة للبيئة على صفحات الجريدة شهريا كان يتراوح بين 290 سم2 كأضعف مساحة و 4440 سم2 كأقصى مساحة رصدت للبيئة، وفي الغالب كانت تتراوح بين 1300 و1900 سم2، فيما تراوحت النسب المخصصة للبيئة بين 01.50 و23.11 بالمائة، أي الفارق بين أصغر وأكبر نسبة 11 ضعف تقريبا.

وقد بلغت المساحة الإجمالية المخصصة للمادة البيئية على صفحات الجريدة 19210 سم2 أي بمعدل 1600 سم2 شهريا، وما يقابل 63.19 سم2 في كل عدد صادر خلال سنة 2008، وما يعادل 190 سم2 لكل مادة بيئية منشورة.

وتظهر النتائج المتوصل إليها بشكل جلي أن أضعف المساحات المرصودة للبيئة كانت خلال شهري نوفمبر وديسمبر، وهو أمر جد منطقي نتيجة القلة الشديدة في عدد المواد الإعلامية المنشورة التي تتحدث عن البيئة، أما أكبر مساحة فسجلت خلال شهر أوت وهي المرة الوحيدة التي تتجاوز فيها المساحة المخصصة للبيئة عتبة الـ4000 سم2، وهو أمر أيضا جد منطقي لأنها المرة الوحيدة طيلة السنة التي يصل عدد المواد البيئية المنشورة إلى 21 مادة.

إن الحكم على الجريدة كما سبق واشرنا إليه من قبل صعب من خلال مؤشر واحد، ومع ذلك يمكن القول أن المساحة المخصصة لكل مادة بيئية والبالغ عددها 101 مادة طيلة السنة جد مقبولة أي 190 سم2 في تقديرنا، فهي كافية لتقديم المعلومات المطلوبة، لكن إذا ما نظرنا إلى المساحة المخصصة للبيئة في كل عدد كمعدل بالطبع نجد أنه لا يتجاوز 63 سم2 وهي مساحة جد ضئيلة مقارنة مع مساحة 24 صفحة ولا تعكس اهتمام بالبيئة كما نزعم، كما أن المساحة الإجمالية المخصصة للبيئة طيلة سنة يمكن جمعها في صفحتين ونصف، وهذا يوضح قلة اهتمام الجريدة.

لكن الموضوعية تفرض علينا القول أن الاهتمام لا ينظر إليه بهذه الطريقة أو من هذه الزاوية فقط، فلا ينبغي النظر إلى مساحة المادة البيئية في الجريدة بمعزل عن جملة من المعطيات الأخرى، كأهمية المواضيع دائما بالنسبة للجريدة ومقارنة مع باقي المادة الإعلامية المنشورة، فضلا عن معايير أخرى مهنية وغير مهنية سبق الإشارة إليها من قبل، وبالتالي نفضل إرجاء الحكم إلى غاية اكتمال الصورة.

2.1.4- النتائج العامة لشكل المادة البيئية في الجريدتين:

أ- النتائج العامة لشكل المادة البيئية في جريدة "الجمهور":

حددت الدراسة أربعة جوانب ارتأت أنها أساسية وكافية إلى حد كبير لدراسة الجانب الشكلي لنشر المادة الإعلامية البيئية، تمثلت في أماكن النشر، وسائل الإبراز، قالب النشر، وأخيرا المساحة، وبعد التعليق والتفسير على النتائج المتوصل إليها جزئيا، نشرع في التعليق عليها بشكل عام ومترابط، ولكن قبل ذلك نقول ما سبق وأن أشرنا إليه مسبقا، وهو أن جانب واحد من الجوانب السابق ذكرها لا تمكننا من معرفة مدى اهتمام الجريدة حقيقة بموضوع الدراسة، لكن تكاملها معا من المفروض أن يجعل الحكم موضوعيا إلى حد بعيد.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن معالجة جريدة "الجمهور" للمواضيع البيئية تظهر وجود اهتمام معتبر بالبيئة، نظرا:

- النتائج المتعلقة بمكان النشر كانت جد مقبولة، وتم الحكم على أنها مقبولة من خلال المقارنة بين عدد الصفحات الداخلية (22 صفحة) والصفحتين الأولى والأخيرة أي ما يعني أن عدد المواضيع المنشورة في الصفحات الداخلية يكون أكثر بـ 11 مرة مما نشر بالصفحتين الأولى والأخيرة، فإذا تساويا كان الاهتمام من حيث مكان النشر متوسط، وإذا زاد عددها في الصفحات الداخلية، يعني أن الاهتمام أقل من المتوسط إلى ضعيف، وإذا زاد عددها في الصفحتين الأولى والأخيرة يعني أن الاهتمام فوق المتوسط إلى قوي، وأسفرت النتائج في هذا الصدد عن القول أن اهتمام جريدة "الجمهور" بالمواضيع البيئية كبير، فعدد المواد البيئية التي نشرت في الصفحتين الأولى والأخيرة اكبر بكثير مما نشر في الصفحات الداخلية، ورياضيا تبين النتائج أن المواد المنشورة في الصفحتين الأولى والأخيرة انطلاقا من المبدأ السابق ذكره تمثل 68.63 بالمائة. مع العلم أن الأفضلية تعطى بشكل كبير للصفحتين الأولى والأخيرة وهو ما يؤكد أكثر ما توصل إليه الباحث.

- النتائج المتعلقة بوسائل الإبراز تتحدث عن نفسها، ولا داعي لمجهود حسابي لتبيين اهتمام الجريدة بالمادة البيئية، حيث تشير الإحصائيات السابق ذكرها إلى أن نسبة مصاحبة وسائل الإبراز للمواد الإعلامية البيئية المنشورة هي في حدود 78 بالمائة.

- النتائج المتوصل إليها والمتعلقة بالقوالب الصحفية المستعملة لا يمكن في الحقيقة إعطائها دلالات إحصائية معممة، لكن وكما سبق القول فإن الجريدة اهتمت بموضوع الدراسة، نظرا إلى تناولها الإخباري للمواد البيئية 148 مرة، ,هو ما يعني خبر حول البيئية في كل عددين، فضلا عن تنوع القوالب المستخدمة في التغطية الخبرية واللجوء حتى إلى نشر دراسات علمية حول البيئة.

- النتائج المتوصل إليها والمتعلقة بالمساحة أبرزت أن معدل المساحة المخصصة للبيئة من إجمالي الأعداد المدروسة كان في حدود 150 سم2، ولكن من الصعب الحكم من خلال هذا المعطى ما إذا كانت الجريدة قد اهتمت أم لا بموضوع الدراسة.

ومن خلال هذه النتائج نخلص إلى أن اهتمام جريدة "الجمهور" بالبيئة كان معتبرا وجليا انطلاقا من طريقة معالجتها للمواضيع البيئية من الناحية الشكلية، واستنادا على الأرقام المتوصل إليها من خلال دراسة الجريدة طيلة سنة، ومع ذلك نحرص على التأكيد أن الجريدة اهتمت بالمواضيع البيئية انطلاقا من الإجابة على الأسئلة المطروحة والتي يمكن اعتبارها كمؤشرات لحساب مدى الاهتمام شكلا.

ب- النتائج العامة لشكل المادة البيئية في جريدة "النصر":

أظهرت النتائج المتوصل إليها والمتعلقة بمكان النشر أن الجريدة لم تنشر ولا مادة بيئية على مستوى الصفحة الأولى وأن نسبة 98 بالمائة من المواد البيئية منشورة على مستوى الصفحات الداخلية، واستخدمت الجريدة قالب الخبر بنسبة 86 بالمائة، متبوعا بالروبورتاج بنسبة 9 بالمائة تقريبا، فيما استغنت تماما عن استخدام قالبي التقرير والتحقيق، وكذا قالب الحديث الصحفي، وكانت الجريدة تكتفي خلال كل شهر باستخدام ثلاثة قوالب على الأكثر في مجمل الحالات.

وفيما يتعلق بوسائل الإبراز، اكتفت الجريدة باستخدام ثلاثة وسائل الإبراز من أصل ستة، معتمدة بشكل كبير على الصورة بنسبة 61.70 بالمائة، فيما افتتحت صفحاتها 16 مرة بالمواضيع البيئية أي بنسبة 34.05 بالمائة، وعموما بلغت نسبة مصاحبة وسائل الإبراز للمواد الإعلامية البيئية المنشورة طوال سنة 2008، 46.53 بالمائة، مع العلم أن إبراز المادة البيئية في الصفحة الأولى كان مرتين فقط طيلة السنة. كما لم يحظ الموضوع أيضا بمكانة مرموقة حتى وسط الصفحات الداخلية، فعدد المرات التي تم افتتاح الصفحة به لم يزد عن 16 مرة طيلة 304 عدد أي إجمالي صفحات يصل إلى 7296 صفحة، وهو ما يمثل نسبة 0.21 بالمائة من إجمالي المرات التي تم افتتاح الصفحة به، وهي نسبة جد ضئيلة على ما يبدو.

وقد بلغت المساحة الإجمالية المخصصة للمادة البيئية على صفحات الجريدة 19210 سم2 أي بمعدل 1600 سم2 شهريا، وهو ما يقابل 63.19 سم2 في كل عدد صادر خلال سنة 2008، وما يعادل 190 سم2 لكل مادة بيئية منشورة.

ونشير في الأخير أننا اكتفينا هنا بذكر أهم الأرقام دون الخوض ثانية في التفاصيل، التي يمكن العودة إليها في كل عنصر، والتي تظهر مجتمعة أن اهتمام الجريدة بموضوع الدراسة كان ضعيف نسبيا انطلاقا من طريقة معالجة الجريدة للمواضيع البيئية من الناحية الشكلية، نظرا للاستعمال الكبير لقالب الخبر، وعدم العودة للأخبار البيئية بشيء من التفصيل عبر قوالب أخرى كالتقرير والحديث الصحفي، فضلا عن نشر المادة البيئية إلا على مستوى الصفحات الداخلية بنسبة 98 بالمائة، كما أن استعمال وسائل الإبراز لم يشمل حتى نصف المواد البيئية المنشورة، وهو ما يعني أن الاهتمام اقل من المتوسط في تقديرنا.

فاهتمام المؤسسة الإعلامية حسب ما جاءت به نظرية ترتيب الأولويات لابد أن ينعكس على ترتيب المواد المنشورة، المساحة المخصصة لها ووسائل الإبراز المستعملة ومكان النشر بطبيعة الحال، وهو ما اعتمدنا عليه في دراسة شكل المادة البيئية.

2.4- مضمون المادة البيئية في جريدتي "النصر" و"الجمهور":

1.2.4- عرض وتحليل بيانات مضمون الجريدتين.

1.1.2.4- نوع المصدر.

أ- نوع المصدر في جريدة "الجمهور":

جدول(87) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جانفي

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	02	25
أساتذة وخبراء بيئيون	01	12.5
جمعيات بيئية	01	12.5
مواطن	-	-
أخرى	04	50
المجموع	08	100

يتضح من النتائج المتوصل إليها أن عدد المصادر المعتمد عليها في تحرير المادة البيئية لم يتجاوز مصدر واحد في كل مادة إعلامية. وعادت النسبة الأكبر إلى "مصادر أخرى" التي تم الاعتماد عليها 04 مرات بنسبة 50 بالمائة، متبوعة بمسؤولوا البيئة بنسبة 25 بالمائة، والأساتذة والخبراء البيئيين تم الاعتماد على كل منهما مرة واحدة، فيما لم يظهر المواطن كمصدر طيلة الشهر.

جدول(88) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر فيفري

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	05	33.33
أساتذة وخبراء بيئيون	01	06.66
جمعيات بيئية	01	06.66
مواطن	02	13.33
أخرى	06	40
المجموع	15	100

خلال هذا الشهر حافظت الجريدة على معدل مصدر واحد في كل مادة إعلامية بيئية إلا في حالة واحدة اعتمدت على مصدرين. كما حافظت المصادر الأخرى على المرتبة الأولى بنسبة 40 بالمائة، متبوعة دائما من طرف مسؤولوا البيئة لكن بنسبة أكبر فاقت 33 بالمائة.

وما يمكن ملاحظته خلال هذا الشهر هو تنوع المصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في تحرير المادة البيئية، والاعتماد على المواطن كمصدر لمرتين لأول مرة، فيما اكتفت بالاعتماد على جمعيات البيئة، وأساتذة وخبراء البيئة مرة واحدة لكل منهما.

جدول(89) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر مارس

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	08	27.59
أساتذة وخبراء بيئيين	07	24.14
جمعيات بيئيون	02	06.89
مواطن	03	10.34
أخرى	09	31.04
المجموع	29	100

بلغ مجموع المصادر التي اعتمدت عليها الجريدة خلال هذا الشهر 29 مصدرا، أي ما يفوق عدد المادة البيئة المنشورة خلال هذا الشهر بثلاث مرات، وما يعني عدم الاكتفاء بمصدر واحد كمعدل. والملاحظ أن الأساتذة والخبراء تم ولأول مرة الاعتماد عليهم في تحرير المادة البيئية سبع مرات وبنسبة تصل إلى 24.14 بالمائة. كما حافظت "المصادر الأخرى" على المرتبة الأولى بـ 09 مرات، متبوعة بمسؤولوا البيئة بت 08 مرات أي بنسبة 27.59 بالمائة، فيما تم الاعتماد على المواطن ثلاث مرات والجمعيات البيئية مرتين.

جدول(90) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أفريل

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	07	36.84
أساتذة وخبراء بيئيين	07	36.84
جمعيات بيئيون	-	-
مواطن	03	15.78
أخرى	02	10.52
المجموع	19	100

خلال شهر أفريل، نلاحظ تساوي في الاعتماد على مسؤولوا البيئة والأساتذة والخبراء البيئيون لأول مرة بنسبة تصل إلى 36.84 بالمائة، وتراجع لأول مرة أيضا للمصادر الأخرى إلى المرتبة الأخيرة بعدما كانت تحتل المقدمة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، فيما احتل المواطن كمصدر المرتبة الثالثة محافظا على عدد مرات الاعتماد عليه في تحرير المادة الإعلامية كمصدر مقارنة مع الشهر الفارط.

جدول(91) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر ماي

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	04	19.04
أساتذة وخبراء بيئيون	06	28.58
جمعيات بيئيون	01	04.76
مواطن	06	28.58
أخرى	04	19.04
المجموع	21	100

لأول مرة منذ بداية السنة يبلغ الفارق بين عدد المواد الإعلامية البيئية المنشورة وعدد المصادر المعتمد عليها في تحرير هذه المادة خمسة لفائدة هذه الأخيرة، وهو ما يعني أن الجريدة اعتمدت في أكثر من عدد على أكثر من مصدر. كما يمكن أن نلاحظ أيضا تقارب نسب الاعتماد على المصادر وتنوع هذه الأخيرة، فكلها كانت تتراوح ما بين 19.04 و28.58 بالمائة إذا استثنينا الجمعيات البيئية كمصدر والتي لم تتجاوز بها عدد مرات الاعتماد عليها في التحرير مرة واحدة.

جدول(92) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جوان

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	08	32
أساتذة وخبراء بيئيون	01	04
جمعيات بيئية	01	04
مواطن	06	24
أخرى	09	36
المجموع	25	100

خلال هذا الشهر نلاحظ عودة المصادر الأخرى ومسؤولوا البيئة إلى المرتبتين الأولتين على التوالي وبنسبتين متقاربتين، يليهما المواطن كمصدر بست مرات للمرة الثانية منذ بداية السنة وبنسبة تصل إلى 24 بالمائة، ثم في الأخير نجد كل من الأساتذة والخبراء البيئيين والجمعيات البيئية اللذان تساويا من حيث عدد مرات الاعتماد عليهما في تحرير المادة البيئية.

جدول(93) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر جويلية

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	01	12.5
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	01	12.5
أخرى	06	75
المجموع	08	100

سجل خلال شهر جويلية ولأول مرة الاعتماد على المصادر الأخرى بنسبة وصلت إلى 75 بالمائة وبعدد مرات يصل إلى ستة من مجموع ثمانية، متبوعة بكل من مسؤولوا البيئة والمواطن بمرتين لكليهما. ومن الواضح تراجع تنوع المصادر المعتمد عليها خلال هذا الشهر بحيث لم يتجاوز الثلاثة التي سبق ذكرها، واحتكرت بالتالي المصادر الأخرى اعتماد الجريدة، وذلك على حساب المصادر المتبقية.

جدول(94) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أوت

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	04	22.23
أساتذة وخبراء بيئيون	01	05.55
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	05	27.77
أخرى	08	44.45
المجموع	18	100

في هذا الشهر كان معدل الاعتماد على المصادر في تحرير المادة البيئية مصدر واحد في كل مادة، واحتلت المصادر الأخرى المرتبة الأولى بنسبة 44.45 بالمائة، متبوعة هذه المرة بالمواطن الذي سجل عدد ظهور كمصدر 5 مرات وبنسبة قدرت بـ 27.77 بالمائة، وفي المرتبة الثالثة مسؤولوا البيئة بأربع مرات، وأخيرا الأساتذة والخبراء بمرة واحدة فقط.

جدول(95) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر سبتمبر

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	02	12.5
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	01	6.25
مواطن	02	12.5
أخرى	11	68.75
المجموع	16	100

ظل خلال هذا الشهر أيضا معدل الاعتماد على المصادر مرة واحدة في كل مادة إعلامية بيئية، وحازت كالعادة المصادر الأخرى على المرتبة الأولى بنسبة تصل إلى 68.75 بالمائة، متبوعة بالمواطن ومسؤولوا البيئة بمرتين لكل منهما، ثم الجمعيات البيئية لمرة واحدة.

جدول(96) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر أكتوبر

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	06	20
أساتذة وخبراء بيئيون	04	13.33
جمعيات بيئية	01	03.33
مواطن	07	23.33
أخرى	12	40
المجموع	30	100

لأول مرة يسجل بلوغ عدد المصادر المعتمد عليها خلال شهر واحد عتبة الثلاثين، وللمرة التالية تسجيل فارق خمسة بين عدد المواد البيئية المنشورة وعدد المصادر منذ بداية لسنة 2008، وهو ما يعني اعتماد الجريدة في أكثر من مرة على أكثر من مصدر.
والملاحظ أن المصادر الأخرى تحافظ دائما على المرتبة الأولى بنسبة 40 بالمائة، متبوعة بالمواطن الذي تم الاعتماد عليه في تحرير المادة البيئية سبع مرات أي ما يعادل 23.33 بالمائة، فيما رجعت النسبة الأضعف كالعادة للجمعيات البيئية.

جدول(97) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر نوفمبر

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	04	19.04
أساتذة وخبراء بيئيون	03	14.28
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	02	09.52
أخرى	12	57.14
المجموع	21	100

بلغ معدل الاعتماد على المصادر في تحرير المادة البيئية مرة في كل مادة إعلامية، ويوضح الجدول أن الأساتذة والخبراء البيئيين تم الاعتماد عليهم ثلاث مرات بنسبة 14.28 بالمائة، فيما احتل المواطن المرتبة الأخيرة بنسبة 09.52 بالمائة، ظلت الصدارة للمصادر الأخرى بنسبة 57.14 بالمائة، متبوعة بمسؤولوا البيئة.

جدول(98) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال شهر ديسمبر

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	05	20
أساتذة وخبراء بيئيون	09	36
جمعيات بيئية	02	08
مواطن	02	08
أخرى	07	28
المجموع	25	100

تبين النتائج المتوصل إليها خلال شهر ديسمبر أن الاعتماد على المصادر في تحرير المادة البيئية جاء كالتالي: أساتذة وخبراء البيئة لأول مرة في المقدمة بتسع مرات أي ما يعادل نسبة 36 بالمائة، مصادر أخرى سبع مرات وبنسبة 28 بالمائة، لتحتل بذلك المرتبة الثانية، متبوعة بمسؤولوا البيئة في المرتبة الثالثة بنسبة 20 بالمائة، وفي المرتبة الأخيرة كل من المواطن والجمعيات البيئية بنسبة 16 بالمائة مجتمعتين معا.

جدول(99) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "الجمهور" خلال الأشهر الـ12

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	56	23.83
أساتذة وخبراء بيئيين	40	17.03
جمعيات بيئيون	10	04.26
مواطن	39	16.59
أخرى	90	38.29
المجموع	235	100

أسفرت النتائج العامة المتعلقة بالمصادر التي اعتمدت عليها جريدة "الجمهور" في تحرير المادة الإعلامية عن احتلال المصادر الأخرى المرتبة الأولى بفارق 34 مرة عن الملاحق، وذلك بنسبة قدرت بـ38.29 بالمائة، فيما عادت المرتبة الثانية من حيث عدد مرات الاعتماد في تحرير المادة البيئية كمصدر مسؤولوا البيئة بـ 56 مرة أي ما يعادل نسبة 23.83 بالمائة، وفي المرتبة الثالثة أساتذة وخبراء البيئة بنسبة 17 بالمائة، ثم المواطن في المرتبة الرابعة بنسبة 16.59 بالمائة، وأخيرا الجمعيات البيئية بنسبة 04 بالمائة.

جدول (100) تلخيصي لمصادر المادة البيئية على مدار 12شهرا بجريدة "الجمهور"

الأشهر / المصادر	مسؤولوا البيئة	أساتذة وخبراء بيئيون	جمعيات بيئية	مواطن	أخرى
جانفي	02	01	01	-	04
فيفري	05	01	01	02	06
مارس	08	07	02	03	09
أفريل	07	07	-	03	02
ماي	04	06	01	06	04
جوان	08	01	01	06	09
جويلية	01	-	-	01	06
أوت	04	01	-	05	08
سبتمبر	02	-	01	02	11
أكتوبر	06	04	01	07	12
نوفمبر	04	03	-	02	12
ديسمبر	05	09	02	02	07

يمكن من خلال الأرقام الموضحة في هذا الجدول وتلك التي سبق ذكرها في الجدول الذي سبقه إجراء العديد من التحليلات وتقديم مجموعة من التفسيرات، نوجزها فيما يلي:

- إن الاعتماد على مصادر أخرى في تحرير المادة البيئية يعكس في تقديرنا غياب القصدية في التطرق إلى المواضيع البيئية، فكما سبق وأن ذكرنا فإن المصادر الأخرى ممثلة أساسا في مسؤولين لا ينتمون بشكل مباشر إلى قطاع البيئة كمديرية الصيد البحري الحماية المدنية ورؤساء

البلديات مثلا، فالصدفة على ما يبدو هي التي جعلت عدد المواد البيئي ة المنشورة يصل إلى 217 مادة، خصوصا إذا ما ذكرنا أن المصادر الأخرى تم الاعتماد عليها 90 مرة، مع الإشارة إلى أن الصحفيين في الجريدة كثيرا ما يتكلمون على لسانهم، وهو ما قد يناقض ما سبق في الظاهر، لكن أغلب ذلك سجل على مستوى الاستطلاعات التي تكتسي هذا الطابع.

- كما أن الاعتماد على مسؤولوا البيئة لا يعني بالضرورة وجود قصدية مسبقة في التطرق للمواضيع البيئية، فيمكن أن تكون عن طريق تغطيات صحفية للقطاع، ومع ذلك فإن الاعتماد على الجهات البيئية المسؤولة يعطي مصداقية أكبر للمعلومات المقدمة على اعتبار أنها تمثل الجهة الرسمية التي تمتلك الإحصائيات والمعلومات، ومن المقبول جدا في تقديرنا أن يزيد استعمالها أكثر من المصادر الأخرى.

- إن الاعتماد على الأساتذة الخبراء البيئيين 40 مرة يعكس إلى حد بعيد نوعية المعلومات المقدمة عبر الجريدة والتي تميل إلى قوة الطرح في الغالب نتيجة اتسام المصدر بالمعرفة والدقة وسعة الاطلاع، وهو أمر مستحسن.في تقديرنا له انعكاسات ايجابية على قراء الجريدة.

- إن الاعتماد على الجمعيات البيئية عشر مرات فقط يعني على الأرجح غياب هذه الجمعيات وعدم تأديتها لدورها في خدمة البيئة وحماية المحيط وظهورها إلا في مرة توزيع الأموال، أو غياب تواصل وتفاعل بين الجمعيات والجريدة أو أخيرا انغلاق الجريدة وعدم انفتاحها على نشاط الجمعيات وهو أمر مستبعد. وعموما فإن غياب الحلقة بين الطرفين وعدم تكاملهما معا لا يخدم البيئة المريضة ولا يساهم في وقف الانتهاكات السافرة التي تحصل في حقها.

وعموما فقد لوحظ بشكل ملفت غياب تنوع المصادر داخل المادة الإعلامية الواحدة رغم أن الكثير من القوالب تتطلب تعدد و/أو تنوع المصادر كالتقرير والتحقيق على سبيل المثال، لكن قلة الاعتماد عليهما على ما يبدو هو السبب، ومع ذلك يبقى قلة المصادر جد محسوس، وهو ما يمكن أن يفسر بتجنب ضياع الوقت، أو على الأرجح الاكتفاء بالمعلومات المقدمة من جهة معينة، وهو ما يعني التركيز على المعلومة أكثر من أهميتها.

وأخيرا يبدو جليا أن نوع المصادر التي تعتمد عليها الجريدة غير كافية لوحدها من أجل الحكم على مدى اهتمام الجريدة ولكن يمكن القول أن المصادر أبرزت قلة اهتمام بالبيئة بناء على ما سبق.

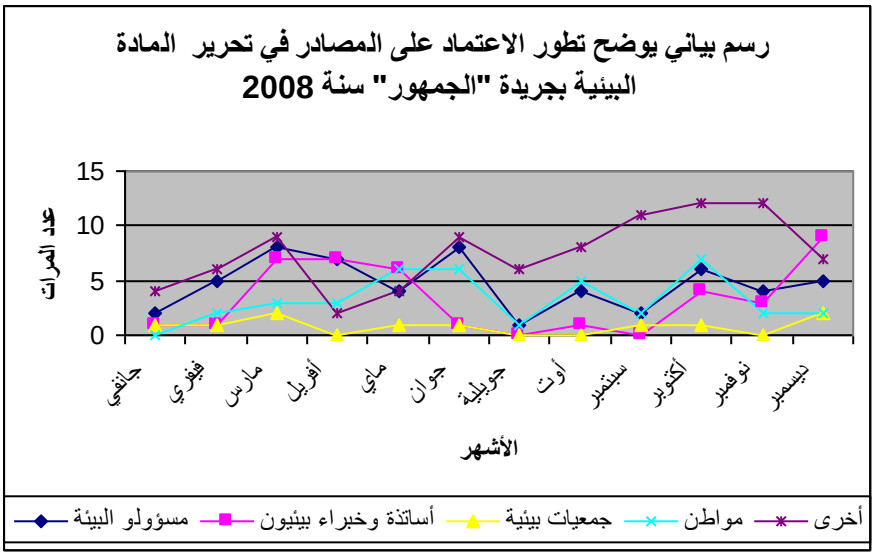

رسم بياني رقم9

وفيما يتعلق بتطور الاعتماد على المصادر في تحرير المادة البيئية على مدار الأشهر الـ12 لسنة 2008 فنلاحظ أن "مصادر أخرى" كانت ذات نزعة شبه دائمة في الارتفاع، أي كان الاعتماد عليها يتزايد في أغلب الأحيان مقارنة بالشهر الذي يسبق، حيث بدا الاعتماد عليها في بداية السنة منخفضا وأخذ في الارتفاع إلى غاية الشهر الرابع أين سجلت انخفاضا محسوسا ثم يعود الاعتماد عليها في التزايد مرة أخرى إلى أن تسجل أعلى مستويات الاعتماد عليها في شهري أكتوبر و نوفمبر ثم تعود مرة أخرى إلى التراجع خلال شهر ديسمبر. الاعتماد على المواطن كمصدر أيضا لم يكن مستقرا إلى حد كبير فنلاحظ من خلال الرسم البياني أنه يرتفع تارة وينخفض مرة أخرى. الأمر نفسه نجده بالنسبة للاعتماد على الأساتذة والخبراء البيئيون، وكذا مسؤولوا البيئة الذين كان الاعتماد عليهم متفاوتا حسب مايظهرة الرسم البياني دائما. وفي المقابل كان الاعتماد على الجمعيات البيئية متقارب إلى حد كبير.

ب- نوع المصدر في جريدة "النصر":

جدول(101) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جانفي

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	03	25
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	02	16.66
أخرى	07	58.33
المجموع	12	100

يظهر الجدول أن جريدة "النصر" اعتمدت على مصادر أخرى بشكل كبير، حيث حازت على النسبة الأكبر التي تصل إلى 58.33 بالمائة، متبوعة بمسؤولوا البيئة بنسبة 25 بالمائة، ثم

المواطن كمصدر في الأخير بنسبة 16.66 بالمائة، كما تبين النتائج المتوصل إليها أن الجريدة كانت تعتمد على مصدر في كل مادة بيئية تقريبا، ولم تعرف المواد البيئية تعددا في المصادر.

جدول(102) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر فيفري

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	02	22.22
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	03	33.33
أخرى	04	44.44
المجموع	09	100

مرة أخرى تحتل المصادر الأخرى المقدمة، حيث يوضح الجدول أن الجريدة تعتمد عليها بنسبة أكبر في كتابة المادة البيئية، فيما احتل المواطن المرتبة الثانية هذه المرة بنسبة تصل إلى 33.33 بالمائة، وفي المرتبة الأخيرة نجد مسؤولوا البيئة بنسبة 22.22 بالمائة.

جدول(103) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر مارس

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	02	22.22
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	04	44.44
أخرى	03	33.33
المجموع	09	100

الأرقام خلال هذا الشهر جاءت نفسها تقريبا مقارنة مع الشهر الماضي، والفرق الوحيد هو أن المواطن احتل مكان المصادر الأخرى والعكس صحيح. ولقد لاحظنا خلال هذا الشهر أيضا غياب تنوع وتعدد المصادر في المواد البيئية المنشورة، فكانت الجريدة تعتمد على نوع واحد من المصادر في كل مادة بيئية.

جدول(104) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أفريل

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	-	-
أساتذة وخبراء بيئيون	01	20
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	-	-
أخرى	04	80
المجموع	05	100

لأول مرة منذ بداية سنة 2008 نلاحظ أن الجريدة تعتمد في كتابة وتحرير المادة الإعلامية المتعلقة بالبيئة على أساتذة أو خبراء البيئة، وذلك بنسبة 20 بالمائة، كما اعتمدت الجريدة خلال هذا الشهر بقوة، كالعادة، على المصادر الأخرى، وذلك بنسبة 80 بالمادة، فيما غابت بقية الأنواع من المصادر.

جدول(105) يوضح مصادر بجريدة "النصر" المادة البيئية خلال شهر ماي

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	01	11.11
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	01	11.11
مواطن	02	22.22
أخرى	05	55.55
المجموع	09	100

تواصل المصادر الأخرى خلال شهر ماي احتلال المرتبة الأولى من حيث اعتماد الجريدة عليها في كتابة المادة البيئية، وذلك بنسبة قدرت خلال هذا الشهر بـ 55.55 بالمائة، متبوعة بالمواطن بنسبة 22.22 بالمائة.

ونسجل لأول مرة تعامل أو على الأحق اعتماد الجريدة على الجمعيات البيئية كمصدر في تحرير المادة البيئية، واكتفت بالاعتماد على مسؤولوا البيئة مرة واحدة.

جدول(106) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جوان

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	03	30
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	04	40
أخرى	03	30
المجموع	10	100

خلال هذا الشهر، اعتمدت جريدة "النصر" على المواطنين كمصدر للكتابة حول البيئة أربع مرات ما يقابل نسبة 40 بالمائة، متبوعة بالتساوي بكل من مسؤولوا البيئة والمصادر الأخرى بنسبة إجمالية تصل إلى 60 بالمائة، فيما لم تعتمد ولو لمرة واحدة على أساتذة وخبراء بيئيين أو جمعيات بيئية.

جدول(107) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر جويلية

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	-	-
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	01	07.69
مواطن	04	30.76
أخرى	08	61.53
المجموع	13	100

خلال هذا الشهر أيضا، تظل الجريدة تكتفي بنوع واحد من المصادر في تحرير المادة البيئية، ويظل استعمال الجريدة للمصادر الأخرى غائبا. كما سجلنا خلال هذا الشهر لثاني مرة عدم الاعتماد على مسؤولوا البيئة تماما، وكذا التعامل مع الجمعيات البيئية.

واحتلت المصادر الأخرى الصدارة بنسبة 61.53 بالمائة، متبوعة بالمواطن بنسبة 30.76 بالمائة، وأخيرا الجمعيات البيئية بنسبة 07.69 بالمائة.

جدول(108) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أوت

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	07	29.16
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	01	04.16
مواطن	05	20.83
أخرى	11	45.83
المجموع	24	100

خلال شهر أوت قفز إجمالي المصادر التي اعتمدت عليها إلى 24 مصدرا، وظلت النسبة الغالبة في كتابة المادة البيئية تتم بالاعتماد على المصادر الأخرى، متبوعة بمسؤولو البيئة بنسبة في حدود 29 بالمائة، يليهم المواطن كمصدر بنسبة 21 بالمائة تقريبا، والجمعيات البيئية في المرتبة الأخيرة بنسبة 04.16 بالمائة.

جدول(109) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر سبتمبر

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	05	55.55
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	01	11.11
أخرى	03	33.33
المجموع	09	100

خلال شهر سبتمبر أن الجريدة اعتمدت بشكل أكبر على مسؤولوا البيئة في تحرير المادة البيئية، ,ذلك بنسبة تصل إلى 55.55 بالمائة، فيما احتلت مصادر أخرى المرتبة الثانية بنسبة 33.33 بالمائة، وفي الأخير المواطن بنسبة 11.11 بالمائة.

جدول(110) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر أكتوبر

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	01	16.66
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	02	33.33
أخرى	03	50
المجموع	06	100

مصدر واحد في كل مادة إعلامية حول البيئية منشورة في جريدة "النصر"، هي القاعدة التي لم تخرج عنها الجريدة منذ بداية السنة، وهو الأمر الذي نسجله مرة أخرى خلال هذا الشهر. كما اعتمدت الجريدة هذه المرة أيضا على المصادر الأخرى في تحرير المادة البيئية، وذلك بنسبة 50 بالمائة، متبوعة بالمواطن كمصدر بنسبة 33.33 بالمائة، وفي الأخير مسؤولوا البيئة بنسبة 16.66 بالمائة.

جدول(111) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر نوفمبر

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	02	66.66
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	-	-
مواطن	-	-
أخرى	01	33.33
المجموع	03	100

خلال شهر نوفمبر اكتفت الجريدة بالاعتماد على نوعين من المصادر، هي المصادر الرسمية الممثلة في مسؤولوا البيئية، وذلك بالنسبة الغالبة أي بنسبة تصل إلى 66.66 بالمائة، ومصادر أخرى غير مرتبطة بالبيئة بشكل مباشر بنسبة 33.33 بالمائة.

جدول(112) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال شهر ديسمبر

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	-	-
أساتذة وخبراء بيئيون	-	-
جمعيات بيئية	01	100
مواطن	-	-
أخرى	-	-
المجموع	01	100

المصدر البيئي الوحيد الذي تعاملت معه جريدة "النصر" خلال أخر شهور السنة، هو الجمعيات البيئية بنسبة 100 بالمائة بطبيعة الحال، نظرا إلى كون عدد المواد المنشورة المتعلقة بالبيئة ضئيل جدا خلال هذا الشهر مقارنة مع الأشهر السابقة.

جدول(113) يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة "النصر" خلال الأشهر الـ12

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة	26	23.64
أساتذة وخبراء بيئيون	01	0.90
جمعيات بيئية	04	03.64
مواطن	27	24.54
أخرى	52	47.28
المجموع	110	100

تظهر النتائج التي توصلها إليها الدراسة في شقها المتعلق بنوع المصادر التي اعتمدت عليها جريدة "النصر" في كتابة المادة البيئية خلال سنة 2008، أن المصادر الأخرى احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد ونسبة الاعتماد عليها في تحرير المادة البيئية، حيث سجلنا الاعتماد عليها 52 مرة طوال السنة أي بمعدل يصل إلى أكثر من ربع مرات خلال كل شهر، وبنسبة تمثل تقريبا نصف المصادر التي اعتمدت عليها في تحرير كل ما يتعلق بالبيئة على صفحاتها.

أما المرتبة الثانية فعادت إلى المواطن الذي اعتمدت عليه الجريدة بنسبة 24.54 بالمائة، أي 27 مرة، متبوعا بمسؤولوا البيئة بنسبة 23.64 بالمائة، فيما سجل اعتماد الجريدة على الأساتذة والخبراء البيئيين النسبة الأضعف، حيث لم تتجاوز 0.90 بالمائة أي الاعتماد عليهم مرة واحدة فقط طوال سنة 2008، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للجمعيات البيئية التي تم الاعتماد عليها 04 مرات طول السنة.

كما سجلنا خلال الدراسة الميدانية غياب تنوع المصادر داخل المادة الإعلامية البيئية، فقد كان المعدل طوال السنة إلا في تسع حالات هو مصدر واحد في كل مادة بيئية.

جدول (114) تلخيصي لمصادر المادة البيئية على مدار 12شهرا بجريدة "النصر"

الأشهر / المصادر	مسؤولوا البيئة	أساتذة وخبراء بيئيون	جمعيات بيئية	مواطن	أخرى
جانفي	03	-	-	02	07
فيفري	02	-	-	03	04
مارس	02	-	-	04	03
أفريل	-	01	-	-	04
ماي	01	-	01	02	05
جوان	03	-	-	04	03
جويلية	-	-	01	04	08
أوت	07	-	01	05	11
سبتمبر	05	-	-	01	03
أكتوبر	01	-	-	02	03
نوفمبر	02	-	-	-	01
ديسمبر	-	-	01	-	-

يظهر الجدول بشكل جلي قلة الاعتماد على الأساتذة والخبراء البئيون وكذا الجمعيات البيئية كمصدر للمعلومات، وان الاعتماد تم بشكل أكبر على المصادر الأخرى.

ويمكن القول أن الاعتماد الغالب على المصادر الأخرى التي ليس لها علاقة مباشرة بقطاع البيئة يعني في تقديرنا غياب القصدية في التعاطي مع كل ما يتعلق بالبيئة، فالمادة المنشورة من هذا المنطلق يغلب عليها طابع الصدفة، فالصحفي أثناء اتصالاته المختلفة تقع بين يديه مواضيع ومعلومات متعلقة بالبيئة فيقوم بنشرها، وبما أن النتائج تبين غياب تنوع المصادر في المواد المنشورة، فذلك يعني أن هذه المعلومات لا يتم التأكد منها أو الاتصال المعنية بالبيئة بشكل واضح، ونشير في هذا الصدد إلى أن المصادر الأخرى في جريدة "النصر" ممثلة غالبا في مصالح الحماية المدنية، المصادر الصحية أو المصادر التي لم يتم الإفصاح عنها.

ورغم أن قطاع البيئة كما سبق أن أشرنا في المقدمة العامة يضم معلومات كثيرة قابلة للنشر، إلا أن الجهات الرسمية لم تحظ بفرص كبيرة على صفحات الجريدة رغم كون هذه الأخيرة عمومية، حيث سجلنا تغليب أو غلبة المواطن على المصادر الرسمية، ولو بنسبة ضئيلة.

ونظرا لعدم الاعتماد على الخبراء والأساتذة في مجال البيئة في تناول المواضيع المتعلقة بالبيئة، فيمكن القول انطلاقا من هذا المؤشر أن المواد المنشورة تتسم بنوع من السطحية وغياب العمق في الطرح، فضلا عن عدم الاستناد على الجمعيات البيئية التي من المفروض أن تكون متابعة ومهتمة بكل ما يتعلق بالبيئة في محيطها. ويمكن فهم ذلك بطريقتين هما عدم فتح المجال لهذه الجمعيات في جريدة، وهو أمر مستبعد على اعتبار أن المادة المهمة تفرض نفسها، والحالة الثانية والمرجح أن تكون الصحيحة هي غياب نشاطات ومجهودات من طرف الجمعيات التي تستفيق من السباب على ما يبدو إلا عند توزيع الإعانات عليها من طرف الدولة.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الجريدة لم تهتم بموضوع الدراسة، وهو ما تم التوصل إليه من قبل من خلال مؤشرات أخرى، وما ذلك فإن الحكم النهائي يظل مؤجلا إلى حين اكتمال الزوايا التي تمكننا من إطلاق حكم يتسم بالموضوعية.

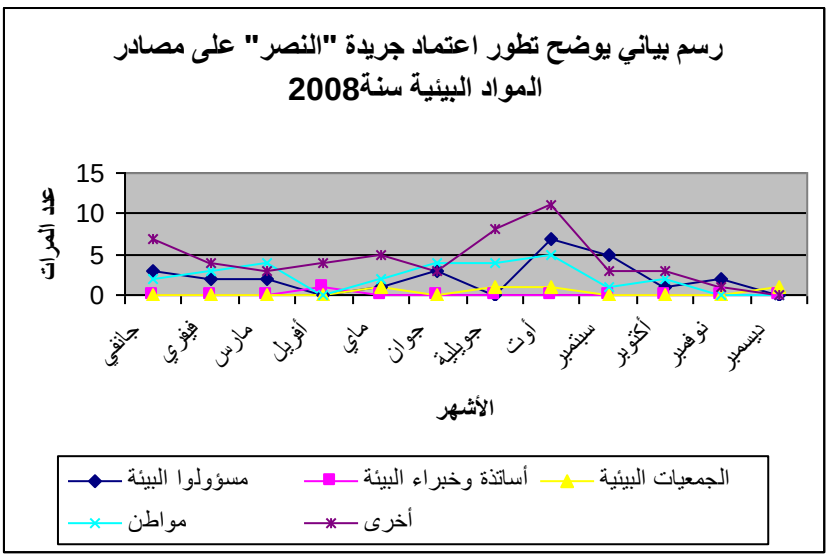

رسم بياني رقم10

أما الجانب المتعلق بتطور الاعتماد على المصادر المختلفة في تحرير المادة البيئية بجريدة "النصر"، فقد أظهر أن الاعتماد على الجمعيات البيئية كان ضعيفا ومستقرا، والأمر نفسه بالنسبة للاعتماد على الأساتذة والخبراء في مجال البيئة. أما الاختلاف وهو نسبي على كل حال، فكان

على مستوى "المصادر الأخرى" التي بدأت مرتفعة ثم اتجهت نحو الانخفاض، وبعدها إلى الارتفاع مرة أخرى، وسجلت أعلى مرة تم فيها الاعتماد عليها خلال شهر سبتمبر أين تجاوزت لمرة واحدة عتبة العشر مرات، وهو ما لم تبلغه باقي المصادر الأخرى التي كانت في مجملها بين 0 و5 مرات حسب ما يوضحه الرسم البياني.

2.1.2.4- نوع المواضيع البيئية المنشورة:

أ- نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور":

جدول(115) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر جانفي

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	-	-
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	04	50
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	01	12.5
	حيوان	-	-
احتباس حراري		02	25
أخرى		01	12.5
المجموع		08	100

سيطرت خلال هذا الشهر المواضيع المتعلقة بالتلوث بالنفايات على النسبة الأكبر من حيث المواضيع البيئية المتطرق إليها في جريدة "الجمهور"، وذلك بنسبة 50 بالمائة أي نصف ما نشر حول البيئة، متبوعة بالاحتباس الحراري بنسبة 25 بالمائة، ثم كل من التنوع البيولوجي النباتي ومواضيع بيئية أخرى بنسبة 25 بالمائة مجتمعة، والملاحظ أن الجريدة كانت تتناول موضوع في كل مادة إعلامية.

جدول(116) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر فيفري

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	04	17.39
	هواء	-	-
	تربة	03	13.04
	نفايات	04	17.39
	بصر	03	13.04
تنوع بيولوجي	نبات	03	13.04
	حيوان	03	13.04
احتباس حراري		03	13.04
أخرى		-	-
المجموع		23	100

أول ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول، هو تنوع المواضيع المتطرق إليها خلال هذا الشهر وتقارب نسبة تناولها التي كانت في مجملها تدور بين 13.04 و 17.39 بالمائة، وهو التوازن الذي غاب خلال الشهر الماضي، ومع ذلك تبقى المواضيع المتعلقة بالتلوث بالنفايات في المرتبة الأولى مصحوبة هذه المرة بالتلوث بالماء بنسبة 17.39 بالمائة لكل منهما، فيما غاب موضوع تلوث الهواء الذي لم يتم التطرق إليه تماما خلال هذا الشهر.
والملفت أيضا خلال فيفري هو التطرق لأكثر من موضوع خلال كل مادة إعلامية بمعدل وصل إلى حدود 1.60 بالمائة، أي في الغالب تم التطرق إلى موضوعين أو أكثر في كل مادة بيئية منشورة على صفحات الجريدة.

جدول(117) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر مارس

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	03	11.53
	هواء	-	-
	تربة	02	07.69
	نفايات	10	38.46
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	01	03.84
	حيوان	-	-
احتباس حراري		08	30.76
أخرى		02	07.69
المجموع		26	100

للشهر الثالث على التوالي، تظل المواضيع المتعلقة بالنفايات في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبتها من إجمالي المواضيع المتناولة طيلة شهر مارس 38.46 بالمائة، متبوعة بموضوع الاحتباس الحراري الذي تجاوزت هو الأخر نسبة تناوله عتبة الثلاثين، ثم يأتي في المرتبة الثالث موضوع تلوث المياه بنسبة 11.53 بالمائة، متبوعا بموضوع التربة ومواضيع أخرى، وفي المرتبة الأخيرة التنوع البيولوجي النباتي، والملاحظ خلال هذا الشهر هو تناول موضوع واحد خلال كل مادة إعلامية

جدول(118) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر أفريل

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	02	11.11
	هواء	01	05.55
	تربة	-	-
	نفايات	04	22.22
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	04	22.22
	حيوان	-	-
احتباس حراري		06	33.33
أخرى		01	05.55
المجموع		18	100

شهر أفريل، عرف لأول مرة احتلال المواضيع المتعلقة بالاحتباس الحراري المرتبة الأولى بنسبة 33.33 بالمائة، متبوعة بالمواضيع المتعلقة بالتنوع البيولوجي النباتي التي تتساوى لأول مرة أيضا مع المواضيع المتعلقة بالتلوث بالنفايات، هذه الأخيرة التي غادرت المرتبة الأولى لأول مرة منذ بداية السنة.
كما سجل خلال هذا الشهر نشر أول موضوع يتعلق بتلوث الهواء، وظلت الجريدة تتناول موضوعا واحدا خلال كل مادة إعلامية بيئية منشورة على صفحاتها.

جدول(119) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر ماي

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	06	23.07
	هواء	02	07.69
	تربة	02	07.69
	نفايات	09	34.61
	بصر	01	03.85
تنوع بيولوجي	نبات	01	03.85
	حيوان	01	03.85
احتباس حراري		04	15.38
أخرى		-	-
المجموع		26	100

خلال شهر ماي عادت المواضيع المتعلقة بالتلوث بالنفايات لتحتل الحيز الأكبر من اهتمام الجريدة، حيث بلغت نسبة التطرق إليها من إجمالي المواضيع المنشورة 34.61 بالمائة، تليها المواضيع المتعلقة بتلوث الماء التي سجلت لأول مرة التطرق إليها ست مرات بنسبة تتجاوز 23 بالمائة. وتجاوزت الجريدة في هذا الشهر معدل موضوع في كل مادة إعلامية بيئية منشورة، حيث كانت تتناول موضوعين في كل مادة في أغلب الأحيان.

جدول(120) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر جوان

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	05	73.21
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	06	08.26
	بصر	01	3404.
تنوع بيولوجي	نبات	04	39.17
	حيوان	-	-
احتباس حراري		02	04.55
أخرى		05	21.73
المجموع		23	100

تظل المواضيع المتعلقة بالتلوث بالنفايات في المرتبة الأولى دائما خلال هذا الشهر أيضا رغم انخفاض نسبتها مقارنة مع الأشهر السابقة أين فاقت في معظمها نسبة الثلاثين بالمائة، ويبرز الجدول ارتفاع عدد المواضيع البيئية الأخرى غير المصنفة في الدراسة، والتي احتلت المرتبة

الثانية رفقة المواضيع التي تتناول تلوث الماء، وعلى ما يبدو شهري ماي وجوان اللذان يعرفان عادة ارتفاع درجة الحرارة قد كانا وراء الاهتمام بشكل أكبر بتلوث الماء والذي حضي هذا الشهر بنسبة 21.73 بالمائة. وخلال هذا الشهر أيضا الملاحظ أن معدل التطرق إلى المواضيع البيئية كان موضوع في كل مادة بيئية منشورة.

جدول(121) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر جويلية

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	01	12.5
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	02	25
	بصر	/	-
تنوع بيولوجي	نبات	03	37.5
	حيوان	-	-
احتباس حراري		-	-
أخرى		02	25
المجموع		08	100

لأول مرة من بداية السنة، تحتل المواضيع المتعلقة بالتنوع البيولوجي النباتي المرتبة الأولى من حيث نسبة النشر مقارنة بإجمالي المواد البيئة الإعلامية المنشورة، وذلك بنسبة 37.50 بالمائة، فيما تراجعت المواضيع التي تناولت التلوث بالنفايات المرتبة الثانية بنسبة 25 بالمائة. وما يمكن الإشارة إليه أيضا هو قلة تنوع المواضيع المعالجة خلال هذا الشهر وهو ما يرتبط بشكل مباشر بقلة المادة الإعلامية البيئية المنشورة في جويلية، وهو ما قلل من حظوظ نشر مواضيع أخرى على ما يبدو.

جدول(122) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر أوت

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	03	12.5
	هواء	01	04.17
	تربة	02	08.33
	نفايات	09	37.5
	بصر	01	04.17
تنوع بيولوجي	نبات	03	12.5
	حيوان	02	08.33
احتباس حراري		01	04.17
أخرى		02	08.33
المجموع		24	100

أول ما يلفت الانتباه خلال هذا الشهر هو تنوع المواضيع البيئية المعالجة على صفحات الجريدة، والتي شملت كل المواضيع البيئية التي تضمنها الجدول، وذلك بنسب متقاربة إلى حد كبير إلا فيما يخص المواضيع التي تناولت التلوث بالنفايات فالفرق بينها وبين ملاحقها في المرتبة الثانية هو ثلاثة أضعاف بنسبة تصل إلى 37.5 بالمائة، فيما تراوحت نسب بقية المواضيع المنشورة بين 4 و12.50 بالمائة أي ثلاثة أضعاف بين المواضيع التي تناولت تلوث الماء والتنوع النباتي رغم تقارب عدد مرات التطرق إليها.

جدول(123) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر سبتمبر

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	04	23.52
	هواء	01	05.88
	تربة	-	-
	نفايات	04	23.52
	بصر	-	00
تنوع بيولوجي	نبات	07	41.17
	حيوان	-	-
احتباس حراري		-	-
أخرى		01	05.88
المجموع		17	100

لثاني مرة منذ بداية سنة 2008، يسجل احتلال المواضيع التي عالجت التنوع البيولوجي النباتي المرتبة الأولى، وتحقق لأول مرة خلال هذا الشهر أعلى نسبة لها مقارنة مع بقية المواضيع

البيئية الأخرى بلغت 41 بالمائة، فيما احتلت المواضيع المتعلقة بتلوث الماء والتلوث بالنفايات المرتبة الثانية واقتسمت بالتساوي نسبة 57 بالمائة من إجمالي ما تم نشره حول البيئة، كما ظل خلال شهر سبتمبر معدل التطرق إلى موضوع واحد في كل مادة إعلامية هو السائد.

جدول(124) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر أكتوبر

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	09	29.03
	هواء	02	06.45
	تربة	-	-
	نفايات	06	19.35
	بصر	02	06.45
تنوع بيولوجي	نبات	05	16.12
	حيوان	05	16.12
احتباس حراري		02	06.45
أخرى		-	-
المجموع		31	100

لأول مرة خلال هذه السنة يتجاوز عدد المواضيع المتطرق إليها في شهر الـ31 موضوعا، انفردت فيه المواضيع المتعلقة بتلوث الماء بالصدارة، حيث سجلت أعلى نسبة من جانب تكرر معالجتها إعلاميا، وذلك نسبة تقترب من 30 بالمائة، متبوعة بالتلوث بالنفايات بنسبة 19.35 بالمائة، ونجد في المرتبة الثالثة كل من مواضيع التنوع النباتي والحيواني، اللذان يسجلان معا حضورا مهما كان في حدود 32 بالمائة، وفي الأخير نجد المواضيع المتعلقة بتلوث الهواء والاحتباس الحراري اللذان لا يتجاوزان معا نسبة 13 بالمائة.

جدول(125) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر نوفمبر

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	02	09.09
	هواء	02	09.09
	تربة	-	-
	نفايات	10	45.45
	بصر	02	09.09
تنوع بيولوجي	نبات	02	09.09
	حيوان	01	04.54
احتباس حراري		01	04.54
أخرى		02	09.09
المجموع		22	100

خلال شهر نوفمبر عادت المواضيع المتعلقة بالتلوث بالنفايات لتحقق إحدى أعلى نسب التطرق إليها خلال شهر، حيث بلغت هذه المرة 45.45 بالمائة مبتعدة عن المواضيع الملاحقة بخمس أضعاف كاملة، بحيث احتلت كل من المواضيع التي تناولت تلوث الهواء والماء والتلوث البصري والمواضيع البيئية المرتبة الثانية بنسبة 09.09 بالمائة لكل نوع منها.

ومن الملاحظ أيضا تنوع المواضيع البيئية المتطرق إليها خلال هذا الشهر، حيث لم يتم التطرق إلا لموضوع تلوث التربة، واكتفت الجريدة خلال هذا الشهر أيضا بالتطرق إلى موضوع واحد في كل مادة إعلامية.

جدول(126) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر ديسمبر

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	01	03.84
	هواء	04	15.38
	تربة	02	07.69
	نفايات	02	07.69
	بصر	02	07.69
تنوع بيولوجي	نبات	05	19.23
	حيوان	02	07.69
احتباس حراري		08	30.76
أخرى		-	-
المجموع		26	100

سجل تناول المواضيع التي تدور حول الاحتباس الحراري خلال هذا الشهر وثبة معتبرة، حيث قفز التطرق إليه من مرة واحدة الشهر الماضي إلى ثمان مرات، ليحقق بذلك أعلى نسبة تناول خلال هذا الشهر بلغت 30 بالمائة، فيما تراجع عدد المرات التي تطرقت فيها الجريدة للتلوث بالنفايات الذي ظل موجودا بقوة طيلة الأشهر السابقة إلى مرتين، لتسجل بذلك أضعف نسبة لها طيلة السنة تمثلت في 07.69 بالمائة، وتساوت هذه النسبة في المواضيع المتعلقة بتلوث التربة، التلوث البصري، التنوع الحيواني.، أما التنوع النباتي فقد احتل المرتبة الثانية بنسبة 19.23 بالمائة.

جدول(127) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال الأشهر الـ12

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	40	15.87
	هواء	13	05.15
	تربة	11	04.36
	نفايات	70	27.77
	بصر	12	04.76
تنوع بيولوجي	نبات	39	15.47
	حيوان	14	05.55
احتباس حراري		37	14.68
أخرى		16	06.34
المجموع		252	100

يتضح جليا من خلال الوقوف على الجداول الـ 12 السابقة أن المواضيع المتعلقة بالتلوث بالنفايات ظلت المهيمنة، حيث سجلت نسبة تصل إلى 50 بالمائة خلال شهر جانفي، ومع ذلك توضح النتائج الإجمالية للسنة تراجع النسبة العامة إلى حدود 27 بالمائة، وظلت في المرتبة الأولى والوحيدة التي تجاوزت عتبة الـ20 بالمائة.

تلوث الماء هو الأخر حظي بقسط وافر من حيث عدد المرات التي تم التطرق له فيها والتي بلغت 40 مرة، ليحتل بذلك المرتبة الثانية بنسبة 15.87 بالمائة، متبوعا مباشرة وبفارق ضئيل بموضوع التنوع النباتي بنسبة 15.47 بالمائة والاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى 14.68 بالمائة، أما تلوث التربة فقد احتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد مرات التطرق له على صفحات الجريدة.

ونلاحظ أن معدل التطرق لمختلف المواضيع شهريا، كان بالنسبة للتلوث البصري مرة كل شهر، وتلوث التربة أقل من مرة كل شهر، تلوث الهواء والتنوع الحيواني أكثر من مرة كل شهر، فيما تم تناول موضوع التلوث بالنفايات بمعدل سبع مرات شهريا تقريبا، واقتربت عدد مرات التطرق إلى المواضيع التي تدور حول تلوث الماء، التنوع النباتي والاحتباس الحراري يصل إلى حدود ثلاث مرات شهريا.

كما يوضح الجدول الأخير تنوع المواضيع البيئية التي تناولتها جريدة "الجمهور" رغم تفوت النسب بينها، وحتى التباعد الكبير في بعض الأحيان نتيجة الفرق المعتبر بين أكبر وأقل عدد

في تناول موضوع بيئي معين (70 مرة بالنسبة للتلوث بالنفايات و11 مرة بالنسبة لتلوث التربة أي ما يقارب سبع أضعاف).

جدول (128) تلخيصي نوع المواد البيئية المنشورة على مدار 12شهرا بجريدة "الجمهور"

الأشهر / المصادر	تلوث					تنوع بيولوجي		احتباس حراري	أخرى
	ماء	هواء	تربة	نفايات	بصر	نبات	حيوان		
جانفي	-	-	-	04	-	01	-	02	01
فيفري	04	-	03	04	03	03	03	03	-
مارس	03	-	02	10	-	01	-	08	02
أفريل	02	01	-	04	-	04	-	06	01
ماي	06	02	02	09	01	01	01	04	-
جوان	05	-	-	06	01	04	-	02	05
جويلية	01	-	-	02	-	03	-	-	02
أوت	03	01	02	09	01	03	02	01	02
سبتمبر	04	01	-	04	-	07	-	-	01
أكتوبر	09	02	-	06	02	05	05	02	-
نوفمبر	02	02	-	10	02	02	01	01	02
ديسمبر	01	04	02	02	02	05	02	08	-

يظهر الجدول بالأعلى أن هناك تنوعا في معالجة المواضيع البيئية على مستوى الشهر كما على مستوى الأشهر الـ12 بنسب متقاربة أحيانا ومتباعدة أحيانا اخرى، فعلى المستوى الأفقي أن معدل التطرق للمواضيع البيئية يتجاوز الأربعة في كل الحالات، وعلى المستوى العامودي فالتطرق لمختلف المواضيع البيئية يتم بشكل متكرر، وهو ما يعني ان هناك تعدد وتنوع في معالجة مختلف أنواع المواضيع البيئية المصنفة في الدراسة.

وحول مدى اهتمام الجريدة بالبيئة من خلال نوع المواضيع المعالجة على صفحاتها، فيمكن القول أنها اهتمت بموضوع الدراسة على أساس التنوع والتعدد في طرح مواضيع بيئية معينة، فضلا عن تخصيص مادة إعلامية واحدة لكل موضوع بيئي، وهو ما يعني وجود نوع من التفصيل في تقديم المعلومة البيئية، وما يعطي بالتالي إمكانية أكبر في إدراك المشكلات البيئية المتطرق إليها، وفرص أكبر في خلق وعي بيئي متكامل إلى حد كبير، والتطرق إلى جزئيات موضوع معين يعني في تقديرنا اهتمام بالموضوع ككل، ومع ذلك نعود كما في كل مرة لنقول أن هذا العامل ليس العامل الحاسم في التأكد من مدى الاهتمام، فكما سبق وقلنا، فإن الموضوع في حد ذاته قد يفرض نفسه على المؤسسة الإعلامية.

وإذا ما عدنا إلى النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية حول ترتيب التطرق إلى المواضيع البيئية باختلاف أنواعها، والتي ترتب أولويات الجمهور حسب ما تذهب إله نظرية الأجندة، فيمكن القول أن احتلال مشكل التلوث بالنفايات منطقي إلى حد بعيد، كون الدولة الجزائرية وعلى لسان المسؤولين المركزيين والمحليين أكدوا في العديد من المرات حسب ما لمسناه من متابعتنا لتصريحاتهم في الميدان وعبر وسائل الإعلام، أكدوا أن أحد أهم التحديات الراهنة هي التحكم في تسيير النفايات واستغلالها بشكل عقلاني بل والعمل على الاستثمار في

مجال إعادة رسكلة النفايات لما لها من أهمية اقتصادية وبيئية وجمالية، فولاية قسنطينة على سبيل المثال لا الحصر تنتج حوالي 700 طن من النفايات يوميا، ويمكن التدليل على ما سبق ذكره في الإستراتجية الوطنية التي وضعتها وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة في الجزائر، والتي أقرت جملة من البرامج لتطوير هذا القطاع، نذكر منها خلق مراكز الطمر التقني، مراكز فرز القمامة، مع تدعيم وتنظيم جمع القمامة..

أما احتلال تلوث الماء المرتبة الثانية، فهو في الحقيقة لم يكن متوقع من طرف الباحث، ولكن في الحقيقة لا يمكن لوم أي مؤسسة إعلامية عن ترتيب وعدد المرات التي عرضت فيها موضوع ما، ومع ذلك يمكن قبول النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بترتيب موضوع التنوع النباتي، الذي يعتبر مشكلة حقيقية خصوصا بالولايات الكبيرة كقسنطينة مثلا، فبشهادة خبراء البيئة، فإن هذه الولاية كغيرها من الولايات تعاني هذا من هذا المشكل بحدة، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على الرطوبة، المناخ وحتى الحياة في هذه المناطق.

موضوع الاحتباس الحراري، وظهوره المعتبر على صفحات الجريدة يمكن تفسيره بالتأثر بالموجة العالمية حول الموضوع، والتي ظهرت بقوة خلال سنة 2008، ولا ننكر أنها أحد الأسباب التي شجعتنا على اختيار موضوع البيئة في انجاز مذكرة الماجستير.

ومع ذلك يبقى مشكل كبير في تقديرنا مطروح على المستوى الوطني، وهو تلوث التربة الذي لم يحظى باهتمام كبير من قبل الجريدة رغم أنه مطروح بحدة كبير نظرا للتوسع العمراني الكبير على حساب الأراضي الفلاحية التي تعرفا تراجعا ملحوظا في الكثير من الولايات، وتعمل الدولة على تدارك هذا المشكل باستصلاح الأراضي، لكن السؤال المطروح هل حقيقة هذا هو الحل الأمثل؟

وفي الأخير نقول أنه من الواضح اهتمام الجريدة بموضوع البيئة بشكل عام من خلال معالجتها للمواضيع البيئية، وهذا الاهتمام متفاوت بمواضيع على حساب أخرى. لكن نؤكد أن نوعية المواضيع المعالجة لوحدها غير كفيلة بتقديم إجابة شافية وكافية، وعليه، سنتطرق إلى جانب أخر، سعيا للإجابة مؤكدة حول الموضوع بشكل موضوعي إلى أقصى الحدود.

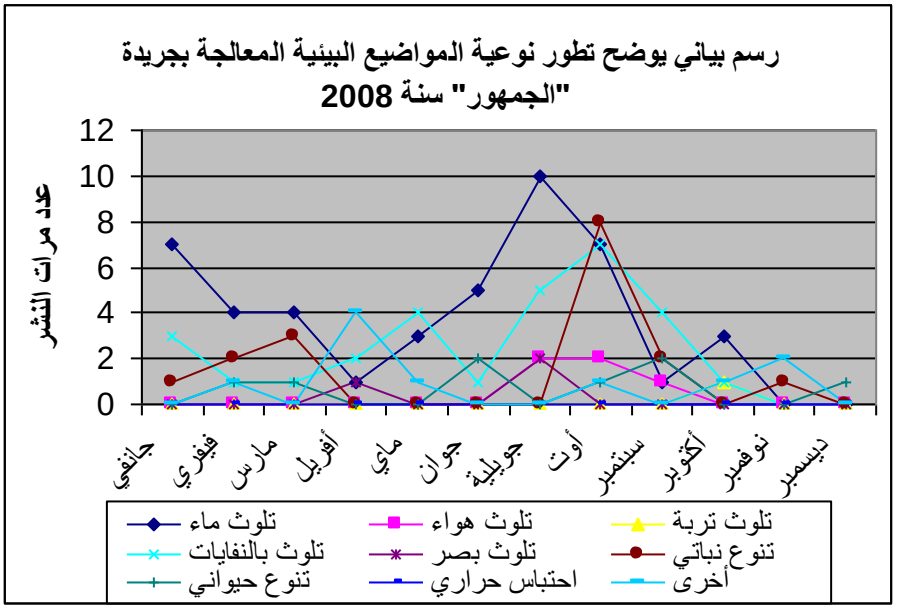

رسم بياني رقم11

أما فيما يتعلق بتطور نوعية المواضيع البيئية المعالجة على مدار سنة 2008، فيظهر الرسم البياني أم لا يوجد ثبات واستقرار في التعرض لها، وهو ما تبينه الخطوط المتباينة بالرسم البياني، والتي نجدها تارة صاعدة وتارة أخرى العكس على مدار كامل السنة، وفي هذا الصدد نضرب مثال "المواضيع البيئية الأخرى" و"التنوع البيولوجي النباتي"، والأمر ذاته ينطبق تقريبا على بقية المواضيع الأخرى لكن بشكل متفاوت.

ب- نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر":

جدول(129) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر جانفي

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	07	63.63
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	03	27.27
	بصر	-	00
تنوع بيولوجي	نبات	01	09.09
	حيوان	-	-
احتباس حراري		-	-
أخرى		-	-
المجموع		11	100

تظهر النتائج المتوصل إليها أن تلوث الماء احتل المرتبة الأولى من حيث نوع المواضيع المنشورة على صفحات جريدة "النصر"، وذلك بنسبة تتجاوز الـ 63 بالمائة، متبوعا بالتلوث بالنفايات بنسبة 27 بالمائة، وهو ما يعني أن التلوث لوحدة احتل 90 بالمائة من المواضيع البيئية المنشورة، وما تبقى فتطرق إلى التنوع البيولوجي النباتي، في حين غابت المواضيع البيئية الأخرى.

جدول(130) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر فيفري

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	04	50
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	01	12.5
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	02	25
	حيوان	-	-
احتباس حراري		-	-
أخرى		01	12.5
المجموع		08	100

خلال هذا الشهر أيضا، يبقى تلوث الماء من أكثر المواضيع البيئية المتطرق لها، ورغم تراجع التطرق له إلا أنه يظل يحوز على نسبة 50 بالمائة من المواضيع البيئية المتطرق لها في شهر فيفري، ويأتي في المرتبة الثانية التنوع البيولوجي النباتي بنسبة 25 بالمائة، المرتبة الأخيرة مقتسمة بين مواضيع أخرى والتلوث بالنفايات. والملاحظ أيضا هو اكتفاء الجريدة بالتطرق موضوع واحد في كل مادة بيئية منشورة طوال هذا الشهر.

جدول(131) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر مارس

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	04	44.44
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	01	11.11
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	03	33.33
	حيوان	01	11.11
احتباس حراري		-	-
أخرى		-	-
المجموع		09	100

خلال هذا الشهر حافظت الجريدة على عدد مرات التطرق إلى موضوع تلوث الماء، فيما انخفضت النسبة إلى 44.44 بالمائة، وقفزت النسبة المخصصة إلى التنوع البيولوجي النباتي إلى 33.33 بالمائة وهي أعلى نسبة يحققها منذ بداية السنة كما سجل لأول مرة التطرق إلى التنوع البيولوجي الحيواني في الجريدة بنسبة 11.11 بالمائة، وهي النسبة نفسها التي حاز عليها موضوع التلوث بالنفايات.

جدول(132) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر أفريل

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	01	12.5
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	02	25
	بصر	01	12.5
تنوع بيولوجي	نبات	-	-
	حيوان	-	-
احتباس حراري		-	-
أخرى		04	50
المجموع		08	100

لأول مرة، ينخفض نصيب المواضيع المتعلقة بتلوث المياه إلى 12.5 بالمائة، وعادت المرتبة الأولى من حيث عدد ونسبة التطرق إلى المواضيع البيئية للمواضيع أخرى بنسبة 50 بالمائة، وفي الثانية نجد التلوث بالنفايات بنسبة 25 بالمائة، والنسبة المتبقية تتقاسمها المواضيع التي تتناول تلوث الماء، والتلوث البصري الذي يسجل حضوره لأول مرة.
كما سجلنا لأول مرة أيضا منذ بداية السنة التطرق إلى موضوعين بيئيين في كل مادة إعلامية بيئية منشورة كمعدل، خلافا للأشهر الثالثة الماضية التي عرفت التطرق إلى موضوع واحد في كل مادة.

جدول(133) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر ماي

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	03	37.5
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	04	50
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	-	-
	حيوان	-	-
احتباس حراري		-	-
أخرى		01	12.5
المجموع		08	100

لأول مرة منذ بداية الدراسة، نسجل احتلال موضوع التلوث بالنفايات المرتبة الأولى وبنسبة تصل إلى 50 بالمائة، فيما احتل موضوع تلوث الماء المرتبة الثانية بنسبة 37.5 بالمائة أي أن التلوث حاز على نسبة تفوق الـ 87 بالمائة خلال هذا الشهر، واكتفت المواضيع الأخرى بنسبة 12.5 بالمائة.

كما عاد المعدل ليستقر في موضوع واحد في كل مادة إعلامية بيئية منشورة، وظل التنوع في المواضيع المطرحة لا يزيد في معظم الحالات عن الثلاثة.

جدول(134) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر جوان

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	05	62.5
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	01	12.5
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	-	-
	حيوان	02	25
احتباس حراري		-	-
أخرى		-	-
المجموع		08	100

في شهر جوان عاد موضوع تلوث الماء إلى الواجهة، حيث احتل هذه المرة أيضا المرتبة الأولى وحاز على نسبة تخطت عتبة الـ 60 بالمائة من إجمالي المواضيع البيئية التي تم التطرق لها، واحتل موضوع التنوع البيولوجي الحيواني المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 25 بالمائة، وأخيرا التلوث بالنفايات بنسبة 12.5 بالمائة.

جدول(135) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر جويلية

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	10	52.63
	هواء	02	10.52
	تربة	-	-
	نفايات	05	26.31
	بصر	02	10.52
تنوع بيولوجي	نبات	-	-
	حيوان	-	-
احتباس حراري		-	-
أخرى		-	-
المجموع		19	100

خلال شهر جويلية قفز عدد المواضيع البيئية المتطرق إليها في جريدة "النصر" إلى 19 موضوعا، حاز فيها تلوث الماء على النصيب الأكبر بنسبة تفوق الـ50 بالمائة، أي أكثر من نصف المواد المنشورة تدور حول تلوث الماء، متبوعا بالتلوث بالنفايات بنسبة تفوق 26 بالمائة. تلوث الهواء هو الآخر تم التطرق له خلال هذا الشهر بنسبة 10.52 بالمائة، ونفس النسبة حصل عليها موضوع التلوث البصري.

ومنذ بداية سنة 2008 نسجل لأول مرة التطرق إلا للمواضيع المتعلقة بالتلوث، حيث عرف شهر جويلية تناول مختلف أنواع التلوث المحددة من قبل الدراسة سوى تلوث التربة.

جدول(136) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر أوت

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	07	26.92
	هواء	02	07.69
	تربة	-	-
	نفايات	07	26.92
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	08	30.76
	حيوان	01	03.85
احتباس حراري		-	-
أخرى		01	03.85
المجموع		26	100

في المرتبة الأولى، نجد التنوع البيولوجي النباتي الذي ظهر بقوة خلال هذا الشهر، حيث تم التطرق له 08 مرات أي بنسبة تفوق الـ 30 بالمائة، فيما بلغ عدد مرات التطرق إلى موضوع التلوث بالنفايات سبع مرات بنسبة تصل إلى 27 بالمائة تقريبا، ليتساوى بذلك مع موضوع تلوث الماء، ليبقى بذلك موضوع التلوث يحظى بالنسبة الأكبر من اهتمام الجريدة.

والملاحظ خلال هذا الشهر هو تنوع المواضيع البيئية المعالجة من قبل الجريدة وتقارب بين النسب، فالمواضيع الكلاسيكية بالنسبة للجريدة (المواضيع التي تتطرق لها باستمرار نسيبي) كانت في حدود 26 إلى 30 بالمائة، وباقي المواضيع في حدود 3و7 بالمائة.

جدول(137) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر سبتمبر

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	01	10
	هواء	01	10
	تربة	-	-
	نفايات	04	40
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	02	20
	حيوان	02	20
احتباس حراري		-	-
أخرى		-	-
المجموع		10	100

يوضح الجدول أن التلوث بالنفايات يحتل الصدارة من حيث عدد المرات التي تطرقت إليه الجريدة خلال هذا الشهر، فقد حاز على 40 بالمائة من إجمالي المواضيع المتطرق إليها، والمرتبة الثانية يتقاسمها موضوع التنوع البيولوج ي بنوعيه النباتي والحيواني، اللذان سجلا معا نسبة 40 بالمائة، أما تلوث الهواء والماء فيتقاسمان معا المرتبة الأخيرة بنسبة إجمالية تصل إلى 20 بالمائة.

جدول(138) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر أكتوبر

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	03	50
	هواء	-	-
	تربة	01	16.66
	نفايات	01	16.66
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	-	-
	حيوان	-	-
احتباس حراري		-	-
أخرى		01	16.66
المجموع		06	100

مرة أخرى يعود موضوع تلوث الماء إلى الواجهة ويحصل على نسبة 50 بالمائة من إجمالي المرات التي تم التطرق فيها إلى مختلف المواضيع البيئية، وفي المرتبة الثانية نجد كل من تلوث التربة، التلوث بالنفايات، ومواضيع بيئية أخرى، بنسبة 16.66 لكل واحد من المواضيع السابقة.

ويظل موضوع التلوث هو الطاغي في المواضيع البيئية المعالجة بجريدة "النصر"، حيث حازت على النصيب الأكبر خلال هذا الشهر مرة أخرى بنسب تفوق 85 بالمائة.

جدول(139) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر نوفمبر

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	-	-
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	-	-
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	01	33.33
	حيوان	-	-
احتباس حراري		-	-
أخرى		02	66.66
المجموع		03	100

لأول مرة منذ 11 شهرا تغيب المواضيع المتعلقة بالتلوث، كما نسجل لأول مرة قلة تنوع المواضيع البيئية بهذا القدر، حيث تم التطرق للتنوع البيولوجي النباتي ومواضيع بيئية أخرى، هذه الأخيرة التي حازت على نسبة 66.66 بالمائة، وهذا راجع أساسا على ما يبدو إلى الانخفاض المحسوس في عدد المواضيع البيئية المنشورة في الجريدة خلال هذا الشهر.

جدول(140) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر ديسمبر

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	-	-
	هواء	-	-
	تربة	-	-
	نفايات	-	-
	بصر	-	-
تنوع بيولوجي	نبات	-	-
	حيوان	01	100
احتباس حراري		-	-
أخرى		-	-
المجموع		01	100

طوال شهر ديسمبر لم نسجل قبل سبق وأن ذكرنا ذلك إلا مادة إعلامية بيئية واحدة، كانت حول التنوع البيولوجي الحيواني كما يوضحه الجدول، وبذلك تختم الجريدة سنة 2008 بموضوع يمكن اعتباره مهملا في الجزائر إلى حد كبير.

جدول(141) يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال الأشهر الـ12

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء	45	38.46
	هواء	05	04.27
	تربة	01	0.85
	نفايات	29	24.78
	بصر	03	02.56
تنوع بيولوجي	نبات	17	14.52
	حيوان	07	05.98
احتباس حراري		-	-
أخرى		10	08.54
المجموع		117	100

تظهر النتائج المتوصل إليها في جانه المتعلق بنوع المواضيع التي تطرقت إليها جريدة "النصر" طوال الأشهر الـ 12 لسنة 2008، أن تلوث الماء يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد مرات التطرق له والتي بلغت نسبة 38 بالمائة، ويبين الجدول بشكل واضح أن تلوث الماء هو الموضوع الوحيد الذي تجاوز عتبة الـ 30 بالمائة، فيما كانت بقية النتائج لا تصل حتى إلى نسبة 20 بالمائة عدى التلوث بالنفايات الذي سجل 24.78 بالمائة، ورغم ان هذا الموضوع لم يكن المسيطر أو يحتل النسبة الأكبر على مدار الأشهر الـ12 إلا أن حضوره الشبه دائم مكنه من افتكاك المرتبة الثانية.

التنوع البيولوجي النباتي سجل نسبة 14.52 بالمائة أي بإجمالي عدد مرات يصل إلى 17 مرة، ويحتل بذلك المرتبة الثالثة، متبوعا بمواضيع بيئية أخرى بنسبة تتجاوز الـ08 بالمائة، وبعدها موضوع التنوع البيولوجي الحيواني بنسبة 06 بالمائة تقريبا، وفي المرتبة الموالية نجد تلوث الهواء بنسبة 04 بالمائة، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة التلوث البصري بنسبة 02.56 بالمائة، وأخيرا تلوث التربة الذي تطرقت له الجريدة مرة واحدة أي ما يوازي 0.85 بالمائة. أما موضوع الاحتباس الحراري فلم يتم التطرق إليه ولو لمرة واحدة.

جدول (142) تلخيصي لنوع المواد البيئية المنشورة على مدار 12شهرا بجريدة "الجمهور"

الأشهر / المصادر	تلوث					تنوع بيولوجي		احتباس حراري	أخرى
	ماء	هواء	تربة	نفايات	بصر	نبات	حيوان		
جانفي	07	-	-	03	-	01	-	-	-
فيفري	04	-	-	01	-	02	01	-	01
مارس	04	-	-	01	-	03	01	-	-
أفريل	01	-	-	02	01	-	-	-	04
ماي	03	-	-	04	-	-	-	-	01
جوان	05	-	-	01	-	-	02	-	-
جويلية	10	02	-	05	02	-	-	-	-
أوت	07	02	-	07	-	08	01	-	01
سبتمبر	01	01	-	04	-	02	02	-	-
أكتوبر	03	-	01	01	-	-	-	-	01
نوفمبر	-	-	-	-	-	01	-	-	02
ديسمبر	-	-	-	-	-	-	01	-	-

يتضح بشكل جلي من الجدول عدم التطرق لموضوع الاحتباس الحراري طوال سنة كاملة رغم أنه أسال الكثير من الحبر في مختلف الدول وفي الكثير من وسائل الإعلام الوطنية والدولية، كما يظهر جليا وجود الكثير من الخانات الفارغة والتي تعني عدم التطرق للكثير من المواضيع في أشهر عديدة، ومع ذلك نجد مجموعة من المواضيع التي تم التعرض لها باستمرا ر طوال الأشهر العشرة الأولى ثم إهمالها فيما بعد كتلوث الماء والتلوث بالنفايات. أما بقية المواضيع فتم التعرض لها بشكل متذبذب كالتنوع النباتي والحيواني والمواضيع البيئية "الأخرى.

وإذا ما أردنا تحليل النتائج المتوصل إليها، فلابد من الاعتراف منذ البداية أنه من الصعب الحكم على هذه النتائج، خصوصا من ناحية ترتيبها، حيث أن السلطات الجزائرية أو أي جهة علمية أخرى لم تصنف المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر أو ترتبها بالأولويات، لكن على ما يبدو الترتيب الذي تم التوصل إليه متناقض نوعا ما، فاحتلال تلوث الماء المرتبة الأولى أمر لم يكن متوقع ولا يبدو أنه مشكل مطروح بشدة، فمن المعروف أن السلطات المحلية والمركزية تتعامل بسرعة مع كل المشاكل المتعلقة بتلوث الماء نتيجة عواقبه الوخيمة على الصحة العمومية، فلذلك نجد أن العمل دائم لتفادي اختلاط الماء الصالح للشرب بقنوات تصريف الماء، والعديد من الأمور المشابهة، ليبقى موضوع تلوث الوديان والآبار بشكل أقل هما الجانبان المطروحان في هذا الصدد، وهو ما لم تتناوله الجريدة التي أبرزت بالتالي شقا كثيرا ما يظن المواطن أنه تم تجاوزه. أما التلوث بالنفايات فنسبة 24 بالمائة منطقية إلى حد بعيد، ومن حيث عدد المرات فكان المعدل تقريبا هو الحديث عن التلوث بالنفايات مرتين شهريا.

الملاحظة الأخرى غير المنتظرة هي الغياب التام لموضوع الاحتباس الحراري، فمختلف القنوات والوسائل الإعلامية، والتظاهرات الدولية الكبرى خلال سنة 2008 كانت تدور حول هذا

الموضوع الذي تحول إلى موضوع مركزي أساسي، وصحيح أن الاحتباس الحراري ذا بعد عالمي أي يتناقض إلى حد واضح مع طبيعة جريدة "النصر" التي تعتبر جريدة جهوية، ومع ذلك فإننا نرى أن ذلك لا يمنعها من التطرق للموضوع.

تلوث التربة هو الأخر لم يحظى باهتمام الجريدة فقد سجلنا التطرق إليه مرة واحدة طوال السنة، وهذا لا يعكس الواقع بطبيعة الحال أي انه لا يوجد تلوث تربة، فالزحف العمراني الكبير فقط يكفي لقول العكس، ومن هي الولاية التي لم تعاني من زحف العمران في الأراضي الفلاحية رغم وجود قوانين في هذا المجال.

التلوث البصري أيضا حاز تم التطرق إليه 03 مرات فقط، رغم أن الإستراتجية التي تبنتها السلطات الجزائرية في المرحلة الأخيرة في مجال العمران، البيئة والمدينة تقوم إلى حد بعيد على هذا الأساس، والمشاريع التي يطلق عليها التحسين والتجميل الحضري التي تضم إنشاء مساحات خضراء، ومساحات تنزه، حظائر تسلية وغيرها تندرج في هذا الإطار.

أما المرتبة التي حصل عليها موضوع التنوع البيولوجي النباتي في تقديرنا هي مرتبة منطقية لما لها من أهمية ولما تعيشه مختلف الولايات في الجزائر من مشاكل تراجع وتآكل الغطاء النباتي الذي يقضي على التنوع البيولوجي وينبأ بمشاكل مستقبلة غير مرغوب فيها، لكن معدل التطرق للموضوع الذي كان في حدود مرة كل شهر قليل وغير كافي لتسليط الضوء على هذا المشكل.

ويسمح معدل التطرق لموضوع واحد في كل مادة إعلامية بيئية منشورة بالتطرق بشيء من التفصيل للمواضيع البيئية المعالجة من قبل الجريدة، فضلا عن تسجيل تنوع ملحوظ فيما يتعلق بالمواضيع التي تطرقت إليها الجريدة.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الجريدة اهتمت بالبيئة إجمالا على أساس تنوع المواضيع المعالجة وتخصيص مل مادة بيئية للتطرق لموضوع بيئي محدد، ومع ذلك كان سجل الاهتمام بشكل كبير بالتلوث الذي حظي بنسبة تصل إلى 70 بالمائة من إجمالي المواضيع البيئية المنشورة.

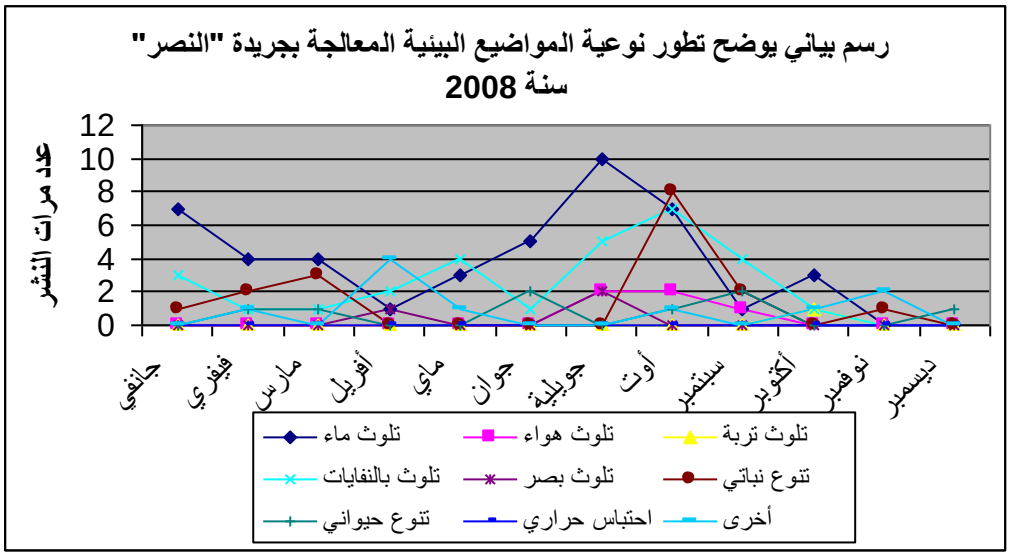

رسم بياني رقم12

أما فيما يتعلق بتطور معالجة المواضيع البيئية على مدار سنة 2008 بجريدة "النصر" فيمكن القول من خلال الرسم البياني الذي يوضح ذلك أن هناك تفاوت وعدم استقرار في نشر

المادة البيئية إجمالا، ويختلف ذلك من موضوع إلى أخر، وسجلت أعلى مرات التطرق إلى موضوع واحد في النصف الثاني من السنة سيما فيما يتعلق بتلوث الماء والتنوع النباتي وكذا المواضيع البيئية المصنفة في خانة أخرى.

3.1.2.4- طبيعة المعلومات البيئية المنشورة:

أ- طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور":

جدول(143) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر جانفي

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	02	22.22
طرح مشكلة	04	44.44
حماية البيئة	02	22.22
انعكاسات تدهور البيئة	01	11.11
نقل انشغال	-	-
المجموع	09	100

يتضح جليا من الجدول أن جريدة "الجمهور" خلال نشرها للمادة الإعلامية المتعلقة بالبيئة ركزت على طرح مشكلات أكثر من أي شيء أخر، حيث بلغت النسبة الإجمالية للمواد المنشورة التي تطرح مشكلات بيئية 44.44 بالمائة أي ما يوازي تقريبا نصف المواضيع المنشورة جاءت على هذا النحو، فيما تطرقت إلى انعكاسات تدهور البيئية مرة واحدة أي ما يعادل نسبة 11.11 بالمائة.

جدول(144) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر فيفري

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	07	43.75
طرح مشكلة	04	25
حماية البيئة	02	12.5
انعكاسات تدهور البيئة	01	06.25
نقل انشغال	02	12.5
المجموع	16	100

الملاحظ خلال هذا الشهر أن عدد مرات طرح المشكلات البيئية عبر الجريدة ظل مستقرا، ومع ذلك تراجعت نسبة التطرق إليه إلى 25 بالمائة، فقد احتلت المعلومات الواردة في الجريدة

والتي جاءت على شكل نقل تصريحات المرتبة الأولى بنسبة في حدود 44 بالمائة. ويظهر الجدول أن المعلومات المتطرق إليها كانت متنوعة ومتفاوتة إلى حد كبير، حيث يصل الفرق بين أعلى وأقل نسبة إلى حدود 37 بالمائة أي سبة أضعاف كاملة.

جدول(145) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر مارس

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	16	61.53
طرح مشكلة	05	19.23
حماية البيئة	02	07.69
انعكاسات تدهور البيئة	01	03.84
نقل انشغال	02	07.69
المجموع	26	100

لأول مرة منذ بداية السنة تحتل المعلومات البيئية التي جاءت على شكل نقل تصريحات نسبة تفوق الـ60 بالمائة، حيث سجلت الدراسة 16 مرة يتم من خلالها نقل تصريحات من إجمالي 26 مادة إعلامية بيئية منشورة خلال هذا الشهر. والملاحظ أيضا أن المعلومات المنشورة أخذت كلها طبيعة محددة فهي إما نقل تصريح أو طرح مشكلة ولكن ليس الاثنين معا، والأمر ذاته ينطبق على المعلومات الأخرى، فالمعلومة المقدمة ذات طبيعة واحدة.

جدول(146) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر أفريل

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	10	41.66
طرح مشكلة	07	29.16
حماية البيئة	02	08.33
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	05	20.83
المجموع	24	100

خلال هذا الشهر تظل نوعية المعلومات المقدمة مرتبة كالأشهر السابقة تقريبا، المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح تبقى في الصدارة وبنسبة تتجاوز 40 بالمائة، متبوعة بالمعلومات التي جاءت على شكل طرح مشكلة التي تحافظ على المرتبة الثانية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، فيما سجلت المعلومات التي جاءت على شكل نقل انشغال وبصفة استثنائية ارتفاعا ملحوظا بلغ نسبة 20.83 بالمائة.

وما يمكن الوقوف عنده أن هذا الشهر سجل لأول مرة نشر معلومتين في كل ثلاثة مواد بيئية ذات طبيعتن مختلفتين حسب التصنيف المتبنى من قبل الدراسة.

جدول(147) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر ماي

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	07	41.17
طرح مشكلة	03	17.64
حماية البيئة	03	17.64
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	04	23.52
المجموع	17	100

طبيعة المعلومات البيئية خلال هذا الشهر كانت متقاربة إلى حد ما إذا ما استثنينا المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح والتي تظل تحتل المرتبة الأولى بنسبة تتجاوز الـ 40 بالمائة، حيث تراوحت النسب المسجلة بين 17.64 و 23.52 بالمائة. كما يمكن الإشارة إلى غياب كلي للمعلومات التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة.

جدول(148) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر جوان

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	08	33.33
طرح مشكلة	05	20.83
حماية البيئة	05	20.83
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	06	25
المجموع	24	100

يظهر الجدول أن المعلومات التي جاءت على شكل نقل انشغالات احتلت مساحة مهمة هذا الشهر، حيث احتلت المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 25 بالمائة، وذلك بعد المعلومة المنشورة على شكل نقل تصريحات التي تبقى في الريادة هذا الشهر أيضا رغم تسجيل تراجع نسبتها إلى أقل من 35 بالمائة، فيما لم تتضمن المادة البيئية المنشورة خلال شهر جوان معلومات تدور حول انعكاسات تدهور البيئة، وتساوت المعلومات التي تطرح مشكلات بيئية وحماية البيئة.

جدول(149) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر جويلية

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	05	71.42
طرح مشكلة	-	-
حماية البيئة	-	-
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	02	28.58
المجموع	07	100

شهر جويلية عرف لأول مرة تجاوز نسبة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" والمقدمة على شكل نقل تصريحات نسبة الـ 70 بالمائة. كما سجل ولأول مرة نشر معلومات غير متنوعة من حيث طبيعة المعلومات التي تبناها التصنيف، فلم نسجل سوى نشر موضوعين بيئيين على شكل نقل انشغال و 05 مواد إعلامية بيئية على شكل نقل تصريح، وهو راجع على ما يبدو بشكل أساسي إلى قلة المواد البيئية المنشورة هذا الشهر.

جدول(150) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر أوت

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	04	18.18
طرح مشكلة	06	27.27
حماية البيئة	05	22.72
انعكاسات تدهور البيئة	01	04.54
نقل انشغال	06	27.27
المجموع	22	100

شهر أوت عرف توازنا ملحوظا من حيث عدد مرات نشر معلومات بيئية ذات طبيعة واحدة إلا فيما يخص المعلومات التي تدور حول انعكاسات تدهور البيئة التي سجلت أضعف نسبة تدور في حدود 4.50 بالمائة، عدا ذلك فباقي النسب تتراوح بين 18 و27 بالمائة.

ومن الملاحظ أن المعلومات التي أخذت شكل نقل انشغال وكذا المعلومات التي تطرح مشاكل بيئية افتكتاك المرتبة الأولى بنسبة 54.54 بالمائة مجتمعتين معا.

جدول(151) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر سبتمبر

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	07	38.89
طرح مشكلة	05	27.78
حماية البيئة	-	-
انعكاسات تدهور البيئة	02	11.11
نقل انشغال	04	22.22
المجموع	18	100

خلال هذا الشهر تعود المواد البيئية المنشورة لتأخذ في نسبتها الأكبر شكل نقل تصريح بنسبة تفوق 38 بالمائة، متبوعة كالعادة في مجمل الحالات بتلك التي تطرح مشاكل بيئية، كما سجلنا خلال هذه المدة غياب كلي لأي مادة إعلامية تدور حول حماية البيئة. أما تلك المتعلقة بإبراز انعكاسات البيئية فلم تتعد نسبتها 11.11 بالمائة.

جدول(152) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر أكتوبر

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	11	33.33
طرح مشكلة	09	27.27
حماية البيئة	03	09.09
انعكاسات تدهور البيئة	02	06.06
نقل انشغال	08	24.24
المجموع	33	100

في هذا الشهر أيضا، تبقى المعلومات المنشورة في جريدة "الجمهور" يغلب عليها طابع نقل تصريحات وانشغالات، فضلا عن طرح المشكلات أكثر بكثير من التطرق المعلومات المتعلقة بحماية البيئة أو انعكاسات تدهورها، وهو ما تأكده النسب التالية: نقل تصريح 33.33 بالمائة، طرح مشكلة 27.27 بالمائة، نقل انشغال 24.24 بالمائة، أي تمثل مجتمعة نسبة 84.84 بالمائة، مقابل حوالي 15 بالمائة للمعلومات التي تتكلم عن حماية البيئة وانعكاسات تدهورها.

جدول(153) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر نوفمبر

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	07	28
طرح مشكلة	11	44
حماية البيئة	05	20
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	02	08
المجموع	25	100

سجل شهر نوفمبر اكبر عدد مرات يتم خلالها طرح مشكلات بيئية بنسبة إجمالية تصل إلى 44 بالمائة، فيما احتلت المعلومات المنشورة على شكل نقل تصريح المرتبة الثانية بنسبة 28 بالمائة، متبوعة بالمعلومات المتعلقة بحماية البيئة بنسبة 20 بالمائة، وفي المرتبة الأخيرة المواد البيئية المنشورة التي تتضمن نقل انشغال بنسبة لا تتجاوز 08 بالمائة.

جدول(154) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال شهر ديسمبر

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	07	30.43
طرح مشكلة	07	30.43
حماية البيئة	04	17.39
انعكاسات تدهور البيئة	04	17.39
نقل انشغال	01	04.34
المجموع	23	100

يوضح الجدول السابق تساوي بين كل من المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح والمعلومات المتعلقة بطرح مشكلات بيئية، وكذا بين التي تعالج قضية حماية البيئة وانعكاسات تدهورها، حيث وصلت نسبة الأولى مجتمعة حوالي 61 بالمائة أي النسبة الأكبر، وبلغت نسبة الثانية مجتمعة هي الأخرى حوالي 35 بالمائة، فيما احتلت المعلومات التي نقلت من خلالها الجريدة الانشغالات مرة واحدة بنسبة توازي 04.34 بالمائة.

جدول(155) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة "الجمهور" خلال الأشهر الـ12:

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	90	37.03
طرح مشكلة	66	27.16
حماية البيئة	33	13.59
انعكاسات تدهور البيئة	12	04.94
نقل انشغال	42	17.28
المجموع	243	100

تظهر نتائج الجدول المتعلقة بنوع المعلومات المتضمنة في المواد البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" طوال الفترة الممتدة من الفاتح من شهر جانفي 2008 إلى غاية 31 ديسمبر من نفس السنة، أن أغلب المعلومات البيئية المنشورة جاءت على شكل نقل تصريح، حيث بلغت نسبة المعلومات المنشورة وفق المعلومات المنشورة ذات هذا الطابع 37.03 بالمائة، متبوعة بالمعلومات المتعلقة بطرح مشكلات بيئية بنسبة 27.16 بالمائة، أي بفارق 10 بالمائة عن الأولى. نفس الفارق نجده بين المواد الإعلامية البيئية التي جاءت على شكل طرح مشكلات وتلك المتعلقة بنقل الانشغالات، حيث كان نصيب هذه الأخيرة 17.28 بالمائة.

أما المواضيع المتعلقة بحماية البيئة فتم التطرق إليها بمعدل يصل إلى حوالي ثلاث مرات كل شهر، فيم اقتصر التطرق إلى المعلومات التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة والمحيط مرة واحدة كل شهر. ومن إجمالي المعلومات المنشورة حظيت المعلومات المتعلقة بحماية البيئة بنسبة 13.59 بالمائة، والمتعلقة بانعكاسات تدهور البيئة بنسبة لم تتجاوز الـ 05 بالمائة وهي أضعف نسبة معلومات منشورة على صفحات الجريدة تبعا لتصنيف الدراسة.

جدول (156) تلخيصي لطبيعة المعلومات البيئية المنشورة على مدار 12شهرا بجريدة "الجمهور"

الأشهر / طبيعة المعلومات	نقل تصريح	طرح مشكلة	حماية البيئة	انعكاسات تدهور البيئة	نقل انشغال
جانفي	02	04	02	01	-
فيفري	07	04	02	01	02
مارس	16	05	02	01	02
أفريل	10	07	02	-	05
ماي	07	03	03	-	04
جوان	08	05	05	-	06
جويلية	05	-	-	-	02
أوت	04	06	05	01	06
سبتمبر	07	05	-	02	04
أكتوبر	11	09	03	02	08
نوفمبر	07	11	05	-	02
ديسمبر	07	07	04	04	01

يظهر الجدول بالأعلى عموما أن هناك تنوعا في نوع وطبيعة المعلومات المتضمنة في المواد البيئية المنشورة على مدار الشهر كما على مدار السنة إلا خلال شهر جويلية أين جاءت المعلومات على شكل نقل تصريحات أو انشغالات فقط، أما بقية الأشهر فتنوعت فيها أنواع وطبيعة المعلومات.

وإذا ما أردنا تحليل النتائج المتوصل إليها، فيمكن القول أن عمل كان حياديا، والمقصود بحيادي هنا أن الجريدة حسب ما تظهره الأرقام كانت في أكثر من 50 بالمائة من المعلومات التي تقدمها، تكتفي بالنقل، إما نقل تصريحات أو نقل انشغالات، ومن الواضح أن نقل تصريحات يقتصر إلا في حالات ضئيلة على مصادر رسمية أي الجهات الإدارية، وهي التي حظيت بالنسبة الأكبر أي حوالي 37 بالمائة، وهو ما سبق الوصول إليه في دراسة المصادر التي اعتمدت عليها الجريدة في تحرير المادة الإعلامية البيئية، ومن الناحية النظرية وحتى الميدانية والمهنية، فالأمر جد معقول كون مؤسسات الدولة هي التي تنتج المادة الإعلامية القابلة للنشر أكثر من غيرها، لكن الملفت للانتباه هو القلة الملحوظة في المواد الإعلامية التي تتطرق إلى انعكاسات تدهور البيئة والمحيط، رغم كثرتها وتشعبها، فانتشار العديد من الأمراض كالربو على سبيل المثال مرتبط بالبيئة، وتراجع الأراضي الزراعية أيضا، تآكل وتدهور الغطاء النباتي نفس الشيء..، وكل هذه الأمور يمكن القول أنها تفرض نفسها بالإمكان العودة إلى الأطروحات والدراسات العلمية للتأكد من ذلك.

ومن الملاحظ أيضا أن حماية البيئة، وهو أهم ما تدعو وتسعى إليه المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لم يلق حظا وافرا على صفحات الجريدة، بحيث لم تتجاوز نسبة المعلومات المقدمة في هذا الصدد 13 بالمائة، كما أن عن سبل وكيفيات حماية البيئة من المفروض في تقديرنا أن يحظى باهتمام وعناية خاصة من قبل وسائل الإعلام لما يتضمنه من تقديم خدم عمومية، هو الأمر الذي ينص عليه القانون الجزائري وإن لم يحدد بدقة كيفية بلوغ هذا الهدف.

وإذا ما جمعنا بين المعلومات المتعلقة بحماية البيئة وتلك التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة سيتضح لنا أن نسبتها لا تتجاوز 18.50 بالمائة، وهو ما يمكن النظر إليه على أنه من جهة يعني عدم وجود قناعة حقيقية لدى الجريدة بأنها مطالبة أو على الأقل ينتظر منها المساهمة في المحافظة على المحيط وحماية البيئة من خلال نشرها معلومات تفي بهذا الغرض، وتركيزها على تأدية مهامها الإعلامية التي يطغى عليها الجانب الخبري أو تقديم المعلومة وفقط، كما يمكن النظر إليه على أنه يعني قصر المعلومات البيئية من الناحية الاقناعية، فإن لم نبرز في تقديرنا الانعكاسات سيما السلبية منها والمتعلقة بالبيئية، وإن لم نعمل على غرس وتعزيز ثقافة حماية البيئة، فإن مشاركة الجريدة ووسائل الإعلام عموما لن تكون فعالة بكل تأكيد في الرقي والحفاظ على أغلى مكسب في الكرة الأرضية. وقد سبق وأن ذكرنا أن نظرية ترتيب الأولويات توضح بشكل جلي أن اهتمام المؤسسة الإعلامية بموضوع ما يبرز فقط ليس من خلال نشره وإنما من حيث التكرار، وسائل الإبراز.. وانطلاقا من هذا المبدأ فإن تكرار طرح المعلومات المتعلقة بحماية البيئة ضعيف جدا مقارنة مع نقل التصريحات والانشغالات، وهو ما يعني قلة اهتمام الجريدة بجانب حماية البيئة واهتمامها كان منصب على نقل المعلومة خصوصا الخبرية على ما يبدو.

وفيما يخص طرح المشكلات البيئية، فإننا نعتقد أن طرح المشكلة خصوصا عبر وسائل الإعلام هو أولى خطوات الحل، وتوضح الدراسة أن المشكلات لبيئية نالت حظا مهما من الاهتمام، فمعدل طرح المشكلات البيئية كان في حدود 06 مرات شهريا، وهو ما يؤكد وجود مشكلات بيئية كثيرة بحاجة إلى التفات.

وبكل موضوعية، نرى أن معالجة جريدة "الجمهور" للمادة البيئية تظهر اهتمامها بالبيئة، وذلك يظهر من تنوع المعلومات وطبيعتها المختلفة، لكن الاهتمام بالمعلومة طغى كثيرا على الاهتمام بالبيئة، هذا الموضوع الذي يتطلب في تقديرنا نوع من الذاتية في المعالجة، فالمؤسسات الإعلامية ليست مخيرة بين التعامل بموضوعية بين خيارين، الأول يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة والمحيط ومن ثمة الإنسان والكائنات الحية إجمالا، والثاني تحمل جزء من المسؤولية لتغيير واقع وذهنيات أو على الأقل المساهمة في تغييرها لخدمة الحياة بكل بساطة.

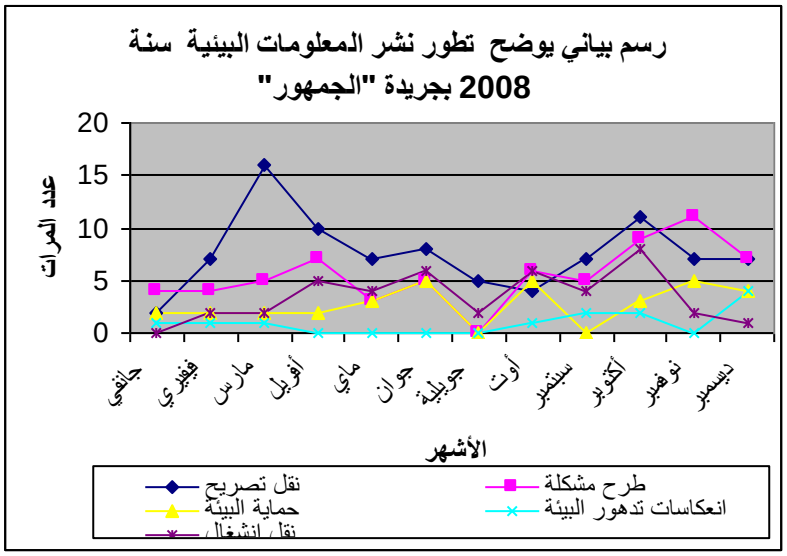

رسم بياني رقم13

أما فيما يخص تطور نشر المعلومات البيئية على مدار سنة 2008 بالجريدة، فيظهر أنها متقاربة ومستقرة إلى حد كبير، وهو ما يتجلى بوضوح في مثال التطرق إلى انعكاسات تدهور البيئة. الاستثناء الوحيد يخص المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح والتي سجلت ارتفاعا كبيرا وبارزا خلال شهر مارس، حيث تجاوزت عتبة الـ15 مرة.

ب- طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر":

جدول(157) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر جانفي

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	05	45.45
طرح مشكلة	03	27.27
حماية البيئة	02	18.18
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	01	09.09
المجموع	11	100

يوضح الجدول أن المعلومات المنشورة في جريدة "النصر" المتعلقة بالبيئة جاءت بنسبة 45 بالمائة على شكل نقل تصريح، فيما غابت تماما المعلومات التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة. كما سجلنا خلال هذا الشهر أن طبيعة المعلومات المتضمنة في المواد البيئة المنشورة، تطرقت مرتين إلى حماية البيئة، طرحت 03 مرات مشكلة بيئية معينة، وجاءت مرة واحدة على شكل نقل انشغال.

جدول(158) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر فيفري

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	03	33.33
طرح مشكلة	04	44.44
حماية البيئة	01	11.11
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	01	11.11
المجموع	09	100

المواد البيئية المنشورة في الجريدة خلال هذا الشهر، جاءت بنسبة 33..33 بالمائة على شكل نقل تصريح، وبنسبة 44.44 بالمائة على شكل طرح مشكلة بيئية، في حين لم تنشر الجريدة معلومات تبرز انعكاسات تدهور البيئة، واكتفت هذه المرة أيضا بنقل انشغال واحد، والتعرض إلى موضوع حماية البيئة مرة واحدة أي بنسبة 11 بالمائة تقريبا.

جدول(159) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر مارس

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	04	44.44
طرح مشكلة	02	22.22
حماية البيئة	01	11.11
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	02	22.22
المجموع	09	100

أغلبية المعلومات البيئية المنشورة خلال هذا الشهر جاءت على شكل نقل تصريحات، وذلك بنسبة 44.44 بالمائة، متبوعة بالمعلومات التي تنقل انشغال وتلك التي تطرح مشكلة بيئية بنسبة 22.22 بالمائة لكل منهما، وفي الأخير معلومات متعلقة بحماية البيئة بنسبة 11.11 بالمائة.

جدول(160) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر أفريل

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	02	50
طرح مشكلة	-	-
حماية البيئة	01	25
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	01	25
المجموع	04	100

في المرتبة الأولى خلال هذا الشهر أيضا، نجد المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح بنسبة وصلت إلى 50 بالمائة أي أن نصف المعلومات المنشورة أخذت هذا الطابع، والـ50 بالمائة المتبقية جاءت متساوية بين المعلومات التي تدور حول حماية البيئة ونقل انشغالات.

جدول(161) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر ماي

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	05	62.5
طرح مشكلة	-	-
حماية البيئة	01	12.5
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	02	25
المجموع	08	100

لأول مرة، نسجل تجاوز المعلومات المنشورة ذات طابع نقل تصريحات عتبة الـ 50 بالمائة، فقد بلغت هذا الشهر 62.5 بالمائة، متبوعة بنقل انشغالات بنسبة 25 بالمائة، ومعلومات حول حماية البيئة بنسبة 12.5 بالمائة، فيما لم نسجل أي معلومات تطرح مشكلة بيئية أو تتحدث عن انعكاسات تدهور البيئة.

جدول(162) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر جوان

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	02	25
طرح مشكلة	02	25
حماية البيئة	02	25
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	02	25
المجموع	08	100

يظهر الجدول أن المعلومات المتضمنة في المواد البيئية متوازنة إلى حد كبير خلال شهر جوان، فقد تساوت النسب بين المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح، وتلك التي تطرح مشاكل أو تنقل انشغالات بيئية، وكذا المعلومات المتعلقة بحماية البيئة، وذلك بنسبة 25 بالمائة لكل منها، فيما سجلنا غياب المعلومات المتعلقة بانعكاسات البيئة سواء على المحيط أو على الصحة العمومية أو غيرهما.

جدول(163) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر جويلية

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	06	42.85
طرح مشكلة	02	14.28
حماية البيئة	02	14.28
انعكاسات تدهور البيئة	01	07.14
نقل انشغال	03	21.42
المجموع	14	100

في شهر جويلية عادت المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح لتحتل المرتبة الأولى بنسبة 42.85 بالمائة، متبوعة بنقل انشغالات بنسبة 21 بالمائة تقريبا، ثم في المرتبة الثالثة نجد كل من المعلومات المتعلقة بحماية البيئة، وكذا طرح مشكلات بيئية اللذان يتقاسمان بالتساوي معا 28.56 بالمائة، وفي المرتبة الأخيرة نجد معلومات حول انعكاسات تدهور البيئة.

جدول(164) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر أوت

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	10	43.47
طرح مشكلة	08	34.78
حماية البيئة	03	13.04
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	02	08.69
المجموع	23	100

كما جرت العادة نجد أن المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح تحتل المرتبة الأولى بنسبة تصل هذه المرة إلى جدود 43 بالمائة، متبوعة بمعلومات ذات طبيعة متعلقة بطرح مشكلات بيئية، وذلك بنسبة 34 بالمائة، ثم نجد المعلومات المتعلقة بحماية البيئة في المرتبة الثالثة بنسبة 13 بالمائة، وأخيرا نقل انشغال بنسبة 08 بالمائة تقريبا.

جدول(165) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر سبتمبر

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	04	44.44
طرح مشكلة	01	11.11
حماية البيئة	02	22.22
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	02	22.22
المجموع	09	100

للشهر الثالث على التوالي تحتل المعلومات البيئية التي جاءت على شكل نقل تصريح المرتبة الأولى بنسبة 44.44 بالمائة، متبوعة بالمعلومات المتعلقة بحماية البيئة بنسبة 22.22 بالمائة، ونفس النسبة للمعلومات التي جاءت على شكل نقل انشغال، فيما تغيب المعلومات التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة.

جدول(166) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر أكتوبر

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	02	33.33
طرح مشكلة	02	33.33
حماية البيئة	01	16.66
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	01	16.66
المجموع	06	100

خلال هذا الشهر، يتقاسم المرتبة الأولى كل من المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح، وتلك التي جاءت على شكل طرح مشكلة بيئية بنسبة مشتركة تصل إلى 66.66 بالمائة، فيما تقاسمت المعلومات التي جاءت على شكل نقل انشغال، وتلك المتعلقة بحماية البيئة المرتبة الثانية بنسبة 16.66 بالمائة لكل منهما.

جدول(167) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر نوفمبر

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	03	75
طرح مشكلة	-	-
حماية البيئة	01	25
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	-	-
المجموع	04	100

في شهر نوفمبر، 75 بالمائة من المعلومات المتضمنة في المواد البيئية جاءت على شكا نقل تصريح، و25 بالمائة المتبقية كانت تدور حول حماية البيئة، فيما لم نسجل أي معلومات متعلقة بانعكاسات تدهور البيئة، أو أي معلومات على شكل نقل انشغال أو طرح لمشكلة بيئية.

جدول(168) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال شهر ديسمبر

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	-	-
طرح مشكلة	01	50
حماية البيئة	01	50
انعكاسات تدهور البيئة	-	-
نقل انشغال	/	00
المجموع	02	100

يظهر الجدول أن المادة البيئية الوحيدة المنشورة في جريدة "النصر" خلال هذا الشهر، تضمنت معلومات حول حماية البيئة، وتطرح في نفس الوقت مشكلة بيئية.

جدول(169) يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال الأشهر الـ12:

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح	46	42.99
طرح مشكلة	25	23.36
حماية البيئة	18	16.82
انعكاسات تدهور البيئة	01	0.93
نقل انشغال	17	15.88
المجموع	107	100

تظهر النتائج النهائية في شقها المتعلق بطبيعة المعلومات المنشورة بجريدة "النصر" طوال سنة 2008، أن المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح احتلت المرتبة الأولى بنسبة تصل إلى 43 بالمائة أي بفارق يصل إلى حدود 20 بالمائة على عن المعلومات المنشورة في الجريدة والتي تطرح مشكلة متعلقة بموضوع الدراسة (البيئة)، فيما احتلت المعلومات المتعلقة بحماية البيئة المرتبة الثالثة بنسبة 16.82 بالمائة، متبوعة بالمعلومات التي جاءت على شكل نقل انشغال التي سجلت نسبة 15.88 بالمائة، وفي الأخير نجد المعلومات التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة بنسبة لا تتجاوز 0.93 بالمائة.

جدول (170) تلخيصي لطبيعة المعلومات البيئية المنشورة على مدار 12شهرا بجريدة "النصر"

الأشهر / طبيعة المعلومات	نقل تصريح	طرح مشكلة	حماية البيئة	انعكاسات تدهور البيئة	نقل انشغال
جانفي	05	03	02	-	01
فيفري	03	04	01	-	01
مارس	04	02	01	-	02
أفريل	02	-	01	-	01
ماي	05	-	01	-	02
جوان	02	02	02	-	02
جويلية	06	02	02	01	03
أوت	10	08	03	-	02
سبتمبر	04	01	02	-	02
أكتوبر	02	02	01	-	01
نوفمبر	03	-	01	-	-
ديسمبر	-	01	01	-	-

يظهر الجدول بوضوح غياب شبه كلي للمعلومات التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة بجريدة "النصر" طوال سنة 2008، فيما كان التعرض للمعلومات المتعلقة بحماية يتم بشكل متواصل على مدار أشهر السنة ولو بشكل بسيط، مثلها في ذلك مثل المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح التي غابت مرة واحدة وبالضبط خلال شهر ديسمبر.

وإذا ما أردنا تحليل النتائج المتوصل إليها ، فيمكن القول أن عمل جريدة "النصر" كان حياديا إلى حد بعيد، حيث أن الأرقام الظاهرة في الجدول تبين أن الجريدة كانت بنسبة تصل إلى 63 بالمائة تقوم بنقل المادة البيئية من مصادرها إلى القراء، دون أن تركز على جانب حماية البيئة أو محاولة إقناع أو العمل على تعديل سلوكات سلبية تجاه البيئة من خلال إبراز الانعكاسات المترتبة عن تدهورها، حيث اقتصرت وظيفة الوسيلة على الربط بين المسؤول والمواطن لا غير، فنقل التصريحات غالبا ما يكون بطبيعة الحال عن مسؤول، وعليه نجد أن نسبة 46 بالمائة من المعلومات المنشورة كانت ذات هذه الطبيعة، ثم 17 بالمائة من المعلومات هي بمثابة نقل انشغالات، وترتبط الانشغالات عادة بالمواطن، وتبرز الأرقام الفرق الواضح بين نقل التصريحات ونقل الانشغالات، وهو في الحقيقة أمر جد معقول، فمن المعروف أن الجهات الرسمية هي التي تنتج المعلومات بشكل كبير، لكن الملفت للانتباه بالنسبة لجريدة "النصر" أيضا هو القلة الملحوظة في المواد الإعلامية التي تتطرق إلى انعكاسات تدهور البيئة والمحيط، رغم كثرتها وتشعبها، فانتشار العديد من الأمراض كالربو على سبيل المثال مرتبط بالبيئة، وتراجع الأراضي الزراعية أيضا، تآكل وتدهور الغطاء النباتي نفس الشيء..، والتطرق لمثل هذه الانعكاسات في تقديرنا هو الذي ينتقل بالجريدة من ناقل حيادي إلى ناقل فعال بإمكانها المساهمة في التحسيس والتوعية وتغيير الواقع البيئي في الجزائر نحو الأحسن.

ومن الملاحظ أيضا أن حماية البيئة، وهو أهم ما تدعو وتسعى إليه المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كما سبق الإشارة إليه من قبل لم يلق حظا وافرا على صفحات الجريدة، بحيث لم تتجاوز نسبة المعلومات المقدمة في هذا الصدد 16 بالمائة.

وباستخلاص النتائج المذكورة أنفا، نرى أن عمل الجريدة تمحور في تأدية المهام الإعلامية الخبرية، وفيما يتعلق بطرح المشكلات البيئية، فإننا نعتقد أن طرح المشكلة خصوصا عبر وسائل الإعلام هو أولى خطوات الحل، وتوضح الدراسة أن المشكلات البيئية نالت حظا مهما من الاهتمام بالنسبة لجريدة "النصر"، فنسبة طرح المشكلات البيئية كان في حدود 23 بالمائة من إجمالي المعلومات المنشورة على صفحات الجريدة.

وفي الأخير نجد أنفسنا أمام تقارب كبير بين ما توصلت إليه الدراسة في هذا الجانب بين جريدتي "النصر" و"الجمهور"، وعليه يمكن القول أن معالجة الجريدة للمادة البيئية تظهر اهتماما نوعا ما بموضوع الدراسة إذا ما ركزنا على تنوع المعلومات المنشورة، لكن الاهتمام بالمعلومة طغى كثيرا على الاهتمام بالبيئة، وبمعلومة بيئية على حساب أخرى، أما إذا ركزنا على جانب أخر مرتبط بنسب المعلومات البيئية المنشورة حسب طبيعتها فيمكن القول اهتمام الجريدة قليل.

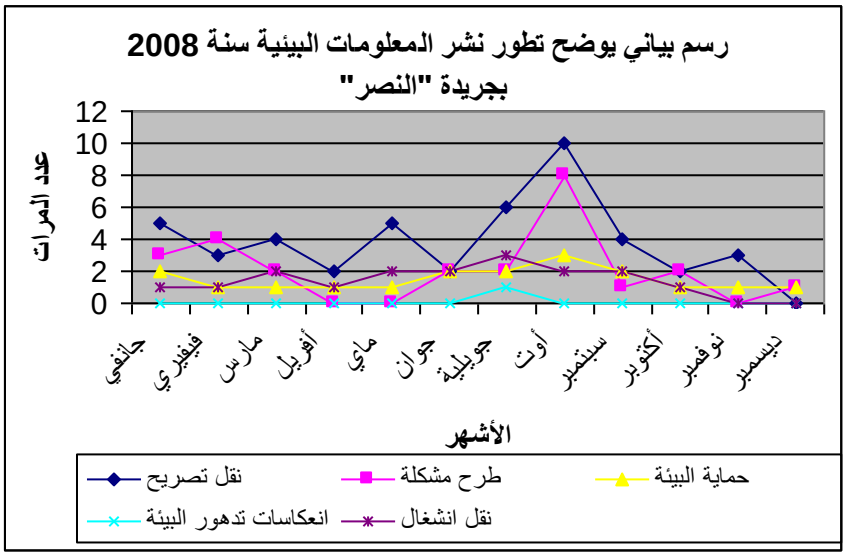

رسم بياني رقم14

وفيما يتعلق بتطور نشر المعلومات البيئية بالجريدة على مدار أشهر سنة 2008، يظهر الرسم البياني أن المعلومات التي جاءت على شكل نقل انشغال كانت متقاربة بشكل كبير مثلها مثل المعلومات المتعلقة بحماية البيئة التي اتسمت باستقرار نسبي. أما المعلومات التي عرفت تذبذبا فهي تلك التي جاءت على شكل نقل تصريح ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى. وأعلى مستوياتها سجلت خلال شهر أوت.

4.1.2.4- رقعة اهتمام المادة البيئية.

أ- رقعة اهتمام المادة البيئية في جريدة "الجمهور":

جدول(171) يوضح منطقة اهتمام المواد البيئية المنشورة بجريدة "الجمهور" خلال الأشهر الـ12:

المنطقة	التكرار	النسبة (%)
قسنطينة	60	27.64
سكيكدة	11	05.06
عنابة	04	01.85
جيجل	06	02.77
ميلة	05	02.30
سوق أهراس	/	00
تبسة	06	02.77
باتنة	08	03.69
خنشلة	06	02.76
أم البواقي	16	07.38
قالمة	04	01.85
الوادي	11	05.06
سطيف	02	0.92
برج بوعريريج	03	01.38
بسكرة	08	03.69
وطني	09	04.14
الطارف	07	03.22
ورقلة	01	0.46
عالمي	50	23.04
المجموع	217	100

تظهر النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية لأعداد جريدة "الجمهور" أن ولاية قسنطينة حظيت بالمرتبة الأولى من حيث عدد المواد البيئية المنشورة التي تهتم بها، وذلك بنسبة تصل إلى 27.64 بالمائة أي ما يمثل 60 مادة إعلامية بيئية حول ولاية قسنطينة التي تمثل مقر الجريدة، وهو ما يوازي نشر خمس مواد إعلامية بيئية حول ولاية قسنطينة شهريا، ومن الواضح أن هذه الولاية حظيت بالنصيب الأوفر من حيث نسبة وعدد المواد البيئية والفرق شاسع بينها وبين باقي الولاية التي حظيت البيئة فيها بالاهتمام في أفضل الحالات بنسبة لا تتجاوز الت 07 بالمائة، وهو حال ولاية أم البواقي على سبيل المثال فيما غابت ولاية سوق أهراس تماما، حيث لم نسجل أي مادة إعلامية تتحدث البيئة طيلة كامل السنة، وهو في تقديرنا أمر غير منطقي، فمن غير الممكن أن تكون الولاية لا تمتلك معلومات بيئية قابلة للنشر. المرتبة الثانية من حيث المناطق التي

تسلط عليها الجريدة الضوء في مجال البيئة هي كل الكرة الأرضية أو المواضيع ذات الصبغة العالمية التي حازت على نسبة 23.04 بالمائة كاملة، أي ما يفوق إجمالي ما المواد البيئية التي اهتمت بكل من ورقلة، برج بوعريريج، سطيف، قالمة، خنشلة، تبسة، ميلة، جيجل، عنابة وباتنة. ويبدو جليا أن أكثر من 50 بالمائة من المواد البيئية المنشورة مثلت رقعة اهتمامها ولاية قسنطينة والعالم، فيما اقتصرت البقية على المواد البيئية المتعلقة بالجزائر ككل أي ذات الطابع الوطني، وذلك بنسبة جد ضئيلة مقارنة مع المواد البيئية التي تهتم بالعال م ككل دون منطقة التطرق إلى منطقة بعينها، حيث جاءت هذه الأخيرة أكثر من تلك المتعلقة بالجزائر من حيث العدد بما يفوق خمس أضعاف.

بقية النسب جاءت متقاربة إلى حد كبير فهي تتراوح في أدناها بين 0.46 و07.38 بالمائة كأقصى حد، ومن يمكن الإشارة إليه أيضا هو نشر المادة الإعلامية المتعلقة بالبيئة في مجمل الولايات التي توزع بها الجريدة، مع تسجيل تفاوت جد ملموس بين مقر الجريدة وباقي الولايات.

وفيما يخص تفسير النتائج المتوصل إليها، فيمكن التأكيد على نقطة مهمة في تقديرنا وهي غياب إستراتجية محددة في التعامل مع المادة البيئية، وهو ما نستشفه من خلال النسب المتفاوتة والمتباعدة وحتى المتناقضة في بعض الأحيان، فكيف يمكن تفسير التعاطي مع المعطيات العالمية البيئية التي عرفت نشر 50 مادة إعلامية ذات هذا البعد، مقابل 09 مواد إعلامية ذات البعد الوطني، وقد تكون الإجابة على هذا التساؤل بأن المعلومات ذات الطابع العالمي أكثر وفرة، لكن الإشكال في الحقيقة أن الأمر أكبر من هذا بكثير فجريدة "الجمهور" هي جريدة جهوية، ومن المفروض أن ينعكس ذات على صفحاتها، أي أن تعمل على تعزيز مفهوم الصحافة الجوارية، وأن تكرس عملها لحل أو المساهمة في حل مشاكل ذات الطابع الجواري لا العالمي، ولا ينبغي أن يفهم مما سبق أن الجرائد الجهوية لا ينبغي أن تنشر مواضيع عالمية لكن المقصود والإشكال هو في حجم هذه المواد الإعلامية.

ومما سبق يبدو أن الجريدة متأثرة بعوامل خارجية ترتبط أساسا بالظهور المكثف لموضوع البيئة في مختلف المناسبات والمحافل الدولية، وما يمكن وصفه بالموجة البيئية المحافظة التي تسعى لتكريس ذهنيات وتعاملات جديدة في مجال البيئة لضمان استمرار الحياة على الكرة الأرضية وعدم استنزاف أو التعدي على حق الأجيال القادمة في العيش.

أما فيما يتعلق بنشر أكثر مكن 27 بالمائة من المواد البيئية التي تهتم بولاية قسنطينة، فيمكن القول أنه كان من المنتظر أن يكون نصيبها أكبر لسببين رئيسين هما: تعدد المشاكل البيئية التي تعاني منها، فقد اشتهرت قسنطينة منذ القدم بامتلاكها أحد أخصب الأراضي الفلاحية، وأحد أرقى المنتجات الزراعية الطازجة والمتميزة قبل ان يحط التلوث الرحال بها، فضلا عن كون الولاية شهدت توطنا سريعا واتساعا عمرانيا كبيرا ومكثفا في فترة زمنية يمكن وصفها بالقصيرة، وهي تمثل بالتالي نموذجا عن التنمية السريعة ذات الآثار السلبية، مع العلم أن الولاية تضم أحد أضخم مصانع الاسمنت عبر التراب الوطني من حيث الطاقة الإنتاجية والذي كانت ولا زالت آثاره بادية وتؤثر على بيئة قسنطينة. أما السبب الثاني فهو مرتبط بالمؤسسة الإعلامية في حد ذاتها، فمن المعروف أن مقر أي مؤسسة إعلامية يكون معزز بإمكانيات بشرية ومادية أكثر من المكاتب الجهوية والولائية، وبالتالي سيكون حجم المادة الإعلامية البيئية أكبر، بطبيعة الحال إذا توفر عنصر الاهتمام والرغبة في النشر لدى مسؤولوا الجريدة.

لكن المفاجئ في الحقيقة هو الحجم الكبير الذي حازته البيئية في ولاية قسنطينة، وهو ما يعني في تقديرنا اهتمام واضح لدى قيادة المؤسسة والصحفيين المتواجدين بمقر الجريدة بموضوع

البيئة، وما يقل في ولايات أخرى، ولذلك كان الاهتمام بجانبها البيئي منخفض، كما يمكن أن نستنتج أن الإدارة المركزية للجريدة لم تسعى أو تلح على مراسليها الاهتمام بهذا الجانب ولذلك جاءت النسب متفاوتة، فمن أكثر المراسلين المبادرين نجد ألائك المتواجدين بأم البواقي، سكيكدة والوادي.

ب- رقعة اهتمام المادة البيئية في جريدة "النصر":

جدول(172) يوضح منطقة اهتمام المواد البيئية المنشورة بجريدة "النصر" خلال الأشهر الـ12

المنطقة	التكرار	النسبة (%)
قسنطينة	09	08.91
سكيكدة	09	08.91
عنابة	04	03.96
جيجل	06	05.94
ميلة	02	01.98
سوق أهراس	02	01.98
تبسة	06	05.94
المسيلة	03	02.97
خنشلة	06	05.94
أم البواقي	05	04.95
قالمة	09	08.91
الوادي	10	09.90
سطيف	03	02.97
برج بوعريريج	01	0.99
بسكرة	07	06.93
البويرة	01	0.99
الطارف	11	10.89
وطني	07	06.93
عالمي	/	00
المجموع	101	100

أتت النتائج المتعلقة برقعة اهتمام المواد البيئية المنشورة بجريدة "النصر" جد متقاربة، حيث تراوحت النسب في مجملها بين 02 و10 بالمائة، وعادت المرتبة الأولى لولاية الطارف، التي أحصينا بها 11 مادة بيئية بنسبة مئوية تصل إلى 10.89 بالمائة، متبوعة بولاية الوادي بنسبة 09.90 بالمائة، أما المرتبة الثالثة فعادت لكل من ولايات التالية: قسنطينة (مقر الجريدة)، سكيكدة وقالمة بنسبة 08.91 بالمائة لكل واحدة من هذه الولايات.

أما المرتبة الموالية فعادت للمواد البيئة ذات الطابع الوطني بنسبة 06.93، وهي نفس النسبة التي تحصلت عليها ولاية بسكرة، متبوعة بكل من ولايات جيجل، تبسة وخنشلة بنسبة 06

بالمائة تقريبا لكل منها، ثم ولاية أم البواقي بنسبة 04.95 بالمائة. أما بقية الولايات فجاءت دون نسبة 04 بالمائة، فيما لم نحصي أي موضوع ذا طابع عالمي.
ويظهر الجدول أن الطارف هي الولاية الوحيدة التي اقتربت من معدل نشر مادة بيئية مرة كل شهر، فيما ظلت باقي الولايات بعيدة عن هذا المعدل.

وإذا ما أردنا تفسير وتحليل هذه الأرقام، فنقول أن النسبة التي خصصت لكل ولاية غير مبنية على أسس منطقية، وهو ما يجعلنا نفهم أنه لا توجد إستراتجية محددة في نقل المادة البيئية، لذلك كانت النتائج متناقضة إلى حد بعيد. فمن المفروض أن الولايات التي تعاني من مشاكل بيئية أكبر هي التي تحوز على النصيب الأكبر من حيث عدد ونسبة المواضيع البيئية التي تتطرق إليها الجريدة، وكما سبقا وأن ذكرنا فإن العامل الأساسي الذي أدى إلى وجود مشاكل بيئية هو التزايد الكبير في عدد سكان الكرة الأرضية أو ما يفضل البعض أن يسميه بالانفجار السكاني بحيث باتت الموارد البيئية غير متكافئة مع الحاجات المتزايدة للأفراد، وسوء التسيير والفوضى ترتبت عنها مشاكل التلوث خاصة بالنافيات، وثم الاحتباس الحراري والتنوع البيولوجي، ومن هذا المنطلق من المفروض أن تكون أكبر الولايات من حيث الكثافة السكانية هي التي تعاني من المشاكل البيئية، معروف أن الترتيب السابق ذكره ليس وفق هذا الشكل، كما أن مقر الجريدة والذي يتواجد بولاية قسنطينة يضم إمكانيات مادية وبشرية أكبر وعلى هذا الأساس كان من المنتظر أن يحظى موضوع الدراسة بإمكانية أكبر في التطرق إليه على مستوى هذه الولاية في تقديرنا.
ومن هنا نفهم أن المواد البيئية المنشورة على صفحات الجريدة جاءت على اثر مبادرات فردية من قبل الصحفيون الناشطين بالجريدة، وليس في إطار توجيهات من قبل الإدارة المركزية.

2.2.4- النتائج العامة لمضمون المادة البيئية في الجريدتين:

أ- النتائج العامة لمضمون المادة البيئية في جريدة "الجمهور":

أتت النتائج العامة المتعلقة بمضمون المادة الإعلامية البيئة المنشورة في جريدة "الجمهور" متفاوتة، وتبدو للوهلة الأولى أنها متناقضة، فمن حيث المصادر المعتمد عليها في تحرير المادة البيئية نلاحظ غياب قلة تنوع المصادر، وهو ما يعني أن معالجة المادة البيئية يتسم بقلة الاهتمام والاكتفاء بالمعلومة من جانب واحد والعدم السعي لخلق نقاش أو استعراض وجهات نظر مختلفة ومتباينة حول المواضيع البيئية المطروحة، مع العلم أن ذلك يتطلب وقتا، وكان الحكم بناء على هذا المؤشر هو قلة اهتمام الجريدة بموضوع الدراسة. أما من حيث المواضيع فجاءت النتائج مناقضة للأولى، فقد أوضحت النتائج تنوع المواضيع البيئية المعالجة وتعددها، فضلا عن تخصيص مادة إعلامية لكل نوع من المواضيع المتبناة في التصنيف أي عدم التطرق إلى المواضيع البيئية بشكل سطحي وعام بل الخوض في مختلف جوانبها، وهذا ما يعكس اهتمام الجريدة بموضوع الدراسة.

كما بينت الدراسة الميدانية أن طبيعة المعلومات المنشورة كانت في الغالب على شكل نقل تصريحات أو انشغالات، بمعنى الاكتفاء بالوظيفة الإعلامية الإخبارية دون تقديم وظيفة تحسيسية

توعوية، إضافة إلى عدم وجود توازن منطقي في معالجة المواضيع البيئية عبر التقسيم الجغرافي الذي تبنته الدراسة.

وعموما يمكن القول أن إصدار حكم مطلق وفاصل من حيث المضمون غير ممكن، وهو ما يحيلنا على التأكيد على نسبية العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإذا ما اكتفينا بالحديث عن تنوع المعلومات وتعددها، وتخصيص مادة إعلامية بأكملها لمعالجة شق من البيئة والخوض في التفاصيل والابتعاد عن العموميات في التطرق إلى المواضيع البيئية، فإن الجريدة قد اهتمت فعلا بموضوع الدراسة، أما إذا ركزنا على قلة تنوع المصادر وعدم أداء دور توعوي، وكذا الاكتفاء بالنقل من إلى، فإن النتيجة ستكون حتما تتجه إلى قلة الاهتمام.

ب- النتائج العامة لمضمون المادة البيئية في جريدة "النصر":

احتلت المصادر الأخرى الغير مرتبطة بشكل مباشر مع البيئة المرتبة الأولى من حيث الاعتماد عليها في تحرير المادة البيئية، بنسبة تمثل تقريبا نصف المصادر التي اعتمدت عليها في تحرير كل ما يتعلق بالبيئة على صفحاتها، ثم المواطن بنسبة 24.54 بالمائة، متبوعا بمسؤولوا البيئة بنسبة 23.64 بالمائة، فيما سجل اعتماد الجريدة على الأساتذة والخبراء البيئيين النسبة الأضعف، حيث لم تتجاوز 0.90 بالمائة، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للجمعيات البيئية التي تم الاعتماد عليها 04 مرات طول السنة. كما سجلنا غياب تنوع المصادر داخل المادة الإعلامية البيئية.

وفيما يتعلق بنوع المواضيع التي تطرقت إليها الجريدة، احتل تلوث الماء المرتبة الأولى بنسبة 38 بالمائة، ثم التلوث بالنفايات المرتبة الثانية بنسبة 24.78 بالمائة، ثم التنوع البيولوجي النباتي بنسبة 14.52 بالمائة، متبوعا بمواضيع بيئية أخرى بنسبة تتجاوز الـ 08 بالمائة، وبعدها موضوع التنوع البيولوجي الحيواني بنسبة 06 بالمائة تقريبا، وفي المرتبة الموالية نجد تلوث الهواء بنسبة 04 بالمائة، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة التلوث البصري بنسبة 02.56 بالمائة، وأخيرا تلوت التربة الذي تطرقت له الجريدة مرة واحدة أي ما يوازي 0.85 بالمائة. أما موضوع الاحتباس الحراري فلم يتم التطرق إليه ولو لمرة واحدة.

وفيما يخص طبيعة المعلومات المنشورة فتلك التي جاءت على شكل نقل تصريح احتلت المرتبة الأولى بنسبة 43 بالمائة، طرح مشكلة حوالي 23 بالمائة، فيما احتلت المعلومات المتعلقة بحماية البيئة المرتبة الثالثة بنسبة 16.82 بالمائة، متبوعة بالمعلومات التي جاءت على شكل نقل انشغال التي سجلت نسبة 15.88 بالمائة، وفي الأخير نجد المعلومات التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة بنسبة لا تتجاوز 0.93 بالمائة.

وتظهر النتائج الشاملة المتعلقة بمضمون جريدة "النصر"، أن هناك قلة اهتمام بموضوع البيئة، وذلك يظهر من خلال طريقة معالجتها، حيث اعتمدت على "مصادر أخرى" في تحرير المادة البيئية بنسبة عالية. كما أن احتكاك الجريدة بقطاع البيئة قليل، فمن المعروف أن أي مؤسسة إعلامية تطور علاقاتها مع مصادر المعلومات في القطاعات التي تراه مهمة، وكون عمل الجريدة مع المختصين في مجال البيئة كالخبراء والأساتذة وحتى الجمعيات البيئية، بناء على عدد المرات التي تم الاعتماد عليهم في تحرير المادة البيئية، فإن ذلك يعني قلة الاهتمام بالبيئة في تقديرنا، وما

يدعم ذلك بشكل أكبر هو اكتفاء الجريدة بنقل المعلومة دون العمل على أداء دور مهم في التوعية والتحسيس أو خلق وعي بيئي.

الخلاصة

إن المعطيات والبيانات الرقمية والإحصائية التي بين يدينا، تجعلنا نتجه إلى القول بأن جريدة "الجمهور" اهتمت بالمواضيع البيئية بناء على النتائج المتعلقة بمعالجتها للمادة البيئية من ناحية الشكل، حيث بينت الدراسة اللجوء إلى استخدام وسائل الإبراز بشكل مكثف إذا ما تعلق الأمر بالمادة البيئية، فضلا عن كثرة التطرق إلى موضوع الدراسة. وفي هذا الصدد نعترف بأن غياب مرجعية علمية يمكن الاستناد عليها في الحكم على الاهتمام، وبالتالي يتضح أن الحكم ذاتي أكثر منه موضوعي، لكن الحقائق المهنية حول التعاطي مع مختلف المواضيع تظهر للمختص كما لغير المختص أن المادة القابلة للنشر على صفحة الجرائد كثيرة وكثيرة، خصوصا في ظل انتشار المعلومة وسهولة الولوج إليها، ومنه يمكن التأكيد على الحكم الذي تم إطلاقه لم يأت من فراغ، وإنما على أسس موضوعية تتماشى مع ما ذهبت إليه نظرية الأجندة، وبناء على طريقة معالجة المادة البيئية.

ولكن ينبغي التأكيد أيضا على بعض الأمور الأساسية، فالاهتمام بجوانب بيئية معينة طغى على جوانب أخرى في المعالجة. لكن في الحقيقة فإن الهدف من الدراسة لم يحدد قياس الأهمية على حساب هذه الجوانب التي تظل إضافية وهامشية نوعا فالنظر والتحليل لابد وأن يتم على أسس غير تفصيلية، ومع ذلك فالنتائج في الحقيقة جاءت جد منطقية، فعندما ذكرنا من قبل أن الجريدة كانت تكتفي بنقل التصريحات والانشغالات، فإن ذلك جد منطقي بالنظر إلى طغيان استعمال القالب الخبري الذي لا يسمح في الحقيقة بهامش واسع من التحسيس والتوعية. ففي هذه الحالة التأثير والتوعية تتم بطريقة غير مباشرة وطويلة وهو ما ذهبت إليه نظرية الأجندة، الأمر الذي جعل العديد من الباحثين يعتبرون أن النظرية تنتمي إلى نظريات التأثير المعتدل. والمقصود أن التطرق إلى المواضيع البيئية يعكس الاهتمام أفضل من النظر إلى المعلومة، أي إمكانية كون التطرق إلى الموضوع في حد ذاته بمثابة إثراء ولو بسيط للخلفية الثقافية للمتلقي. كما أن الاكتفاء في الغالب بمصدر واحد هو أمر مقبول جدا في الخبر هذا القالب الذي استعمل بشكل غالب، وهذا أمر طبيعي كون الجريدة خبرية بالمقام الأول، وقد نذهب إلى أبعد من ذلك إذا قلنا أن الجريدة عالجت المادة البيئية من خلال التطرق لها بقوالب عديدة سيما الروبورتاج، بل أكثر من ذلك نشرت في العديد من المرات دراسات علمية حول الموضوع وهو سابقة في تقديرنا.

ومع ذلك لابد من الاعتراف أن هذه النتائج يمكن النظر إليها من زاوية أخرى، فقياس الاهتمام تم بالنسبة لمن ولماذا؟ وعليه فضلنا التركيز في الدراسة على جانب المعالجة أكثر من الاهتمام رغم أنهما مرتبطان ببعضهما بطريقة مباشرة. فرغم صدق المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في دراسة شكل ومضمون المادة البيئية المنشورة بجريدة "النصر" والتي نصت عليها نظرية ترتيب الأولويات المتبناة كخلفية نظرية للتحليل، فهم وشرح النتائج المتوصل إليها، قصد التمكن من معرفة كيفية معالجة المادة البيئية، فإن الحكم الفاصل في قضية الاهتمام يبقى نوعا ما صعب، فما يبدو لجهة أو لشخص اهتمام لا يبدو بالضرورة لجهة أو شخص أخر اهتمام، وهذا في الحقيقة من صعوبة البحث في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية. ورغم الاعتماد على

الإحصائيات والأرقام في التحليل والحكم إلا أن الأرقام كثيرا ما تجعلنا نخطأ، وعليه حاولنا النظر إلى الأرقام المتوصل إليها من زوايا متعددة، قبل إطلاق الحكم المتعلق بمدى اهتمام الجريدة بالبيئة بعد دراسة كيفية معالجتها للمادة قيد الدراسة. ونشير هنا أن المهم بالنسبة للباحث في الحقيقة ليس الاهتمام في حد ذاته بل ما يتبع الاهتمام، وهو ما ذهبت إليه نظرية الأجندة أي أن الاهتمام يؤدي إلى تخصيص مساحات أكبر وعدد نشر للمواضيع بصفة أكثر استمرارية.. وهو في النهاية ما يساهم في حل العديد من المشكلات البيئية حسب ما يدعيه الباحث وحتى حسب ما ذهبت إليه العديد من النظريات الإعلامية التي اختلفت في نقاط كثيرة لكنها اتفقت حول قضية وجود التأثير.

3.4- دراسة الفرق في الاهتمام بالبيئة بين جريدتي "النصر" و"الجمهور"

1.3.4- عرض المقارنة بين الجريدتين من حيث الشكل:

1.1.3.4- المقارنة من حيث مكان النشر:

- بلغ عدد المواد الإعلامية البيئة المنشورة خلال سنة 2008 بجريدة "الجمهور" ما يوازي 217 مادة، فيما بلغ عددها 101 بجريدة "النصر"، أي نشر ما يزيد على الضعف في الجريدة الأولى مقارنة مع الجريدة الثانية رغم كون عدد الأعداد التي شملتها الدراسة في هذه الأخيرة أكثر بـ21 عددا، فكما سبق وأن أشرنا من قبل شملت الدراسة 283 عددا بجريدة "الجمهور" فيما شملت 304 عددا من جريدة "النصر".

- نشرت جريدة "الجمهور" 181 مادة بيئية بالصفحات الداخلية بنسبة تصل إلى 83.41 بالمائة من إجمالي المواد البيئة المنشورة بها طوال السنة، وفي المقابل نشرت جريدة "النصر" 99 من أصل 101 مادة بيئية بالصفحات الداخلية أي بنسبة تصل إلى 98 بالمائة، واكتفت هذه الأخيرة بنشر ثلاث مواد بيئية في الصفحة 24 وعدم نشر أي منها في الصفحة الأولى، وفي المقابل سجلنا نشر 33 مادة بيئية في الصفحة الأخيرة بجريدة "الجمهور" أي بنسبة 15.21 بالمائة من إجمالي المواد المنشورة، إضافة إلى ثلاث مواد بيئية نشرت كاملة بالصفحة الأولى.

- تجاوزت جريدة "الجمهور" مرة واحدة معدل مادة إعلامية كل يوم، وعرفت في شهري مارس وديسمبر متوسط نشر مرة كل يوم، فيما لم تقترب جريدة "النصر" ولو لمرة واحدة من هذا المعدل، وكان المعدل الإجمالي هو مرة كل ثلاثة أعداد.

- أعلى من حيث عدد نشر المادة البيئية سجل بجريدة "النصر" في أوت بما يوازي 21 مادة، وهي المرة الوحيدة التي تجاوزت فيها الجريدة عتبة عشرين مادة بيئية منشورة، وفي المقابل سجل أعلى عدد بجريدة "الجمهور" شهر مارس، أين تم نشر 26 مادة بيئية، أي بفارق 05 مواد عن جريدة "النصر"، كما أن الجريدة الخاصة سجلت في العديد من المرات تجاوز عدد المواد البيئية المنشورة بها عتبة العشرين، وهو ما لم يحصل في الجريدة العمومية.

- أضعف عدد لنشر المادة البيئية في جريدة "الجمهور" سجل خلال شهر جويلية بحيث لم يتجاوز عددها السبعة، متبوعا بشهر جانفي الذي بلغ عدد المواد البيئية المنشورة خلاله 08 مواد، أما أضعف شهر من حيث عدد المادة البيئية المنشورة فكان شهر ديسمبر أين لم نسجل سوى مادة بيئية واحدة، متبوعا بشهر نوفمبر بـ04 مواد بيئية.

والملاحظ أن أضعف عدد لنشر المادة البيئية في جريدة "الجمهور" يتساوى تقريبا مع عدد مرات نشرها في جريدة "النصر" في الحالات العادية.

- أكبر عدد نشر في الصفحة الأخيرة بجريدة "الجمهور" سجل خلال شهري سبتمبر وأكتوبر بحيث عرفا نشر 06 مواد إعلامية في كل منهما، بحيث يعادل شهر واحد منها ضعف ما نشر بجريدة "النصر" طوال سنة 2008، فيما سجل أضعف عدد نشر بها خلال الأشهر التالية: نوفمبر، أوت، جويلية وماي، بحيث لم يتجاوز عدد الظهور مرة واحدة خلال كل شهر.

- أكبر عدد نشر بالصفحات الداخلية بجريدة "الجمهور" سجل شهر مارس بعدد يصل إلى 23 مادة إعلامية، فيما وصلت أكبر نسبة نشر بالصفحات الداخلية دائما الى 95 بالمائة خلال شهر نوفمبر، وفي جريدة "النصر" سجل أكبر عدد نشر بالصفحات الداخلية في شهر أوت، أما نسبة النشر بها فكانت طوال 11 شهر 100 بالمائة.

تظهر النتائج المتوصل إليها أن المواد البيئية كان لها الحظ الأوفر في النشر بجريدة "الجمهور" مقارنة بنظيرتها "النصر" سواء من حيث العدد أو مكان النشر، ففي الجريدة الأولى نشرت المادة البيئيةِ في مختلف الصفحات سواء الداخلية، الأخيرة وحتى الصفحة الأولى، وكذا من حيث عدد المرات الذي يمثل الضعف مقارنة بجريدة "النصر". ويمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك، إذا ذكرنا أن المكان المخصص لنشر المادة البيئية في الجريدة الخاصة كان في غالب المرات بالصفحتين 02 و03، فيما كان بالجريدة العمومية في الصفحة 08 و09، ومع أن الأمر مرتبط بتبويب كل جريدة إلا أنه وانطلاقا مما جاءت به نظريات ترتيب الأولويات، فإن ما ينشر بالصفحات الداخلية الأولى يعكس من جهة اهتمام الجريدة بالموضوع، ويزيد من فرصة قراءته.

ومن الواضح أن جريدة "الجمهور" انطلاقا من النتائج المتوصل إليها قد اهتمت بشكل أكبر من جريدة "النصر" بالمواضيع البيئية، وكان ترتيب أماكن نشرها وعدد مرات نشرها خير دليل على ذلك.

2.1.3.4- المقارنة من حيث وسائل الإبراز:

- مصاحبة وسائل الإبراز للمادة الإعلامية البيئية في جريدة "الجمهور" بلغ 170 مرة، وهو ما يعادل نسبة 78.34 بالمائة من إجمالي المواد البيئية المنشورة، فيما بلغت نسبة مصاحبة وسائل الإبراز للمواد البيئية بجريدة "النصر" 46.53 بالمائة، أي بفارق يصل إلى 32 بالمائة تقريبا.

واكتفت جريدة "النصر" باستخدام نصف وسائل الإبراز أي ثلاثة وسائل إبراز من أصل ستة، فضلا عن استخدامها الشريط كوسيلة إبراز خلال شهر واحد والاستغناء عنه بقية الأشهر، وفي المقابل نوعت جريدة "الجمهور" وسائل الإبراز المستعملة من طرفها، حيث شملت مختلف الوسائل التي حددتها الدراسة.

- احتلت الصورة المرتبة الأولى من حيث عدد مرات الاستخدام في الجريدتين، فكانت في حدود 50 بالمائة أي صورة لكل مادتين إعلاميتين بيئيتين نشرتا على صفحات جريد "الجمهور"،

فيما اعتمدت جريدة "النصر" بنسبة أكبر عليها، حيث وصلت إلى 61.70 بالمائة من إجمالي وسائل الإبراز التي استخدمتها.

-المرتبة الثانية من حي استخدام وسائل الإبراز عادت في الجريدتين إلى افتتاحي الصفحة بنسبة 27.65 بالمائة بالنسبة لجريدة "الجمهور"، وهو ما يعني أن الجريدة استعملت وسيلة الإبراز هذه مرة في كل أربع مواد بيئية منشورة تقريبا، ونسبة تصل إلى 34.05 بالمائة من إجمالي وسائل الإبراز المستعملة بالنسبة لجريدة "النصر"، وهو ما يعني استعمال وسيلة الإبراز هذه مرة في كل ست مواد بيئية منشورة.

والملاحظ أيضا أن جريدة "الجمهور" استعملت الافتتاحي الأول بنسبة 10.58 بالمائة أي افتتاحي أول لكل 10 مواد إعلامية بيئية تقريبا، والأذين مرتين، والمونشات مرة واحدة وهو ما يعادل نسبة 0.58 بالمائة، فيما لم تستخدمها جريدة "النصر" ولو لمرة واحدة. واقترب حجم استخدام "الشريط" من حيث النسبة في الجريدتين.

وكما سبق وأن ذكرنا فإن وسائل الإبراز بإمكانها تحديد مدى اهتمام الجريدة بموضوع معين بشكل كبير، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن جريدة "الجمهور" اهتمت بالمواضيع البيئية أكثر من جريدة "النصر" بناء على ما سبق، نظرا لتنوع وسائل الإبراز المستعملة وخصوصا منها الافتتاحي الأول الذي يعتبر بالنسبة للجريدة ونظرية الأجندة أهم مادة منشورة على صفحاتها، فضلا عن مرافقة وسائل الإبراز للمواد البيئية المنشورة بنسبة تكاد تصل إلى 80 بالمائة، فيما لم تصل بجريدة "النصر" إلى النصف، واكتفت باستخدام نصف وسائل الإبراز.

3.1.3.4- المقارنة من حيث القوالب المستعملة:

أسفرت الدراسة الميدانية كما سبق أن ذكرنا عن احتلال قالب الخبر للمرتبة الأولى من حيث عدد ونسبة القوالب التي اعتمدت عليها جريدة "الجمهور" في نقل المادة الإعلامية البيئية، فقد استخدامه 148 مرة بنسبة تصل إلى حدود 68 بالمائة، وهو الأمر ذاته بالنسبة لجريدة "النصر" غير أن نسبة الاعتماد على القالب الخبري عندها فاق نسبة 86 بالمائة، حيث اعتمدت عليه الجريدة 87 من أصل 101 مرة نشرت فيها المادة البيئية.

وجاء الروبورتاج في المرتبة الثانية من حيث الاستعمال في جريدة "النصر" بنسبة 08.81 بالمائة، فيما احتل في جريدة "الجمهور" المرتبة الثالثة بنسبة 10.59 بالمائة، وعادت المرتبة الثانية للاستطلاع بنسبة فاقت الـ11 بالمائة، ووفي المقابل اعتمدت عليه جريدة "النصر" بنسبة 05 بالمائة تقريبا.

واكتفت جريدة "النصر" بهذه القوالب الثلاثة، فيما اعتمدت نظيرتها على التحقيق مرة واحدة فقط، والمقال التحليلي مرتين، ونشرت ستة دراسات علمية متعلقة بالبيئة، وغاب عن صفحاتها قالب الحديث الصحفي.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض القوالب تم الاعتماد عليها في فترة معينة بشكل كبير في جريدة "الجمهور" ثم تم الاستغناء عنها على طوال الفترة المتبقي ة ونذكر في هذا الصدد قالب التقرير الصحفي الذي اعتمدت عليه الجريدة خلال شهري مارس 06 مرات وأفريل 05 مرات ومرة واحدة خلال شهر فيفري، ولم يستعمل ولو لمرة واحدة طيلة الأشهر المتبقية. والملاحظ أيضا

هو أن معدل استخدام القوالب خلال الشهر كان غالبا في حدود ثلاث قوالب، وهو ما يعني قلة تنوع القوالب المعتمد عليها في نقل المادة الإعلامية البيئة في الشهر، فيما تراوح معدل الاعتماد على القوالب الصحفية في جريدة "النصر" بين قالب، قالبين إلى ثلاثة قوالب كأقصى تقدير، وفي معظم الأشهر أي خلال خمسة أشهر اكتفت الجريدة بقالب واحد في نقل المادة البيئية، أما الأشهر السبعة المتبقية فكانت تتراوح بين قالبين وثلاثة قوالب كل شهر.

ومن أجل تحليل النتائج المتوصل إليها، نذكر أن الاستعمال الكبير لقالب الخبر في الجريدتين أمر عادي، فالجرائد اليومية تعتمد على الأخبار التي تعد وظيفته الأساسية والميزة التي تجعلها تختلف عن باقي الإصدارات، لكن الملاحظ هو فرق 20 بالمائة تقريبا بين الجريدتين من حي بالاعتماد على القالب الخبري، فالأكيد أن النسبة الغالية بهما هي الخبر، لكن تخصيص قوالب أخرى في معالجة موضوع واحد راجع لأمرين، أولهما اتسام المعلومات حول هذا الموضوع بخاصية عدم التلف بسرعة، والثانية الاهتمام بالموضوع من طرف المؤسسة الإعلامية، الأمر الذي يجعلها تعد وتبرمج مواد إعلامية حول الموضوع غير مرتبطة بالضرورة بالوقائع الآنية ونقصد هنا الروبورتاج على وجه أخص، فضلا عن عدم الاكتفاء بالخبر بالنسبة لهذه المؤسسة والعودة إليه بمزيد من التفصيل من خلال استعمال قوالب أخرى كالتقرير، الحديث الصحفي، أو حتى التحقيق أن تطلب الأمر. ومن هذا المنطلق نرى أن جريدة "الجمهور" اهتمت بشكل أكبر بموضوع الدراسة على أساس أنها نقلت المادة الخبرية بشكل أكبر من نظيرتها، وبنسب أقل من حيث استخدام الخبر مقارنة بإجمالي المواد البيئية المنشورة، حيث لجأت إلى استخدام قوالب أخرى وعلى رأسها الروبورتاج بنسبة أكبر أيضا من جريدة "النصر"، ناهيك عن استخدام الاستطلاع بنسبة أكبر أيضا. كما استعملت ذات الجريدة قالب التقرير الذي يعود للخبر بشكل موسع ويتوجه ويعتمد على أطراف وجهات عدة ذات علاقة مباشرة بالموضوع، فيما لم يتم الاعتماد عليه ولو لمرة واحدة في جريدة "النصر".

ونرى أن التوازن الذي حققته جريدة "الجمهور" في التعامل والتعاطي مع المادة البيئية يخدم بشكل كبير البيئة، فهي من جهة لم تهمل وظيفتها الأساسية أي الإخبارية، التي ظلت الغالبة، ومع ذلك فتحت المجال لقوالب أخرى يمكن أن نقول أنها ليست خبرية بامتياز، وتعكس على ما يبدو الاهتمام بالبيئة.

4.1.3.4- المقارنة من حيث المساحة:

المساحة المخصصة للمادة الإعلامية البيئية على مدار الأشهر الـ 12 لعام 2008 بجريدة "الجهور" كانت تتراوح بين 1080 سم2 كأدنى حد و 5350 كأقصى حد، فيما كانت تتراوح بين 290 سم2 كأضعف مساحة و 4440 سم2 كأقصى حد في جريدة "النصر"، وفي الغالب كانت تتراوح بين 1300 و1900 سم2، وبالتالي أضعف مساحة للجريدة الخاصة كانت أكبر بربع مرات من أضعفها عند الجريدة العمومية، كما فاقت أعلى حد من المساحة المخصصة للمواد البيئية بجريدة "الجمهور" عن تلك المخصصة لها في جريدة "النصر".

وبلغت المساحة الإجمالية المرصودة للمادة البيئية على صفحات جريدة "الجمهور" 44628.5 سم2 أي بمعدل 3719.04 سم2 شهريا، أي ما يقابل 157.69 سم2 في كل عدد مسته الدراسة وما يساوي 205.66 سم2 لكل مادة بيئية منشورة، وفي المقابل بلغت عند نظيرتها

19210 سم2 أي بمعدل 1600 سم2 شهريا، وما يقابل 63.19 سم2 في كل عدد صادر خلال سنة 2008، وما يعادل 190 سم2 لكل مادة بيئية منشورة.

ومن الواضح أن المساحة المخصصة للمادة البيئية في جريدة "الجمهور" أكثر من ضعف مقارنة مما هي عليه في جريدة "النصر"، وهو ما أعطى الأفضلية لها في معدل المساحة المرصودة للبيئة شهريا، يوميا وحتى بالنظر للأعداد الصادرة عنها والمواد البيئة المنشورة بها.

ومن الملاحظ أيضا هي تفاوت المساحة المرصودة للبيئة على مدار الأشهر الـ 12 لسنة 2008، فضلا عن تسجيل معدل عالي بالنسبة لجريدة "الجمهور" الذي تجاوزت عتبة ال 4500 سم3 عدة مرات، في المقابل لم تتجاوز جريدة "النصر"، وما ساهم في ارتفاع المساحة المخصصة للبيئة أيضا هي الدراسات التي كانت تنشرها جريدة "الجمهور" حول البيئة في العديد من المرات والتي كانت تخصص لها صفحة كاملة، فيما لم نسجل ولو مرة واحدة أن الجريدة العمومية خصصت صفحة كاملة للمادة البيئية. ومما سبق فمن الواضح أن جريدة "الجمهور" اهتمت بالبيئة أكثر من جريدة "النصر" من ناحية المساحة بطبيعة الحال، وتؤكد نظرية الأجندة كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك أن المساحة المخصصة له تعكس الاهتمام.

2.3.4- المقارنة العامة لشكل المادة البيئية في الجريدتين:

لقد اعتمدنا على أربعة مؤشرات، نرى أنها الأهم، وأنها كافية في دراسة الجوانب الشكلية للجريدتين، وإبراز مدى اهتمامها بموضوع البيئة، وتطرقت إليها نظرية ترتيب الأولويات واعتبرتها أساسية لدراسة أجندة أي مؤسسة إعلامية، وكوننا نستند إلى هذه النظرية كخلفية نظرية في الدراسة، فلم نشأ أن نأخذ منها إلى الاسم وحاولنا قدر الإمكان تجسيد ما جاءت به. ومن هذا المنطلق ركزنا ما ركزت عليه من مؤشرات لمعرفة مدى الأهمية و/ أو الاهتمام الذي تخصصه مؤسسة معينة لموضوع ما، وهي مكان النشر، وسائل الإبراز، قوالب الكتابة أو الصياغة أو بشكل عام القوالب التي تأتي فيها المعلومة، وكذا المساحة المخصصة لهذا الموضوع.

وتوصلت الدراسة والأرقام السابق ذكرها تبين ذلك، إلى أن جريدة "الجمهور" اهتمت بشكل أكبر بالمواضيع البيئية، وذلك ما ترجمته من خلال مكان النشر بداية والذي عرف نشر المادة البيئية 36 مرة في الصفحتين الأولى والأخيرة، مقابل 03 في جريدة "النصر"، ومن حيث وسائل الإبراز التي صاحبت المادة البيئية المنشورة على صفحاتها بكثرة أي بنسبة تكاد تصل إلى 80 بالمائة مقابل ما يقل عن 50 بالمائة بالنسبة لجريدة "النصر"، ومن حيث القوالب المستعملة في نقل المعلومة البيئية، والتي بينت أن الجريدة الخاصة لم تكتف بالوظيفة الخبرية وذلك ظاهريا وشكليا من خلال تنوع القوالب وتعددها، وأخيرا من حيث المساحة التي كانت ضعف ما عليه في جريدة "النصر".

وبالتالي من الناحية الشكلية فإن حجم التأثير ودفع القارئ إلى قراءة المادة البيئية، سيكون في جريدة "الجمهور" أكثر مما هو عليه في جريدة "النصر"، بالإضافة إلى كون جريدة "الجمهور" قد اهتمت وأولت أهمية أكبر من جريدة "النصر".

3.3.4- المقارنة من حيث المضمون:

1.3.3.4- المقارنة من حيث المصدر:

أظهرت النتائج العامة المتعلقة بالمصادر التي اعتمدت عليها جريدة "الجمهور" في تحرير المادة البيئية احتلال المصادر الأخرى المرتبة الأولى بنسبة 38.29 بالمائة، وهو الأمر نفسه بالنسبة لجريدة "النصر" اعتمادها عليها بنسبة 50 بالمائة تقريبا، فيما عادت المرتبة الثانية في الجريدة الخاصة لمسؤولوا البيئة بنسبة 23.83 بالمائة، والمرتبة الثالثة أساتذة وخبراء البيئة بنسبة 17 بالمائة، ثم المواطن في المرتبة الرابعة بنسبة 16.59 بالمائة، وأخيرا الجمعيات البيئية بنسبة 04 بالمائة، احتل المواطن المرتبة الثانية في جريدة "النصر" بنسبة 24.54 بالمائة، متبوعا بمسؤولوا البيئة بنسبة 23.64 بالمائة، فيما سجل اعتماد الجريدة على الأساتذة والخبراء البيئيين النسبة الأضعف لم تتجاوز 0.90 بالمائة، والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للجمعيات البيئية التي تم الاعتماد عليها بنسبة 03.60 بالمائة.

ومن الواضح أن كلا الجريدتين اعتمدتا بشكل أكبر على المصادر الأخرى التي لا ترتبط بشكل مباشر بالبيئة في تحرير المادة البيئية، وهو ما يعني أن الجريدتي ن كانت تصادف معلومات حول بالبيئة بالصدفة، ففي إطار تنقل الصحفيون العاملون لديهما و اتصالاتهم اليومية مع مختلف الجهات، أي غياب قصدية في التطرق إلى هذه المواضيع التي تفرض نفسها على ما يبدو نظرا لتركيز المصادر المختلفة عليها، وبما أن جريدة "النصر" كان اعتمادها بشكل أكبر من جريدة "الجمهور" فذلك يعني أن هذه الأخيرة اهتمت أكثر من الأولى بالمواضيع البيئية.

وفي المرتبة الثانية نجد "الجمهور" تعتمد على مسؤولوا البيئة وهو ما يبرر ما سبق، ويوضح أنها كانت تستقي حيز مهم من المعلومات من مصادرها الأصلية، وذلك بنسبة تصل إلى 23 بالمائة، وهي نفس النسبة التي نجدها في جريدة "النصر"، أي تساوي في النسب من حيث الاعتماد على مسؤولوا البيئة، أما المرتبة الثانية في جريدة "النصر" فقد عادت للمواطن، وهو ما يعني انفتاح هذه المؤسسة على المواطنين والاعتماد عليهم بشكل كبير في تحرير المادة البيئية، كما يمكن أن يفهم أيضا على أن المواطنين يتوجهون ويتصلون بهذه الجريدة بشكل اكبر بها ويعرضون انشغالاتهم، مشاكلهم..

ومن النقاط المتقاربة أيضا من حيث المصادر، نجد أن نسبة الاعتماد على الجمعيات البيئية متقارب وضئيل أي في حدود 04 بالمائة، وهو ما يعني غياب هذه الجمعيات على الساحة وعدم نشاطها في الميدان، أو على الأقل عدم تكاملها مع الصحافة في خدمة البيئة وهذا في الحقيقة أمر مستبعد، فالواقع يؤكد أن أغلبية الجمعيات عندما تبرمج نشاطات حتى وان كانت بسيطة تعمل على تضخيمها والاتصال بالصحافة، وذلك للأسف الشديد مرتبط غالبا بمصالح شخصية أكثر منها خدمة للصالح العمل أو وعي بحقيقة معينة.

ومن الأمور المهمة أيضا التي تبرزها الإحصائيات هو اعتماد جريدة "الجمهور" على الخبراء والأساتذة في مجال البيئة بنسبة 17 بالمائة، وهو ما يعكس إلى حد ما نوعية المعلومات

المقدمة التي تتسم على الأرجح بالنوعية والتعمق، وهو ما يخدم البيئة ويقدم معلومات مهمة ومفيدة للقارئ، وفي المقابل نجد هذا انوع من المصادر قليل جدا في جريدة "النصر".

ومن بين ما اشتركت فيه الجريدتي ن أيضا، غياب ملفت لتنوع المصادر داخل المادة الإعلامية الواحدة رغم أن الكثير من القوالب تتطلب تعدد و/أو تنوع المصادر كالتقرير والتحقيق على سبيل المثال، لكن قلة الاعتماد عليهما على ما يبدو هو السبب كما سبق وان ذكرنا من قبل، ومع ذلك يبقى قلة المصادر جد محسوس، وهو ما يمكن أن يفسر بتجنب ضياع الوقت، أو على الأرجح الاكتفاء بالمعلومات المقدمة من جهة معينة وقلة الوقت المخصص في إعداد المادة البيئية، وهو ما يعني في تقديرنا التركيز على المعلومة أكثر من أهميتها، ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن تنوع المصادر كان أكبر في جريدة "الجمهور" لكن يظل قليل.

من خلال المقارنة السابقة يمكن القول أن اهتمام جريدة "الجمهور" كان أكبر نوعا ما من جريدة "النصر" بالمواضيع البيئة، وهذا على أساس قلة المصادر الأخرى في هذه الجريدة مقارنة بنظيرتها، فضلا عن الاعتماد بنسبة مهمة على الخبراء والأساتذة في هذا المجال، ومع ذلك لابد من القول أن الفارق عمليا نسبي كون الاعتماد على الخبراء لم يكن بشكل مبرمج فعلى الأرجح جاء من خلال تغطية ملتقيات أو أنشطة علمية حول البيئة، كما أن الاعتماد على المصادر الأخرى في هذه الجريدة أكثر من جريدة "النصر" نتيجة ارتفاع عدد المواد البيئية المنشورة بها، وبلغة الأرقام اعتمدت على المصادر الأخرى 90 مرة في جريدة "الجمهور" مقابل 52 مرة في جريدة "النصر".

2.3.3.4- المقارنة من حيث نوع المواضيع:

في جريدة "الجمهور" احتلت المواضيع المتعلقة بالتلوث بالنفايات المرتبة الأولى، بنسبة تجاوزت عتبة الـ 20 بالمائة، فيما احتلت المواضيع المتعلقة بتلوث الماء المرتبة الأولى بجريدة "النصر"، حيث وصلت النسبة المخصصة لها إلى 38 بالمائة،، أم المرتبة الثانية في الجريدة الخاصة فقد عادت لتلوث الماء الذي حظي بنسبة 15.87 بالمائة، متبوعا مباشرة وبفارق ضئيل بموضوع التنوع النباتي بنسبة 15.47 بالمائة والاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى 14.68 بالمائة، وفي المقابل عادت المرتبة الثانية للتلوث بالنفايات بنسبة 24.78 بالمائة في الجريدة العمومية، متبوعا بموضوع التنوع البيولوجي النباتي بنسبة 14.52 بالمائة، ثم مواضيع بيئية أخرى بنسبة تتجاوز الـ 08 بالمائة، يليها موضوع التنوع البيولوجي الحيواني بنسبة 06 بالمائة تقريبا.

والملاحظ لحد الآن أن المواضيع التي احتلت الثلاث مراتب الأولى هي نفسها في الجريدتين، التلوث بالنفايات، تلوث الماء والتنوع البيولوجي النباتي، مع اختلاف ترتبها من جريدة إلى أخرى، وبما أن الجريدتين تغطيان نفس الرقعة الجغرافية تقريبا، وهي المنطقة الشرقية للوطن، يمكن أن نفهم أن هذه المواضيع الثلاثة هي المطروحة بحدة على مستوى هذه المنطقة، وهي منطقية إلى حد بعيد إذا ما استثنينا تلوث الماء، حيث أن الجزائر عموما تعرف تزايدا ملفتا في حجم النفايات تماشيا مع تطور استهلاك الفرد الجزائري من جهة وتطور طرق العرض والبيع التي أصبحت في مجملها تعتمد على التعليب، ناهيك عن التمركز السكاني في المدن الذي أنتج تأثيرا ملحوظا على حجم النفايات، دون أن ننسى الإجراءات الجديدة المتخذة في هذا الصدد من

طرف الدولة، وبالتالي كان من المتوقع أن يحتل هذا الموضوع المرات الأولى، كما أن التوسع العمراني الكبير، وغياب إستراتجية وطنية بيئية صارمة وواضحة لحماية التنوع النباتي في الجزائر وانتشار ظواهر تأكل التربة والغطاء النباتي جد ملحوظ وبالتالي، كان من المنتظر أيضا أن يتم معالجته بشكل واسع ولو أننا نعترف أن توقعاتنا لم تكن ترى أنه سيصل إلى هذا الحد، لكن الأمر الذي لم نتوقع تماما أن يحتل المرتبة الأولى أو الثانية، فهو تلوث الماء من منطلق أن حوادث تلوث الماء تبدو للوهلة الأولى غير موجودة، لكن الدراسة أثبتت العكس، حيث تم تسجيل عدة مواد بيئية تتكلم عن إصابات صحية جراء تلوث الماء، فضلا عن الشق المتعلق بتصفية مياه الصرف الصحي ومياه الأودية.

وإذا ما توقفنا عند المرات الأولى في الجريدتين، نلاحظ أن هناك اهتمام متقارب أو متشابه من حيث المواضيع البيئية المتطرق لها. أما الفروقا ت فتبدأ من المرتبة الرابعة فما فوق، ففي الوقت الذي احتلت فيه مواضيع الاحتباس الحراري المرتبة الرابعة بجريدة "الجمهور"، غابت هذه المواضيع تماما عند نظيرتها التي خصصت المرتبة الرابعة لمواضيع بيئية أخرى لم يتم تصنيفها في الدراسة، يليها تلوث الهواء بنسبة 04 بالمائة، ثم التلوث البصري بنسبة 02.56 بالمائة، وأخيرا تلوث التربة بنسبة 0.85 بالمائة. وفي المقابل نجد في الجريدة الخاصة أن المواضيع البيئة الأخرى غير المصنفة في الدراسة وتتمثل أساسا في مواضيع عامة حول البيئة أو موضوع الطاقة، متبوعة بالتنوع الحيواني، ثم تلوث الهواء بنسبة 05.15 بالمائة، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة التلوث البصري، وأخيرا تلوث التربة بنسبة 04.36 بالمائة، أي أن هناك تشابه أيضا في المراتب الثلاث الأخيرة وبنفس الترتيب في الجريدتين، والتي خصصت لتلوث الهواء، التلوث البصري، وتلوث التربة.

ومن حيث معدل التطرق لمختلف المواضيع شهريا، فمن الواضح أن جريدة "الجمهور" تطرقت إلى مختلف المواضيع البيئية أكبر من جريدة "النصر" نظرا لعدد المواد البيئية المنشورة على صفحاتها والتي تفوق ضعف ما نشر عند نظيرتها من جهة وتقارب ترتيب مختلف المواضيع بين الجريدتين من جهة أخرى.

ومما سبق يمكن القول أن كلتا الجريدتين اهتمتا بالبيئة إجمالا على أساس تنوع المواضيع المتطرق لها وتشابه ترتيبها، وهو ما يعطي انطباع أن كلتا الجريدتين عكستا خلال عملهما المواضيع البيئية المطروحة في محيط نشاطهما، لكن اهتمامها بالبيئة كان يختلف من موضوع إلى أخر، وهو أمر منطقي، فكان الاهتمام بالتلوث يحوز على النصيب الأكبر في كلاهما، متبوعا بالتنوع البيولوجي، فيما اختلفتا حول موضوع الاحتباس الحراري، الذي حظي بقسط أوفر في جريدة دون أخرى.
وكون الحكم على اهتمام إحدى الجريدتين انه كان أكبر مقارنة بأخرى لا يمكن أن يتم من خلال ترتيب المواضيع البيئية، فإننا نرى أن مدى الاهتمام يقاس بعدد المواضيع البيئية إجمالا والذي يعطي الأسبقية للجريدة الخاصة، كما تعطيها الأسبقية أيضا تنوع المواضيع، فمن الملاحظ تفوقها الطفيف من حيث هذا الجانب.

3.3.3.4- المقارنة من حيث طبيعة المعلومات:

أغلب المعلومات البيئية المنشورة في جريدة "الجمهور" جاءت على شكل نقل تصريح بنسبة تصل إلى 37.03 بالمائة، متبوعة بالمعلومات المتعلقة بطرح مشكلات بيئية بنسبة 27.16

بالمائة، أي بفارق 10 بالمائة عن الأولى. ثم المعلومات التي جاءت على شكل نقل الانشغالات، حيث كان نصيب هذه الأخيرة 17.28 بالمائة. أما المواضيع المتعلقة بحماية البيئة فبلغت نسبتها 13.59 بالمائة والمتعلقة بانعكاسات تدهور البيئة بنسبة لم تتجاوز الـ05 بالمائة.

أما المعلومات البيئية المنشورة بجريدة "النصر" التي جاءت على شكل نقل تصريح، فقد احتلت المرتبة الأولى بنسبة تصل إلى 43 بالمائة أي بفارق يصل إلى حدود 20 بالمائة على عن المعلومات المنشورة في الجريدة والتي تطرح مشكلة بيئية، فيما احتلت المعلومات المتعلقة بحماية البيئة المرتبة الثالثة بنسبة 16.82 بالمائة، متبوعة بالمعلومات التي جاءت على شكل نقل انشغال التي سجلت نسبة 15.88 بالمائة، وفي الأخير نجد المعلومات التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة بنسبة لا تتجاوز 0.93 بالمائة.

ومن الواضح أن المرتبة الأولى خصصت لنقل التصريحات التي تعود للمسؤولين، وهو أمر عادي في تقديرنا كون الجهات الرسمية هي المنتج الأكبر للمعلومة والتي تحوز بشكل دائم على الجديد مع العلم أن كلتا الجريدتين خبريتين وتبحث عن الجدة والآنية في معالجة المواضيع، وكانت النسبة أكبر في جريدة النصر من حيث نقلها للتصريحات، ومبدئيا فذلك أمر عادي كونها صحافة عمومية، كما يمكن النظر إلى هذه النسبة أيضا على أن المعلومات المنشورة رسمية بشكل كبير أي لها مصداقية أكبر نوعا ما.

المرتبة الثانية خصصت في كلتا الجريدتين لطرح مشكلات بيئية بنسب متقاربة، وننظر إلى هذا الأمر بعين التفاؤل كوننا نعتقد أن طرح مثل هذه المشكلات في الصحافة هو بداية الحل الحتمي لها، ومن زاوية أخرى نفهم من هذا التساوي في الترتيب والتقارب في النسب أن المشكلات البيئية موجودة بقوة، وجزء مما رصدته الصحافة يدلل على ذلك، وفيما عادت المرتبة الثالثة للمعلومات التي جاءت على شكل نقل إشغالات بجريدة "الجمهور" والتي في غالبيتها الساحقة رفعها المواطنون، عادت نفس المرتبة في جريدة "النصر" لمعلومات متعلقة بحماية البيئة، وهو ما يعطي الأفضلية لهذه الأخيرة فيما يتعلق بالاهتمام بالبيئة من منطلق أنها أولت جزء أكبر من نظيرتها للتحسيس والتوعية، فالمعلومات المتعلقة بحماية البيئة تكون إما بالتحسيس بضرورة الاهتمام بالمحيط أو بآليات وسبل بلوغ ذلك، وحتى من حيث النسب نجد أن النسبة المخصصة لحماية البيئة في جريدة "النصر" أكثر منها في جريدة "الجمهور".

أما المرتبة الأخيرة في كلتا الجريدتين فعادت لإبراز انعكاسات تدهور البيئة على المحيط والصحة العمومية، ونجدها في جريدة "الجمهور" أكبر بخمس أضعاف عما هي عليه في جريدة "النصر"، ومع ذلك تبقى هذه النسبة في تقديرنا قليلة في الجريدتين، على أساس أن إبراز هذه الانعكاسات هو في الحقيقة عملية اقناعية تتم بطريقة غير مباشرة وتعتمد على التخويف غير المباشر الذي سينعكس إيجابا على سلوك المتلقي، خصوصا وأن الكثير من المواطنين يقدمون على إيذاء البيئة كونهم لا يعلمون حقيقة الأضرار التي قد تنجم عن سلوكاتهم رغم بساطتها، كما أن ذهنية السعي على المحافظة على البيئة والمحيط ظلت محصورة وضيقة في مجتمعنا لغياب وعي حقيقي بانعكاسات البيئة السلبية على عيش الإنسان والكائن الحي.

وفيما يتعلق بمعدل عرض هذه المعلومات على مدار الأشهر، فنجد دائما أن جريدة "الجمهور" تظل متفوقة دائما على نظيرتها، وما يصنع الفرق هو عدد المواد البيئية المنشورة التي أعطت الأفضلية في تنويع المعلومات من جهة ورفع معدل التطرق لمختلف المعلومات البيئية.

وتظهر النتائج المتوصل إليها أيضا أن عمل كلتا الجريدتين كان حياديا أي أنهما ركزا على عملية النقل من وإلى (نقل تصريحات، نقل انشغالات) وكان ذلك بجريدة "الجمهور" بنسبة 50 بالمائة وفي جريدة "النصر" بنسبة 63 بالمائة، وفي كليهما كانت المعلومات التي جاءت على شكل نقل تصريح تحوز على النسبة الأكبر. ويمكن أن يفهم من ذلك أن وظيفة الجريدتين اقتصرت أساسا على الربط بين المسؤول والمواطن لا غير، على اعتبار أن الجمع بين المعلومات المتعلقة بحماية البيئة وتلك التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة والتي بإمكانها تأدية دور التحسيس والتوعية، وكذا الإقناع بتغيير سلوكات سلبية تجاه البيئة، لا يتجاوز نسبتها معا في جريدة "الجمهور" الـ18.50 بالمائة، ونفس النسبة تقريبا في جريدة "النصر" أي التأكيد مرة أخرى على أن الجريدتين ركزتا على تأدية مهامها الإعلامية التي يطغى عليها الجانب الخبري أو تقديم المعلومة وفقط، دون العمل على غرس وتعزيز ثقافة حماية البيئة أو إبراز الانعكاسات، وبالتالي مشاركة قليلة الفعالة في الحفاظ على البيئة. وقد سبق وأن ذكرنا أنه من الطبيعي أن يغلب العمل الخبير نظرا لطبيعة الجريدتين في حد ذاتها ولكن في مثل هذه المواضيع نرى أن التطرق للبيئة يمكن أن يرافق بعمل من شأنه المساهمة في حل المشاكل وتأدية خدمة عمومية أكبر.

وفي الأخير نجد أنفسنا أمام تقارب كبير بين ما توصلت إليه الدراسة في هذا الجانب بين جريدتي "النصر" و"الجمهور"، وعليه يمكن القول أن الجريدتين اهتمتا بموضوع الدراسة نوعا ما انطلاقا من تنوع المعلومات وتعددها لكن الاهتمام بالمعلومة طغى كثيرا على الاهتمام بالبيئة، وبمعلومة بيئية على حساب أخرى. وبشكل عام تبقى الأفضلية دائما للجريدة الخاصة نظرا لكثرة المواد البيئية المنشورة.

4.3.3.4- المقارنة من حيث رقعة الاهتمام:

حظيت ولاية قسنطينة بجريدة "الجمهور" بالمرتبة الأولى من حيث عدد المواد البيئية المنشورة التي تهتم بها، وذلك بنسبة تصل إلى 27.64 بالمائة، متبوعة بالمواضيع ذات الطابع العالمي بنسبة 23.04 بالمائة كاملة، فيما عادت المرتبة الأولى في جريدة "النصر" لولاية الطارف بنسبة 10.89 بالمائة، متبوعة بولاية الوادي بنسبة 09.90 بالمائة، أما المرتبة الثالثة فعادت لكل من ولايات التالية: قسنطينة (مقر الجريدة)، سكيكدة وقالمة بنسبة 08.91 بالمائة لكل واحدة من هذه الولايات.

وتظهر الأرقام أن بيئة قسنطينة في جريدة "الجمهور" حظيت بالنصيب الأوفر وكان الفرق شاسع بينها وبين باقي الولايات التي لم تتجاوز بها نسبة التطرق للمواضيع البيئية في أفضل الحالات نسبة 07 بالمائة كأم البواقي مثلا، وحازت قسنطينة رفقة المواضيع البيئية ذات الطابع العالمي أكثر من 50 بالمائة، فيما اقتسمت بقية الولايات الباقي، حيث كانت تدور في أدناها بين 0.46 و07.38 بالمائة كأقصى حد.

أما بجريدة "النصر" أتت النتائج جد متقاربة، حيث تراوحت النسب في مجملها بين 02و10 بالمائة، ولم نسجل قيم متطرفة أو عالية، مع غياب كلي للمواضيع ذات الطابع العالمي، وكانت ولاية الطارف هي الوحيدة التي اقتربت من معدل نشر مادة بيئية مرة كل شهر، فيما ظلت باقي الولايات بعيدة عن هذا المعدل، أما بالجريدة الخاصة فنجد أن قسنطينة وصلت معدل نشر

خمس مرات شهريا، فيما غابت ولاية سوق أهراس تماما و لم نسجل أي مادة بيئية حولها طوال السنة.

من الواضح إذن أن جريدة "الجمهور" أعطت عناية خاصة للبيئة في قسنطينة، وهو ما يمكن تفسيره بعدة طرق، أولا ارتفاع عدد السكان، والذي يعتبر العامل أو أحد الأسباب الأساسية في ظهور المشاكل البيئية، استفادة الولاية من عدة برامج بيئية، وجود مشاكل بيئة كثيرة، وثانيا على وجود وعي لدى الإدارة المركزية للجريدة تجاه البيئة وامتلاكها لطاقم بشري أكبر بالمقر، وهو ما يمنح الأفضلية للمقر على باقي الولايات، وثالثا على أن للجريدة مصادر لا باس بها على مستوى الولاية في الحصول على المعلومة البيئية، كما يمكن أن يفهم أيضا على أنه نتيجة غياب إستراتجية محددة في التعامل مع المادة البيئية، وهو ما نستشفه من النسب المتفاوتة والمتباعدة وحتى المتناقضة في بعض الأحيان مقارنة مع الولايات الأخرى. ومع ذلك يبقى اهتمام الجريدة بولاية قسنطينة نوعا ما غير مبرر.

أما جريدة "النصر" فقد لمسنا نوع من الاتزان والعدل في نصيب مختلف الولايات لكن ومع ذلك فالنسب المخصصة لمختلف الولايات غير مبنية على أسس منطقية، على اعتبار عدم التساوي في حجم المواضيع البيئية القابلة للنشر، والتي ظاهريا تعطي الأسبقية في تقديرنا لمقر الجريدة أي ولاية قسنطينة التي عرفت الكثير من المشكلات البيئية وما زالت، فضلا عن الإمكانيات البشرية والمادية المتواجدة بالمقر، وهو ما يجعلنا نفهم أنه لا توجد إستراتجية محددة في نقل المادة البيئية، من هنا نفهم أن المواد البيئية المنشورة على صفحات الجريدة جاءت على اثر مبادرات فردية من قبل الصحفيون الناشطين بالجريدة، وليس في إطار توجيهات من قبل الإدارة المركزية.

وعموما يمكن القول أن كلا الجريدتين اهتمتا بالبيئة من منطلق أنهما تناولتا المواضيع البيئية المتعلقة بمختلف الولايات التي تصدران بها، وتعديتا ذلك إلى المواضيع ذات الطابع الوطني وحتى العالمي في جريدة "الجمهور".

4.3.4- المقارنة العامة لمضمون المادة البيئية في الجريدتين:

اعتمدت الدراسة للمقارنة بين مضمون جريدتي "النصر" و"الجمهور" على أربعة مؤشرات تمثلت بداية في المصادر التي اعتمدتا عليها في تحرير المادة البيئية، أين تبين أن هناك تقارب كبير في نوعية المصادر ونسب الاعتماد عليها، مع تسجيل تفوق نسبي لجريدة "الجمهور" على جريدة "النصر" من حيث حجم تنوع المصادر والاعتماد بنسبة أكبر من نظيرتها على الخبراء والأساتذة في مجال البيئة، أما المؤشر الثاني فهو نوع المواضيع البيئية المتطرق إليها في الجريدتين الذي أظهر اهتمام كبير ومتقارب بين كلتاهما على أساس تنع المواضيع المتطرق لها وتشابه ترتيبها، ما يعطي انطباعا بأن كلتاهما كانت تعكس خلال عملها الصحفي المواضيع البيئية المطروحة في محيط نشاطهما، وحاز موضوع التلوث على النصيب الأوفر في الجريدتين متبوعا بموضوع التنوع البيولوجي، أما الاختلاف فكان فيما يتعلق بموضوع الاحتباس الحراري الذي حاز على مساحة واسعة في جريدة "الجمهور" وتم إهماله في جريدة "النصر".

وفيما يتعلق بطبيعة المعلومات المتضمنة في المواد البيئية المنشورة بكلتا الجريدتين، فقد أبرزت الدراسة الميدانية تقاربا كبيرا بين الوسيلتين اللتين اكتفينا في مجمل المرات بالوظيفة الإخبارية أو بشكل أكثر تحديد بوظيفة نقل المعلومات على أساس أن اللمحة الشخصية للمؤسستين كانت غائبا غالبا، ومع ذلك ظلت الأفضلية لجريدة "الجمهور" التي مارست فسحت مجال أكبر

للمعلومات المتعلقة بحماية البيئة وإبراز انعكاسات هذه الأخيرة. أما فيما يخص رقعة الجغرافية لاهتمام المواد البيئية، فقد بدت جريدة "النصر" أكثر توازن من حيث توزيع هذه المواد على الولايات مقارنة بنظيرتها التي خصصت لولاية قسنطينة (مقر الجريدة) مساحات ونسب أكبر من باقي الولايات، وفي هذا الصدد يمكن القول أن تحقيق التوازن مطلوب ومستحب لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار حجم المشاكل البيئية المتواجدة في منطقة معينة، كما أن استفادة الولاية التي يتواجد بها مقر جريدة "الجمهور" من عدد أكبر من باقي الولايات يمكن أن يفهم على ايلاء اهتمام كبير للموضوع. وعموما، الجريدتين اهتمتا بالبيئة نظرا لتناولهما مواضيع بيئية حول مختلف الولايات.

4.4- النتائج العامة:

أسفرت الدراسة عن النتائج التالي:

1- فيما يتعلق بشكل المادة البيئية في الجريدتين:

* مكان النشر: أحصت الدراسة 217 مادة اعلامية متعلقة بالبيئة بجريدة "الجمهور" سنة 2008، نشرت 181 مادة منها بالصفحات الداخلية أي بنسبة تصل إلى 83.41 بالمائة من إجمالي المواد البيئية المنشورة، و 33مادة على مستوى الصفحة الأخيرة أي بنسبة 15.21 بالمائة، و 03 مواد في الصفحة الأولى بنسبة 01.38 بالمائة.

أما في جريدة النصر فأسفرت الدراسة الميدانية فتم إحصاء 101 مادة متعلقة بالبيئة نشرت أغلبيتها الساحقة أي بمعدل 98 بالمائة على مستوى الصفحات الداخلية، ولم نسجل إلا في حالة واحدة نشر مادتين بيئيتين على مستوى الصفحة الأخيرة، في حين لم نسجل نشر أي مادة بيئية بالصفحة الأولى طوال السنة.

* وسائل الإبراز: بلغ عدد مرات مرافقة وسائل الإبراز للمادة الإعلامية البيئية في جريدة "الجمهور" 170 مرة، وهو ما يعادل نسبة 78.34 بالمائة،احتلت الصورة فيها المرتبة الأولى من حيث عدد مرات الاستخدام التي كانت في حدود 50 بالمائة أي ما يقابل 86 مرة، متبوعة بـ"افتتاحي الصفحة" بـ47 مرة، ثم "افتتاحي أول" بـ18 مرة و"الشريط" بـ16 مرة، وكذا "الأذين" مرتين و"المونشيت" مرة واحدة.

أما بجريدة "النصر" فقد تم استعمال وسائل الإبراز 47 مرة، 29 منها استخدمت فيها "الصورة" أي بنسبة 61.70 بالمائة، 16 مرة "افتتاحي الصفحة" بنسبة 34 بالمائة تقريبا، وأخيرا الشريط مرتين فقط بنسبة 4.25 بالمائة، فيما لم يتم استخدام باقي وسائل الابراز.

* قوالب النشر: أسفرت الدراسة عن إحصاء 148 مادة بيئية نشرت على شكل خبر بجريدة "الجمهور" ما يمثل نسبة 68.20 بالمائة من إجمالي القوالب المستعملة، و 12 تقريرا حول البيئة بنسبة 05.52 بالمائة، و 23 روبورتاجا بنسبة 10.59 بالمائة، وتحقيق واحد أي بنسبة لا تتجاوز 0.47 بالمائة، و 25 استطلاعا يدور حول البيئة أي ما يوازي نسبة 11.52 بالمائة، ومقالين تحليليين ما يقابل نسبة 0.93 بالمائة، وأخيرا قوالب "أخرى" 06 مرات بنسبة تصل إلى 02.77 بالمائة، في حين لم يستخدم قالب الحديث الصحفي ولا مرة.

أما بجريدة "النصر" فقد تم إحصاء 87 مادة بيئية نشرت على شكل خبر بنسبة تصل إلى 86.81 بالمائة، متبوعا بتسع روبورتاجات أي ما يوازي نسبة 08.81 بالمائة، وخمس استطلاعات بنسبة تصل إلى 05.95 بالمائة، في حين لم تستخدم الجريدة باقي القوالب الأخرى في نشر المادة البيئية والمتمثلة في التقرير، الحديث الصحفي، المقال التحليلي، التحقيق أو باقي الأنواع الأخرى.

* المساحة المخصصة للمادة البيئية: بلغت المساحة الإجمالية المخصصة للمادة البيئية بجريدة "الجمهور" 44625.5 سم2، موزعة على أشهر سنة 2008 كما يلي: جانفي: 1590سم2، فيفري: 4667سم2، مارس: 4975.5سم2، أفريل: 3283.5سم2، ماي: 3473سم2، جوان: 4657.5سم2، جويلية: 1080سم2، أوت: 3909سم2، سبتمبر: 2135سم2، أكتوبر: 4865سم2، نوفمبر: 4643سم2، وديسمبر: 5350سم2. وبلغ معدل المساحة المخصصة للبيئة شهريا 3713.04سم2.

أما بجريدة "النصر" فقد بلغت المساحة الإجمالية المخصصة للبيئة 19210سم2، موزعة على أشهر السنة كالتالي: جانفي: 1875 سم2، فيفري: 1875سم2، مارس: 1690سم2، أفريل: 920سم2، ماي: 1305سم2، جوان: 1300سم2، جويلية: 1995سم2، أوت: 4440سم2، سبتمبر: 1395سم2، أكتوبر: 1405سم2، نوفمبر: 720سم2، وديسمبر: 290سم2. وبلغ معدل المساحة المخصصة للبيئة شهريا على صفحات الجريدة 1600 سم2.

2- فيما يتعلق بمضمون الجريدتين:

* مصدر المادة البيئية: أظهرت الدراسة أن جريدة "الجمهور" اعتمدت 56 مرة على مسؤولو البيئة بنسبة 23.83 بالمائة، وعلى الأساتذة والخبراء بيئيون 40 مرة أي بنسبة 17.03 بالمائة، وعلى الجمعيات البيئية 10 مرات بنسبة توازي 04.26 بالمائة، وعلى المواطن 39 مرة بنسبة تصل إلى 16.59 بالمائة، وأخيرا مصادر أخرى بنسبة 38.29 بالمائة.

أما جريدة "النصر" فقد اعتمدت على مسؤولو البيئة 26 مرة أي بنسبة 23.64 بالمائة، وعلى الأساتذة والخبراء البيئيون مرة واحدة فقط بنسبة 0.90 بالمائة، وعلى الجمعيات البيئية 04 مرات ما يقابل نسبة 03.64 بالمائة، وعلى المواطن 27 مرة بنسبة تصل إلى 24.54 بالمائة، وأخيرا على المصادر الأخرى بنسبة 38.29 بالمائة.

* نوع الموضوعات البيئية المعالجة: أظهرت الدراسة أن معالجة المواضيع البيئية في جريدة "الجمهور" جاء على النحو التالي: تلوث ماء: 40 مرة بنسبة 15.87، تلوث هواء: 13 مرة بنسبة 05.15 بالمائة، تلوث التربة: 11 مرة بنسبة 04.36 بالمائة، تلوث بالنفايات: 70 مرة بنسبة 27.77 بالمائة، تلوث بصري: 04.46 بالمائة، أي تمت معالجة المواضيع المتعلقة بالتلوث مجتمعة 146 مرة. أما المواضيع المتعلقة بالتنوع البيولوجي فتمت معالجتها مجتمعة 53 مرة، مقسمة على التنوع النباتي 39 مرة بنسبة 15.47 بالمائة من اجمالي المواضيع المعالجة طوال السنة بالجريدة والتنوع الحيواني 14 مرة بنسبة 05.55 بالمائة. فيما تم معالجة موضوع الاحتباس الحراري 37 مرة بنسبة تصل إلى 14.68 بالمائة، أما المواضيع البيئية المصنفة في خانة أخرى فتم معالجتها 16 مرة بنسبة 06.34 بالمائة.

أما بجريدة "النصر" فقد تم معالجة المواضيع المتعلقة بتلوث الماء 45 مرة أي بنسبة 38.46 بالمائة، والمواضيع المتعلقة بتلوث الهواء 05 مرات بنسبة 04.27 بالمائة، تلوث التربة

مرة واحدة بنسبة 0.85 بالمائة، التلوث بالنفايات 29 مرة بنسبة 24.78 بالمائة، التلوث البصري 03مرات بنسبة 02.56 بالمائة، أي أن الجريدة عالجت 83 مرة المواضيع المتعلقة بالتلوث. أما المواضيع المتعلقة بالتنوع البيولوجي فتم معالجتها 24 مرة، مقسمة على التنوع النباتي 17 مرة بنسبة 14.52 بالمائة والتنوع الحيواني 07 مرات أي بنسبة 05.98 بالمائة، فيما لم يتم معالجة المواضيع المتعلقة بالاحتباس الحراري تماما.

* طبيعة المعلومات: جاءت المعلومات التي تقوم على نقل تصريح في المرتبة الأولى بجريدة "الجمهور" بعدد مرات يصل إلى 90 معلومة ذات هذا الطابع أي بنسبة 37.03 بالمائة، تليها المعلومات التي تطرح مشكلات بيئية بـ 66 مرة ونسبة تصل إلى 27.16 بالمائة، ثم المعلومات التي تقوم على نقل انشغال 42 مرة بنسبة 17.28 بالمائة، متبوعة بالمعلومات المتعلقة بحماية البيئة 33 مرة بنسبة 13.59 بالمائة، وأخيرا المعلومات التي تبرز انعكاسات تدهور البيئة بنسبة 04.94 بالمائة أي ما يقابلها 12 مرة.

أما بجريدة "النصر" فجاءت المعلومات التي تقوم على نقل تصريح في مرتبة الأولى أيضا بنسبة 42.99 بالمائة أي ما يقابلها 46 مرة يتم خلالها معالجة المعلومات ذات هذا الطابع، تليها المعلومات التي تطرح مشكلة بيئية بنسبة 23.36 بالمائة أي 25 مرة، متبوعة بالمعلومات المتعلقة بحماية البيئة بنسبة 16.82 بالمائة أي 18 مرة، وأخيرا المعلومات التي تقوم على نقل انشغال بنسبة 15.88 بالمائة أي 17 مرة.

* المنطقة التي تدور تهتم بها المادة البيئية: أظهرت نتائج الدراسة أن جريدة "الجمهور" تطرقت إلى مواضيع بيئية تهتم بعدة ولايات ومناطق وبنسب متفاوتة، هي كالتالي: قسنطينة: 60 مرة بنسبة 27.64 بالمائة من إجمالي المواد البيئية المنشورة، سكيكدة: 11 مرة بنسبة 05.06 بالمائة، عنابة: 04 مرات بنسبة 01.85 بالمائة، جيجل: 06 مرات بنسبة 02.77 بالمائة، ميلة: 05 مرات بنسبة 02.30 بالمائة، تبسة: 06 مرات بنسبة 02.77 بالمائة، باتنة: 08 مرات بنسبة 03.69 بالمائة، خنشلة: 06 مرات بنسبة 02.72 بالمائة ، أم البواقي 16 مرة بنسبة 07.38 بالمائة، قالمة: 04 مرات بنسبة 01.85 بالمائة، الوادي: 11 مرة بنسبة 05.06 بالمائة، سطيف: مرتين بنسبة 0.92 بالمائة، برج بوعريريج: 03 مرات بنسبة 01.38 بالمائة، بسكرة: 08 مرات بنسبة 03.69 بالمائة، الطارف: 07 مرات بنسبة 03.22 بالمائة، وورقلة مرة واحدة بنسبة 0.46 بالمائة. أما المواد البيئية ذات الاهتمام الوطني فبلغ عددها 09 أي ما يوازي 04.14 بالمائة، والمواد ذات الاهتمام العالمي بلغ عددها 50 اي ما يصل إلى 23.04 بالمائة من اجمالي المواد المنشورة.

جريدة "النصر" هي الأخرى تطرقت إلى مواضيع بيئية تهتم بعدة ولايات ومناطق وبنسب متفاوتة أيضا، هي كما يلي : قسنطينة 09 مرات بنسبة 08.91 بالمائة، سكيكدة 09 مرات بنسبة 08.91، عنابة 04 مرات بنسبة 03.96 بالمائة، جيجل 06 مرات بنسبة 05.94 بالمائة، ميلة مرتين بنسبة 01.98 بالمائة، سوق أهراس مرتين بنسبة 01.98 بالمائة، تبسة 06 مرات بنسبة 05.94 بالمائة، المسيلة 03 مرات بنسبة 02.97 بالمائة، خنشلة 06 مرات بنسبة 05.94 بالمائة، أم البواقي 05 مرات بنسبة 04.95 بالمائة، قالمة 09 مرات بنسبة 8.91 بالمائة، الوادي 10 مرات بنسبة 09.90 بالمائة، سطيف ثلاث مرات بنسبة 02.97 بالمائة، برج بوعريريج مرة واحدة بنسبة 0.99 بالمائى، بسكرة 07 مرات بنسبة 06.93 بالمائة، البويرة مرة واحدة بنسبة 0.99 بالمائة، الطارف 11 مرة بنسبة 10.89 بالمائة. أما المواضيع ذات الاهتمام الوطني فقد بلغ عددها 07 أي بنسبة 06.93 بالمائة.

3- أهم الفروق بين الصحافة العمومية والخاصة في الاهتمام بالبيئة:

1.3- من حيث الشكل:

* من حيث مكان النشر: أول ما يلفت الانتباه هو عدم التكافؤ في عدد المواد البيئية المنشورة بالجريدتين، والتي بلغ عددها في جريدة "النصر" 101، في حين فاق عددها في جريدة "الجمهور" الـ200 مادة.

وقد خصصت جريدة "النصر" الصفحات الداخلية لنشر 98 بالمائة من المواد البيئية، والباقي (أي مادتين) تم نشره على مستوى الصفحة الأخيرة، فيما لم تلجأ إلى الاعتماد على الصفحة الأولى في نشر المادة البيئية طوال سنة 2008. وفي المقابل تم نشر 181 مادة بيئية بالصفحات الداخلية بجريدة "الجمهور" بنسبة 83.41 بالمائة، وقامت بنشر 33 مادة بيئية بالصفحة الأخيرة وثلاثة بالصفحة الأولى.

* من حيث وسائل الإبراز: بلغت نسبة مرافقة وسائل الإبراز للمادة البيئية في جريدة "الجمهور" نسبة 78.34 بالمائة اي أنها صاحبت المادة البيئية 170 مرة كاملة، فيما كانت النسبة في جريدة "النصر" في حدود 46 بالمائة أي بفارق 32 بالمائة عن نظيرتها.

اكتفت جريدة "النصر" باستخدام نصف وسائل الابراز، فيما استخدمت جريدة "الجمهور" على مختلف وسائل الابراز، وكانت نسب الاعتماد على وسائل الابراز مختلفة بين الجريدتين، فاستعملت جريدة "النصر" الصورة بنسبة 61 بالمائة، فيما بلغت نسبة الاعتماد عليها عند نظيرتها 50 بالمائة، افتتاحي الصفحة هو الأخر اعتمدت عليه جريدة "النصر" بنسبة 34 بالمائة ولم يتجاوز نسبة 27 بالمائة في جريدة "الجمهور"، هذه الأخيرة التي افتتحت (افتتاحي أول) في عدة مرات أعدادها بالمادة البيئية، الأمر الذي لم يتم تسجيله في جريدة "النصر".

* من حيث القوالب المستخدمة: احتل قالب الخبر المرتبة الأولى بجريدة "النصر"، حيث تم الاعتماد عليه 87 مرة أي بنسبة 86 بالمائة. أما في جريدة "الجمهور" فتم الاعتماد عليه 148 مرة بنسبة أقل من نظيرتها وصلت إلى 68 بالمائة.

واحتل الروبورتاج المرتبة الثانية من حيث الاعتماد عليه في نشر المادة البيئية في جريدة "النصر" بنسبة 08.81 بالمائة، فيما تجاوز استعمال هذه النسبة في جريدة "الجمهور" ووصل الاعتماد عليه إلى 10.59 بالمائة ومع ذلك احتل المرتبة الثالثة، مسبوقا بالاستطلاع الذي اعتمدت عليه الجريدة بنسبة 11 بالمائة. وفي المقابل اكتفت جريدة "النصر" بنسبة 05 بالمائة.

كما اكتفت جريدة "النصر" باستخدام ثلاث قوالب فقط في نشر المادة البيئية طوال سنة 2008، خلافا لجريدة "الجمهور" التي استخدمت مختلف القوالب.

* من حيث المساحة: خصصت جريدة "الجمهور" مساحة إجمالية للمادة البيئية وصلت إلى 44625.5 سم2، وسجلت أضعف مساحة لديها على مدار أشهر السنة خلال شهر جويلية أين لم تتجاوز مساحتها الـ1080 سم2، في حين سجل أكبر مساحة مخصصة للبيئة شهر ديسمبر أين بلغت 5350سم2، فيما كان معدل المساحة المخصصة للبيئة شهريا 3713.04سم2.أما بجريدة "النصر" فقد بلغت المساحة الإجمالية المخصصة للبيئة 19210سم2، أضعف حصيلة بها سجلت خلال شهر ديسمبر أين خصصت الجريدة 290 سم2 فقط للبيئة، وأعلى حصيلة بها سجلت شهر

أوت الذي عرف بلوغ المساحة البيئية 4440 سم2. أما معدل المساحة المخصصة للبيئة شهريا فكان 1600 سم2.

والفرق واضح بين الجريدتين فيما يخص المساحة المخصصة للمادة البيئية في كلاهما وكذا من حيث المعدل الشهري، حيث تفوقت جريدة "الجمهور" بشكل كبير على نظيرتها في الاهتمام بالبيئة.

2.3- من حيث المضمون:

* من حيث المصدر: اعتمدت جريدة "الجمهور" بشكل أكبر من جريدة "النصر" على الأساتذة والخبراء البيئيون، وبالضبط أكبر بـ 40 ضعفا، كما اعتمدت ذات الجريدة على الجمعيات البيئية كمصادر للمعلومات أكثر من الضعف مقارنة مع نظيرتها، فيما اعتمدت جريدة "النصر" على المواطن بشكل أكبر من نظيرتها. وتقاربتا من حيث الاعتماد على مسؤولوا البيئة والمصادر المصنفة في خانة "أخرى".

* من حيث نوعية المواضيع البيئية: احتلت المواضيع المتعلقة بالتلوث بالنفايات المرتبة الأولى في جريدة "الجمهور" ، بنسبة تجاوزت 20 بالمائة، فيما عادت المرتبة الأولى بجريدة "النصر" لتلوث لماء بنسبة 38 بالمائة، هذا الأخير الذي احتل االمرتبة الثانية في الجريدة الخاصة بنسبة 15.87 بالمائة، متبوعا بموضوع التنوع النباتي بنسبة 15.47 بالمائة والاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى 14.68 بالمائة، وفي المقابل عادت المرتبة الثانية للتلوث بالنفايات بنسبة 24.78 بالمائة في الجريدة العمومية، متبوعا بموضوع التنوع البيولوجي النباتي بنسبة 14.52 بالمائة، ثم مواضيع بيئية أخرى بنسبة تتجاوز الـ 08 بالمائة، يليها موضوع التنوع البيولوجي الحيواني بنسبة 06 بالمائة تقريبا.

* من حيث طبيعة المعلومات: أبرزت الدراسة اختلافا بين جريدتي "النصر" و"الجمهور" من حيث نسب وترتيب المعلومات المتضمنة في المواد البيئية، فرغم كون هذه المعلومات التي تقوم على نقل تصريح أو تطرح مشكلة احتلتا المرتبتين الأولتين في كلا الجريدتين إلا أن النسب تفاوتت، حيث كانت مثلا نسبة نقل التصريحات في الجريدة العمومية 43 بالمائة في حين لم تتجاوز 37 بالمائة عند نظيرتها. واحتلت المعلومات المتعلقة بحماية البيئة المرتبة الثالثة في جريدة "النصر" في حين احتلت المرتبة الرابعة بجريدة "الجمهور". ورغم قلة التطرق للمعلومات المتعلقة بانعكاسات تدهور البيئة في الجريدتين إلا أن "الجمهور" تطرقت لها خمس مرات أكثر من نظيرتها.

* من حيث رقعة الاهتمام: أظهرت النتائج المتوصل إليها الاهتمام بالبيئة يشمل رقعة واسعة من التراب الوطني، وتحديدا الولايات الشرقية، لكن الاختلاف كان كبيرا بين الجريدتين من حيث نسب النشر والاهتمام بولايات على حساب أخرى. فخصصت جريدة "الجمهور" ما يفوق 50 بالمائة من المواد المنشورة لولاية قسنطينة وللمواد ذات الطابع العالمي، الأمر الذي لم تفعله جريدة "النصر" التي أظهرت توازنا كبيرا في الاهتمام بالبيئة في مختلف الولايات وأهملت تماما المواد البيئية ذات الطابع العالمي، ناهيك عن بعض الفروقات الطفيفة في الكتابة عن ولاية دون أخرى.

خاتمة

لقد حاولت الدراسة قدر الإمكان، اختيار الأدوات المنهجية المناسبة والملائمة لخدمة الأهداف التي تم تحديدها في بداية الموسم الدراسي، والتي نعتقد أننا تمكنا من تحقيقها إلى حد بعيد، كما نعتقد أننا تمكننا من الإجابة على التساؤلات التي انطلقت منها الدراسة المتعلقة بكيفية معالجة المادة البيئية رغم الصعوبات التي كانت تواجهنا من حين لآخر، خصوصا تلك المتعلقة بقياس مدى الاهتمام والجوانب الكفيلة والكافية لمعرفة اهتمام الجريدتين بموضوع البيئة الذي يكتسي أهمية بالغة ومتزايدة على المستويين المحلي والعالمي.

ولا ندعي أننا حققنا من خلال هذا العمل الكمال أو الإحاطة بموضوع البيئة من مختلف الجوانب، فالأكيد أن هناك بعض الجوانب الهشة فيه التي نظن أنها موجودة في مختلف الدراسات الاجتماعية والإنسانية أي مقترنة بطبيعة البحث في هذا الحقل أكثر من أي شيء أخر، ومع ذلك فقد عملنا جاهدين على تجاوز هذه الإشكالات من خلال التركيز على الجانب الإحصائي الرقمي من جهة، والنظر إلى مختلف المعطيات من زوايا متعددة قدر المستطاع من جهة أخرى يقينا منا أن كل باحث يتفاعل مع ما لديه من معطيات انطلاقا من خلفية معينة، ويقينا منا أيضا بأن الواقع ليس ما نراه بأعيننا بل قد يكون ما يرى بعين غيرنا، ولذلك عملنا بناء على هذا المنطلق إلى النظر للمعطيات بأعين متعددة (إن صح التعبير)، ناقدة لا تكتفي بما يبدو للوهلة أي تسعى إلى استنطاق الأرقام وعدم النظر إليها خارج نطاقات وسياقات قد تمكننا من إطلاق أحكام خاطئة، كل ذلك بغاية تحقيق الموضوعية العلمية.

ونأمل في الأخير أن تكون هذه الدراسة قد سلطت الضوء على موضوع البيئة وأهميته، وكذا أهمية وسائل الإعلام في الحفاظ عليها من خلال أداء أدوارها التي من المفروض أن تحقق حقيقة مفهومي الخدمة العمومية والمصلحة العامة، لتكون وسائل الإعلام والصحافة واحدة منها المحرك للتطور والتغير الايجابي للمجتمعات التي تنشط بها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

المعاجم:

1- محمد جمال الفار. المعجم الإعلامي. ط1. دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2006.

2- محمد منير حجاب. المعجم الإعلامي. ط1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2004.

3- الموسوعة العربية العالمية. ط2. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. الرياض. المملكة العربية السعودية. 1999. مجلد 15.

الكتب:

4- إبراهيم عبد الله المسلمي. إدارة المؤسسات الصحفية. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 1995.

5- أحمد زكريا أحمد. الكتابة الصحفية الإخبارية وتأثيراتها. ط1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2008.

6- أسامة عبد الرحمان علي. فنون الكتابة الصحفية والعمليات الإدراكية لدى القراء. ط1. ايتراك للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2003.

7- إسماعيل إبراهيم. فن المقال الصحفي. ط1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2001.

8- إسماعيل إبراهيم. الصحفي المتخصص. ط 1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر..2001

9- أيمن سليمان مزاهرة، على فالح الشوابكة. البيئة والمجتمع. ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2003.

10- بيير ألبير. ترجمة فاطمة عبد الله محمود. الصحافة. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. 1987.

11- تيسير أبو عروجة. دراسات في الصحافة والإعلام. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.ط1. عمان. الأردن. .2000

12- جمال الدين السيد علي صالح. الإعلام البيئي: بين النظرية والتطبيق. مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية. مصر. 2003.

13- جون أولمان. ترجمة ليلى زيدان. التحقيق الصحفي. الدار الدولية للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر..1999

14- جون ل. هاتلنج. ترجمة كمال عبد الرؤوف. أخلاقيات الصحافة. ط1. الدار العربية للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.

15- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد. الاتصال ونظرياته المعاصرة. ط3. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. مصر. .2002

16- خليل صابات. الصحافة مهنة ورسالة. دار المعارف. القاهرة. مصر.

17- راتب السعود. الإنسان والبيئة. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2004.

18- رشدي طعيمة. تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه واستخداماته. دار الفكر العربي.القاهرة. مصر.

19- رشيد الحميد، د.محمد سعيد صباريني. البيئة ومشكلاتها. ط3. مكتبة الفلاح. الكويت. 1986.

20- الزبير سيف الإسلام. الإعلام والتنمية في الوطن العربي. ط2. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. .1986

21- الزبير سيف الإسلام. تاريخ الصحافة في الجزائر. ج2. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1982.

22- زهير احدادن. مدخل لعلوم الإعلام والاتصال. ديوان المطبوعات الجزائرية. الجزائر. 1991.

23- سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي: بحوث الإعلام. ط2. عالم الكتاب.. القاهرة. مصر. .1995

24- سيد عاشور أحمد. التلوث البيئي في الوطن العربي. ط1.الشركة الدولية للطباعة 2006.

25- طارق أسامة صالح. الصحة والبيئة. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. ط1. 2006. عمان. الأردن.

26- عبد الحميد شكري. الاتصال الجماهيري. العربي للنشر والإشهار مطبعة النيل. القاهرة. مصر.

27- عبد الرحمان محمد العيسوي. شرح قانون البيئة من المنظور النفسي والتربوي. ط1. دار الفكر العربي. الإسكندرية. مصر. .2006

28- عبد العزيز شرف. الأساليب الفنية في التحرير الصحفي. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. مصر..2000

29- عبد العزير شرف. الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية. ط1. عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة. القاهرة. مصر. .2004

30- عبد الفتاح عبد النبي. الإعلام وجرائم البيئة الريفية. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.

31- عبد القادر رزيق المخادمي. التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. .2000

32- عبد اللطيف حمزة. الصحافة والمجتمع. دار القلم. القاهرة. مصر. .1963

33- عبد الله زلطة. القائم بالاتصال في الصحافة: دراسة نظرية وميدانية. ط1. الدار العالمية للنشر والتوزيع. مصر. .2007

34- عبد النبي خزعل. فن تحرير الأخبار في الإذاعات الدولية. ط1. الدار العلمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2003.

35- عثمان حسن عثمان. المنهجية في كتابة البحوث والرسائل الجامعية. منشورات الشهاب. .1988

36- علي زين العابدين، محمد بن عبد المرضى عرفات. تلوث البيئة ثمن للمدينة. ط1. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. مصر.

37- علي عسكر، محمد الأنصاري. علم النفس البيئي. دار الكتاب الحديث. القاهرة. مصر. 2004.

38- عواطف عبد الرحمان. مقدمة في الصحافة الإفريقية. الجمعية الإفريقية. القاهرة. مصر. 1980.

39- عواطف عبد الرحمان. دراسات في الصحافة العربية المعاصرة. ط1. دار الفرابي. بيروت. لبنان. 1989.

40- غازي زين الدين عوض الله. الأسس الفنية للحديث الصحفي. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر. .1996

41- فاروق أبو زيد. فن الخبر الصحفي. ط4. عالم الكتاب. القاهرة. مصر. 2000.

42- فاروق أبو زيد. فن الكتابة الصحفية. عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة. القاهرة. مصر.

43- فتحي الأبياري. صحافة المستقبل والتنظيم السياسي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر.

44- فتحية محمد الحسن. مشكلات البيئة. ط1. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2006.

45- فيليب دي طرازي. تاريخ الصحافة العربية. الجزء 03، مطابع دار صادر. بيروت. لبنان..1972

46- كمال الدين جعفر عباس. الاتصال السياسي. ط1. المكتب الإسلامي .بيروت. لبنان. 2004.

47- لارامي، فالي: البحث في الاتصال، عناصر منهجية. ترجمة فضيل دليو وآخرون. منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة. جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

48- محمد حسام الدين. المسؤولية الاجتماعية للصحافة. ط1. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. مصر.2003

49- محمد زبدة. دليل الصحافة العربية الجزائرية.

50- محمد سيد محمد. الصحافة سلطة رابعة. مطابع دار الشعب. القاهرة. مصر. 1979.

51- محمد عبد الحميد. نظريات الإعلام واتجاهات التأثير. ط3. عالم الكتاب للنشر والتوزيع والطباعة. القاهرة. مصر. 2004.

52- محمود عبد المولى. البيئة والتلوث. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. مصر. 2005.

53- محمود علم الدين. تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 1990.

54- محمود نجيب أبو الليل. صحافة فرنسا. مؤسسة سجل العرب. 1972.

مجدي صلاح طه المهدي. الصحافة وقضايا التعليم. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. مصر. .2007

55- مرعى مدكور. الصحافة الإخبارية. ط1. دار الشروق. القاهرة. مصر. 2002.

56- منى محمد علي جاد. التربية البيئية في الطفولة المبكرة وتطبيقاتها. ط1. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2004.

57- نصرالدين لعياضي. اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. .1999

58- هيرفه دومیناخ، ميشال بيوكه. تعريب جورجيت الحداد. السكان والبيئة. ط1. عويدات للنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. 2003.

المجلات:

59- عبد الله بوجلال. إشكالية تحديد الوعي الاجتماعي. المجلة الجزائرية للاتصال. فصلية متخصصة تعنى بأبحاث الاتصال. معهد علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر. العدد 04. 1990.

60- فضيل دليو. المستقبل العربي. العدد 05. مركز دراسات الوحدة العربية. 2000.

61- محمد عاشور الساعدي. الموارد الطبيعية المتجددة. مجلة كلية الآداب (مجلة محكمة نصف سنوية). جامعة الفاتح. طرابلس. ليبيا. العدد05. .2007

62- وناس يحي. ضرورة إعادة النظر في الاختصاص المحلي لحماية البيئة. (مجلة الحقيقة؛ مجلة علمية فكرية محكمة تصدر عن جامعة أدرار). دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. عين مليلة. الجزائر.. العدد 01. 2002.

الوثائق:

63- قانون رقم 07-90 مؤرخ في 8 رمضان عام1410 الموافق 3 أفريل سنة 1990 المتعلق بالإعلام.

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages :

64- Aulay Mackenzie et autres. L'essentiel en écologie. Berti édition. Paris. France. 2000.
65- Encyclopédie universalis. Corpus08. France.1995.
66- Encyclopédie universalis. Corpus18. France.1995.
67- Grand Larousse universel. Tome 06. paris. France.
68- Ouvrage collectif. L'environnement en algérie. Laboratoire d'études et de recherches sur le Maghreb et la Méditerranée. Université Mentouri. Edition 2001. Constantine.
69- Russel A. jones. Méthode de recherche en sciences humaines. Traduit par nathalie Burnay et olivier Servais. 2ème édition. Boeck université. Paris. France.2000.
70- Loi n 2001-19 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 relative à la gestion, au contrôle et à l'élimination des déchets.
71- Loi 2002-02 du 22 Dhou El kaada correspondant au 5 février 2002 relative à la protection et à la valorisation du littoral.
72- Loi 2003-10 du 19 Joumada El oula 1422 correspondant au 19 juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable..
73- Loi 2004-09 du 27 Joumada Ethania 1425 coreespondant au 14 aout 2004 relative à la promotion des énergies renouvelables dans le cadre du développement durable.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية

قسم علوم الإعلام و الاتصال

استمارة تحليل المحتوى:
البيئة في الصحافة الجهوية الجزائرية

تحليل مضمون جريدتي "النصر" و"الجمهور"

انجاز:
نصرالدين بوزيان

إشراف
أ.د فضيل دليو

السنة الجامعية : 2008-2009.

جدول يوضح الأماكن المخصصة لنشر المادة البيئة

مكان النشر	عدد المرات	النسبة (%)
الصفحة الأولى		
الصفحات الداخلية		
الصفحة الأخيرة		
المجموع		100

جدول يوضح وسائل الإبراز المصاحبة لنشر المادة البيئة

وسائل الإبراز	التكرار	النسبة (%)
افتتاحي أول		
مونشات		
أذين		
شريط		
افتتاحي الصفحة		
صورة		
المجموع		100

جدول يوضح القوالب المستعملة في نقل المادة البيئية

القالب	التكرار	النسبة (%)
خبر		
تقرير		
روبورتاج		
تحقيق		
استطلاع		
حديث صحفي		
مقال تحليلي		
أخرى (دراسة)		
المجموع		100

جدول تلخيصي لمكان نشر المادة البيئية على مدار 12 شهرا بجريدة "الجمهور"

الشهر	مكان النشر	عدد المرات	النسبة المئوية
جانفي	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
فيفري	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
مارس	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
أفريل	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
ماي	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
جوان	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
جويلية	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
أوت	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
سبتمبر	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
أكتوبر	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
نوفمبر	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		
ديسمبر	الصفحة الأولى		
	الصفحات الداخلية		
	الصفحة الأخيرة		

جدول تلخيصي لوسائل إبراز المادة البيئية على مدار 12 شهرا

الأشهر / وسائل الابراز	افتتاحي أول	مونشات	أذين	شريط	افتتاحي الصفحة	صورة
جانفي						
فيفري						
مارس						
أفريل						
ماي						
جوان						
جويلية						
أوت						
سبتمبر						
أكتوبر						
نوفمبر						
ديسمبر						

جدول تلخيصي للقوالب المستعملة في نشر المادة البيئية على مدار 12شهرا

الأشهر / وسائل الابراز	خبر	تقرير	روبورتاج	تحقيق	استطلاع	حديث صحفي	مقال تحليلي	أخرى
جانفي								
فيفري								
مارس								
أفريل								
ماي								
جوان								
جويلية								
أوت								
سبتمبر								
أكتوبر								
نوفمبر								
ديسمبر								

جدول يوضح المساحة المخصصة للمادة البيئية على مدار الأشهر الـ12

الشهر	المساحة سم2	النسبة (%)
جانفي		
فيفري		
مارس		
أفريل		
ماي		
جوان		
جويلية		
أوت		
سبتمبر		
أكتوبر		
نوفمبر		
ديسمبر		
المجموع		100

جدول (100) تلخيصي لمصادر المادة البيئية على مدار 12شهرا بجريدة "الجمهور"

الأشهر / المصادر	مسؤولوا البيئة	أساتذة وخبراء بيئيون	جمعيات بيئية	مواطن	أخرى
جانفي					
فيفري					
مارس					
أفريل					
ماي					
جوان					
جويلية					
أوت					
سبتمبر					
أكتوبر					
نوفمبر					
ديسمبر					

جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المتطرق

نوع الموضوع		التكرار	النسبة (%)
تلوث	ماء		
	هواء		
	تربة		
	نفايات		
	بصري		
تنوع بيولوجي	نباتي		
	حيواني		
احتباس حراري			
أخرى			
المجموع			100

جدول تلخيصي نوع المواد البيئية المنشورة على مدار 12شهرا

الأشهر / المصادر	تلوث					تنوع بيولوجي		احتباس حراري	**أخرى**
	ماء	هواء	تربة	نفايات	بصر	نبات	حيوان		
جانفي									
فيفري									
مارس									
أفريل									
ماي									
جوان									
جويلية									
أوت									
سبتمبر									
أكتوبر									
نوفمبر									
ديسمبر									

جدول يوضح نوع المعلومات المتضمنة في المواد البيئية المنشورة

طبيعة المعلومات	التكرار	النسبة (%)
نقل تصريح		
طرح مشكلة		
حماية البيئة		
انعكاسات تدهور البيئة		
نقل انشغال		
المجموع		100

جدول تلخيصي لطبيعة المعلومات البيئية المنشورة على مدار 12شهرا

الأشهر / طبيعة المعلومات	نقل تصريح	طرح مشكلة	حماية البيئة	انعكاسات تدهور البيئة	**نقل انشغال**
جانفي					
فيفري					
مارس					
أفريل					
ماي					
جوان					
جويلية					
أوت					
سبتمبر					
أكتوبر					
نوفمبر					
ديسمبر					

جدول يوضح المصادر المعتمد عليها في تحرير المادة البيئية

نوع المصدر	التكرار	النسبة (%)
مسؤولوا البيئة		
أساتذة وخبراء بيئيين		
جمعيات بيئية		
مواطن		
أخرى		
المجموع		100

جدول يوضح المنطقة التي تهتم بها المادة البيئية المنشورة خلال الأشهر الـ12:

المنطقة	التكرار	النسبة (%)
قسنطينة		
سكيكدة		
عنابة		
جيجل		
ميلة		
سوق أهراس		
تبسة		
باتنة		
خنشلة		
أم البواقي		
قالمة		
الوادي		
سطيف		
برج بوعريريج		
بسكرة		
ورقلة		
الطارف		
وطني		
عالمي		
المجموع		100

فهرس الرسومات البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	رسم بياني يوضح تطور مكان نشر المادة البيئية طوال سنة 2008 بجريدة الجمهور	
02	رسم بياني يوضح تطور مكان نشر المادة البيئية طوال سنة 2008 بجريدة النصر	
03	رسم بياني يوضح تطور استعمال وسائل ابراز المادة البيئية طوال سنة 2008 بجريدة الجمهور	
04	رسم بياني يوضح تطور استعمال وسائل ابراز المادة البيئية طوال سنة 2008 بجريدة النصر	
05	رسم بياني يوضح تطور استعمال القوالب في تحرير المادة البيئية طوال سنة 2008 بجريدة الجمهور	
06	رسم بياني يوضح تطور استعمال القوالب في تحرير المادة البيئية طوال سنة 2008 بجريدة النصر	
07	رسم بياني يوضح المساحة المخصصة للمادة البيئية على مدار سنة 2008 بجريدة الجمهور	
08	رسم بياني يوضح المساحة المخصصة للمادة البيئية على مدار سنة 2008 بجريدة النصر	
09	رسم بياني يوضح تطور الاعتماد على المصادر في تحرير بجريدة الجمهور	
10	رسم بياني يوضح تطور الاعتماد على المصادر في تحرير بجريدة النصر	
11	رسم بياني يوضح نوع المواضيع البيئية المعالجة بجريدة الجمهور سنة 2008	
12	رسم بياني يوضح نوع المواضيع البيئية المعالجة بجريدة النصر سنة 2008	
13	رسم بياني يوضح تطور طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور سنة 2008	
14	رسم بياني يوضح تطور طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر سنة 2008	

فهرس الجداول

01	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جانفي
02	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر فيفري
03	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر مارس
04	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أفريل
05	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر ماي
06	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جوان
07	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جويلية
08	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أوت
09	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر سبتمبر
10	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أكتوبر
11	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر نوفمبر
12	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر ديسمبر
13	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
14	جدول تلخيصي لمكان نشر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال الأشهرالـــ12
15	جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جانفي

16 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر فيفري
17 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر مارس
18 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أفريل
19 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر ماي
20 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جوان
21 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جويلية
22 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أوت
33 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر سبتمبر
24 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أكتوبر
25 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر نوفمبر
26 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر ديسمبر
27 جدول يوضح مكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال الأشهرالـــ12
28 جدول تلخيصي لمكان نشر المادة البيئية بجريدة النصر خلال الأشهرالـــ12
29 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جانفي
30 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر فيفري
31 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر مارس
32 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أفريل
33 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر ماي
34 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جوان
35 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جويلية
36 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أوت
37 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر سبتمبر
38 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أكتوبر
39 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر نوفمبر
40 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر ديسمبر
41 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
42 جدول تلخيصي لوسائل ابراز المادة البيئية بجريدة الجمهور على مدار الأشهر الـــ12
43 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جانفي
44 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر فيفري
45 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر مارس
46 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أفريل
47 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر ماي

48 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جوان
49 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جويلية
50 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أوت
51 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر سبتمبر
52 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أكتوبر
53 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر نوفمبر
54 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر ديسمبر
55 جدول يوضح وسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر خلال الأشهر الـــ12
56 جدول تلخيصي لوسائل ابراز المادة البيئية بجريدة النصر على مدار الأشهر الـــ12
57 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جانفي
58 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر فيفري
59 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر مارس
60 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أفريل
61 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر ماي
62 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جوان
63 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جويلية
64 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أوت
65 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر سبتمبر
66 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أكتوبر
67 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر نوفمبر
68 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر ديسمبر
69 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
70 جدول تلخيصي للقوالب المستعملة في نشرالمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال سنة 2008
71 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جانفي
72 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر فيفري
73 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر مارس
74 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أفريل
75 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر ماي
76 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جوان
77 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جويلية
78 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أوت
79 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر سبتمبر

80 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أكتوبر
81 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر نوفمبر
82 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر ديسمبر
83 جدول يوضح قوالب نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال الأشهر الـــ12
84 جدول تلخيصي للقوالب المستعملة في نشرالمادة البيئية بجريدة النصر خلال سنة 2008
85 جدول يوضح المساحة المخصصة للمادة البيئية بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
86 جدول يوضح المساحة المخصصة للمادة البيئية بجريدة النصر خلال الأشهر الـــ12
87 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جانفي
88 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر فيفري
89 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر مارس
90 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أفريل
91 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر ماي
92 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جوان
93 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر جويلية
94 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أوت
95 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر سبتمبر
96 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر أكتوبر
97 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر نوفمبر
98 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال شهر ديسمبر
99 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
100 جدول تلخيصي لمصادر المادة البيئية على مدار 12 شهرا بجريدة الجمهور
101 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جانفي
102 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر فيفري
103 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر مارس
104 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أفريل
105 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر ماي
106 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جوان
107 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر جويلية
108 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أوت
109 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر سبتمبر
110 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر أكتوبر
111 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر نوفمبر

112 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلال شهر ديسمبر
113 جدول يوضح مصادر المادة البيئية بجريدة النصر خلالالأشهر الـــ12
114 جدول تلخيصي لمصادر المادة البيئية على مدار 12 شهرا بجريدة النصر
115 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر جانفي
116 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر فيفري
117 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر مارس
118 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر أفريل
119 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر ماي
120 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر جوان
121 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر جويلية
122 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر أوت
123 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر سبتمبر
124 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر أكتوبر
125 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر نوفمبر
126 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر ديسمبر
127 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
128 جدول تلخيصي لنوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
129 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر جانفي
130 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر فيفري
131 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر مارس
132 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر أفريل
133 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر ماي
134 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر جوان
135 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر جويلية
136 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر أوت
137 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر سبتمبر
138 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر أكتوبر
139 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر نوفمبر
140 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر ديسمبر
141 جدول يوضح نوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال الأشهر الـــ12
142 جدول تلخيصي لنوع المواضيع البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال الأشهر الـــ12
143 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر جانفي

144 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر فيفري
145 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر مارس
146 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر أفريل
147 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر ماي
148 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر جوان
149 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر جويلية
150 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر أوت
151 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر سبتمبر
152 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر أكتوبر
153 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر نوفمبر
154 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال شهر ديسمبر
155 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
156 جدول تلخيصي لطبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
157 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر جانفي
158 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر فيفري
159 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر مارس
160 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر أفريل
161 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر ماي
162 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر جوان
163 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر جويلية
164 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر أوت
165 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر سبتمبر
166 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر أكتوبر
167 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر نوفمبر
168 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال شهر ديسمبر
169 جدول يوضح طبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال الأشهر الـــ12
170 جدول تلخيصي لطبيعة المعلومات البيئية المنشورة بجريدة النصر خلال الأشهر الـــ12
171 جدول يوضح منطقة اهتمام المواد البيئية بجريدة الجمهور خلال الأشهر الـــ12
172 جدول يوضح منطقة اهتمام المواد البيئية بجريدة النصر خلال الأشهر الـــ12

Le résumé :

Un développement énorme, celui qui caractérise l'ère ou l'on vie, un développement qui touche des secteurs innombrable, entre autre, le secteur des médias qui désormais occupe une place importante, sensible et influente. Les exemples sont nombreux qui montrent la façon dont les médias peuvent provoquer le changement et forcer les gouvernement à agir, et c'est évident qu'elles ont un rôle crucial dans la prise de conscience collective dans des divers domaines et envers des problèmes et des sujets qu'elles jugent utile.

Et comme l'environnement est un sujet sensible, surtout ces derniers temps ou on assiste à ce qu'on appelle « la révolution verte » mais aussi à des problèmes environnementaux variés qui supposent la participation des tous les intervenants pour protéger l'environnement et la vie notamment. Et la presse représente un pilier fort qui peut garantir la mise en évidence des défis environnementaux et en plus trouver un individus conscient, cultivé et raisonnable envers l'environnement comme elle peut aussi faire avancer les choses vers le mieux, et certes sans elle on n' y parvient pas.

Notre travail de recherche montre que la question d'environnement est une question de vie avant qu'elle soit une question de qualité de vie car l'augmentation des taux des gazes à effet de serre, la dégradation de faune et de flore et les problèmes de pollution menacent la vie de l'être- humain, ce dernier qui représente la cause, subi au même temps les conséquences par son ignorance mais plus souvent par une inconscience, ce qui implique d'une manière clair la presse.

Tout ce qu'on évoqué précédemment nous pousse à essayer d'identifier la manière par laquelle la presse algérienne traite les sujets environnementaux, et précisément la presse régionale ? en visant essentiellement à savoir l'intérêt accordé à l'environnement bien entendu, mais aussi connaître le rôle de sensibilisation que joue la presse régionale à travers l'analyse de contenu des deux journaux, l'un privé et l'autre publique, pendent toute une année.

Enfin, on sait rendu compte que la presse régionale algérienne s'intéresse d'une manière général à l'environnement, mais son travail se limite généralement à la fonction d'informer et non pas sensibiliser, comme on a trouvé que la presse privé a accordé plus d'espace et d'importance au sujet d'etude par rapport à la presse publique.

Summary:

The era where we live is characterized by an enormous development in various fields. This development may effect media's sectors. This later has an important weight and has a great influence. We may have many examples which can show us how media can provocate changes and force governments to act. This means that it has a crucial role in building the collective consciousness, in its various areas, and towards many problems and issues which are considered important.

In recent times we noticed that "the environment issue" occupies a sensible place, especially with became multiplied. So, as a result the protection of the environment becomes indispensable.

A many mass media, have the press, which is represents a strong pillar which guarantees the identification of the environment's challenges and sensibilisation of individuals.

Our research work that the environment issue is not a matter of life's quality, but it is before all that a life's question. Because of the increase of greenhouse gaze's rate, the degradation of fauna and flora, and pollution's problems which threatens human's life. The human represents the source of environmental problems and complications. But at the same time, we find that it him who suffers from the consequences, because of his ignorance or usually by unconsciousness.

All what we have mentioned earlier, leads us to try to identify the way the Algerian regional press treats environmental subjects, and to know the role it play in the sensibilisation of individuals. This can be achieved by the use of the "content analysis" of tow newspapers during one year; the first is a public one and the second is private.

Finally, we found that the Algerian regional press interested generally in the subject of environment. But its function is focused only on informing and reporting and not sensibilising. Also we found that the private press has giving more space and importance to the subject treated, in comparison with the public one.

الملخص:

لقد اتسم العصر الراهن بتطورات كبيرة شملت مجالات مختلفة من بينها قطاع الإعلام الذي بات يحتل مكانة هامة ومؤثرة، والأمثلة كثيرة تلك التي توضح قدرة وسائل الإعلام على التغيير وجعل الحكومات تتحرك للاستجابة إلى انشغالات أو حل مشكلات . وبات من الواضح أنها تلعب دورا حاسما في خلق وعي جماعي لدى الأفراد تجاه القضايا التي تراها ضرورية ومهمة.

وتعد البيئة أحد أهم المواضيع المطروحة على الساحتين الدولية والمحلية، خصوصا في ظل التوجهات الجديدة التي يمكن أن نطلق عليها اسم "الثورة الخضراء" من جهة، وتعاظم المشكلات البيئية من جهة أخرى، والتي أصبحت تتطلب مشاركة مختلف الفاعلين والمعنيين من أجل حل هذه المشاكل وكذا حماية البيئة ومن خلالها الحياة.

وتعتبر الصحافة المكتوبة دعامة قوية يمكنها أن تتولى لفت الانتباه للتحديات البيئية والمساهمة في توعية الأفراد وتثقيفهم بيئيا، وجعلهم يتعاملون بعقلانية أكبر مع البيئة، فضلا عن قدرتها على دفع الأمور نحو الأحسن من خلالها عملها واهتمامها بالموضوع.

وتنطلق الدراسة فكرة مفادها أن قضية البيئة هي في الحقيقة قضية حياة قبل أن تكون قضية جودة الحياة، فارتفاع نسبة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وتراجع الثروة النباتية والحيوانية وتفاقم مشكلة التلوث باتت تهدد حياة الكائن البشري، هذا الأخير الذي يعد السبب، يتحمل في الوقت ذاته النتائج بسبب إهماله أو جهله في الكثير من الأحيان، وهنا يبرز دور وسائل الإعلام بشكل جلي.

ويدفعنا ما سبق إلى التساؤل عن مدى اهتمام الصحافة الجهوية الجزائرية بموضوع البيئة، بهدف معرفة كيفية معالجتها للمواضيع البيئية والدور التوعوي والتحسيسي الذي تقوم به، وذلك من خلال تحليل مضمون الأعداد الصادرة بجريدتين جهويتين، إحداهما خاصة والثانية عامة، طوال سنة 2008.

وقد توصلنا إلى أن الصحافة الجهوية الجزائرية تهتم بشكل عام بموضوع البيئة، لكن دورها اقتصر في الغالب على الوظيفة الإخبارية أكثر بكثير من محاولة أداء وظيفة توعوية تحسيسية، كما توصلنا إلى أن الصحافة الخاصة خصصت مساحة اكبر لموضوع البيئة وأظهرت اهتماما أكبر من نظيرتها العمومية.